المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تـــقـــاريـــــر

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــول

مشاريع الميزانيات الفرعية ل:

- **وزارة الداخلية**
- **وزارة التجهيز والماء**
- **وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة**
- **وزارة النقل واللوجيستيك**

برسم السنة المالية 2026

رئيس اللجنة

مولاي عبد الرحمان ابليلا

مـقـرر اللجـنـة

المـهـدي عثمـون

الأمانـــة العامـــــة

مديرية التشريع والمراقبة

قسـم اللجـان والتشريع

مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الـولاية التشريعية: 2021 -2027

السنة التشريعية: 2025-2026

- دورة أكتوبر2025-

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

محتوى التقرير

- **التقديم العام** 4
- **2- تقرير حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية** 13
  - ✓ التقرير 14
  - ✓ العرض التقديمي للسيد وزير الداخلية 34
- **3 - تقرير حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء** 45
  - ➢ التقرير 46
  - ➢ العرض التقديمي للسيد وزير التجهيز والماء 61
- **تقرير حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة** 130
  - التقرير 131
  - العرض التقديمي للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة 142
- **- تقرير حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك** 174
  - التقرير 175
  - العرض التقديمي للسيد وزير النقل واللوجستيك 189
- **الملحق:**
  - أوراق إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين 240

ورقـــــــــــــة تـــقنـــيـــــــة

رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا

مقـــــــــرر اللجنـــــــة:

السيد المهدي عثمون

الطاقم الذي أعد التقرير :

- أحمد كجي : المشرف الإداري
- توفيق مطيع : إطار باللجنة
- نزهة لهبوبي : إطار باللجنة
- عادل أزيرار : إطار بالمديرية
- مصلوح عبد السلام : إطار بالمديرية

- **تـاريـــخ التصـويـــت** : **4 دجنبر 2025**
- **عـــــدد الاجتمـاعـات** : **4**
- **عـدد سـاعـات العمـل** : **20 ساعة و15د**

التقديم العام

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم أمام المجلس الموقر التقرير العام الذي أعدّته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بعد انتهاء أشغالها المتعلقة بدراسة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاصاتها برسم السنة المالية 2026، ويشمل:

- **قطاع الداخلية؛**
- **قطاع التجهيز والماء؛**
- **قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛**
- **قطاع النقل واللوجيستيك.**

تأتي هذه المناسبة السنوية في سياق دولي وإقليمي ووطني خاص، يتسم بتحولات عميقة، وباستمرار التوترات الجيوسياسية واشتداد المنافسة الدولية حول الموارد الحيوية، وتفاقم آثار التغيرات المناخية، وارتفاع كلفة التمويل وتذبذب الأسواق العالمية .

وفي ظل هذا الوضع المضطرب واصلت بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصرة الله، تعزيز موقعها الإقليمي والدولي كشريك ذي مصداقية وثقة، بفضل ديبلوماسية نشيطة وفعالة، أساسها سياسة الالتزام

والمسؤولية والاتزان وموجهها خدمة المصالح الوطنية العليا ومرجعها في هذا الباب، تقاليدها الديبلوماسية العريقة كأمة/دولة والتي راكمتها على امتداد عشرات القرون .

وبفضل هذا النهج الحكيم، حققت بلادنا مكاسب هامة، آخرها قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في 31 أكتوبر 2025، والذي شكل تحولا نوعيا في تعاطي المنتظم الدولي مع هذا النزاع المفتعل وهو ما عكسته مضامين الخطاب الملكي السامي، الذي اعتبر هذا الحدث محطة فاصلة بين زمنين، ولم يكن هذا النصر التاريخي محض صدفة بقدر ما هو تتويج لمسار طويل خاضته بلانا بصبر المؤمن إيمانا راسخا بعدالة وشرعية قضيته وبإجماع وطني قل نظيره في تاريخ الدول والشعوب .

وعلى المستوى الوطني، وبموازاة مع هذا الزخم، واصلت بلادنا مضاعفة الجهود للحفاظ على وتيرة الإصلاحات وتعزيز صمود الاقتصاد الوطني وقدرته على التكيف مع معطيات الواقع الدولي .

وقد شكّل الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش لسنة 2025، وكذا خطاب افتتاح الدورة التشريعية الحالية، أرضية توجيهية أساسية، خاصة فيما يتعلق بتسريع تفعيل ركائز العدالة الاجتماعية والمجالية، وتجديد منهجية الحكامة العمومية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات والقطاعات، والانتقال نحو نموذج تنموي أكثر نجاعة وإنصافاً واعتماد برمجة دقيقة للمشاريع، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتوجيه الموارد نحو الأولويات ذات الأثر المباشر على المواطنين.

لقد حققت بلادنا تقدماً لافتا في مجموعة من الأوراش الاستراتيجية، من ضمنها تعزيز الطاقات المتجددة، وتطوير البنيات التحتية الكبرى، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، وتعميم الحماية الاجتماعية، إلى جانب إطلاق برامج جديدة موجهة لدعم

الاستثمار، وتنويع مصادر النمو، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني. وفي المقابل، ما تزال بلادنا تواجه تحديات تتعلق بمحدودية فرص الشغل، واتساع الفوارق بين المجالات، وارتفاع الضغط على السكن والخدمات الأساسية، إضافة إلى تداعيات الجفاف المستمر وما ترتب عنه من ضغط متزايد على الموارد المائية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن القطاعات موضوع اختصاص اللجنة تُعد قطاعات استراتيجية بامتياز، بحكم امتدادها الأفقي وتأثيرها المباشر على الحياة اليومية للمواطنين، سواء فيما يتصل بالإدارة الترابية والأمن العام، أو بمجالات السكن والتعمير وإعداد التراب، أو بالبنيات التحتية، أو بالنقل واللوجيستيك.

ويُسجَّل في هذا الصدد أن الوضع العام لهذه القطاعات يتميز بدينامية إصلاحية متواصلة تعكس الإرادة الوطنية في تعزيز العدالة المجالية وتحسين جودة العيش، من خلال إطلاق برامج ومشاريع ذات أثر ملموس في عدد من المجالات .

فعلى مستوى قطاع الداخلية، فقد تعززت منظومة الأمن العمومي، وتطورت الرقمنة الإدارية، وتواصل تنزيل البرامج الاجتماعية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

كما تم إحراز تقدم مهم في تحديث منظومة التخطيط الترابي، ورقمنة المساطر، وتحسين الإطار المرجعي للتعمير، وتطوير العرض السكني عبر برامج جديدة مبنية على دعم مباشر للأسر. كما شهدت البنيات الطرقية واللوجيستية تحسناً ملحوظاً بفضل توسيع المحاور الأساسية وتهيئة منصات لوجيستية جديدة، وتعزيز الربط بين الجهات. وفي قطاع التجهيز، تواصل إنجاز عدد من الأوراش الكبرى ذات البعد الاستراتيجي، مثل الطريق السريع تزنيت–الداخلة وتوسيع الموانئ وإعادة تأهيل الجسور والبنيات الأساسية.

ووعياً بحجم التحديات المرتبطة بندرة المياه، تواصل المملكة تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للماء، القائمة على بناء السدود وتعزيز مشاريع تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة وتحديث شبكات التوزيع، واعتماد حكامة مائية أكثر صرامة لضمان الأمن المائي على المديين المتوسط والبعيد.

ورغم هذه المكتسبات، لا تزال هذه القطاعات تواجه تحديات بنيوية تستدعي تعميق التنسيق بين المتدخلين، وتبسيط المساطر، وتحقيق الانسجام بين التخطيط الترابي ومشاريع الاستثمار، والرفع من نجاعة التنفيذ. كما يظل الضغط على الطلب السكني واتساع الفوارق بين المجالات وضعف قدرات بعض الجماعات الترابية من الإكراهات التي تستوجب معالجة هيكلية.

وقد تدارست اللجنة هذه القطاعات وفق الترتيب الكرونولوجي التالي:

- دراسة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، صباح يوم الخميس 28 نونبر ،2025 بحضور السيدة الوزيرة فاطمة الزهراء المنصوري؛

- دراسة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء، مساء يوم الخميس 28 نونبر 2025، بحضور السيد الوزير نزار بركة ؛
- دراسة الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك، يوم الإثنين فاتح دجنبر 2025، بحضور السيد الوزير عبد الصمد قيوح ؛
- دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، يوم الثلاثاء 2 دجنبر 2025، بحضور السيد الوزير عبد الوافي لفتيت.

وقد تميزت هذه الاجتماعات الأربعة بحضور مكثف للسادة المستشارين بمعدل 35 مستشار في كل اجتماع واستغرقت 21 ساعة عمل بمعدل خمس ساعات لكل اجتماع.

وقد قدم السادة الوزراء عروضا غنية بالأرقام والمعطيات الدقيقة، وعبّروا عن الاستعداد الكامل للتفاعل مع تدخلات السادة المستشارين، وتقديم كل التوضيحات اللازمة، مما يعكس روح التعاون المؤسساتي وتكامل الأدوار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ونغتنم هذه الفرصة باسمي وباسم رئيس اللجنة وأعضائها، لنتوجه لهم بالشكر على حسن تفاعلهم كما نشكر المسؤولين المركزيين بهذه الوزارات وكافة الأطر المرافقة لهم.

من جهتهم انخرط السادة المستشارين في مناقشة معمقة وجادة، مستحضرين التوجيهات الملكية الداعية إلى الارتقاء بالأداء البرلماني، حيث أشادوا بالمنجزات ونبهوا إلى مكامن الاختلال بكل مسؤولية وروح وطنية، وقدموا مقترحات بناءة تروم الرفع من نجاعة الأداء في السياسات العمومية.

وبهذه المناسبة، أعبر باسم كافة أعضاء اللجنة، عن خالص الشكر للسيد المستشار المحترم مولاي عبد الرحمان ابليلا، رئيس اللجنة، على ما أبان عنه من حكمة ومرونة في تسيير هذه الاجتماعات وفي تدبير الإكراه الزمني الذي كان يطوقنا، كما أشيد بمساهمات جنود الخفاء، أطر اللجنة الذين سهروا على مواكبة هذه الأشغال وتوفير كل شروط نجاحها.

وقد عقدت اللجنة اجتماعا آخر، يوم الخميس 4 دجنبر 2025 خصص للتصويت على مشاريع الميزانيات المذكورة في هذا التقرير، نعرض عليكم نتائجها كالتالي :

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2026

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت		
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية	ميزانية التسيير	الإجماع	-	-
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	-	-
	الميزانية برمتها	الإجماع	-	-
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء	ميزانية التسيير	الإجماع	-	-
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	-	-
	الميزانية برمتها	الإجماع	-	-
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك	ميزانية التسيير	الإجماع	-	-
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	-	-
	الميزانية برمتها	الإجماع	-	-
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	ميزانية التسيير	الإجماع	-	-
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	-	-
	الميزانية برمتها	الإجماع	-	-

مقرر اللجنة
المهدي عثمون

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية لـوزارة الداخلية

برسم السنة الماليـة 2026

رئيس اللجنة
مولاي عبد الرحمان ابليلا

مقرر اللجنة
المهدي عثمون

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم التشريع واللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2021-2027

السنة التشريعية2025-2026

دورة أكتوبر: 2025

التقرير

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عقدت لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، يوم الثلاثاء 02 دجنبر 2025 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا، اجتماعا خصص لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، برئاسة السيد عبد الرحمان بليلا، رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية.

في مستهل الاجتماع، قدم، السيد وزير الداخلية، عرضا مفصلا عن حصيلة عمل الوزارة خلال سنة 2025، وكذا برنامج عملها خلال سنة 2026، ومعطيات عن اعتمادات وزارة الداخلية المرصودة بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2026 ونفقاتها.

وقد أوضح السيد الوزير، في بداية عرضه، بأن مشروع قانون المالية لسنة 2026، كما مشروع الميزانية الفرعية لوزارته، يندرج في سياق التوجيهات الملكية السامية، لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الواردة على الخصوص في الخطابين الأخيرين بمناسبتي عيد العرش المجيد وافتتاح السنة التشريعية. كما يندرج في إطار مواصلة تفعيل المخططات الهيكلية والبرامج الاستراتيجية للوزارة، وتفعيل ومواكبة المشاريع الوطنية الكبرى.

انطلاقا من ذلك، خصص السيد وزير الداخلية عرضه لعدد من المحاور، تناولت، على الخصوص، الدور المحوري للأمن في تحقيق الاستقرار والتنمية، وجهود وزارة الداخلية من أجل النهوض بالحكامة الأمنية في بلادنا على مستويات متعددة، همت محاربة الجريمة والجريمة المنظمة وانخراط المملكة المغربية في المنظومة الدولية، وكذا توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة في عملها الاستباقي الميداني، وتعزيز الاستعداد الأمني للاستحقاقات الرياضية الكبرى لبلادنا، على غرار كأس إفريقيا وكأس العالم، بما تتطلبه من إجراءات ومجهودات جادة، خاصة على مستوى مكافحة الشغب والرقي بالمنظومة الرياضية.

إلى جانب ذلك، تناول السيد وزير الداخلية في عرضه أيضا الجهود المبذولة على مستوى الإعداد الجيد للانتخابات التشريعية المقبلة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش المجيد، لا سيما من خلال فتح باب المشاورات السياسية مع مختلف الفاعلين، حيث عملت وزارة الداخلية على تنظيم اللقاءات مع مختلف الأحزاب السياسية، من أجل دراسة القضايا الأساسية المرتبطة بالإطار العام للانتخابات التشريعية.

وهو ما تكلل بإيداع الحكومة لثلاثة مشاريع قوانين لدى مجلس النواب، تضمنت مشروع قانون تنظيمي يتعلق بمجلس النواب، ومشروع قانون تنظيمي يتعلق بالأحزاب السياسية، ومشروع قانون يتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، وهي مشاريع القوانين التي صادق عليها مجلس النواب في وقت سابق وأحالها على مجلس المستشارين.

كما أشار السيد الوزير أيضا إلى عدد من المبادرات الأخرى التي قامت بها وزارة الداخلية في هذا الباب، شملت اتخاذ التدابير اللازمة لصرف مبالغ الدعم المالي السنوي المقرر برسم سنة 2025 المتعلق بمساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لفائدة الأحزاب السياسية المستوفية للشروط المنصوص عليها قانونا، وكذا تحسيس الأحزاب السياسية المعنية بضرورة تسوية وضعيتها تجاه الخزينة العامة للمملكة، إضافة إلى تفعيل صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء.

وفيما يخص مجال الوقاية المدنية ومجابهة المخاطر، أفاد، السيد الوزير، أن وزارة الداخلية تعمل على مواصلة تعزيز التغطية الترابية في مجال التدخل والإسعاف، فضلا عن بناء مراكز جديدة للإغاثة لتغطية الأخطار ودعم القدرات وتزويد المصالح بمعدات التدخل الميداني، وباقي الوسائل اللوجستية.

اعتبارا لذلك، أبرز السيد الوزير أن الجهود المبذولة على هذا المستوى انعكست إيجابا على الرفع من سرعة وفعالية التدخلات الميدانية بما يتناسب مع تزايد حجم الحوادث والمخاطر، ومواجهة المخاطر المرتبطة بحرائق الغابات بتنسيق مع السلطات المحلية، إلى جانب مراقبة الشواطئ الوطنية.

وفي إطار تعزيز التغطية الترابية بمرافق الوقاية المدنية، أشار السيد الوزير إلى تشغيل ثلاثة مراكز إغاثة جديدة، والشروع في إحداث سبعة مراكز أخرى، إلى جانب إطلاق مشروع بناء أربع مستودعات لوجستيكية.

إضافة إلى ذلك، أوضح السيد الوزير أنه، في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، تم خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2024 تمويل 395 مشروع من طرف صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية، بمبلغ

إجمالي يناهز 5.3 مليار درهم، ساهم فيها الصندوق بغلاف مالي قدره 1.8 مليار درهم. كما عرفت السنة الجارية إيداع 131 ملف طلب ترشيح للاستفادة من تمويل هذا الصندوق من طرف حاملي المشاريع بتكلفة تناهز 1.2 مليار درهم.

في نفس الإطار، أبرز السيد وزير الداخلية، المجهودات المبذولة على مستوى إنجاز المشروع الوطني للمنصات الجهوية للمخزون الاحتياطي من المواد الأساسية ومعدات الإنقاذ ومجابهة الكوارث، تنفيذا للعناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله للمواطنات والمواطنين. وهو المشروع الوطني المتكامل الذي يستهدف إحداث 12 منصة جهوية بمساحة إجمالية تناهز 260 هكتار بمعدل 20 هكتار لكل منصة، وبكلفة إجمالية تقدر ب 7 مليار درهم.

على صعيد آخر، تطرق السيد وزير الداخلية إلى البرامج الهيكلية المرتبطة بتنزيل ورش الجهوية المتقدمة، مبرزا أن الوزارة تواصل جهودها لتفعيل التدابير القانونية والمؤسساتية للجهوية، فضلا عن تقديم الدعم المالي والتقني للهيئات الترابية، والمضي في تسخير التكنولوجيات الحديثة وتطوير أساليب التدبير والحكامة للنهوض بهذا الورش الهام.

وذلك بالموازاة مع انكباب الوزارة على تعميم التدابير المرتبطة بترسيخ اللاتمركز الإداري ومواكبة الجماعات الترابية ودعم المجالس الترابية، لا سيما على مستوى التخطيط والتهيئة المجالية، وإعداد برامج التنمية الجهوية، وتدبير الشبكات العمومية للخدمات، فضلا عن تعزيز آليات التعاقد بين الدولة والجهات ودعم الشراكة متعددة الفاعلين، عموميين وخواص، مع اعتماد أساليب ملائمة للتمويل تنبني على الإلتقائية والتكامل بين الرؤية التنموية للجهات

والاستراتيجية الوطنية، إلى جانب وفاء الوزارة بالتزاماتها التعاقدية، خاصة تلك المتعلقة بالنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الواردة في خطاب العرش ل 29 يوليوز 2025، عرض السيد الوزير مجموعة من الإجراءات المتخذة في إطار مسار إعداد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، المرتكزة على العدالة المجالية، والرامية إلى ضمان استفادة جميع المواطنين، على قدم المساواة، من ثمار التنمية، بتنسيق مع مختلف المتدخلين على الصعيد الترابي.

وقد تضمنت هذه الإجراءات إعداد دورية موجهة إلى السيدات والسادة الولاة والعمال لإطلاق مسار إعداد برامج التنمية الترابية المندمجة، وشروع الولاة والعمال في أشغال إعداد البرامج على المستوى الترابي، وإعداد دليل منهجي للعمل الميداني، وإحداث فرق عمل ولجان قيادة جهوية وإقليمية، وكذا الشروع في مرحلة التشخيص الترابي المعمق، ودراسة وتحليل نتائج هذا التشخيص، ثم إعداد خريطة الحاجيات مع تحديد المشاريع المقترحة وترتيبها حسب الأولوية، ثم صياغة واعتماد الوثيقة النهائية للبرنامج وحصر غلافه المالي.

وعلى مستوى آخر، تطرق عرض السيد وزير الداخلية لحالة الإجهاد المائي التي تعيشها بلادنا، حيث أبرز جوانب من الجهود المبذولة من قبل الوزارة للمساهمة في تفعيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، والذي يتطلب اهتماما إضافيا خاصة خلال فترة فصل الصيف التي تشهدا تزايدا ملحوظا في الطلب على الماء.

في هذا الباب، أشار السيد الوزير إلى أن السنة الجارية عرفت إعداد وتنفيذ برنامج استعجالي تكميلي من أجل ضمان التزود بالماء الصالح للشرب للمناطق المتضررة من الإجهاد المائي، بتكلفة تناهز 14.9 مليار درهم، علما أنه تمت تعبئة ما يزيد عن 12.2 مليار درهم، خلال الفترة الممتدة ما بين 2022 و2025، منها 7.7 مليار درهم من ميزانية الدولة و4.5 مليار درهم عن طريق وزارة الداخلية.

كما أشار السيد الوزير أيضا إلى عدد من المشاريع التي ساهمت الوزارة في إنجازها وتتبعها، والتي توجد طور الإنجاز أو تم إنجازها، خلال سنتي 2024 و2025، والتي همت مشاريع لنقل المياه من محطات تحلية مياه البحر على مستوى ست جهات، وإنجاز الشطر الثاني من الربط بين منظومتي اللوكوس وطنجة عن طريق مشروع الربط المائي بين سد "وادي المخازن" وسد "دار خروفة"، إلى جانب إنجاز قناة لتحويل المياه المحلاة من محطة تحلية مياه البحر بالجرف الأصفر إلى محطة الدورات بسعة تحويلية تقدر بـ 60 مليون متر مكعب سنويا، وبرمجة أو بدء إنجاز أو توسيع 14 محطة لتحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية تصل إلى 2170.6 مليون متر مكعب سنويا... وغيرها من المشاريع ذات الأهمية الكبرى.

أما على مستوى العالم القروي، فقد عرض السيد الوزير المجهودات المبذولة على مستوى تجهيز مراكز تزويد الدواوير بالماء الصالح للشرب، موضحا بأنه قد تم تجهيز 83 مركزا ويظل 98 مركزا قيد التجهيز، وأن التجهيز قد شمل 10532 دوارا ويظل 4226 دوارا قيد التجهيز، كما بسط أيضا جانبا من الجهود المبذولة على مستوى نقل المياه إلى المناطق القروية عبر الشاحنات الصهريجية، وكذا الموارد المخصصة لاقتناء هذه الشاحنات وتغطية تكاليف تشغيلها.

أما في ما يخص التطهير السائل، فقد أبرز السيد الوزير أنه بفضل الجهود المبذولة من طرف الدولة والجماعات الترابية والفاعلين، سجل هذا القطاع، منذ انطلاق البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة قفزة نوعية تتمثل في تحسين خدمات الصرف الصحي بالجماعات المستفيدة وتحقيق وقع بيئي واجتماعي إيجابي، مبرزا أن المشاريع المنجزة خلال سنة 2024 قد مكنت من تحسين مؤشرات التطهير السائل على الصعيد الوطني.

وفيما يخص عصرنة منظومة التنقلات والنقل الحضري، أشار السيد الوزير إلى أن الوزارة قد واصلت مواكبتها للجماعات الترابية عبر تقديم الدعم المالي والتقني لتحفيزها على إنجاز مخططاتها للتنقلات الحضرية المستدامة، مفيدا بأنه قد تم إنجاز 13 مخططا على مستوى 12 مدينة، كما تواصل 05 مدن إعداد مخططاتها للتنقلات الحضرية والعمل على تحيينها.

مذكرا بالنموذج الجديد الذي عملت وزارة الداخلية على وضعه، لتدبير النقل الحضري بالحافلات، والذي تتمثل أهدافه في توفير خدمة مستدامة وعالية الجودة للمرتفقين مع الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية للعقود، ومراعاة التعريفة الاجتماعية، وضمان إنجاز الاستثمارات.

مبرزا بأن هذا النموذج، الذي سيتم تنزيله على ثلاث مراحل خلال الفترة الممتدة بين 2025 و2029، يرتكز على تغطية تكاليف الاستثمار كاملة، إذ تقدر الكلفة الإجمالية للاستثمارات بـ 1.1 مليار درهم، تهم كافة مكونات التدبير المفوض، وسيمكن من اقتناء 3800 حافلة لفائدة 37 سلطة مفوضة تشمل 84 مدينة وتجمع حضري.

وعلى صعيد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أفاد السيد الوزير أنه برسم السنة الجارية (إلى غاية متم يونيو 2025)، تمت برمجة 5300 مشروع ونشاط بكلفة مالية إجمالية ناهزت 2.6 مليار درهم، موزعة على أربعة أصناف برنامج أساسية تهم تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، وبرنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، وبرنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، والدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

إلى جانب ذلك، تطرق عرض السيد وزير الداخلية إلى الورش الاستراتيجي المتعلق بالتصفية القانونية للعقارات المملوكة للجماعات السلالية، نظرا لأهميتها في تثمين العقارات، وحمايتها من التملك غير المشروع، إضافة إلى ما يوفره التحفيظ العقاري من مناخ ملائم للاستثمار بهذه العقارات، وكذلك للجهود المرتبطة بتحديث وتخليق المرافق الإدارية لقطاع وزارة الداخلية، التي عرفت مواصلة الانكباب على تحسين نجاعة التدبير العمومي، لاسيما عبر تحديث المصالح ذات العلاقة بالمرتفقين، فضلا عن تكوين الرأسمال البشري، وتطوير أساليب مبتكرة للتدبير باعتماد الرقمنة وتبسيط الإجراءات واللاتمركز الإداري.

وفي ختام عرضه، قدم السيد وزير الداخلية معطيات مرقمة حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية التي بلغ غلافها الإجمالي المقدر برسم سنة 2026 ما مجموعه 54.86 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الالتزام، موزعة كما يلي:

- ميزانية التسيير: 45.19 مليار درهم؛
- ميزانية الاستثمار: 9.66 مليار درهم؛

بينما بلغ سقف التحملات المرصودة للحسابات الخصوصية: 75.767 مليار درهم، وميزانية المرافق المسيرة بصورة مستقلة، والتي تتضمن مرفقا واحدا هو مديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي، التي بلغت 80 مليون درهم.

مشيرا إلى أن حصة وزارة الداخلية من المناصب المالية المحدثة برسم سنة 2026 بلغت ما مجموعه 13000 منصب.

كانت هذه أهم العناصر التي تقدم بها عرض السيد وزير الداخلية، وفي ختامه افتتح السيد رئيس اللجنة باب المناقشة، حيث تناول السيدات والسادة أعضاء اللجنة والمستشارون الحاضرون في اجتماعها الكلمة للتفاعل مع هذه العناصر، فأكدت جميع المداخلات على أهمية الأدوار الواسعة لوزارة الداخلية، وحساسية تدخلاتها في مختلف المجالات الأمنية والإدارية والترابية والتنموية، إلى جانب أدوارها الأساسية في الإعداد للاستحقاقات الانتخابية والإشراف عليها، منوهة أيضا بحصيلة العمل الإيجابية لوزارة الداخلية على كافة المستويات، لاسيما على مستوى تحقيق الأمن الوطني، الذي يكتسي ضرورة ملحة في المرحلة المقبلة التي ستحتضن فيها بلادنا تظاهرات دولية بالغة الأهمية، عادة ما تكون هدفا للجريمة بمختلف أنواعها ودرجات خطورتها.

وإذ نوهت مداخلات السيدات والسادة المستشارين بوضعية الاستقرار والأمن اللذان تعرفهما بلادنا، وبالمصداقية التي تحظى بها الأجهزة الأمنية الوطنية على الصعيد الدولي، والتي تجسدت في تنظيم الجمعية العامة الثالثة والستين للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) بمدينة مراكش ما بين 24 و27 نونبر 2025، فقد دعت إلى العمل على تأهيل القوات الأمنية ودعمها وتعزيز وضعيتها المهنية وظروف اشتغالها، بغية الرفع من نجاعة تدخلاتها.

وارتباطا بذلك، نوهت مختلف المداخلات بالتقدم الملموس على مستوى ممارسة الحريات العامة بالمغرب، مشيدة بمصداقية المقاربة الأمنية على هذا الجانب، حيث عرف المغرب، خلال الفترة الأخيرة، أشكال مختلفة من التعبيرات الاحتجاجية، والتي تم تدبيرها من الناحية الأمنية بفعالية ونجاعة كبيرتين، على نحو يعبر عن عمق التجربة المغربية في تدبير أشكال التعبير الحر المكفول للمواطنات والمواطنين.

وعلى المستوى الترابي، توقفت المداخلات عند برامج التنمية الترابية المندمجة، مبرزة أهميتها وراهنيتها، ومؤكدة على دورها في تحقيق أهداف استراتيجية للتنمية ببلادنا، على غرار النهوض بالتنمية المحلية في جميع جهات المملكة، وتوحيد سرعة التنمية في جميع المناطق الحضرية والقروية والجبلية والساحلية والصحراوية، وتقليص الفوارق المجالية، والنهوض بأوضاع المواطنات والمواطنين في جميع ربوع المملكة، بما ينسجم مع متطلبات الدولة الاجتماعية.

كما تطرقت عدد من المداخلات لجوانب مختلفة من الصعوبات التي تعترض تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه البرامج، والتي تهم على وجه خاص البطء في وتيرة تنزيل الجهوية المتقدمة، والتوزيع غير المتوازن للاستثمارات العمومية على مستوى الجهات والأقاليم، والحاجة الملحة إلى تعزيز الموارد البشرية للجماعات الترابية بالكفاءات المطلوبة لمواكبة الاختصاصات المسندة إليها.

كما شددت مداخلات السيدات والسادة المستشارين على مسألة النهوض بالديمقراطية المحلية والإدارة الترابية، خاصة عبر تعزيز إمكانيات الجماعات الترابية المادية والبشرية، سواء الجهات أو الأقاليم أو العمالات أو الجماعات المحلية.

في هذا الباب، دعا عدد من السيدات والسادة المستشارين إلى ضرورة إصدار قانون يتعلق بالنظام الأساسي لموظفي وزارة الداخلية، وموظفي الجماعات الترابية، وكذا أعوان السلطة المحلية، والنهوض بأوضاع موظفي هذا القطاع الحيوي، لا سيما بعض الفئات التي تواجه صعوبات مهنية أو تعاني من غياب إطار قانوني واضح للاشتغال.

حيث أشارت بعض المداخلات إلى ضرورة توضيح الإطار القانوني لاشتغال أعوان السلطة المحلية (المقدمون والشيوخ)، وتحديد واجباتهم ومسؤولياتهم وكذا حقوقهم، والنهوض بوضعيتهم المادية، بالنظر لما يضطلعون به من أدوار على المستوى المحلي.

أما على المستوى المالي، فقد أشادت مختلف المداخلات بالإصلاح الجبائي الهام الذي عرفه النظام القانوني لجبايات الجماعات الترابية، مؤكدة على ضرورة تعزيز هذا الإصلاح عبر مراجعة شاملة لنظام الجبايات المحلية، منوهة أيضا بالرفع من حصة الجماعات الترابية من عائدات الضريبة على القيمة المضافة، حيث خولت الموارد الإضافية المتأتية منها الجماعات من تغطية أوجه إنفاق ملحة.

داعية، في نفس الوقت، إلى إيلاء اهتمام إضافي لبعض الإشكاليات التي تعترض النظام الجبائي للجماعات الترابية، لا سيما الباقي استخلاصه.

وعلى صعيد شبكة الخدمات الجماعية، أجمعت مداخلات السيدات والسادة المستشارين على أهمية برنامج عمل الوزارة المتعلق بالنقل الحضري، وعلى فعالية الحلول التي قدمها للنقل عبر الحافلات، حيث قدمت المقاربة الجديدة، المتمثلة في اقتناء الحافلات من طرف وزارة الداخلية، وتفويض تسييرها على المستوى الحضري، حلولا جذرية لمشاكل النقل المطروحة على مستوى

الجماعات، والتي تؤرق المواطنات والمواطنين في تنقلاتهم اليومية، معبرين عن أملهم في إتمام هذا الورش في آجاله المحددة.

وفي هذا السياق أيضا، توقفت عدد من المداخلات عند الإشكاليات التي تواجه قطاع النقل عبر سيارات الأجرة بجميع أصنافها، سواء ما يرتبط منها بتصاعد اللجوء إلى خدمات النقل عبر التطبيقات وتزايدها وتزايد عدد المشتغلين عبرها، أو ما يرتبط بوضعية مالكي المأذونيات والمكترين لها، حيث طرحت العلاقة المعقدة الناتجة عن كراء المأذونيات صعوبات جمة في ما يعود إلى تجديد أسطول سيارات الأجرة المتهالكة، وصرف الدعم المخصص لهذه الغاية.

كما ركزت مداخلات أخرى على أدوار الشركات الجهوية لتوزيع الماء والكهرباء، والصعوبات التي تعترض أداء مهامها، لا سيما ما يرتبط بتحريف نطاق عملها ليتجاوز التوزيع إلى الانشغال بقضايا الإنتاج المسندة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

على صعيد آخر، توقفت معظم مداخلات السيدات والسادة المستشارين عند الجهود المبذولة في مجال تدبير الموارد المائية والتطهير السائل، مبرزة حجم التحديات التي تواجهها بلادنا على مستوى حكامة استغلال الموارد المائية، وأهمية تدخلات وزارة الداخلية على هذا المستوى للحد من إساءة استعمال هذا المورد الحيوي، وتبذيره، والمساهمة في تنزيل أوراش كبرى لتزويد المواطنات والمواطنين بمياه الشرب ومياه السقي، على غرار الأوراش ذات الصلة بالربط المائي وتحلية المياه ودعم الاستثمارات المائية عموما، ونوه عدد من المتدخلين بالمبادرات الرامية إلى سقي المناطق الخضراء بالمياه العادمة المُعَالَجَة.

وفي هذا الإطار أيضا، أكدت مداخلات أخرى على أن العديد من المدن والمراكز القروية تعاني من ضعف أو غياب البنية التحتية للتطهير السائل، ما يؤدي إلى استمرار الحفر الصحية التقليدية التي تهدد الفرشات المائية والصحة العامة، ناهيك عن ضعف محطات المعالجة التي لا تغطي سوى نسبة محدودة من المياه.

ارتباطا بذلك، اهتم عدد من المتدخلين بالإشكاليات المطروحة على مستوى تدبير النفايات، معددين أوجه نقص واختلال عديدة مرتبطة بالمقاربات المعمول بها، سواء تعلق الأمر بطمر النفايات أو إحراقها، أو تدبير المطارح، حيث دعا عدد من المتدخلين إلى تثمين النفايات عبر معالجتها وتدويرها، وكذلك عبر اعتماد نظام معامل المحارق les incinérateurs، من أجل إحراق النفايات وإنتاج الطاقة الكهربائية على غرار ما هو معمول به في بعض الدول كفرنسا.

وعلى المستوى التنموي، خص عدد من المتدخلين النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية باهتمام خاص، مستعرضين أوجه التطور الذي عرفته الأقاليم الجنوبية لبلادنا منذ اعتماد النموذج التنموي المذكورة، داعية إلى استلهام عوامل النجاح الذي عرفه هذا النموذج في الفترة المقبلة التي ستشهد تنزيل الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

كما نوهت عدد من المداخلات بحصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، داعية إلى تسريع تنزيل المرحلة الثالثة من المبادرة.

ومن جانب آخر، تطرقت مداخلات أخرى إلى الإشكاليات التي تواجه اشتغال شركات التنمية الجهوية، خاصة المرتبطة بتقاطع الاختصاصات وتوفر التمويلات والموارد الضرورية.

وفيما يعود إلى الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2026، فقد أكدت تدخلات السيدات والسادة المستشارين على نجاعة المقاربات المتبعة من قبل وزارة الداخلية فيما يخص مراجعة الإطار القانوني للانتخابات التشريعية، مؤكدة في نفس الوقت على ضرورة تخصيص الانتخابات المهنية المقبلة بنفس الاهتمام، وتطوير إطارها القانوني، لا سيما عبر إصدار القانون المتعلق بالنقابات، والذي يعتبر ضروريا أيضا لنجاعة تفعيل المنظومة القانونية الوطنية، لا سيما القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة الحق في الإضراب.

وارتباطا بذلك أيضا، شددت بعض المداخلات على أهمية النهوض بالحريات النقابية ببلادنا، لا سيما عبر توحيد أوراق الملفات المتعلقة بإيداع طلبات تأسيس الهيئات النقابية، وتوحيد وتبسيط الإجراءات المتبعة على المستوى الوطني.

هذا، وقد أكدت بعض مداخلات السيدات والسادة المستشارين على ضرورة تركيز الاهتمام على بعض القضايا الملحة بالنسبة لقطاع الداخلية، على غرار ما يلي:

- تسريع وتيرة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة؛
- تسريع وتيرة تنزيل ميثاق اللاتركيز الإداري؛
- التطبيق الصارم والعادل للقانون فيما يخص زجر المخالفات المرتبطة بالتعمير أو الاستيلاء على أراضي الجماعات الترابية وخرق النظام القانوني المتعلق بأراضي الجماعات السلالية والأفعال الرامية إلى إعاقة تثمينها واستغلالها؛
- تجاوز الصعوبات المالية والإدارية التي تعيق تنزيل بعض الأوراش الكبرى والاستراتيجية، لا سيما تلك التي تهم النهوض بالاستثمارات على مستوى الجهات،

والتنسيق بين مختلف المؤسسات والوكالات والإدارات على المستوى الوطني والجهوي والمحلي؛

- تعزيز العدالة المجالية على المستوى الترابي، بين مختلف المناطق الجبلية والقروية والحضرية والساحلية، والسعي إلى خلق بيئة ومجال مندمج، وإيلاء أهمية للأمن بمفهومه الواسع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمواطنات والمواطنين، من أجل توحيد سرعة التنمية على المستوى المحلي أيضا؛

- دعم الجماعات الترابية الهشة، والتي تعاني من نقص في الموارد المالية وضعف في الكفاءات البشرية، وتعزيز الاستثمارات الموجهة إلى الجماعات القروية؛

- تطوير مقاربة جديدة للتعامل مع وضعية العمال العرضيين؛

- تجاوز العوائق التي تؤدي إلى محدودية أداء بعض الآليات مثل صندوق التطهير السائل وصندوق تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، والرفع من نجاعة تدبير المخاطر البيئية والمائية؛

- اعتماد التعاقد كإطار واضح للالتزامات المتبادلة بين الدولة والجماعات الترابية، وتعزيز التقائية البرامج؛

- سن قانون خاص بالمناطق الجبلية؛

- تركيز الاهتمام على معالجة القضايا التي تطرحها الهجرة غير النظامية، والسعي إلى إدماج المهاجرين المتواجدين في وضعية قانونية؛

- مراجعة التقطيع الترابي للمملكة بحيث يراعي الاندماج والتكامل الاقتصادي لا القبلي؛

- والطي النهائي لملف إسكان ضحايا زلزال الحوز.

وفيما يخص تفاعل وزارة الداخلية مع السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، فقد نوه جميع المتدخلين بالتواصل الفعال لوزارة الداخلية وإجابتها عن جميع الأسئلة الكتابية لأعضاء المجلس في الآجال القانونية.

وجوابا عن هذه المداخلات، أبرز السيد وزير الداخلية بأن مناقشة مشاريع القوانين المتعلقة بالانتخابات ستتيح مجال أكبر لمناقشة القضايا المتعلقة بالإعداد للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، مبرزا أن الفلسفة التي تحكم اشتغال أجهزة الدولة، المعينة والمنتخبة، هي وضع خدمة المواطنات والمواطنين، وتحقيق مصالح البلاد وتنميتها، فوق كل اعتبار، وأن هاجس المنتخبين والمعينين سواء كانوا ولاة أو عمالا أو غيرهم هو العمل سويا على تحقيق هذه الأهداف، وأن أي نقاش يتعلق بإعاقة المعين لعمل المنتخب أو العكس هو غير سليم ولا يعبر عن واقع الأمر.

كما أبرز السيد الوزير أن المشكلة الأساسية التي تواجه شركات التنمية الجهوية هو توفر الكفاءات القادرة على التسيير، مبرزا أن أجهزة الدولة، سواء المنتخبة أو المعينة، تواجه تحديات حقيقية على مستوى توفير الكفاءات الحقيقية.

وذكّر السيد الوزير بالجهود المبذولة على مستوى تنزيل برنامج الفوارق المجالية، مؤكدا على أن هذا البرنامج هو ورش إيجابي قدم إجابات حقيقية عن عدد من الإشكالات المستعصية على المستوى الترابي، مشيرا إلى أن البرنامج عرف بعض الصعوبات في بداية تنزيله، غير أنه سرعان ما وُضع على السكة الصحيحة، وأعطى ثماره، وأنه حاليا قطع مراحل متقدمة من التنزيل.

ارتباطا بذلك، أكد السيد الوزير على أن سرعة إنجاز المشاريع، بفعالية، مرتبطة بشكل أساسي بتحديد أولويات كل مرحلة، بالنظر لوجود صعوبات لا يمكن إنكارها على مستوى التمويل والتنزيل الفعلي، لذلك فإن تحديد خارطة الأولويات هو ما يساعد على تحديد المشاريع التي سيتم البدء بتنزيلها وتلك التي سيتم تأخيرها.

لذلك، أشار السيد الوزير إلى أن ترتيب الأولويات يتوخى نجاعة تنزيل المشاريع، وأن المشاريع التي لم يتم تنفيذها بعد ليست مشاريع لاغية أو مهملة أو تم الفشل في تنزيلها، بل سيتم تنفيذها في أوانها وبالفعالية والنجاعة نفسها التي تنفذ بها جميع البرامج والمشاريع، لكن في الوقت المحدد لها حسب ترتيب الأولويات الملحة.

ولعل المشاريع المرصودة للتعامل مع إشكاليات النقل الحضري هي من أبرز الأمثلة على هذه المقاربة، حيث أشار السيد الوزير بأن المدن التي لم يشملها بعد برنامج اقتناء الحافلات ليست مستثناة، بل إن البرنامج ممتد إلى سنة 2029 وأنها سوف تستفيد منه بالتدريج، غير أن الأولوية كانت للمدن التي تعاني من تهالك أسطولها.

وارتباطا بموضوع النقل الحضري دائما، أكد السيد الوزير على انشغال وزارة الداخلية بالقضايا التي يطرحا النقل عبر سيارات الأجرة، مشيرا إلى أن تطور هذا القطاع وتحدياته، وتشابك العلاقات المهنية داخله، هو في صلب اهتمام الوزارة، وأن هذه الأخيرة تقدر وجود ما بين 80 ألف و90 ألف مأذونية، وما بين 200 ألف و300 ألف سائق مهني، يعيلون ما بين 200 ألف إلى 300 ألف أسرة، وأن هذه الحقيقة تجعل من الصعب الحسم بيسر في بعض الإشكاليات على نحو مطلق، بل توجب فهم دقيق لوضعيات كل فئة على حدة.

وفيما يخص الاستثمار، أبرز السيد الوزير أنه يعتبر من بين الانشغالات الأساسية للولاة والعمال على مستوى الجهات والعمالات والأقاليم، وأنه يتم تعبئة جهود كبيرة

على مستوى النهوض بالاستثمارات على مستوى الجهات وتحقيق أقصى ما يمكن من التوازن والعدالة في توزيعها.

وفيما يخص إشكالية الموارد البشرية في الجماعات الترابية، أكد السيد الوزير إلى أن المعطيات المتوفرة تشير إلى تزايد حاجة الجماعات الترابية إلى الموارد البشرية في المستقبل، وذلك بالنظر لمجموعة من الاعتبارات، على غرار إحالة نسب مهمة من الموظفين على التقاعد، وتزايد مجالات تدخل الجماعات الترابية، خاصة تلك المرتبطة بتنزيل الإصلاح المتعلق بالجبايات المحلية، وهو ما سيتطلب في المستقبل الرفع من وتيرة التوظيف بالجماعات.

أما في شأن الموارد المالية، أوضح السيد الوزير بأن الوزارة منكبة على تحسين الإطار القانوني المتعلق بنفقات الجماعات الترابية، وإعطاء رؤساء المجالس الصلاحيات الضرورية لإنفاق موارد الجماعة طبقا لإطار قانوني متقدم ومحفز، وذلك في نفس الوقت الذي يتم فيه العمل على تعزيز الموارد المالية للجماعات الترابية.

أما فيما يخص إشكالية مطارح النفايات، أفاد السيد وزير الداخلية بأن كلفة طمر الطن الواحد من النفايات تصل إلى 300 درهم، وأن كلفة معالجته تتراوح بين 700 و800 درهم، وأن ذلك يطرح إشكاليات حقيقية على مستوى التمويل بالنظر للكم الهائل من النفايات المنتجة.

كما أبرز أن طبيعة النفايات المنتجة، التي تغلب عليها الطبيعة السائلة، تعيق اللجوء إلى الحلول الصناعية المتمثلة في إنشاء مصانع الحرق les incinérateurs، ناهيك عن الإمكانات الكبيرة التي يتطلبها جمع النفايات القابلة للحرق وفرزها وبناء المصانع المذكورة، مبرزا بأن جماعة الدار البيضاء هي الوحيدة المتوفرة حاليا على إمكانيات

من هذا النوع، وأن الوزارة تواكب مشروعا لإنشاء مصنع للحرق، يمكن في ما بعد اعتماده كنموذج لتطبيقه في مناطق أخرى.

وقد أوضح السيد الوزير أن إعادة هيكلة المطارح العمومية القائمة يعتبر من الخيارات الأساسية للتعامل مع الإشكاليات المطروحة حاليا.

وختاما، أكد السيد الوزير، في معرض جوابه، على أن المرحلة القادمة، بما ستشهده من تنزيل للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، هي مرحلة تحتاج إلى جهد استثنائي وعمل إضافي على جميع المستويات ومن قبل جميع المتدخلين، لا سيما فيما يعود بالنهوض بالتنمية المحلية وتأثيرها الملموس على حياة المواطنات والمواطنين.

العرض التقديمي

للسيد وزير الداخلية

المملكة المغربية

عرض السيد وزير الداخلية

بشأن تقديم الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

بلجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

بمجلس المستشارين

2 دجنبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس اللجنة المحترم
السيدات والسادة المستشارون المحترمون
حضرات السيدات والسادة

يسعدني أن ألتقي، اليوم، بأعضاء لجنتكم الموقرة لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لسنة 2026؛ هذا المشروع الذي يندرج في سياق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الواردة على الخصوص في الخطابين الأخيرين بمناسَبَيْ عيد العرش المجيد، وافتتاح السنة التشريعية. كما يندرج هذا المشروع في إطار مواصلة تفعيل المخططات الهيكلية والبرامج الاستراتيجية لهذه الوزارة، الرامية إلى تسريع دينامية التحديث والتنمية في أبعادها الشاملة، فضلا عن الارتقاء بالحكامة الترابية وفق مرامي وأبعاد الجهوية المتقدمة، التي أرسى معالمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والذي ما فتئ يدعو إلى العمل على انسجام برامج وتدخلات السياسات العمومية عبر مقاربات مندمجة للتنمية، تنبني على التكامل والتضامن ومراعاة خصوصيات المجالات الترابية، مع العمل على الحد من مظاهر العجز، والهشاشة الاجتماعية، وتصحيح الاختلالات المجالية بمختلف ربوع المملكة.

وفي هذا الصدد، فقد ورد في **الخطاب الملكي السامي** بمناسبة عيد العرش المجيد لهذه السنة، ما يلي: "**شعبي العزيز، تعرف جيدا أنني لن أكون راضيا، مهما بلغ مستوى التنمية الاقتصادية والبنيات التحتية، إذا لم تساهم، بشكل ملموس، في تحسين ظروف عيش المواطنين، من كل الفئات الاجتماعية، وفي جميع المناطق والجهات (...) ولهذه الغاية، وجهنا الحكومة لاعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية، يرتكز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية(...)**". **(انتهى المقتطف من الخطاب الملكي السامي).**

وتأكيدا لهذا التوجه الاستراتيجي، ورد كذلك في **الخطاب الملكي السامي** بمناسبة افتتاح الدورة الحالية للبرلمان: "**نعتبر أن مستوى التنمية المحلية هو المرآة التي تعكس بصدق مدى تقدم المغرب الصاعد والمتضامن، الذي نعمل جميعا على ترسيخ مكانته. فالعدالة الاجتماعية ومحاربة الفوارق الاجتماعية ليست مجرد شعار فارغ أو أولوية مرحلية (...)؛ وإنما نعتبرها توجها استراتيجيا يجب على جميع الفاعلين الالتزام به، ورهانا مصيريا ينبغي أن يحكم مختلف السياسات العمومية**". **(انتهى المقتطف من الخطاب الملكي السامي).**

وتفعيلا لمضامين **الخطابين الساميين لجلالة الملك حفظه الله**، وبتنسيق مع المصالح اللامركزة للقطاعات المعنية، والجماعات الترابية، والمؤسسات العمومية، فقد بادرت هذه الوزارة إلى الشروع في إعداد جيل جديد من برامج وأوراش التنمية الترابية المندمجة؛ تروم توحيد وتنسيق جهود كافة المتدخلين حول مشاريع نوعية ذات أولوية ووقع ملموس ومستدام على نمط عيش الساكنة المستهدفة؛ سواء بالمناطق الجبلية والقرى النائية، أو بالمراكز القروية الناشئة، مع العمل على دعم أوراش التشغيل وتوفير مناخ ملائم للمبادرة والاستثمار المحلي.

ومن جهة أخرى، فإن مشروع هذه الميزانية يندرج في دينامية تفعيل ومواكبة المشاريع الوطنية الكبرى؛ سواء منها المرتبطة بالبنى التحتية، أو بإشكالية الإجهاد المائي الناجمة عن ندرة مياه الشرب والسقي، أو بالسيادة الغذائية وإعادة تكوين قطيع الماشية، فضلا عن المشاريع الهيكلية للنقل الحضري و السككي، وكلها برامج وأوراش حيوية تستلزم تضافر الجهود، وتعبئة الموارد، وبلورة أنماط مبتكرة للتخطيط والاستغلال والتثمين، تنسجم مع خصوصياتنا المجالية والإيكولوجية، وتتفاعل مع طبيعة التحديات المتنامية، لجعل هذه التحديات فرصة سانحة لتطوير وملاءمة نموذجنا التنموي الجديد على الاستدامة والصمود والإدماج والتضامن.

وعلاوة على تعدد اهتماماتها وتدخلاتها أفقيا وقطاعيا، تحرص هذه الوزارة على مواصلة تحديث وتعزيز موارد وقدرات الإدارة الترابية والأجهزة الأمنية، للرفع من نجاعة الحكامة الأمنية بصفة عامة، وجعلها في مستوى التحديات الراهنة والمستقبلية، ضمانا للأمن والاستقرار، وحماية للأرواح والممتلكات، فضلا عن تدبير واستباق الأزمات والمخاطر، في ظل سياق جهوي ودولي يعاني من تداعيات الحروب، والإرهاب، والهجرة غير المنظمة، والاتجار في البشر والمخدرات، علاوة على تفاقم التهديدات المرتبطة بالأمن السيبراني.

إن جسامة هذه التحديات، ذات الصلة بالمجالين الأمني والتنموي، تستلزم مواصلة تسريع عجلة تحديث منظومة المرفق العمومي باستغلال وسائل الرقمنة وتبسيط الإجراءات والمساطر؛ بما يحقق خدمات نوعية تساير الانتظارات الحقيقية للمواطن والمقاولة. ويظل الاستثمار في الرأسمال البشري حجر الزاوية لهذه المنظومة لخوض رهانات التحديث والتنمية عبر تكوين جيل جديد للريادة والابتكار، مع مواكبة كل ذلك بترسيخ ثقافة المساءلة، وتعميم آليات المراقبة والتخليق.

وقبل التفصيل في مكونات مشروع هذه الميزانية الفرعية، التي نحن بصدد مناقشتها داخل هذه اللجنة الموقرة، سأعرض على حضراتكم باقتضاب أهم محاور حصيلة عمل هذه الوزارة برسم السنة الجارية، على أن تجدوا معطياتها مفصلة ومرقمة في التقرير المرفق بوثائق هذه الميزانية حول منجزات الوزارة برسم السنة الجارية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون

اعتبارا للدور المحوري للأمن في تحقيق الاستقرار والتنمية، تواصل هذه الوزارة جهودها من أجل النهوض بـالحكامة الأمنية في بلادنا على مستويات متعددة.

فعلى مستوى محاربة الجريمة، تبنت الوزارة استراتيجية أمنية محكمة تنبني أساسا على سيادة القانون، وتجمع بين ما هو وقائي، من خلال إعداد خطط استباقية، وما هو زجري، من خلال استجلاء حقيقة القضايا وتوقيف المتورطين. فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار المحددات الاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على انتشار السلوك الإجرامي، حيث تعمل مصالح الوزارة على صياغة سياسات أمنية فعالة تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأولويات الترابية، أهمها: معدل البطالة ومستوى الفقر ودرجة التمدرس وتوفر الخدمات الصحية.

وفي هذا الصدد، استطاعت التجربة المغربية أن تحقق نجاحات أمنية ومكاسب مهمة، سواء على مستوى التدخل الاستباقي في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تحيط ببلادنا أو على مستوى محاربة الجريمة المنظمة، حيث تقوم المصالح الأمنية بعملها بكل احترافية ومهنية.

وعلاقة بتطور الجريمة الإرهابية واستعانتها بوسائل تكنولوجية حديثة، فقد رسخت السلطات المغربية التوجه الاستباقي لتحييد مخاطر التهديد الإرهابي وإجهاض المخططات التخريبية في مهدها، حيث مكنت يقظة الأجهزة الأمنية منذ سنة 2002 من تفكيك أزيد من 200 خلية إرهابية، من بينها 3 خلايا خلال سنة 2025.

ويؤكد تفكيك الخلايا الإرهابية استمرار التهديد الصادر عن الفروع الإقليمية لتنظيم "داعش" في إفريقيا، خاصة في منطقة الساحل.

وفي هذا الإطار، تواصل المملكة المغربية انخراطها في المنظومة الدولية، من خلال التعاون الوثيق لتبادل المعلومات الأمنية عبر مجموعة من المنظمات الدولية التي تعنى بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث يلعب المغرب دورا طلائعيا مكن من إفشال مشاريع إرهابية تستهدف بعض الدول الصديقة.

من جهة أخرى، تظهر المجهودات التي تبذلها مصالح الوزارة من خلال مجموعة من المؤشرات الرقمية، حيث مكنت المصالح المختصة من حل 91 في المائة من القضايا المسجلة، خلال 8 أشهر الأولى من السنة الجارية، مع توقيف وإحالة ما يقارب من 583.209 شخصا على العدالة.

هذا، ومواكبة منها للتغيرات التي تعرفها الجريمة، تقوم مصالح الوزارة بتوظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة في عملها الاستباقي الميداني، مثل إدماج الذكاء الاصطناعي في الأنظمة المعلوماتية، ورقمنة الوثائق الإدارية و التدابير المرتبطة بها، وتزويد عناصر الشرطة بكاميرات محمولة لتعزيز توثيق التدخلات وتحسين المساءلة، واستخدام الطائرات المسيرة في مراقبة المناطق الشاسعة، وخلق وحدات متخصصة في محاربة الجريمة الإلكترونية، وإحداث منصة رقمية للتبليغ عن المحتويات الرقمية التي تدخل في خانة الجريمة السيبرانية، إضافة إلى القيام بحملات تحسيسية لصالح التلاميذ بالتعاون مع مصالح وزارة التربية الوطنية و التعليم الأولي و الرياضة.

وفيما يخص الاستعداد لتنظيم كأس أفريقيا وكأس العالم، قامت هذه الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات في سياق الجهود المبذولة من أجل الرقي بالمنظومة الرياضية إلى مستوى يؤهلها لضمان تنظيم الاستحقاقات الكروية القارية والعالمية وفق المعايير التنظيمية والأمنية الدولية، أهمها:

- تنظيم مناظرات جهوية حول التشجيع الرياضي الإيجابي بالجهات السبع التي تحتضن فرق البطولة الوطنية — القسم الأول؛
- إحداث مركز التعاون الشرطي الأفريقي بمناسبة احتضان المغرب لكأس أفريقيا للأمم، وذلك من أجل تسهيل تبادل المعلومات الأمنية؛
- تنظيم ورشتي عمل خلال هذه السنة بمقر الوزارة في إطار التعاون الثنائي بين المغرب وبريطانيا حول الاستعداد لتنظيم كأس العالم لسنة 2030.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش المجيد، والتي تم بموجبها تكليف وزير الداخلية بالشروع في الإعداد الجيد للانتخابات التشريعية المقبلة، وفتح باب المشاورات السياسية مع مختلف الفاعلين، قامت وزارة الداخلية، منذ حينه، بتنظيم مجموعة من

اللقاءات مع مختلف الأحزاب السياسية، من أجل دراسة القضايا الأساسية المرتبطة بالإطار العام للانتخابات التشريعية في مناخ سادته روح المسؤولية والرغبة الجماعية في جعل الموعد الانتخابي المقبل فرصة بارزة لتأكيد متانة النموذج الانتخابي المغربي المتميز.

هاته المقاربة التشاورية خلصت إلى إعداد ثلاثة نصوص قانونية تهم:

- مشروع قانون تنظيمي يتعلق بمجلس النواب؛
- مشروع قانون تنظيمي يتعلق بالأحزاب السياسية؛
- مشروع قانون يتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

هاته المشاريع معروضة في هذه الفترة على أنظار المؤسسة التشريعية للدراسة والمصادقة.

ونعتبر أن إنجاح المحطة الانتخابية المقبلة يقتضي، أولا، العمل على ضمان نزاهة العملية الانتخابية وتخليق الحياة السياسية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى جعل البعد الأخلاقي واحدا من الشروط الجوهرية لتعزيز دور المؤسسات المنتخبة. ثم الحرص، ثانيا، على توفير شروط التنافس الشريف بين جميع الأحزاب السياسية على قدم المساواة.

من جهة أخرى، وتنفيذا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، اتخذت الوزارة التدابير اللازمة لصرف مبالغ الدعم السنوي المقرر برسم السنة المالية 2025 المتعلق بمساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لفائدة الأحزاب السياسية المستوفية للشروط المنصوص عليها قانونا.

في مقابل ذلك، قامت الوزارة بتحسيس الأحزاب السياسية المعنية بضرورة تسوية وضعيتها تجاه الخزينة العامة للمملكة على ضوء توصية المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي للسنة المالية 2023.

إضافة إلى ما سبق، عقدت اللجنة المكلفة بتفعيل صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء، نهاية شهر فبراير 2025، اجتماعا خصص لتقديم مضمون التعديلات التي تم إدخالها خلال السنة المنصرمة على المنظومة القانونية المتعلقة بالصندوق، والرامية إلى تجويد أدائه وتحقيق المزيد من الفعالية والنجاعة في طريقة اشتغاله، وكذا ضمان إتمام إنجاز المشاريع المستفيدة من التمويل برسم الصندوق داخل الآجال المحددة لذلك.

كما شكل هذا اللقاء مناسبة لتقديم الموقع الإلكتروني المتعلق بالصندوق وعرض المنظومة الرقمية المخصصة لتدبير طلبات تمويل المشاريع.

وعقدت نفس اللجنة اجتماعا آخر، شهر يوليوز 2025، خصص لتقديم حصيلة المشاريع المقدمة من طرف الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني برسم طلب المشاريع العاشر، حيث تبين أن عدد المشاريع المودعة بلغ ما مجموعه 200 مشروع، همت 67 عمالة وإقليما، اختير من بينها 90 مشروعا للاستفادة من تمويل الصندوق، حيث تقدر التكاليف الإجمالية لهذه المشاريع بحوالي 16.8 مليون درهم، سيساهم الصندوق في تمويلها بغلاف مالي يناهز 12 مليون درهم.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

في مجال الوقاية المدنية ومجابهة المخاطر، تعمل هذه الوزارة على مواصلة تعزيز التغطية الترابية في مجال التدخل والإسعاف، فضلا عن بناء مراكز جديدة للإغاثة لتغطية الأخطار، ودعم القدرات، وتزويد المصالح بمعدات التدخل الميداني، وباقي الوسائل اللوجستية.

وقد انعكست هذه المجهودات على الرفع من سرعة وفعالية التدخلات الميدانية، بما يتناسب مع تزايد حجم الحوادث والمخاطر. وقد بلغ مجموع تدخلات مصالح الوقاية المدنية برسم السنة الجارية (إلى نهاية شهر غشت) ما يزيد عن 412.370 تدخلا، أي بمعدل يومي يناهز 1.710 تدخلا. واحتلت حالات الإنقاذ مركز الصدارة بما يزيد عن 218.700 تدخلا متبوعة بحوادث السير بما يناهز 88.600 تدخلا.

وفي مجال حرائق الغابات قامت مصالح الوقاية المدنية بتنسيق مع السلطات المحلية والقوات العمومية بالتدخل لإخماد أكثر من 180 حريق أدت إلى إتلاف حوالي 1100 هكتار. وبخصوص مراقبة الشواطئ الوطنية، بلغت تدخلات مصالح الوقاية المدنية ما يزيد عن 26.570 تدخلا خلال الفترة الممتدة من فاتح ماي إلى 31 غشت 2025.

وفي إطار تعزيز التغطية الترابية بمرافق الوقاية المدنية، تم تشغيل ثلاثة مراكز إغاثة جديدة، كما تم الشروع في إحداث سبعة مراكز أخرى، إلى جانب إطلاق مشروع بناء أربعة مستودعات لوجستيكية.

وفي إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، تم خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2024 تمويل 395 مشروع من طرف صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، بمبلغ إجمالي يناهز 5,3 مليار درهم، ساهم فيها الصندوق بغلاف مالي قدره 1,8 مليار درهم. كما عرفت السنة الجارية إيداع 131 ملف طلب ترشيح للاستفادة من تمويل هذا الصندوق من طرف حاملي المشاريع بكلفة إجمالية تناهز 1,2 مليار درهم.

كما عرفت هذه السنة إعطاء انطلاقة إنجاز المشروع الوطني للمنصات الجهوية للمخزون الاحتياطي من المواد الأساسية ومعدات الإنقاذ ومجابهة الكوارث، وذلك تنفيذا للعناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله وأيده لحماية المواطنين، وتعزيز قدرة البلاد على الاستباقية وعلى الصمود الاستراتيجي الطويل الأمد لتدبير الطوارئ والمخاطر، حيث سبق أن أعطى جلالته حفظه الله، انطلاقة أشغال إحداث منصة المخزون الاحتياطي لجهة الرباط سلا القنيطرة بعمالة سلا بتاريخ 7 ماي 2025.

ويندرج هذا المشروع ضمن مشروع وطني متكامل لإحداث 12منصة جهوية بمساحة إجمالية تناهز 260 هكتار بمعدل 20 هكتار لكل منصة، وبكلفة إجمالية للبرنامج تقدر بـ 7 مليار درهم. وستمكن هذه المنصات من تطوير البنية التحتية الوطنية للطوارئ، وتحسين المنظومة الشاملة للتدخل خلال الأزمات والكوارث الطارئة لا قدر الله.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون

تفعيلا للبرامج الهيكلية المرتبطة بتنزيل ورش الجهوية المتقدمة، تواصل هذه الوزارة جهودها لتفعيل التدابير القانونية والمؤسساتية للجهوية، فضلا عن تقديم الدعم المالي والتقني للهيئات الترابية، والمضي قُدُماً في تسخير التكنولوجيات الحديثة وتطوير أساليب التدبير والحكامة للنهوض بهذا الورش الوطني الهام.

وموازاة مع ذلك، تنكب هذه الوزارة على تعميم التدابير العملية المرتبطة بترسيخ اللاتمركز الإداري للعمل على مواصلة نقل الاختصاص بشكل تدريجي إلى المستوى الترابي، فضلا عن دعم القدرات، والتكوين وتنمية الكفاءات، والتحول الرقمي.

وفي إطار مواكبتها للجماعات الترابية برسم السنة الجارية، واصلت هذه الوزارة تقديم الدعم للمجالس الترابية؛ لا سيما على مستوى التخطيط والتهيئة المجالية، وإعداد برامج التنمية الجهوية، وتدبير الشبكات العمومية للخدمات، فضلا عن تعزيز آليات التعاقد بين الدولة والجهات، ودعم الشراكة متعددة الفاعلين، عموميين أو خواص، مع اعتماد أساليب ملائمة للتمويل تنبني على الإلتقائية والتكامل بين الرؤية التنموية للجهات والاستراتيجيات الوطنية.

فبخصوص برامج التنمية الجهوية، والتي تم إعدادها من طرف مجالس الجهات برسم الولاية الانتدابية الحالية، فقد أشرت هذه الوزارة على إثني عشر (12) برنامجا للتنمية الجهوية. ويناهز المبلغ الإجمالي لبرامج التنمية الجهوية الإثني عشر 243,3 مليار درهم، تهم 2101 مشروعا. وتقدر المساهمات المالية الإجمالية للجهات ب 74,8 مليار درهم.

وموازاة مع ذلك، أصدرت الوزارة دورية تحدد منهجية إعداد العقود بين الدولة والجهات لتنزيل برامج التنمية الجهوية برسم 2024-2027، وذلك لمواكبة مجالس الجهات فيما يتعلق بالانخراط في مسلسل التعاقد الترابي لتنزيل المشاريع المدرجة ضمن برامج التنمية الجهوية. وفي هذا الصدد، قامت الوزارة بدراسة 11 مشروع عقد، تضم أكثر من 1.000 مشروع، بكلفة إجمالية تقديرية تتجاوز 157 مليار درهم.

ووفاء بالتزاماتها التعاقدية المتعلقة بالنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، عملت الوزارة على تحويل مبالغ المساهمات المالية المتعهد بها بمقتضى اتفاقيات الشراكة الخاصة ببرامج التنمية للجهات الجنوبية الثلاث. وجدير بالذكر أن الكلفة المالية الإجمالية للمشاريع موضوع النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية تجاوزت 88 مليار درهم، خصصت لإنجاز ما يناهز 770 مشروعا، من بينها إنجاز الطريق السريع تزنيت–الداخلة الذي بلغت قيمته الإجمالية 8،8 مليار درهم، وقد تم الانتهاء من إنجازه ودخل مرحلة الاستغلال الفعلي. كما تم رصد مبلغ 12 مليار درهم لإنجاز ميناء الداخلة الأطلسي.

وتقدر المبالغ الملتزم بها في إطار تنزيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية ما مجموعه 76,98 مليار درهم، أي بنسبة التزام تناهز 87 %.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تنفيذاً **للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، الواردة في خطاب العرش لـ 29 يوليوز 2025، اتخذت هذه الوزارة مجموعة من الإجراءات لإطلاق مسار **إعداد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة**، المرتكزة على العدالة المجالية والاجتماعية، والرامية إلى ضمان استفادة جميع المواطنين، على قدم المساواة، من ثمار التنمية، بتنسيق مع مختلف المتدخلين على الصعيد الترابي.

ومن أهم الإجراءات التي بادرت هذه الوزارة إلى اتخاذها ما يلي:

- (أولا) إعداد دورية موجهة إلى السيدات والسادة الولاة والعمال (بتاريخ 15 غشت 2025) لإطلاق مسار إعداد برامج التنمية الترابية المندمجة، لتحديد الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها، والضمانات الأساسية لإنجاح هذا الورش منذ انطلاقه إلى غاية تنفيذه؛
- (ثانيا) شروع الولاة والعمال في أشغال إعداد البرامج على المستوى الترابي، (بتنسيق مع كافة الفاعلين الترابيين وتحسيسهم بالمنهجية المعتمدة، وفق مقاربة تشاركية مندمجة قائمة على النتائج)؛
- (ثالثا) إعداد دليل منهجي للعمل الميداني، وإحداث فرق عمل ولجان قيادة جهوية وإقليمية (مكلفة بقيادة وتتبع وتقييم مسار إعداد وتنفيذ هذه البرامج)؛
- (رابعا) الشروع في مرحلة التشخيص الترابي المعمق (لجمع المعطيات وتحليلها بالنظر للمؤهلات الترابية، والديناميات المحلية، والمشاريع المبرمجة أو في طور الإنجاز، والحاجيات المعبر عنها...)؛
- (خامسا) دراسة وتحليل نتائج التشخيص الترابي، (على ضوء أربعة محاور، وهي: التشغيل، الخدمات الاجتماعية الأساسية، التدبير المستدام للموارد المائية والتأهيل الترابي المندمج)؛
- (سادسا) إعداد خريطة الحاجيات مع تحديد المشاريع المقترحة وترتيبها حسب الأولوية (بما يتوافق مع التوجهات الاستراتيجية للتنمية بالمجال الترابي وكذا الحاجيات الملحة للساكنة)؛
- (سابعا، وأخيرا) صياغة واعتماد الوثيقة النهائية للبرنامج وحصر غلافه المالي (مع تحديد المساهمات المالية حسب الشركاء أخذا بعين الاعتبار قدراتهم المالية من قطاعات وزارية، جماعات ترابية، أو مؤسسات عمومية).

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون

بالرغم من التساقطات التي عرفتها سنة 2025، لا تزال بلادنا في مرحلة إجهاد مائي (نظرا للعجز المسجل بنسبة 61,46% مقارنة مع المعدل الوطني السنوي).

ومع تزايد الطلب على الماء خاصة في فصل الصيف بسبب ارتفاع موجات الحرارة، واصلت الوزارة جهودها للمساهمة في تفعيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020- 2027.

وقد عرفت السنة الجارية إعداد وتنفيذ برنامج استعجالي تكميلي من أجل ضمان التزود بالماء الصالح للشرب للمناطق المتضررة من الإجهاد المائي، بتكلفة تناهز 14,9 مليار درهم، علما بأنه تمت تعبئة، ما يزيد عن 12,2 مليار درهم، خلال الفترة الممتدة ما بين 2022 و2025، منها 7,7 مليار درهم من ميزانية الدولة و 4, 5 مليار درهم عن طريق وزارة الداخلية (من حصة الضريبة على القيمة المضافة)؛

كما ساهمت هذه الوزارة في إنجاز وتتبع عدد من المشاريع، في طور الإنجاز أو تم إنجازها، خلال سنة 2024- 2025، ونخص منها بالذكر:

- برمجة 6 مشاريع لنقل المياه من محطات تحلية مياه البحر على مستوى ست جهات بكلفة قدرها 20,8 مليار درهم؛
- إنجاز الشـــطر الثاني من الربط بين منظومتي اللوكوس وطنجة عن طريق مشـــروع الربط المائي بين ســـد "وادي المخازن" وســـد "دار خروفة"، بسعة تحويلية تقدر بـ 100 مليون متر مكعب سنويا؛
- إنجاز قناة تحويل المياه المحلاة من محطة تحلية مياه البحر بالجرف الأصـفر الى محطة الدورات بسـعة تحويلية تقدر بـــــ 60 مليون متر مكعب سنوياً؛

- برمجة أو بدء إنجاز وتوسيع 14محطة لتحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية تصل إلى 2.170,6 مليون متر مكعب سنوياً؛
- إنجاز 110 وحدة متنقلة لتحلية مياه البحر (بسعة تصل إلى 23,4 مليون متر مكعب سنويا)، مع الشروع في إنجاز 123وحدة (بسعة تقدر ب 27,8 مليون متر مكعب سنويا) كخطوة استراتيجية هامة لتعزيز الأمن المائي؛
- التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارة الداخلية ووزارة التجهيز والماء يتم بموجبها تسريع وتيرة إنجاز وبرمجة 155 سدا صغيرا بسعة تخزينية سنوية تقدر ب 124,8 مليون متر مكعب للفترة الممتدة بين 2022 و2027؛
- مواصلة إنجاز مشاريع تعزيز تأمين تزويد الدواوير بالماء الصالح للشرب بإقليمي آسفي واليوسفية انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر بآسفي؛ وهو ما سيمكن من تخفيف الضغط على الموارد المائية الاعتيادية بحوض أم الربيع.

وبالنسبة لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب فقد تم تجهيز 83 مركزا ويظل 98 مركزا قيد التجهيز. وقد تم كذلك تجهيز 10.532 دوار ويظل 4.226 دوار قيد التجهيز. كما تمت برمجة اقتناء 402 شاحنة صهريجية و 4.271 خزان مائي بالوسط القروي خلال سنة 2025.بالإضافة إلى تغطية حاجيات العمالات من الوقود والصيانة وأجرة اليد العاملة لتسيير 1.209 شاحنة صهريجية التي تم اقتناؤها برسم سنتي 2022 و2024 وكذلك نفقات كراء الشاحنات الصهريجية لتزويد جميع الدواوير التي تعرف خصاصا من الماء الشروب بمبلغ 360مليون درهم عن طريق الميزانية العامة، و12,5 مليون درهم عن طريق الضريبة على القيمة المضافة. وتواصل هاته الوزارة تحديد المناطق التي تعرف أو قد تعرف عجزا مائيا عبر النظام المعلوماتي الوطني لأنظمة التزود لجميع المدن والمراكز والدواوير القروية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون

بفضل الجهود المبذولة من طرف الدولة والجماعات الترابية والفاعلين، سجل قطاع التطهير السائل منذ انطلاق البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة قفزة نوعية تتمثل في تحسين خدمات مرافق الصرف الصحي بالجماعات المستفيدة وتحقيق وقع بيئي واجتماعي إيجابي.

وقد مكنت المشاريع المنجزة إلى غاية سنة 2024 من تحسين مؤشرات التطهير السائل على الصعيد الوطني: وهكذا تم بالوسط الحضري تجهيز 223 مدينة ومركز حضري بشبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة لفائدة 21 مليون نسمة. وتتم حاليا مواصلة الأشغال ب 72 مدينة ومركزا لفائدة 1،25 مليون نسمة، فيما تمت برمجة 90 مدينة ومركزا خلال الفترة الممتدة ما بين 2025 و2034.

كما مكنت هاته الإنجازات من بلوغ معدل ربط يقدر ب 84% والحد من التلوث بنسبة 60%. وقد بلغت نسبة معالجة المياه العادمة في المجال الحضري 58% بفضل إنجاز 206 محطة لمعالجة المياه العادمة. وبالوسط القروي تم تجهيز 43 مركزاً قرويا بشكل كامل بشبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة لفائدة ساكنة تقدر بـــ 105 ألف نسمة. وقد تم الشروع في تجهيز 170 مركزا قرويا لفائدة ساكنة تقدر ب 442 ألف نسمة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

فيما يخص عصرنة منظومة التنقلات والنقل الحضري، واصلت الوزارة مواكبتها للجماعات الترابية عبر تقديم الدعم المالي والتقني لتحفيزها على إنجاز مخططاتها للتنقلات الحضرية المستدامة. وقد تم إنجاز 13 مخططا على مستوى 12 مدينة، كما تواصل 05 مدن إعداد مخططاتها للتنقلات الحضرية أو العمل على تحيينها.

وجدير بالذكر أن الوزارة قد عملت على وضع نموذج جديد لتدبير النقل الحضري والشبه الحضري بالحافلات والذي تتمثل أهدافه في توفير خدمة مستدامة وعالية الجودة للمرتفقين مع الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية للعقود، ومراعاة التعريفة الاجتماعية، وضمان إنجاز الاستثمارات، فضلا عن تدبير الجوانب القانونية والتنظيمية لهذا المرفق الحيوي لما له من وقع على النشاط السوسيو–اقتصادي بصفة عامة، وعلى الحياة اليومية للمواطن بصفة خاصة.

ويرتكز هذا النموذج الجديد، الذي سيتم تنزيله عبر ثلاث مراحل خلال الفترة الممتدة من 2025 إلى 2029، على تغطية تكاليف الاستثمار كاملة، إذ تقدر الكلفة الإجمالية للاستثمارات بـ 11 مليار درهم، تهم كافة مكونات التدبير المفوض؛ من حافلات، ومحطات توقف الحافلات، وأعمدة التوجيه، ومراكز الصيانة، ونظام التذاكر، ومنظومة المساعدة على الاستغلال.

وسيمكن هذا البرنامج من اقتناء 3.800 حافلة لفائدة 37 سلطة مفوضة (84 مدينة وتجمع حضري). ويتم حاليا التنفيذ الفعلي للشطر الأول من هذا البرنامج حيث تم اقتناء حوالي 1.000 حافلة مزودة بأنظمة ذكية للمساعدة على الاستغلال وإخبار الركاب.

ولتعزيز دعم اشتراكات الطلبة والتلاميذ للاستفادة من خدمات النقل الحضري، فقد تم، خلال هذه السنة، منح إعانات من طرف صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن لفائدة الفاعلين في القطاع بما مجموعه 85,39 مليون درهم، إلى غاية شهر شتنبر2025.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

فيما يتعلق بتفعيل برامج المرحلة الثالثة **للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، فبرسم السنة الجارية (إلى نهاية يونيو 2025)، تمت برمجة ما يناهز 5.300 مشروع ونشاط بكلفة مالية إجمالية ناهزت 2,6 مليار درهم. ويمكن تصنيفها حسب البرامج الأربعة للمبادرة كما يلي:

أولا: في إطار البرنامج المتعلق بتدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، فقد تمت برمجة 633 مشروعا ونشاطا، بغلاف مالي يناهز 566.3 مليون درهم في المجالات المرتبطة بالبنيات الاجتماعية الأساسية (خاصة الصحة والتعليم والكهربة القروية والماء الصالح للشرب وإنجاز الطرق والمسالك القروية)، بمساهمة للمبادرة الوطنية تناهز 543.6 مليون درهم.

ثانيا: برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة: تمت برمجة 1406 مشروع ونشاط بمبلغ إجمالي يناهز 743 مليون درهم، ساهمت فيه المبادرة الوطنية بمبلغ 514 مليون درهم، وذلك لفائدة أزيد من 200 ألف مستفيد.

ثالثا: فيما يخص برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، فقد تم إنجاز ما مجموعه 922 مشروعا، بكلفة إجمالية بلغت 245 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية بـ 197 مليون درهم.

ومنذ انطلاق المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية، وإلى غاية الأسدس الأول من هذه السنة، تم إنشاء 160 منصة للشباب على المستوى الوطني. وقد مكنت هاته المنصات منذ انطلاقتها من استقبال أزيد من 600 ألف شاب وشابة، استفادوا من خدمات الإنصات والتوجيه، وكذلك دعم قابلية تشغيل الشباب حيث استفاد 3.508 شاب وشابة من التكوين، (من ضمنهم 936 تم إدماجهم في سوق الشغل، و442 في طور التدريب على صعيد 39 عمالة وإقليم)، بغلاف مالي يناهز 70 مليون درهم، بتمويل للمبادرة قدره 52 مليون درهم).

وضمن نفس البرنامج، وفي محور دعم ريادة الأعمال لدى الشباب، تم تمويل 492 مشروعا بقيمة إجمالية قاربت 59 مليون درهم بمساهمة للمبادرة الوطنية ناهزت 49 مليون درهم، فيما بلغ عدد الشباب المستفيدين حوالي 1895 شاب وشابة، وأن 39% من المشاريع محمولة من طرف النساء، مما يدل على مدى انخراطهن في مجال ريادة الأعمال واندماجهن الاجتماعي والاقتصادي.

كما عرف محور تحسين الدخل، خلال سنة 2025، إطلاق طلبات عروض انتقاء المشاريع بعمالات وأقاليم المملكة، أسفرت عن اختيار 335 مشروع بكلفة إجمالية قدرها 53 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية بحوالي 38 مليون درهم.

رابعا: على صعيد برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة، وفيما يتعلق بمحور صحة تغذية الأم والطفل، تم خلال الأسدس الأول من هذه السنة رصد غلاف مالي قدره 293 مليون درهم،90 %منه ممول من المبادرة الوطنية، لتنفيذ 443 مشروعا ونشاطا، استفادت منها أكثر من مليون امرأة.

أما بخصوص ورش تعميم التعليم الأولي، فمنذ انطلاق المرحلة الثالثة، وإلى متم النصف الأول من سنة 2025، مكنت الجهود المبذولة من تسريع وتيرة تعميم التعليم الأولي بالوسط القروي. ففي إطار مخطط العمل لسنة 2025، تمت برمجة 333 وحدة للتعليم الأولي تشمل 342 قاعة دراسية، أي توفير طاقة استيعابية تبلغ 8.550 مقعدا تربويا، مما يعكس رغبة المبادرة الوطنية في مواصلة مساهمتها في توسيع قاعدة التعليم الأولي العمومي والمجاني عالي الجودة بالمناطق القروية.

وفي مجال "دعم التمدرس" باعتباره رافعة أساسية لمحاربة الهدر المدرسي، قامت اللجن الإقليمية للتنمية البشرية، إلى غاية الأسدس الأول من سنة 2025، ببرمجة 1.386 مشروع ونشاط لدعم التمدرس بكلفة مالية إجمالية تناهز 682 مليون درهم، بمساهمة للمبادرة الوطنية قدرها 645 مليون درهم لفائدة أزيد من مليون و300 ألف مستفيد ومستفيدة.

كما ركزت تدخلات المبادرة خلال هذه الفترة على تعزيز وتجويد خدمات دور الطالب والطالبة ودعم أسطول النقل المدرسي بالعالم القروي، حيث تمت برمجة 539 مشروع ونشاط لفائدة دور الطالب(ة) من بينها إنشاء 11 مؤسسة جديدة، بالإضافة إلى برمجة 239

مشروع ونشاط للنقل المدرسي في العالم القروي من بينها اقتناء 420 حافلة للنقل المدرسي. كما تمت برمجة مشاريع وأنشطة تهدف إلى دعم الصحة المدرسية، وتعزيز الأنشطة الموازية للأطفال والشباب داخل المؤسسات التعليمية ومراكز التفتح والتنشيط التربوي التابعة للمبادرة.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تعتبر التصفية القانونية للعقارات المملوكة للجماعات السلالية من بين الأوراش الاستراتيجية للوزارة نظرا لأهميتها في تثمين هذه العقارات، وحمايتها من التملك غير المشروع، إضافة إلى أن التحفيظ العقاري يوفر مناخا ملائما للاستثمار بهذه العقارات.

وتفعيلا لعقد "الأهداف/الوسائل" لسنة 2025، فإن هذه الوزارة تولي عناية خاصة للحفاظ على هذا الرصيد العقاري والعمل على تثمينه لتحسين ظروف عيش أعضاء الجماعات السلالية وإدماجهم في مسلسل التنمية المحلية، وذلك عن طريق القيام بمبادرات ترمي إلى إنجاز مشاريع وأنشطة مدرة للدخل ولفرص الشغل مع تحفيز فئة الشباب واعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في تفعيل هذه المبادرات التنموية.

وقد توصلت الوزارة برسم السنة الجارية، ببرامج عمل تهم 21 عمالة وإقليم، تتضمن ما يناهز 536 مشروعا ونشاطا مدرا للدخل بقيمة استثمارية تناهز 815 مليون درهم، حيث وافقت على دعم 214 مشروع بكلفة تناهز 165 مليون درهم، بمساهمة للوزارة قدرها 68 مليون درهم، والباقي عن طريق مساهمة الشركاء والتعاونيات الحاملة للمشاريع والأنشطة المدرة للدخل.

وخلال هذه السنة، حرصت الوزارة على تنمية شراكات جديدة مع بعض القطاعات الحكومية بغية تمكينهم من مجموعة من التحفيزات للمساهمة في إنجاز مشاريعهم التنموية. كما تواصل هذه الوزارة تنزيل ورش تمليك الأراضي البورية لفائدة أعضاء الجماعات السلالية وإنجاز برنامج تعبئة مليون هكتار من الأراضي الجماعية من أجل الاستثمار الفلاحي لجعل هذا الرصيد العقاري رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إيمانا منها بأهمية تحديث وتخليق المرافق الإدارية، واصلت هذه الوزارة جهودها الرامية إلى تحسين نجاعة التدبير العمومي عبر مواصلة تحديث مرافق هذا القطاع لا سيما المصالح ذات العلاقة مع المرتفقين، فضلا عن تكوين وتحفيز الرأسمال البشري، وتطوير أساليب مبتكرة للتدبير باعتماد الرقمنة، وتبسيط الإجراءات واللاتمركز الإداري.

ومواكبة لذلك، تحرص هذه الوزارة على ترسيخ آليات التدقيق والمراقبة. وفي هذا الصدد، أنجزت المفتشية العامة للإدارة الترابية برسم سنة 2025 (إلى حدود نهاية شتنبر الأخير) 50 مهمة افتحاص ومواكبة. كما أنجزت 143 مهمة بحث وتحري خلال نفس الفترة، أسفرت عن اتخاذ إجراءات تقويمية وتأديبية حسب طبيعة الاختلالات والخروقات، ومنها ما تمت إحالتها على الأجهزة القضائية المختصة.

وحرصا منها على الرفع من نجاعة أدائها المبني على النتائج وجودة الخدمات، انخرطت المفتشية العامة للإدارة الترابية في برنامج طموح يرمي إلى وضع أسس "نظام مستمر لرقابة ناجعة"، وذلك عبر إجراء تقييمات داخلية وخارجية مستمرة تستند على معايير دولية للممارسة المهنية في مجال التدقيق والمراقبة.

وفي سياق هذه الجهود المبذولة، تُوِّجَت المفتشية العامة للإدارة الترابية بحصولها سنة 2024 على "شهادة اعتماد الجودة للتدقيق الداخلي" من طرف معهد دولي متخصص؛ وهو ما يمثل سابقة بالنسبة لأجهزة الإدارة العمومية المكلفة بالتفتيش والافتحاص. وقد تم خلال سنة 2025، إجراء مهمة ثانية من طرف نفس المعهد الدولي لتقييم مدى مواصلة الوزارة اعتماد المعايير المعمول بها في هذا الشأن، حيث انتهى إلى تأكيد استمرار التطابق الفعلي بين ممارسات التدقيق لهذه الوزارة مع أفضل المعايير الدولية المعمول بها بمراعاة لقواعد الاستقلالية والموضوعية ولمبادئ وأخلاقيات الاحترافية المعتمدة دوليا في مجال المراقبة والافتحاص.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

بخصوص المعطيات الرقمية لمشروع الميزانية الفرعية لهذه الوزارة؛ يبلغ غلافها المالي الإجمالي برسم سنة 2026، ما مجموعه 54,86 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الالتزام. ويتوزع هذا الغلاف كما يلي:

- **ميزانية التسيير**

اعتمادات الموظفين	:	39,83 مليار درهم
اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة	:	5,36 مليار درهم

المجموع : 45,19 مليار درهم

- **ميزانية الاستثمار**

اعتمادات الأداء : 5,68 مليار درهم
اعتمادات الالتزام : 3,98 مليار درهم
المجموع : 9,66 مليار درهم

- **الحسابات الخصوصية**

أما سقف التحملات المرصودة للحسابات الخصوصية، فقد بلغت ما يناهز 75,767 مليار درهم ويتوزع هذا الغلاف كما يلي:

- صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الإحتياطية : 5,00 ملايين درهم
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن : 3,114 مليار درهم
- حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة : 57,598 مليار درهم
- الصندوق الخاص بانعاش ودعم الوقاية المدنية : 300 مليون درهم
- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات : 9 مليار درهم
- تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة : 2 مليار درهم
- صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني : 30 مليون درهم
- الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر : 463,927 مليون درهم
- صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها : 1,70 مليار درهم
- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية : 556,00 مليون درهم
- صندوق التضامن بين الجهات : 1 مليار درهم

- مرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة:

- مديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي : 80 مليون درهم

وأخيرا فقد بلغت حصة الوزارة من المناصب المحدثة برسم سنة 2026 ما مجموعه 13.000 منصب.

تلكم **حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين**، الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية للسنة المقبلة، وفقنا الله لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية لـوزارة التجهيز والماء

برسم السنة المالية 2026

رئيس اللجنة
مولاي عبد الرحمان ابليلا

مقرر اللجنة
المهدي عثمون

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم التشريع واللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2021-2027

السنة التشريعية:2025-2026

دورة أكتوبر: 2025

التقرير

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عقدت اللجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية اجتماعاً، يوم الخميس 27 نونبر2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال، برئاسة السيد رئيس اللجنة المستشار مولاي عبد الرحمان ابليلا، وبحضور السيد نزار بركة وزير التجهيز والماء، حيث خصص هذا الاجتماع إلى تقديم ومناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء.

وفي مستهل تقديمه، ذكَّرَ السيد الوزير بالخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة عيد العرش المجيد والذي أكد فيه على أنه من غير المقبول اليوم أن يسير المغرب بسرعتين مع التأكيد على ضرورة تدخل الحكومة من أجل أن تسير بلادنا بسرعة واحدة عن طريق التدخل للتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

انطلاقا من ذلك، أكد السيد الوزير على أن الميزانية الفرعية للوزارة تم وضعها بناء على مرجعيات أساسية توجه العمل الحكومي وتتمثل بالأساس في:

1-التوجيهات الملكية السامية التي عبر عنها جلالة الملك، والتي تهم ضرورة تدخل الحكومة من أجل النهوض ببلادنا على مختلف القطاعات والمجالات والواجهات.

2- المقتضيات الدستورية التي تؤكد على حقوق الإنسان الأساسية والتي يجب أن يتمتع بها كافة المواطنين والمواطنات كالحق في العيش الكريم في مقدمته الحق في الماء كحق طبيعي ومقدس.

3- البرنامج الحكومي الذي يعتبر هذا القطاع رافعة أساسية ضمن النموذج التنموي الجديد الذي يعتبر خياراً استراتيجياً وطنياً.

في هذا السياق، الذي يتطلب من جهة تنزيل مرجعيات الفعل الحكومي ومن جهة أخرى التطلع إلى مواكبة التحولات الجديدة الوطنية والدولية وتنزيل الأوراش الكبرى حتى تكون في مستوى المحطات القادمة ومواكبة الزخم الجديد الناتج عن الاعتراف الأممي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية من خلال تصويت مجلس الأمن على القرار رقم 2797 الذي أحدث تحولا نوعيا في مسار قضيتنا الوطنية، تتويجا لمسار حافل بالإنجازات التي حققتها الديبلوماسية المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن مواكبة هذه الدينامية -يؤكد السيد الوزير- يتطلب الاهتمام بأسباب النماء الوطني ومن ضمنها الاهتمام بقطاع الماء، وذلك ما يحرص عليه جلالة الملك محمد السادس من خلال حث الحكومة على تنزيل البرنامج الوطني للماء الصالح للشرب ومياه الري، وضمان استكمال سياسة السدود ونقل المياه عبر الطريق السريع المائي بين مختلف الأحواض المائية وتسريع وثيرة إنجاز المشاريع المتعلقة بمحطات تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في السقي.

وأشار السيد الوزير إلى أن هذا البرنامج الطموح تواجهه تحديات كبرى متمثلة أساسا في التحولات المناخية العنيفة وظاهرة الجفاف الذي ضرب بلادنا في السنوات الأخيرة، وهو ما أثر بشكل كبير على الثروة المائية. وهو ما دفعنا إلى مواصلة تكثيف الجهود في هذا المجال والتفكير في سياسة مائية بعيدة المدى تصل إلى غاية 2025، من أجل مواجهة هذه التحديات وتشجيع الاستهلاك المعقلن للماء.

وبخصوص رصيد البنية التحتية المائية للبلاد فقد عددها السيد الوزير في 156 سداً كبيراً و150 سداً متوسطاً و17 محطة لتحلية مياه البحر و18 منشأة لتحويل المياه وكذا 98 فرشة مائية سطحية و32 فرشة مائية عميقة.

واعتبر السيد الوزير أن السياسة التواصلية التي تنهجها الوزارة في هذا المجال سواء عند التواصل مع السادة البرلمانيين سواء بمجلس النواب أو مجلس المستشارين، أو عند التواصل المباشر مع المواطنين وعند التواصل مع مختلف الشركاء والمتدخلين في هذا القطاع، جعلت الجميع واعيا بالإكراهات وبالجهود المبذولة في المجال خصوصا من طرف جلالة الملك نصره الله الذي يعتبر الماء من الأولويات الوطنية.

أما بخصوص قطاع الطرق، الذي اعتبره السيد الوزير من الركائز الأساسية للتنمية، لذلك تعمل الوزارة على تعزيز البنية الطرقية عالية الجودة وتوسيع الشبكة الطرقية المختلفة والتدخل من أجل فك العزلة في إطار السياسة الجديدة لتوحيد سرعة المغرب وتمكينه من بنية طرقية ذات جودة عالية قادرة على خلق فرص للتنافس الاقتصادي ودمج مختلف جهات وأقاليم المملكة في الاستفادة

من فرص التنمية، علاوة على متطلبات تنظيم العديد من الأحداث الرياضية القارية والعالمية.

وبالنسبة لقطاع الموانئ فإنه يحتل كما أكد ذلك السيد الوزير مكانة مهمة في اهتمامات جلالة الملك وخصوصا على مستوى الواجهة المتوسطية

والواجهة الأطلسية من أجل خلق قنوات لتعزيز التبادل الاقتصادي وتمكين بلادنا من لعب دور محوري في الربط بين مختلف القارات وخصوصا بين القارة الأوروبية والإفريقية.

في هذا الإطار أشار السيد الوزير إلى أن وثيرة إنجاز الموانئ تسير بشكل جيد إذ فاقت نسبة إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي 50% كما أن التدخل في ميناء الناظور وميناء الجبهة قد اكتمل إلى جانب الأوراش الأخرى التي تهم ميناء الصيد مهيريز، والحاجز الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء، وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال بناء ميناء جديد بطانطان الذي ينجزه المكتب الشريف للفوسفاط بطرفاية والذي سيوجه للهيدروجين الأخضر.

كما أكد السيد الوزير على التدخلات التي تقوم بها الوزارة على مستوى تأهيل المجال الساحلي وتحرير الملك العمومي البحري وتأهيل السواحل لمواجهة التغييرات ومواكبة التطور الذي تعرفه سياسة الموانئ ببلادنا وارتفاع نسبة أنشطتها.

وأكد السيد الوزير على أهمية قطاع الأرصاد الجوية في رصد التحولات المناخية، وأفاد بأن الوزارة منكبة على تأهيل هذا القطاع لتمكينه من الرفع من مدى التوقعات وتطوير سياساته التواصلية على مستوى توجيه الإنذارات الموجهة

للمواطنات والمواطنين، وتعزيز التدخل عند وقوع الكوارث والفيضانات والرفع من نسبة التغطية على المستوى المحلي والاستمرار في تطوير نظام الاستمطار "غيث".

على هذا الأساس أشار السيد الوزير إلى ضرورة تقوية شبكة الرصد الجوي وتطوير برنامج الاستمطار "غيث" للتخفيف من حدة الجفاف وتحديث المعدات والأنظمة الأتوماتيكية وتحسين الخدمات.

كما أشار إلى العديد من الاتفاقيات التي عقدتها الوزارة مع مختلف الشركاء والمتدخلين في مجالات تدخلها وخصوصا على مستوى التجهيز والقيام بالأشغال عن طريق الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

المناقشة العامة:

في إطار المناقشة العامة أشاد السادة والسيدات المستشارون بالمجهودات الكبيرة للسيد الوزير وكافة أطر الوزارة على ما تحقق في مجال تدبير قطاع الماء والطرق والموانئ ووقفوا عند العرض الذي قدمه السيد الوزير معتبرين أنه مناسبة لتقديم حصيلة المنجزات لما سبق من أربع سنوات من التدبير الحكومي وبرنامج عمل لاستكمال الأوراش وإعطاء الانطلاقة لأوراش جديدة بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

في هذا الإطار، شكل قطاع الماء نقطة مركزية واهتمام كبير من طرف كافة السيدات والسادة المتدخلين، مشيدين بالأشواط التي قطعها المغرب في تنزيل سياسة الماء والتي يقودها جلالة الملك نصره الله، سواء على مستوى السدود الكبرى والسدود التلية، أو على مستوى تشييد محطات تحلية مياه البحر، أو معالجة المياه العادمة

وكذلك فيما يتعلق بسياسة ربط الأحواض المائية الكبرى ببعضها عبر طريق مائي يمكن من إيصال الماء إلى المناطق الجافة والحد من ضياع ماء الوديان التي تصب في البحر.

كما تطرق المتدخلون إلى سياسة تدبير الفرشات المائية ومحاربة الآبار العشوائية، فيما طالب البعض بضرورة تبسيط مساطر الحصول على رخص حفر الآبار حتى يتمكن بعض المواطنين من القيام بهذه المهمة، مع محاربة الآبار العشوائية التي تستنزف الفرشات المائية.

وسجل أغلب المتدخلون بأن الولوج إلى الماء أصبح يغطي كافة التراب الوطني سواء عن طريق الربط المباشر، أو عن طريق تزويد الدواوير بالسقايات أو تقريب الماء من المواطنين عن طريق نقله بالصهاريج المتنقلة.

فرغم سنوات الجفاف المتواصلة، اعتبر المتدخلون أن ما تحقق اليوم على مستوى سياسة الماء أنقد المغرب من أزمة مائية كبيرة مكنته من تنويعه وتزويده بمصادر مائية مختلفة حتى يتمكن من تلبية كافة احتياجاته المائية سواء بالنسبة للماء الصالح للشرب أو المياه مخصصة للري.

بالمقابل، طالب بعض المتدخلين بضرورة مواصلة هذه الجهود، وتكثيف التدخل في بعض المناطق التي مازالت تعاني من الخصاص في الماء، خصوصا المناطق الجافة أو بعض المناطق التي تعرف تعثرا في إنجاز السدود أو بعض المشاريع التي تجمعها شراكة مع بعض المتدخلين بالجهات والجماعات الترابية.

وطالب المتدخلون بضرورة إعطاء الأولوية للساكنة القاطنة بالقرب من السدود، والذي يعانون من الخصاص في هذه المادة الحيوية، قبل التفكير في تزويد مناطق أخرى بعيدة.

بالإضافة إلى سياسة الماء، شكل قطاع الطرق اهتماما كبيرا من طرف السيدات والسادة المستشارين الذين أجمعوا على التطور الحاصل على مستوى الربط الطرقي لبلادنا سواء على مستوى الطرق السيار أو على مستوى الطرق الأخرى المصنفة أو غير المصنفة التي تلعب دورا محوريا في فك العزلة عن المناطق النائية وتمكينها من نصيبها في التنمية.

ورغم ذلك، شكلت بعض المحاور الطرقية المنتشرة في مختلف ربوع الوطن محط نقاش واسع واهتمام بالغ، بالنظر لأهميتها وبالنظر لحرص السيدات والسادة المستشارين على ضرورة إيصال هموم المواطنين والدفاع عن حقهم في الولوج إلى التنمية على قدم المساواة كما دعا إلى ذلك جلالة الملك محمد السادس نصره الله خطاب العرش الأخير، عندما ألح على ضرورة توحيد سرعة سير المغرب.

ووقف أغلب المتدخلين على التطور الذي تشهده بلادنا على مستوى تشييد الموانئ أو توسيع الموانئ الموجودة التي تقوم بمختلف الأنشطة سواء التجارية أو الصيد البحري أو على مستوى الترفيه، واعتبر المتدخلون أن هذه السياسة المينائية التي نهجتها بلادنا على مستوى مختلف واجهاتها البحرية مكنتها من تحسين شروط التنافس وجعلت المغرب يبرز كقوة جديدة ذات مصداقية وقادر على ربط مختلف القارات ببعضها بعض.

في هذا الإطار، طالب أحد المتدخلين بضرورة توفير معاهد التكوين في المهن البحرية وتأهيل الموارد البشرية في هذا المجال بشكل يمكن من مواكبة التطور الذي تشهده بلادنا في هذا المجال.

ووقف مختلف المتدخلين عند المهام التي تقوم بها مديرية الأرصاد الجوية والمطالبة بتحديث وسائل عملها، وسياسة تواصلها لتشمل تطبيقا هاتفيا يمكن من الاطلاع على الأرصاد الجوية بسهولة.

وطالب بعض المتدخلين بضرورة تطوير سياسة الاستمطار "غيث" ببلادنا نظراً لتعاقب سنوات الجفاف، وضرورة جعل بلادنا تنوع مصادر الماء حتى لا تعاني في المستقبل من تداعيات الجفاف نظرا للتحولات المناخية التي بدأت تشهدها بلادنا وارتفاع درجات الحرارة.

كما أشاد متدخلون آخرون بمستوى الحوار الاجتماعي الذي تقوم به الوزارة ومختلف المؤسسات التابعة لها مع مختلف الشركاء الاجتماعيين الذي نتج عنه بلورة مقترح نظام أساسي سيمكن من تطوير دخل العاملين بالقطاع، بالإضافة لما شهدته الأعمال الاجتماعية من تطور، وفتح آفاق جديدة للدعم الاجتماعي للموظفين وأطر الوزارة، في نفس الإطار طالب بعض المتدخلين بضرورة مواصلة هذه الجهود والاهتمام أيضا بعمال التوسعة الذين لازالوا يعانون من حيف كبير رغم المهام والجهود الكبير التي يقومون بها في الأوقات الصعبة.

جواب السيد الوزير:

بدوره تقدم السيد الوزير بالشكر والتقدير للسيدات والسادة المستشارين على اهتمامهم بهذا القطاع الوزاري، وانشغالهم بالدفاع عن مصالح المواطنات والمواطنين مما يدفع الجميع إلى تجويد العمل وتطوير خدمة الوطن.

واعتبر السيد الوزير أن هذا العمل والإنجاز المحقق ثمرة جهد عمل حكومي موحد ومتكامل وفق تصور طموح يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله سواء على مستوى سياسة الماء أو الموانئ أو الطرق أو الاشغال العمومية التي يتم القيام بها لصالح القطاعات الوزارية الأخرى أو لفائدة بعض المؤسسات والهيئات العمومية.

ووقف السيد الوزير عند الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالته نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، والذي دعا من خلاله إلى ضرورة توحيد سرعة سير بلادنا، الأمر الذي دفع الحكومة إلى عقد اجتماعات مع بعض القطاعات الوزارية التي وضعت برنامج عمل ينطلق من ضرورة الحوار مع كافة المعنيين قصد تشخيص الحاجيات الترابية والعمل من أجل التدخل لحلها في إطار سياسة رامية إلى توحيد سرعة سير بلادنا وفتح آفاق التنمية أمام كافة المواطنات والمواطنين.

ولضمان توفير الماء للجميع، فإن الحكومة تعمل بكافة قطاعاتها المتدخلة في المجال تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، نظرا لأهمية هذه المادة الحيوية خاصة مع توالي سنوات الجفاف ببلادنا، وهو ما دفع الجميع إلى تكثيف الجهود، الشيء الذي أدى إلى الإسراع في تنزيل الأوراش المتعلقة ببناء السدود وتنقية بعضها من الوحل، ثم إنجاز محطات لتحلية المياه على مستوى المناطق الساحلية، وربط مختلف الأحواض

المائية ببعضها البعض، ثم معالجة المياه العادمة، ووضع خريطة كاملة ودقيقة للوقوف على حقيقة الفرشة المائية، وذلك بغية تمكين بلادنا من مصادر مائية متنوعة تمكنه من توفير كافة حاجياته لمواجهة التحولات المناخية والفيضانات المستقبلية والاستفادة من الأمطار بأكبر قدر ممكن.

وأشار السيد الوزير إلى العمل المتواصل من أجل وضع مخطط وطني للماء انطلاقا من مخططات وكالات الأحواض المائية وبإشراك كافة المتدخلين خصوصا على مستوى الجهات، قصد تشخيص الحالة ووضع أولويات ترابية مناسبة لحل كافة المشاكل.

وعلى صعيد آخر، أشار السيد الوزير إلى وجود بعض المناطق التي لازالت تعاني من ندرة الماء وتتطلب نقل الماء إليها عن طريق تعبئة صهاريج مائية لإيصال الماء لكافة المواطنين، وأضاف بأن المغرب اليوم سيتمكن من توفير 240 محطة للتحلية متنقلة في المناطق الساحلية بإنتاج مغربي 100%.

وأكد السيد الوزير على جودة الماء الناتج عن التحلية نظرا للمراحل التي يمر منها حيث يتم تنقيته من كافة الشوائب، كما تضاف إليه المواد المعدنية الضرورية وبالقدر المناسب حتى تصبح صالحة للشرب.

مضيفا بأن الوزارة منكبة على إنجاز دراسات بيئية متعلقة بمحطات التحلية وكذلك التفكير في كيفية استغلال مادة الملح الناتج عن هذه العملية.

أما التدخل في بناء السدود فإن الأمر يتم وفق برنامج عمل للتدخل في السدود ذات التكلفة الأقل والتي استوفت جميع المراحل سواء على مستوى الدراسات أو على مستوى توقيع عقود الشركات، بينما السدود الأخرى وخصوصا التي سيتم إنجازها في

إطار شراكة مع الجهات يتم برمجتها بعد استكمال كافة المراحل ورصد الميزانيات المخصصة لها.

وأفاد السيد الوزير بأن الترخيص للآبار، ينطلق من تقديم طلبات إلكترونية، ويتم التفكير في جعل الترخيص على مستوى المراكز الإقليمية، حتى تتم معالجة مختلف الملفات بالشكل الناجع والذي يضمن تزويد المواطنين بالماء مع الحفاظ على الثروة المائية، خصوصا الموجودة في الفرشات المائية.

في نفس الإطار، أشار السيد الوزير إلى الانطلاق في دراسات تتعلق بمعرفة حقيقة الفرشات المائية، ووضع وفق ذلك عقود شراكات، بعد الاتفاق مع مختلف المتدخلين في إطار برنامج مندمج بتدبير الماء، حيث انطلقت عملية برمجة سدود في المناطق التي توجد بها فرشات مائية ضعيفة أو فرشات مائية غير قابلة للتجديد، مع الحرص على ترشيد استغلال الماء بتزويد الضيعات بعدادات ذكية وطريقة تنقيط أكثر دقة تزود النبات بما يحتاج له من الماء الأمر الذي مكن من ترشيد استغلال الماء بشكل كبير يقارب نسبة 50%

أما بخصوص الطرق، أشار السيد الوزير إلى برمجة بعض الطرق في إطار التهييئ لمحطة كأس العالم 2030، ووقف عند المجهود الاستثنائي الذي تم القيام به على مستوى ربط العالم القروي بالطرق في إطار برنامج تنمية العالم القروي، مشيرا إلى ضعف بعض المحاور الطرقية التي لم يتم التدخل فيها بالشكل المناسب نظرا لغياب معاينة الخبير والاكتفاء فقط بدفاتر التحملات، بالإضافة إلى تراجع مستوى محاور

طرقية أخرى نظرا لغياب الصيانة التي كان من المفترض أن تقوم بها الجماعات الترابية.

ونظرا لغياب الإمكانيات المناسبة لدى الجماعات من أجل صيانة الطرق، فُرِضَ على الوزارة إدخالها ضمن عملها وذلك في إطار الأوراش التي تقوم بها عن طريق الشراكة مع مجالس الأقاليم والمجموعات الجماعية، مؤكدا على ضرورة توفير الطرق المناسبة من أجل تشجيع الاستثمار في إطار تنزيل ميثاق الاستثمار الجديد.

وأكد على أن بعض المحاور الطرقية تعرف تأخرا في إنجازها نظرا لعدم التزام بعض الجهات برصد الموارد المطلوبة أو التأخر في الموافقة على عقود الشراكة وأن الوزارة منكبة على تهيئ بوابة إلكترونية ستمكن من نشر كافة المعلومات المرتبطة بالمشاريع التي تتخلف في إنجازها إطار من الشفافية التي ستدفع كل المتدخلين للوفاء بالتزاماتهم وبناء الثقة في المؤسسات.

وأفاد السيد الوزير بأن الوزارة منكبة على تعزيز التشوير الطرقي ببلادنا خاصة في بعض المحاور الصعبة وإدخال اللغة الأمازيغية ضمن سياسة التشوير الطرقي.

أما على مستوى الموانئ وتجهيزها، ذكر السيد الوزير بأن الوزارة تعمل في إطار عقود مع مراكز التكوين على تأهيل مراكز جديدة لتوفير تكوين مناسب في المهن المرتبطة بالموانئ والملاحة البحرية والتدخل في تكوينات جديدة ستمكن بلادنا من تحقيق السيادة التكنولوجية.

واعتبر السيد الوزير بأن الاهتمام بالموارد البشرية يعد من أولويات الوزارة سواء على مستوى تحسين دخلها أو على مستوى الخدمات الاجتماعية واعتماد إطار قانوني

أساسي مناسب للمجهودات التي تقوم بها، داعيا إلى مواصلة الحوار ومشيدا بالدور الكبير الذي تلعبه النقابات في هذا الحوار، مما سينعكس على تقوية روح العمل الإيجابي داخل الوزارة.

العرض التقديمي

للسيد وزير التجهيز والماء

المملكة المغربية
وزارة التجهيز والماء
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏⵜ
تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء
برسم السنة المالية 2026
مجلس المستشارين - 27 نونبر 2025

السياق العام وركائز السياسة الوطنية في مجال تطوير البنيات التحتية

السياق العام

يتسم السياق الراهن بعوامل داخلية، من بينها أهمية البنى التحتية للتنمية، وتفعيل **التوجيهات الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** لتحقيق العدالة المجالية، ومواجهة التحديات المناخية، إلى جانب عوامل خارجية عالمية، مما يفرض على المغرب تطوير نموذج مرن للتكيف مع هذه الظروف، خاصة مع استعداده لاحتضان أحداث رياضية كبرى.

3

المرجعيات وركائز السياسة الوطنية في مجال تطوير البنيات التحتية

المرجعيات الأساسية

- التوجيهات الملكية
- دستور 2011 للمملكة المغربية
- البرنامج الحكومي 2026-2021
- النموذج التنموي الجديد

ركائز السياسة الوطنية

ركائز السياسة الوطنية في مجال تطوير البنيات التحتية

01 تحديات التغيرات المناخية

الحاجة إلى بنى تحتية مرنة وقادرة على ضمان الأمن المائي والسيادة المائية لمواكبة التنمية الوطنية.

02 البنية التحتية عمود فقري لتنمية المجالية

تعزيز البنية التحتية :
الربط بين الجهات وضمان الموارد المائية، وتحفيز الاستثمار المحلي والوطني والدولي، وتطوير التنافسية الاقتصادية.
رفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين مجالات التشغيل.

03 الأحداث الرياضة الكبرى

توطيد المكانة المتميزة لبلادنا في الساحة الرياضية العالمية:
كأس إفريقيا للأمم في 2025 وكأس العالم لكرة القدم في 2030.

04 الابتكار في نماذج تطوير المشاريع

دعم ضرورة الابتكار والبحث العلمي لتحسين مردودية وفعالية برامج ومشاريع البنيات التحتية.

05 السياق الدولي

تسريع وتطوير البنيات التحتية في ظل التغيرات الدولية لضمان التوازنات الضرورية والسيادة الوطنية في كل المجالات.

5

التوجيهات الملكية السامية أعطت دفعة قوية لتكريس العدالة المجالية والتنمية الترابية المندمجة

وجهنا الحكومة لاعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، يرتكز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية، إذ لا مكان اليوم والغد لمغرب يسير بسرعتين:

خطاب العرش : 29 يوليو 2025
"تقوم هذه البرامج... حول أولويات واضحة "

1. **دعم التشغيل** عبر تثمين المؤهلات الاقتصادية الجهوية، وتوفير مناخ ملائم للمبادرة والاستثمار المحلي؛
2. **تقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية**، خاصة في مجالي التربية والتعليم والرعاية الصحية، بما يصون كرامة المواطن ويكرس العدالة المجالية؛
3. **اعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية** في ظل تزايد حدة الإجهاد المائي وتغير المناخ؛
4. **إطلاق مشاريع التأهيل الترابي المندمج** في انسجام مع المشاريع الوطنية الكبرى التي تعرفها البلاد.

المجلس الوزاري ل 19 أكتوبر 2025

- **إعطاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة** خاصة المناطق الجبلية والواحات، وللتنمية المستدامة للسواحل الوطنية، وكذا لتوسيع نطاق البرنامج الوطني لتنمية المراكز القروية الصاعدة؛
- **إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية**، الذي يجسد تحولا عميقا في نموذج حكامة السياسات العمومية، ويتجه بشكل أكبر نحو المساءلة وتحقيق النتائج، إضافة إلى تكريس الالتقائية والتوطين المجالي لتدبير هذه السياسات.

برنامج أولوي برسم سنة 2026: 20 مليار درهم

5

قطاع الماء

01 توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بخصوص قطاع الماء

02 نقط التحول المحورية لقطاع الماء

03 رصيد البنيات التحتية المائية

04 حصيلة المنجزات لقطاع الماء 2025-2021

05 برنامج عمل قطاع الماء لسنة 2026

توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بخصوص قطاع الماء

- التنزيل الأمثل لكل مكونات البرنامج الوطني للماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027؛
- ضمان توفير الماء الصالح للشرب لجميع المواطنين وتوفير 80% على الأقل من احتياجات مياه السقي؛
- استكمال برنامج بناء السدود مع إعطاء الأسبقية لمشاريع السدود المبرمجة في المناطق التي تعرف تساقطات مهمة؛
- تسريع إنجاز المشاريع الكبرى لنقل المياه بين الأحواض المائية : من حوض واد لاو واللكوس، إلى حوض أم الربيع، مرورا بأحواض سبو و أبي رقراق؛
- تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر، حسب البرنامج المحدد لها، والذي يستهدف تعبئة أكثر من 1,7 مليار متر مكعب سنويا في أفق 2030 لتغطية أكثر من نصف حاجيات الماء الصالح للشرب وسقي بعض المساحات الفلاحية؛
- إنجاز المحطات المبرمجة، ومشاريع الطاقات المتجددة المرتبطة بها، في الآجال المحددة، دون أي تأخير؛
- الاعتماد برنامج أكثر طموحاً لمعالجة المياه وإعادة استخدامها؛
- عقلنة وترشيد استعمال الماء؛
- المزيد من الحزم في حماية الملك العام المائي، وتفعيل شرطة الماء، والحد من ظاهرة الاستغلال المفرط والضخ العشوائي للمياه؛
- تشجيع الابتكار، واستثمار ما تتيحه التكنولوجيات الجديدة في مجال تدبير الماء.

7

نقط التحول المحورية لقطاع الماء

لتجاوز تحديات السياسة المائية يتم تسريع وتيرة إنجاز المشاريع مع السعي إلى إلتقائية برامج القطاعات المتدخلة في مجال الماء

تحوّلات السياسة المائية

التحوّل الأول
من: سياسة تنمية الموارد المائية الاعتيادية
إلى: سياسة مندمجة تعتمد على مزيج مصادر المياه الاعتيادية وغير الاعتيادية

التحوّل الثاني
من: من تدبير الموارد المائية على المدى القريب
إلى: تخطيط وتدبير الموارد المائية على المدى البعيد ولأجيال المستقبل

التحوّل الثالث
من: تضامن البوادي مع المدن الساحلية لتوفير الماء
إلى: تضامن المدن الساحلية مع البوادي والمدن والمناطق الداخلية والجبلية والواحات لتحقيق عدالة مجالية

السياسة المائية الوطنية نموذج رائد في حكامة المياه والابتكار

الريادة والاعتراف الدولي

المصادر: البنك الدولي – "تشخيص الأمن المائي في المغرب"، 2023 ; FAO – ملف المغرب في قاعدة بيانات AQUASTAT، 2024.

المشاريع المهيكلة وجاذبية الاستثمارات

المصادر: تقرير البنك الإفريقي للتنمية، 2024 ؛ التحالف المغربي – الإماراتي TAQA-NAREVA-Fond Mohammed VI

الابتكار وبناء القدرات

أمثلة:
القطب التكنولوجي CID-LPEE-EHTP .
المعهد الوطني للبحث العلمي في الماء بأكادير؛
جامعة محمد السادس الدولية ؛

8

الوضعية المناخية لسنة 2024

الحرارة

سجلت سنة 2024 **أعلى معدل لدرجة الحرارة** منذ بداية التسجيلات الرصدية الجوية بالمغرب، حيث بلغ الانحراف الحراري **2,69 +** درجة مئوية مقارنة بالفترة ما قبل الصناعية ، كما كانت **جل أشهر السنة أكثر حرارة** من المعدل المناخي للفترة 1991–2020 حيث **بلغت أقصاها +4,08 درجة مئوية**

وضعية الثلوج سنة 2023-2024

تميزت سنة **2024-2023 بضعف استثنائي في الغطاء الثلجي (9723 كلم²)**. حيث اقتصرت التساقطات الثلجية على **فترات وجيزة خلال شهري نونبر ومارس**، إلى جانب درجات **حرارة أعلى** من المعدل ما **عجّل بذوبان الثلوج** ومنع تراكمها.

وضعية التساقطات المطرية 2024-2025

بلغ متوسط التساقطات المطرية المسجلة بالمغرب في الفترة ما بين 1 شتنبر 2024 و31 غشت 2025 **حوالي 141,7 ملم** مقابل 99,8 ملم سنة 2023-2024، مما يمثل **ارتفاعا بنسبة 42%** **وعجزًا بنسبة 22.4%** مقارنة مع المعدل السنوي الطبيعي البالغ 182.6 ملم للفترة المرجعية 1991- 2020. وبرغم هذا التحسّن النسبي فإن **الموسم المطري 2024/2025 يُعدّ السابع على التوالي ضمن سنوات الجفاف على الصعيد الوطني.**

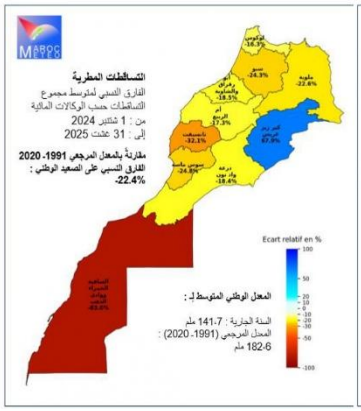

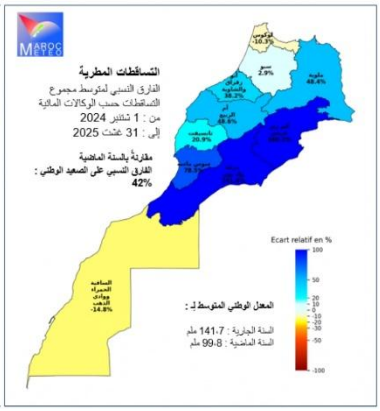

9

الوضعية المائية ببلادنا

الواردات المائية السطحية

4,83 مليار م3حجم الواردات المسجل خلال سنة 2024-2025، بعجز بلغ 58 % مقارنة بالمعدل السنوي.

الواردات المائية الجوفية

عرفت جل الفرشات المائية انخفاضا في مستوى المياه سجل أهمها بفرشات سايس(-6,87م) والغرب (-6,18م) وبوسبع (-4,97م) وسوس (-3,64 م)

تطور حقينات السدود

المخزون المائي بالسدود

- 5,66 مليار م^3 هو حجم المخزون المائي بحقينات السدود المسجل في فاتح شتنبر 2025 بنسبة ملئ تعادل 33,79%
- ويبلغ في 24 نونبر 2025 حوالي 5,23 مليار م^3 أي ما يعادل 31,20 % كنسبة ملء إجمالي مقابل29,38 % سجلت في نفس التاريخ من السنة الماضية.

نسبة ملء السدود في 24 نونبر 2025

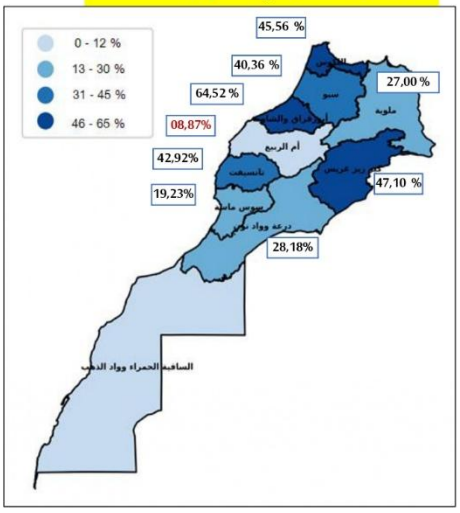

تطور حجم المخزون المائي بالسدود من 01 شتنبر 2025 إلى غاية 27/08/2025

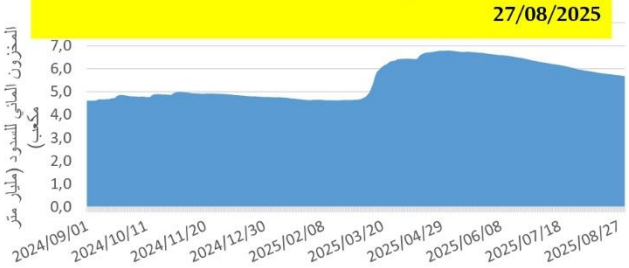

10

الوضعية المائية ببلادنا

تعاقب سنوات الجفاف خلال الست سنوات الأخيرة

تأمين سقي مساحات من المزروعات كالخضروات، وقصب السكر، والشمندر. وقد همّت هذه العمليات على وجه الخصوص المدارات السقوية الكبرى لاسيما أحواض اللكوس (40.200 هكتار)، وتادلة (109.000 هكتار)، وملوية (78.800 هكتار)، مما ساهم في استدامة النشاط الفلاحي رغم الظروف المناخية الصعبة.

عرفت الفترة من 2018-2019 الى 2024-2025 تعاقب سنوات جافة، حيث سجلت على التوالي نسب عجز سنوي يقدرب 54%، 71%، 59% ، 85 % ، 66 %، 71 % ،و58 % مقارنة بالمعدل السنوي للواردات المائية

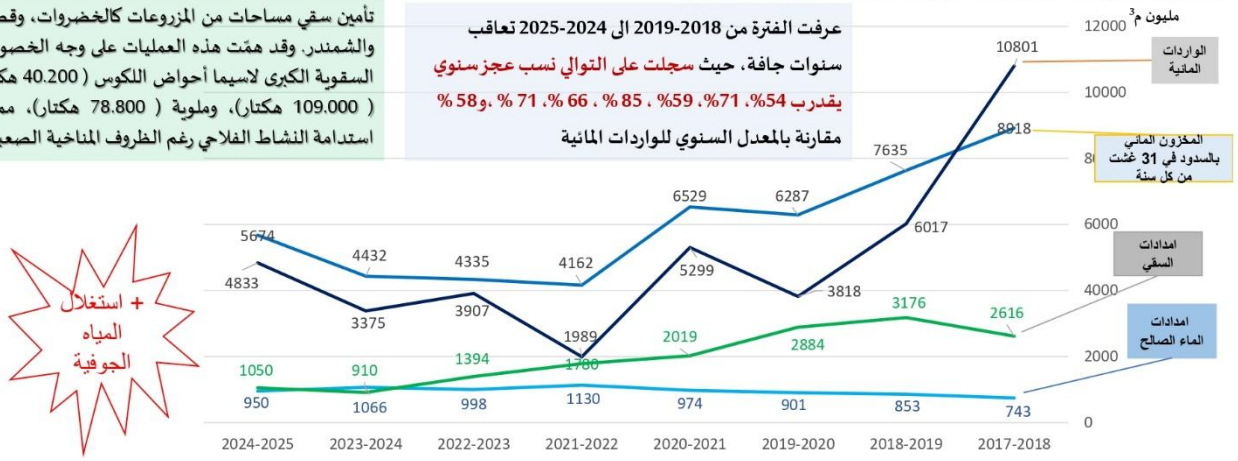

رغم تراجع المخزون المائي بالسدود تمت تلبية حاجيات الماء الصالح للشرب بصفة مُرضية عبر:

- اللجوء الى تحلية مياه البحر خاصة بأكادير (34 مليون م^3)الحسيمة (6 مليون م^3/ سنة) وآسفي والجرف الأصفر(تدريجيا ابتداء من شتنبر2023)؛
- تقوية الامدادات انطلاقا من المياه الجوفية؛
- تقليص في أغلب الامدادات الموجهة للسقي.

11

حصيلة المنجزات
لقطاع الماء
أكتوبر 2021-2025

تنمية مائية مجالية مندمجة في خدمة المواطنات والمواطنين

12

البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027

- أبانت توالي سنوات الجفاف التي عرفتها بلادنا خلال العقد الأخير، عن هشاشة بعض منظومات التزود بالماء إزاء فترات الجفاف الطويلة؛
- تمت صياغة البرنامج تنفيذا للتعليمات الملكية السامية؛

الأهداف : تسريع وثيرة الاستثمار في مجال الماء من أجل مواكبة الطلب المتزايد على الموارد المائية وضمان الأمن المائي للبلاد والحد من تأثير التغير المناخي

تبلغ الكلفة الاجمالية المحينة **143** مليار درهم

تذكير بمحاور البرنامج:

- تنمية العرض المائي؛
- تدبير الطلب و اقتصاد وتثمين الماء؛
- تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال القروي؛
- إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛
- التواصل والتحسيس.

تنزيل بتنسيق تشاركي بين وزارات التجهيز والماء والفلاحة والداخلية والمالية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
لجنة تقنية يترأسها وزير التجهيز والماء ولجنة القيادة يترأسها رئيس الحكومة

13

البنيات التحتية المائية بعد تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027

تنمية العرض المائي
- اعطاء الانطلاقة لإنجاز 12 سدا كبيرا و4 سدود متوسطة مع مواصلة برنامج السدود الصغرى بإنجاز 12 سدا وإطلاق 38 سدا من 155 المبرمجة
- انجاز الشطر الاستعجالي لربط حوضي سبو و أبي رقراق بكلفة 6 مليار درهم؛
- إنجاز الربط المائي بين سدي وادي المخازن ودار خروفة؛
- إنجاز مشاريع للربط بين الأنظمة المائية لضمان التزويد بالماء الشروب لكل من مدن طنجة وأكادير وتاركيست والدار البيضاء الكبرى
- بلوغ سعة إجمالية تقدر ب 350مليون متر مكعب في السنة من المياه المحلاة من اصل 1.7 مليار متر مكعب من المياه المحلاة المبرمجة في افق 2030

تدبير الطلب و اقتصاد وتثمين الماء
- بلوغ مردود متوسط لشبكات توزيع المياه 78%
- تكثيف مجهودات تجهيز الضيعات بالري الموضعي بتحويل 332000 هكتار إضافية في فترة البرنامج

تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال القروي
- تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي بتزويد 70 مركز و 10300 دوار

إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة
- بلوغ 52 مليون متر مكعب في السنة كحجم المياه العادمة المعالجة من اصل 100 مليون متر مكعب في السنة المبرمجة في افق 2027

التواصل والتحسيس
- اعتماد استراتيجية للتواصل والتحسيس : حملات التواصل :1,3 مليار مشاهدة (تلفزية ، إذاعية ورقمية)

تطور مهم في رصيد البنيات التحتية المائية

156 سد كبير

150 سد متوسط وصغير

18 منشأة لتحويل المياه

17 محطة لتحلية مياه البحر

14

مشاريع الربط المائي بين الأحواض المائية

الربط المائي بين أحواض لاو واللكوس وسبو و أبي رقراق وأم الربيع: المشروع الإجمالي

الشطر الأول: سبو – أبي رقراق
الشطر الثاني : سبو- أبي رقراق-أم الربيع
الشطر الثالث: لاو- اللكوس-سبو

حجم التحويل المائي: 1200 مليون م3/السنة من فائض المياه

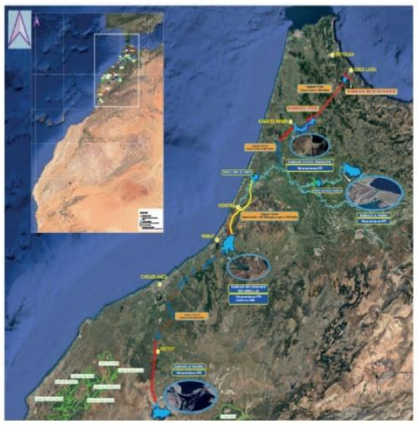

الشطر الاستعجالي بين حوضي سبو وأبي رقراق

- إنجاز الشطر الإستعجالي لتحويل المياه بين سبو وأبي رقراق: من سد المنع سبو إلى سد سيدي محمد بن عبد الله : المدة من 15 ديسمبر 2022 إلى 28 أغسطس 2023؛
- التكلفة : 6 مليار درهم؛ — الإنجاز والتمويل 100 % مغربي
- المدة : 9 أشهر؛
- الصبيب: 15 م3/ث؛
- حجم التحويل : 300 إلى 400 /ليون م3/السنة؛
- الأنابيب فولاذية:
- الطول : 67 كلم — تحويل917 مليون م3

المساهمين في إنجاز المشروع : اللجنة التقنية برئاسة وزارة التجهيز والماء والمكونة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

15

مشاريع الربط المائي بين الأحواض المائية

الربط المائي بين سدي المخازن ودار خروفة

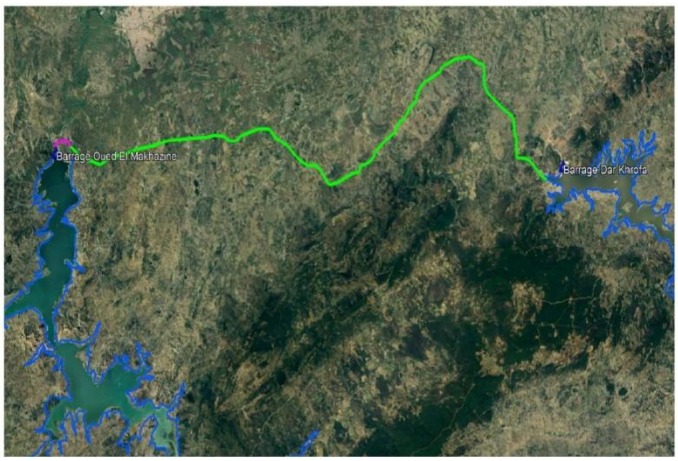

الصبيب م3/ث	3,2
حجم تحويل المياه (مليون م3/السنة)	100
طول قناة الربط كلم	40,3
التكلفة مليون درهم	840

16

جهة طنجة-تطوان-الحسيمة / جهة الشرق

منجزات 2021-2025

تجميع مياه الأمطار

إنجاز حوض ماني بإقليم شفشاون ومشاريع تجميع مياه الأمطار عن طريق أسطح بنايات 6 مدارس بأقاليم تطوان، والمضيق والفنيدق (أكثر من 1700 تلميذ).
تشغيل حوالي 55 يد عاملة.

تزويد العالم القروي بالماء الشروب

تم إنجاز 13 منظومات مائية لتزويد الساكنة القروية، وكذا المساجد والمدارس، بالماء الشروب على مستوى أقاليم العرائش ووزان وشفشاون والحسيمة، وبركان ووجدة والدريوش.
تشغيل ما مجموعه 60 عاملًا.

إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

إنجاز مشروع التطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، لفائدة ساكنة العرائش (المستفيدون 133.731 نسمة). وإنجاز دراسة اعادة استعمال المياه العادمة بمدينة زايو.

إنجاز الأثقاب المائية

إنجاز 392 ثقبا استكشافيا بصبيب إجمالي يقارب 790 لترا في الثانية قد يمكن هذا الصبيب من توفير الماء الشروب لحوالي مليون نسمة.
خلق ما يعادل 3000 يوم عمل

محاربة التلوث

إنجاز محطة معالجة المرج بإقليم وزان، في إطار اتفاقية شراكة.

السدود الكبرى

سد واد غيس بإقليم الحسيمة
مكن من خلق 103 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

السدود المتوسطة و الصغرى

- سد الجبهة بإقليم شفشاون، وسدين لحماية ميناء" الناظور غرب المتوسط" من الفيضانات بإقليم الناظور، وتعلية سدين أفسو بإقليم الناظور ومجوج بإقليم تاوريرت، وبدء استغلال" سد بوعصام" بإقليم الحسيمة،
- مكنت هذه المشاريع من خلق 225 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

الحماية من الفيضانات

الانتهاء من إنجاز الاشغال ب 15 مشروعا بكل من أقاليم العرائش، تطوان ،ووزان وعمالة طنجة-أصيلة، والناظور وجرادة . مكنت هذه المشاريع خلق 450 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

الربط المائي

الربط المائي بين سدي وادي المخازن ودار خروفة لتحويل 100 مليون م^3 سنويا لضمان الماء الشروب لمنطقة طنجة أصيلا بما فيها الوسط القروي

تحلية مياه البحر

تم الانتهاء من الدراسات التقنية لمشروع تزويد منطقة طنجة بالمياه الصالحة للشرب عن طريق تحلية مياه البحر بقدرة إنتاج 150 مليون م^3/السنة. ولمشروع تزويد جهة الشرق بالمياه الصالحة للشرب ودعم مياه السقي عن طريق تحلية مياه البحر بقدرة إنتاج 300 مليون م^3 /السنة.
تم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين كلّ من شركة «طاقة المغرب» وشركة «ناربفا» وصندوق «محمد السادس للاستثمار لتمويل و إنجاز وتشغيل المحطتين .

17

تنمية مائية مجالية مندمجة في خدمة المواطنات والمواطنين

جهة فاس-مكناس / جهة الرباط-سلا-القنيطرة

منجزات 2021-2025

السدود الكبرى

إنجاز سدود **مداز** بإقليم صفرو و**تيداس** بإقليم الخميسات، و**كدية البرنة** بإقليم سيدي قاسم ، مكنت هذه المشاريع من خلق 870 منصب شغل لفائدة الساكنة.

السدود المتوسطة و الصغرى

الانتهاء من أشغال سد **عين السمن** بإقليم مولاي يعقوب، مكن هذا المشروع من خلق 40 منصب شغل لفائدة الساكنة.

الحماية من الفيضانات

الانتهاء من إنجاز الاشغال ب 6 مشاريع بكل من أقاليم بولمان، صفرو و عمالة مكناس والقنيطرة وسيدي قاسم. مكنت هذه المشاريع من خلق 180 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية

تحويل المياه

تحويل 400 مليون م^3 في السنة من **المياه من** سد المنع ب**سبو** إلى سد سيدي محمد بن عبد الله ب**أبي رقراق. المياه المحولة من غشت 2023 إلى 24 نونبر2025 : 917 مليون م^3.**

إنجاز الأثقاب المائية

إنجاز222 ثقبا استكشافيا بصبيب إجمالي يقارب 365 لترا في الثانية. يمكن هذا الصبيب من توفير الماء الشروب ل 524 ألف نسمة. (خلق ما يعادل 1740 يوم عمل).

تحلية مياه البحر

تم توقيع بروتوكول اتفاق وشراكة بين المغرب وشركة فيوليا من أجل تمويل وإنجاز وتشغيل محطة تحلية مياه البحر بمدينة الرباط بقدرة إنتاج 300 مليون م^3.

يتم حاليا إنجاز الدراسات التقنية اللازمة لإنجاز محطة التحلية بالرباط من طرف نفس الشركة.

تجميع مياه الامطار

إنجاز مشروع تجميع مياه الأمطار بالحي الجامعي لكلدمان بإقليم تازة (1300 مستفيد)و 6 مطفيات بإقليم بولمان (حوالي 1400 مستفيد) حيث تم تشغيل حوالي 44 يد عاملة لإنجاز هذه المشاريع

تزويد العالم القروي بالماء الشروب

إنجاز 18 منظومة مائية لتزويد الساكنة القروية والمساجد والمدارس بالماء الشروب بأقاليم تازة، وبولمان، وإفران وتاونات. تشغيل ما مجموعه 76 عاملًا من الساكنة المحلية

جودة المياه ومحاربة التلوث

- البرنامج الإستعجالي لمحاربة تلوث واد سبو، في إطار تأمين جودة المياه المحولة من حوض سبو إلى حوض أبي رقراق وإنجاز مشروع إزالة التلوث بواد أبي رقراق في إطار اتفاقيات شراكة؛
- إنجاز محطة معالجة المرج بإقليم تاونات في إطار اتفاقية شراكة؛
- إنجاز مشروع الربط بين المراكز التأهيلية للعرجات 1و 2 في إطار اتفاقية شراكة.

التطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

- مشروع اعادة استعمال المياه العادمة المعالجة بمدن الرباط، وسلا، وتمارة، وهرهورة، والصخيرات، ومنطقة بوقنادل والطريق الوطنية رقم 1، في إطار اتفاقيات شراكة (المستفيدون 1,4 مليون نسمة-) والشروع في أشغال التطهير السائل لدوار سلفات بجماعة سلفات إقليم سيدي قاسم.

أهم الدراسات

- **مراقبة جودة المياه الفوري ومعالجة الطحالب بسد ادريس الأول؛**
- **دراسة لتوصيف جودة المياه القابلة للنقل من سد المنع سبو إلى حوض أبي رقراق.**

تنمية مائية مجالية مندمجة في خدمة المواطنات والمواطنين

جهة الدار البيضاء-سطات / جهة بني ملال-خنيفرة

منجزات 2021-2025

السدود المتوسطة و الصغرى

سد **ظهر العصمة** بإقليم بنسليمان وسد **الحنك** بإقليم خنيفرة، مكن هذا المشروعين من خلق 95 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

الحماية من الفيضانات

الانتهاء من إنجاز أشغال تهيئة وادي لغدر لحماية مدينة سطات من الفيضانات، مكن هذا المشروع من خلق 30 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

تحلية مياه البحر

القدرة الإنتاجية لمحطة الجديدة تصل ل172 مليون م^3 سنوياً سنة 2025، تُخصص منها 82 مليون م^3 سنوياً للحاجيات الصناعية للمكتب الشريف للفوسفاط و90 مليون م^3 سنوياً لتزويد مدينة الجديدة وتغطية 80% من احتياجات الدار البيضاء الجنوبية وسطات وبرشيد من الماء الصالح للشرب.

الربط المائي

- الربط المائي بين محطة تحلية مياه البحر والداورات لدعم مياه الشرب للدار البيضاء الجنوبية وسطات وبرشيد والمناطق القروية المجاورة؛
- الربط بين قنوات جر المياه للدار البيضاء الجنوبية والشمالية لدعم التزويد بمياه الشرب من سد سيدي محمد بن عبد الله.

تزويد العالم القروي بالماء الشروب

إنجاز 13 منظومة مائية لتزويد المساجد والمدارس القروية بالماء الشروب بإقاليم سطات وسيدي بنور،أزيلال وخنيفرة وقد ساهمت هذه المشاريع في خلق فرص الشغل لفائدة 60 عاملا من الساكنة المحلية.

إنجاز الأثقاب المائية

إنجاز412 ثقبا استكشافيا بصبيب إجمالي يقارب 745 لترا في الثانية. مكن هذا الصبيب من توفير الماء الشروب ل مليون نسمة .

(خلق ما يعادل 2780 يوم عمل) .

تجميع مياه الأمطار

إنجاز مشاريع تجميع مياه الأمطار ل11 مدرسة بإقليم خريبكة (2213 تلميذ) بكلفة 3,5 مليون درهم. (تشغيل حوالي 88 يد عاملة لإنجاز هذه المشاريع).

أهم الدراسات

- دراسة اعادة استعمال المياه العادمة المصفاة لجماعة الشلالات وجماعة سيدي حجاج واد حصار لسقي المساحات الخضراء والكولف بمدينة المحمدية؛
- إعطاء انطلاقة دراسة إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة بثلاثة مدن بالحوض المائي لأم الربيع :أبي الجعد وخنيفرة وأزيلال.

تنمية مائية مجالية مندمجة في خدمة المواطنات والمواطنين

جهة مراكش-آسفي/ جهة درعة-تافيلالت

منجزات 2021-2025

السدود الكبرى

سد **تودغا** بإقليم تنغير وسد **أكدز** بإقليم زاكورة، مكنت هذه المشاريع من خلق 709 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

السدود المتوسطة و الصغرى

سد **تاغوشت** بإقليم الرشيدية و سد **تازكا** بإقليم ورززات، مكنت هذه المشاريع من خلق 90 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

الحماية من الفيضانات

إنجاز أشغال 5 مشاريع للحماية من الفيضانات بكل من **أقاليم شيشاوة، وتنغير وزاكورة وعمالة مراكش**، مكنت هذه المشاريع من خلق 150 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

تحلية مياه البحر

إنجاز محطة آسفي التي تصل قدرة إنتاجها حاليا حوالي 43 مليون م^3 في السنة، منها 15 مليون م^3 في السنة مخصصة لتزويد المدينة و المراكز المجاورة بالماء الصالح للشرب، و28 مليون م^3 سنوياً لتلبية حاجيات المكتب الشريف للفوسفاط من المياه الصناعية.

إنجاز الأثقاب المائية

إنجاز1029 ثقبا استكشافيا بصبيب إجمالي يقارب 2660 لترا في الثانية بتكلفة إجمالية تقدر ب 207 مليون درهم. يمكن هذا الصبيب من توفير الماء الشروب ل 3ملايين و 800 ألف نسمة . (خلق ما يعادل 7400 يوم عمل) .

تجميع مياه الامطار

- إنجاز 7 عتبات للتطعيم الاصطناعي للفرشة المائية بكل من زاكورة وميدلت والرشيدية تم فيها تشغيل حوالي 98 من اليد عاملة؛
- إنجاز 30 مطفية بإقاليم زاكورة وورززات وشيشاوة (حوالي 14500 مستفيد، وتشغيل ما يقارب 354 يد عاملة محلية)؛
- وإنجاز مشاريع تجميع مياه الأمطار عن طريق أسطح بنايات المدارس بكل من الرحامنة وآسفي واليوسفية (حوالي 7000 تلميذ/طالب)

تزويد العالم القروي بالماء الشروب

إنجاز 22 منظومات مائية لتزويد الساكنة القروية والمساجد والمدارس بالماء الشروب في 9 أقاليم. ساهمت هذه المشاريع في تشغيل ما مجموعه 96 عاملًا من الساكنة المحلية.

التطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في مدينة الرشيدية، عبر اتفاقية شراكة بمبلغ 14,11مليون درهم، لفائدة 428 ألف نسمة .

أهم الدراسات

دراسة اعادة استعمال المياه العادمة المصفاة لخمس مراكز: الصويرة، وشيشاوة، والاوداية، وتمنار وإيمينتانوت.

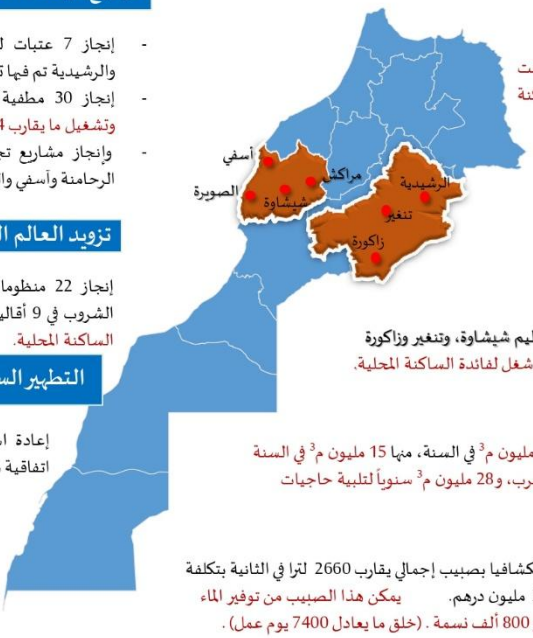

تنمية مائية مجالية مندمجة في خدمة المواطنات والمواطنين

جهة سوس-ماسة

منجزات 2021-2025

السدود المتوسطة و الصغرى

الانتهاء من إنجاز الأشغال بسد **تيزرت** بإقليم تزنيت

مكن هذا المشروع من خلق 50 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

الحماية من الفيضانات

الانتهاء من إنجاز الاشغال بمشروعين بكل من إقليم تارودانت وإقليم تزنيت و يتعلق الامر ب:

- تهيئة ضفاف واد سوس على مستوى عتبات فريجيا - الشطر2
- تهيئة وادي تفراوت لحماية مدينة تافراوت من الفيضانات

مكنت هذه المشاريع من خلق 60 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

تحلية مياه البحر

- تم استغلال محطة تحلية مياه البحر باشتوكة سنة 2022 بقدرة إنتاج 100,4 مليون م^3 لتأمين وتقوية المنظومة المائية لأكادير والدراركة ولقليعة وسيدي بيي والتمسية بما يعادل 54,8 مليون م^3 في السنة، وكذا سقي ما يناهز 13000 هكتار من المساحات الزراعية باشتوكة آيت بها ب 45,6 مليون م^3 في السنة.
- تم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين كلّ من شركة «طاقة المغرب» وشركة «ناربفا» وصندوق «محمد السادس للاستثمار»، وذلك من أجل تمويل وإنجاز وتشغيل محطة تحلية مياه البحر بسوس ماسة بقدرة إنتاجية تصل ل 350 مليون م^3.
- الدراسات التقنية للمشروع في طور الإنجاز.

تجميع مياه الامطار

إنجاز 127 مطفية و3 أحواض مائية موزعة على أقاليم تزنيت وأكادير إدا أوتنان وتارودانت و اشتوكة آيت باها وطاطا (28000 مستفيد) بكلفة 38 مليون درهم.

إنجاز مشروع لتجميع مياه الأمطار بالكلية متعددة التخصصات بإقليم تارودانت.

(تشغيل ما يقارب 910 يد عاملة)

تزويد العالم القروي بالماء الشروب

إنجاز 18 منظومات مائية لتزويد الساكنة القروية والمساجد والمدارس بالماء الشروب بأقاليم تارودانت وتيزنيت وأكادير وطاطا واشتوكة آيت باها بكلفة 24 مليون درهم.

(تم تشغيل 4 عمال مرسمين و72 عاملًا مؤقتًا من ؤالساكنة المحلية، :ما مجموعه 76 عاملًا).

إنجاز الأثقاب المائية

إنجاز671 ثقبا استكشافيا بصبيب إجمالي يقارب 945,4 لترا في الثانية بتكلفة إجمالية تقدر ب 141 مليون درهم. يوفر هذا الصبيب توفير الماء الشروب ل 1مليون 360 ألف نسمة . (تم خلق ما يعادل 5560 يوم عمل) .

تنمية مائية مجالية مندمجة في خدمة المواطنات والمواطنين

جهة كلميم–واد نون/ جهة العيون–الساقية الحمراء/ جهة الداخلة–وادي الذهب

منجزات 2021-2025

السدود الكبرى

إنجاز سد **فاصك** بإقليم كلميم الذي سيمكن من حماية مدينة كلميم من الفيضانات وتطعيم الفرشة المائية بالإضافة إلى إمكانية سقي الأراضي الزراعية

مكن هذا المشروع من خلق 595 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

السدود المتوسطة و الصغرى والبحيرات التلية

الانتهاء من إنجاز الأشغال بالسدود التالية:

- السد الصغير **إد بوفوس** بإقليم سيدي افني
- السد الصغير **تمسورت** بإقليم كلميم
- السد الصغير **سيدي داود** بإقليم كلميم
- السد الصغير **تكيتان** بإقليم كلميم
- السد الصغير **كسات و5 بحيرات تلية (حسية فيلالا وواد النبات وحمي الدويك والجديرية المركز ولاغوياز)** بإقليم السمارة

مكنت هذه المشاريع من خلق 375 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

الحماية من الفيضانات

الانتهاء من إنجاز الاشغال ب 4 مشاريع بكل من أقاليم آسا-الزاك ،سيدي إفني، طانطان و بوجدور ويتعلق الامر:

- أشغال حماية مدينة الزاك من الفيضانات
- تهيئة واد إفني لحماية مدينة سيدي افني من الفيضانات
- أشغال الحماية من الفيضانات لمركز تلمزون
- أشغال حماية مدينة بوجدور من الفيضانات

مكنت هذه المشاريع من خلق 120 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

تحلية مياه البحر

- إنشاء محطة جديدة بالكركرات بطاقة إنتاجية تبلغ 0.16 مليون م³ سنوياً سنة 2023، لتلبية حاجيات الكركرات من الماء الصالح للشرب؛
- تم إنجاز محطة سيدي إفني سنة 2025 بقدرة إنتاجية تبلغ 3,15 مليون م³ في السنة لتأمين التزود بالماء الصالح للشرب لكل من مدن سيدي إفني ومرلفت ولخصاص والمناطق القروية المجاورة.
- إنشاء أربع محطات بجهة العيون الساقية الحمراء، لتصل الطاقة الإنتاجية الإجمالية الحالية بالجهة إلى 23,89 مليون م³ سنوياً.
- تم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين كلّ من شركة «طاقة المغرب» وشركة «ناريفا» وصندوق «محمد السادس للاستثمار»، وذلك من أجل تمويل و إنجاز وتشغيل محطة تحلية مياه البحر مشتركة لكل من كلميم وطانطان.

تجميع مياه الامطار

إنجاز 73 مطفية بأقاليم كلميم، سيدي إفني، بوجدور والسمارة (أكثر من 10000 مستفيد) بكلفة 17 مليون درهم تم فيها تشغيل حوالي 511 يد عاملة. خلق فرص شغل مهمة لفائدة الساكنة المحلية، حيث تم تشغيل حوالي 511 يد عاملة خلال مراحل الإنجاز.

تزويد العالم القروي بالماء الشروب

- إنجاز 9 منظومات مائية لتزويد الساكنة القروية والمساجد والمدارس بالماء الشروب بأقاليم وادي الذهب أوسرد كلميم وسيدي إفني. بكلفة 12 مليون درهم.

إنجاز الأثقاب المائية

تم إنجاز 571 ثقبا استكشافيا بصبيب إجمالي يقارب 1547,6 لترا في الثانية و بتكلفة إجمالية تقدر ب 131,2 مليون درهم ، يمكن هذا الصبيب من توفير الماء الشروب ل 2 مليون 200 ألف نسمة.

(تم خلق ما يعادل 4300 يوم عمل) .

إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

-إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في مدينة الداخلة لسقي المساحات الخضراء وري الغابة الحضرية و الحزام الأخضر ، في إطار اتفاقية شراكة، بمبلغ 35 مليون درهم، لفائدة 220 ألف نسمة.

-اتفاقية شراكة إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في مدينة العيون، في إطار اتفاقية شراكة، بمبلغ 49مليون درهم، لفائدة 295ألف نسمة.

تنمية مائية مجالية مندمجة في خدمة المواطنات و المواطنين

منجزات 2021-2025

بعض المؤشرات السوسيو اقتصادية لمشاريع قطاع الماء

السدود الكبرى	السدود الصغرى	تحويل المياه	تحلية مياه البحر	تجميع مياه الأمطار
سد امدز بإقليم صفرو سقي حوالي 00 120 هكتار من الأراضي الزراعية بسايس	سد الحنك بإقليم ميدلت 	تحويل المياه من لاو-اللوكوس-سبو-أبي رقراق وأم الربيع 	مشاريع تحلية مياه البحر إلى 2025 	تجميع الأمطار بالمدارس القروية استفاد ما يقارب 130000 تلميذ/طالب من ساكنة البوادي من مشاريع تجميع مياه الأمطار
سد كدية البرنة بإقليم سيدي قاسم استفادة ما يقارب 000 500 نسمة من ساكنة إقليم سيدي قاسم من الماء الشروب	استفادة 2000 من الساكنة بالسافلة من مياه السقي والحماية من الفيضانات استفادة 2000 من الساكنة بالسافلة من مياه السقي والحماية من الفيضانات	المساهمة في سقي 000 100 هكتار بالشاوية وتقوية ري الدوائر السقوية بدكالة البالغة مساحتها ما يناهز 100 000هكتار. استفادة ما يقارب 000 500 نسمة من ساكنة البوادي من التزويد بالماء الصالح للشرب.	استفادة ما يقارب 000 730 نسمة من ساكنة البوادي من التزويد بالماء الصالح للشرب وسقي حوالي 000 13 هكتار من الأراضي الزراعية (اشتوكة آيت بها) بشكل مباشر من المياه المجلاة. إعادة تخصيص حوالي 156 مليون متر مكعب للمساهمة في سقي الدوائر السقوية بمنطقة تادلة.	إنجاز العتبات استفادت 000 130 نسمة من مشاريع عتبات التطعيم الاصطناعي للفرشة المائية
سد أكدز بإقليم زاكورة استفادة ما يقارب 000 180 نسمة من ساكنة البوادي بإقليم زاكورة من الماء الشروب	سد تاغوشت بإقليم الرشيدية 	تحويل المياه من لاو-اللوكوس-سبو-أبس رقراق وأم الربيع 	مشاريع تحلية مياه البحر إلى 2030 استفادة ما يقارب ثلاث ملايين نسمة من ساكنة البوادي من الماء الشروب وسقي328000 هكتار	إنجاز مطفيات وأحواض مائية استفادت ما يقارب 000 55 نسمة من ساكنة البوادي من هذه المشاريع

برنامج عمل قطاع الماء لسنة 2026

استمرارية التنمية المجالية المندمجة لبرنامج عمل 2026

24

السدود الكبرى

المياه الاعتيادية : مواصلة إنجاز أشغال (15) سدا كبيرا، منها سدين كبيرين تتم تعليتهما

المد	الحوض المائي	الإقليم	حجم الحقينة (مليون م3)	الكلفة الإجمالية للمشروع (مليون درهم)	نسبة تقدم الأشغال (%)	الأجل التوقعي لإنهاء الأشغال
إعادة بناء سد الساقية الحمراء	الساقية الحمراء وواد الذهب	العيون	113	458,4	87,5	2026
تاركا أومادي	ملوية	كرسيف	287	1741	81,2	2027
آيت زيات	تانسيفت	الجوز	185	1829	96	2026
بولعوان	تانسيفت	شيشاوة	66	1264	71	2027
سيدي عبو	سبو	تاونات	200	1209	98	2026
بني عزيمان	ملوية	الدريوش	44	1482	79	2026
تعلية سد محمد الخامس	ملوية	تاوريرت - الناظور	980	1548	65,5	2026
تعلية سد المختار السوسي	سوس ماسة	تارودانت	280	1640	74	2027
خنك كرو	كير زيز غريس	فيكيك	1070	1200	58	2027
واد لخضر	أم الربيع	أزيلال	150	1500	62	2027
تاغزيرت	أم الربيع	بني ملال	85	1350	10,5	
تامري	سوس ماسة	أكادير	204	2700	82	2026
الرتبة	سبو	تاونات	1009	4088	42,5	2029
رباط الخير	سبو	صفرو	124	1600	12,5	2029
تعلية سد إمفوت	أم الربيع	سطات	146	1300		-
المجموع	-	-	4.943,00	24.909,40	-	-

25

محطات تحلية مياه البحر

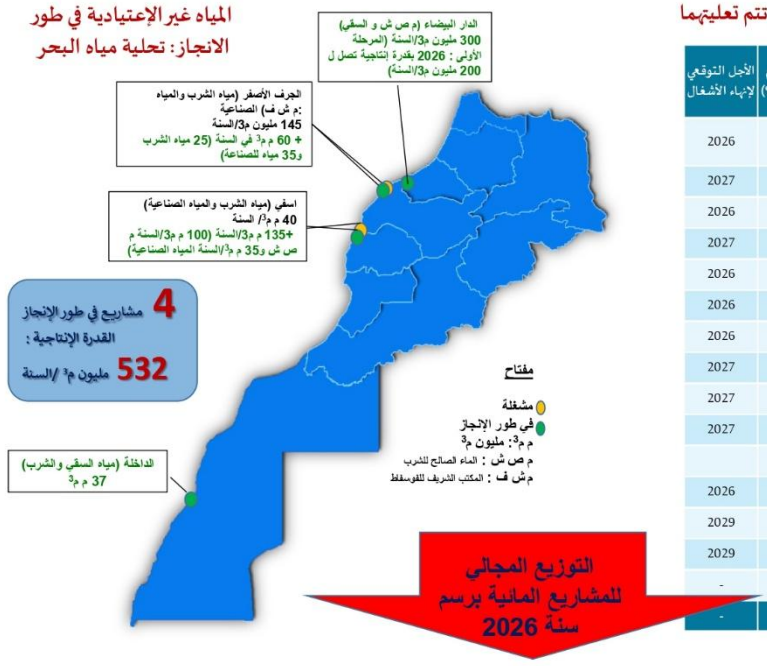

جهة طنجة-تطوان-الحسيمة / جهة الشرق

استمرارية التنمية المجالية المندمجة لبرنامج عمل 2026

السدود الكبرى

- إنهاء أشغال : تعلية سد محمد الخامس بإقليم تاوريرت – الناظور وسد بني عزيمان بإقليم الدريوش.
- مواصلة إنجاز الأشغال بسدود : تاركا أومادي بإقليم كرسيف و خنك كرو بإقليم فيكيك.
- الشروع في انجاز أشغال سد بو حمد بإقليم شفشاون بمبلغ يناهز 2.5 مليار درهم
- إطلاق طلبات العروض لبناء: سد التفر بإقليم العرائش وسد دار ميمون بإقليم شفشاون

وستمكن هذه السدود الثلاثة من توفير حوالي 400 مليون م^3 سنويًا لتعزيز مشروع الربط المائي بين أحواض الشمال و الجنوب والحد من هدر الفائض المائي باتجاه البحر

كما تمكن كذلك من خلق 290 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

السدود المتوسطة و الصغرى

- إنهاء أشغال سد هرهرة بإقليم فكيك
- الشروع في إنجاز الاشغال لبناء : سد زندولة بإقليم وزان، وسد العناصر بإقليم شفشاون، وسد أولاد مسعود بإقليم جرادة وإصلاح سد بوحوت بإقليم الحسيمة.
- إطلاق طلبات العروض لإنجاز: سد فاليت بإقليم فيكيك وسد كنفودة بإقليم جرادة و5 سدود صغيرة بإقاليم شفشاون، فيكيك ، الناظور ، جرادة و تاوريرت في إطار برنامج السدود الصغرى 2027-2025

ستمكن هذه المشاريع من خلق 480 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

الحماية من الفيضانات

- إنهاء أشغال الحماية من الفيضانات وتهيئة أودية الشجرة وبوسافو (تطوان - الشطر 1)، وواد الزيتون (طنجة)، ووادي اكزناية (الشطر 2)، بالإضافة إلى حماية مدينة بوعرفة وواحة فكيك
- مواصلة أشغال ب: 4 مشاريع للحماية من الفيضانات
- إطلاق أشغال : 7 مشاريع للحماية من الفيضانات كل من مدينة طنجة، مدينة الناضور، ميناء الناضور المتوسطي، جماعة اكزناية، ومركز الجهة

11 مشروع بكلفة إجمالية تقدرب 672,86 مليون درهم.

تجميع مياه الامطار

- إنهاء دراسة وأشغال مشروع تجميع مياه الأمطار بكلية العلوم بتطوان وبكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمارتيل (500 30 طالب) مع تشغيل ما يقارب 30 يد عاملة
- مواصلة إنجاز 10 مطفيات بإقاليم الحسيمة وشفشاون (6400 مستفيد) ومشاريع تجميع مياه الأمطار عن طريق أسطح بنايات 10 مدارس بأقاليم وزان وشفشاون (حوالي 5000 تلميذ) حيث من المرتقب تشغيل 150 يد عاملة.

مكنت هذه المشاريع من خلق 300 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

جهة فاس-مكناس/ جهة الرباط-سلا-القنيطرة

استمرارية التنمية المجالية المندمجة لبرنامج عمل 2026

السدود الكبرى

من المرتقب إنهاء أشغال : سد سيدي عبو بإقليم تاونات بمبلغ يناهز 1.2 مليار درهم. والذي مكن من خلق 73 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

مواصلة إنجاز الأشغال بسدود : رباط الخير بإقليم صفرو بمبلغ يناهز 1.6 مليار درهم. والرتبة بإقليم تاونات بمبلغ يناهز 4.08مليار درهم.

وسيمكن هذين المشروعين من خلق 307 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

السدود المتوسطة و الصغرى

- مواصلة إنجاز الأشغال: بسد حمد الله بإقليم سيدي قاسم بكلفة 50 مليون درهم
- الشروع في إنجاز الأشغال ل: إصلاح سد ساباك بإقليم بولمان

سيمكن هذين المشروعين من خلق 100 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

الحماية من الفيضانات

مواصلة إنجاز الأشغال ل : حماية مركز دار الكداري ومدينة القنيطرة من الفيضانات على مستوى شلال وادي أكاي بمدينة صفرو

إطلاق طلبات العروض ل: حماية جماعة الحوافات ومدينة إيموزار كندر ومدينة من الفيضانات

ستمكن هذه المشاريع من خلق 150 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

تجميع مياه الامطار

- إنهاء إنجاز مشروع تجميع مياه الأمطار عن طريق أسطح بنايات المدارس بإقليم الخميسات لفائدة 514 تلميذ؛
- إنجاز 6 مطفيات بإقليم إفران (1200 مستفيد) و6 مطفيات بإقليم بولمان (980 مستفيد) و مشاريع تجميع مياه الأمطار ل5 مدارس بإقليم تاونات (1500 تلميذ)

ستمكن هذه المشاريع من تشغيل 140 يد عاملة لإنجاز هذه المشاريع

جهة الدار البيضاء-سطات/ جهة بني ملال-خنيفرة

استمرارية التنمية المجالية المندمجة لبرنامج عمل 2026

السدود الكبرى

الشروع في إتمام الأشغال بسد : تاغزيرت بإقليم بني ملال بمبلغ يناهز 1.35مليار درهم والذي مكن من خلق 27 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

مواصلة إنجاز الأشغال بسد : واد لخضر بإقليم أزيلال بمبلغ يناهز 1.5مليار درهم؛ سيمكن هذا المشروع من خلق 173 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

السدود المتوسطة و الصغرى

مواصلة إنجاز الأشغال بسد : عين قصب بإقليم بنسليمان بمبلغ يناهز 265 مليون درهم. (خلق 112 منصب شغل)

إطلاق طلبات العروض لإنجاز :

- سد متوسط سيدي عمار بإقليم خنيفرة صفرو بمبلغ يناهز 330 مليون درهم.
- (4) سدود صغرى بإقليم سطات وسد صغير بإقليم الجديدة في إطار برنامج السدود الصغرى 2025-2027

ستمكن هذه المشاريع من خلق 175 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

تحلية مياه البحر

تعزيز مصادر التزود بالماء بالجهتين من خلال استعمال الموارد المائية غير الاعتيادية، وذلك من خلال :

- الرفع من القدرة الإنتاجية لمحطة لجرف لصفر وتزويد مدينة خريبكة بحوالي 10 مليون م^3.
- تشغيل المرحلة الأولى من محطة التحلية بالدار البيضاء-سطات.

مما سيمكن من تزويد حوالي 8 مليون نسمة بالماء الصالح للشرب، وسقي حوالي 8000 هكتار من المساحات الزراعية (المرحلة الثانية من محطة التحلية بالدار البيضاء- سطات) .

محطة التحلية بالدار البيضاء

200 مليون م^3 في السنة

الحماية من الفيضانات

- مواصلة أشغال: حماية جماعة أولاد مراح من خطر فيضانات واد فراح
- إطلاق طلبات العروض ل : إطلاق الأشغال التكميلية لحماية مدينة سطات من فيضانات وادي لغدر وحماية مدينة البروج من الفيضانات.

ستمكن هذه المشاريع من خلق 90 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

جهة مراكش-آسفي/ جهة درعة-تافيلالت

استمرارية التنمية المجالية المندمجة لبرنامج عمل 2026

السدود الكبرى

من المرتقب إنهاء أشغال : سد آيت زيات بإقليم الحوز بمبلغ يناهز 1,82 مليار درهم. مكن هذا المشروع من خلق 174 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

مواصلة إنجاز الأشغال بسد : بولعوان بإقليم شيشاوة بمبلغ يناهز 1,26 مليار درهم مكن هذا المشروع من خلق 52 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

الحماية من الفيضانات

- إنهاء الاشغال بمشاريع : الحماية من الفيضانات لمدينة اليوسفية وجماعة لالة عزيزة ومركز اثنين أوريكة؛
- مواصلة أشغال: أشغال الحماية من الفيضانات لمركز سيدي أحمد بإقليم اليوسفية.
- إطلاق طلبات العروض ل : لأشغال الحماية من الفيضانات لجماعات إقليم زاكورة الشطر1

تمكن هذه المشاريع من خلق 264 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

تجميع مياه الامطار

- مواصلة إنجاز 7 عتبات للتطعيم الاصطناعي للفرشة المائية بكل من ورززات وزاكورة والرشيدية وتنغير على مستوى 6 جماعات (141 73 نسمة) بكلفة 30 مليون درهم ،
- إنجاز 5 مشاريع لتجميع مياه الأمطار بالمدارس بأقاليم آسفي واليوسفية (1945 تلميذ) ،
- إنجاز مشروع تجميع مياه الأمطار بكلية العلوم السملالية وكلية العلوم والتقنيات بمراكش (14 782 طالب).

ومن المتوقع أن يتم تشغيل حوالي 170 يد عاملة لإنجاز هذه المشاريع

السدود المتوسطة و الصغرى

- الشروع في إنجاز الأشغال ل: إنجاز سد عزيب عياض بإقليم مراكش وسد أولاد طلحة بإقليم الرحامنة و سد أولحو بإقليم الراشيدية وإزالة الأوحال سد تطيوين بإقليم ميدلت
- مواصلة إنجاز الأشغال ب : سد تاسا ويركان بإقليم الحوز بمبلغ يناهز 518 مليون درهم وسد أولاد سالم بإقليم أسفي 46,53 مليون درهم و سد أمسعد و سد خنك المعيدر بإقليم تنغير
- إطلاق طلبات العروض ل : إنجاز (4) سدود صغرى بأقاليم الرشيدية ، ميدلت و زاكورة والصويرة في إطار برنامج السدود الصغرى 2025-2027

ستمكن هذه المشاريع من خلق 199 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية

تحلية مياه البحر

لتعزيز مصادر التزود بالماء بجهة مراكش آسفي من خلال استعمال الموارد المائية غير الاعتيادية، سيتم خلال سنة 2026 الرفع من القدرة الإنتاجية لمحطة آسفي، وذلك بما يعادل 165 مليون م3 لتزويد مدن مراكش بنكرير، اليوسفية والحاجيات الصناعية للمكتب الشريف للفوسفاط :

التطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

- مواصلة أشغال التطهير السائل لأربع دواوير بالخنك إقليم الرشيدية وبدواري تمكسالت وأيت مسعود بإقليم زاكورة
- إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في مدينة الراشيدية بمبلغ 14,11مليون درهم لفائدة ساكنة تقدر بحوالي 427572 نسمة

جهة سوس-ماسة

استمرارية التنمية المجالية المندمجة لبرنامج عمل 2026

السدود الكبرى

من المرتقب إنهاء أشغال :

- سد **تامري** بإقليم أكادير بمبلغ يناهز 2,7 مليار درهم.

و سيساهم في تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب لمدينة أكادير الكبرى والمراكز القروية المجاورة. بالإضافة إلى سقي مساحة تقدر بحوالي 320 هكتار

مواصلة إنجاز الأشغال ل :

- تعلية سد **المختار السوسي** بإقليم تارودانت الذي سيمكن من :
  - سقي مناطق الغردان التي لمساحتها تقدر ب 16000 هكتارا إضافة إلى ودوائر الري الصغير والمتوسط الواقعة أسفل سد أولوز؛
  - تعزيز تزويد مدينة تارودانت والمراكز المجاورة بالماء الصالح للشرب و إنتاج الطاقة الكهروماائية.

ستمكن هذه المشاريع من خلق 269 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

السدود المتوسطة و الصغرى

مواصلة إنجاز الأشغال بكل من:

- سد **مساليت** بإقليم طاطابمبلغ يناهز 715 مليون درهم. و سيمكن من تطعيم الفرشة المائية الجوفية و سقي الأراضي الفلاحية المتواجدة بسافلة السد و الحماية من الفيضانات.
- سد **سيدي يعقوب** بإقليم تزنيت

ومواصلة إنجاز الأشغال:

- إزالة أوحال بسد سلاون بإقليم ترودانت
- إزالة الأوحال بسد تيغشت بإقليم طاطا
- الشروع في إنجاز أشغال سد فم الزكيد بإقليم طاطا.

مواصلة أشغال إنجاز:

- **أخفمان** بإقليم تارودانت 79,04 مليون درهم
- **إداوكنيضيف** بإقليم شتوكة آيت باها 28,72 مليون درهم
- **كوربزن** بإقليم تزنيت 40,45 مليون درهم

من المرتقب إطلاق طلبات العروض ل:

- إنجاز (3) سدود صغرى بإقليم ترودانت
- إنجاز (1) سد صغير بإقليم طاطا

ضمن برنامج السدود الصغرى 2025-2027

ستمكن هذه المشاريع من خلق 297 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

الحماية من الفيضانات

من المرتقب إنهاء الأشغال ل:

- الحماية من الفيضانات الناجمة عن وادي أوركا بجهة سوس ماسة
- الحماية من الفيضانات لجماعة أسكاون

ستمكن هذه المشاريع من خلق 60 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

تجميع مياه الامطار

إتمام إنجاز مشاريع تجميع مياه الأمطار عن طريق المطفيات بإقليم تزنيت بكلفة 3 مليون درهم (1500 مستفيد) حيث من المرتقب تشغيل مايقارب 42 يد عاملة لإنجاز هذه المشاريع

30

جهة كلميم–واد نون/ جهة العيون–الساقية الحمراء/ جهة الداخلة–وادي الذهب

استمرارية التنمية المجالية المندمجة لبرنامج عمل 2026

السدود الكبرى

من المرتقب إنهاء أشغال: 458,4 مليون درهم

- إتمام إعادة بناء **سد الساقية الحمراء** بإقليم العيون:

يمكن هذا المشروع من خلق 49 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

السدود المتوسطة و الصغرى والبحيرات التلية

من المرتقب إطلاق طلبات العروض ل :

- إنجاز (4) سدود صغرى بإقليم كلميم؛
- إنجاز (3) سدود صغرى بإقليم طانطان؛

وإنهاء أشغال 5 بحيرات تلية بسعة 50000 م^3 بجماعات سيدي احمد العروسي والحوزة وأمكالا والجديرية وتفاريتي بإقليم السمارة.

وبرمجة 3 بحيرات تلية : 2 بجماعتي أوسرد وبير كندوز بإقليم أوسرد و1 بجماعة بيرأنزران بإقليم واد الذهب.

تمكن هذه المشاريع من خلق 340 منصب شغل لفائدة الساكنة المحلية.

تحلية مياه البحر

لتعزيز مصادر التزود بالماء بجهة الداخلة واد الذهب من خلال استعمال الموارد المائية غير الاعتيادية، سيتم خلال سنة 2026 تشغيل محطة التحلية بالداخلة ذات قدرة إنتاجية إجمالية تقدر ب 37 مم^3 سنويا، وذلك لتزويد مدينة الداخلة والمشاريع السياحية والصناعية المجاورة، وكذا قرية الصيد لاساركة بالماء الصالح للشرب وسقي 5200 هكتار من المساحات الفلاحية.

تجميع مياه الامطار

- الشروع في إنجاز مطفيات جديدة بكل من سيدي افني وبوجدور وطانطان والعيون بكلفة 12 مليون درهم (حوالي 4000 مستفيد) حيث من المرتقب تشغيل 450 يد عاملة لإنجاز هذه المشاريع

-إتمام إنجاز 3 عتبات للتطعيم الاصطناعي للفرشة المائية بإقليم كلميم على مستوى جماعتي فاصك وأسرير (6728 نسمة) بكلفة 6 مليون درهم حيث من المرتقب تشغيل ما يقارب 42 يد عاملة لإنجاز هذه العتبات.

31

منجزات وكالات الأحواض المائية للفترة 2021-2025

مشاريع جهوية ومحلية لضمان الرصيد المائي ومواكبة التنمية الترابية

المجال	السدود الصغرى		الحماية من الفيضانات		تجميع مياه الأمطار		تزويد العالم القروي بالماء الشروب		التطهير السائل /إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة		إنجاز الأثقاب المائية		محاربة التلوث		الدراسات	
	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)
وكالة الحوض المائي اللكوس	-	-	38	1360	5	7	15	27,4	3	1230	268	24,1	1	0,3	30	39,1
وكالة الحوض المائي لملوية	3[1]	9,5	17	78	4	1,5					445	57			45	37,5
وكالة الحوض المائي لسبو	-	-	36	462,41[2]	2	8,4	1	0,9	1	50[2]	18	39,62	8	67,16	21	18,4
وكالة الحوض المائي لأبي رقراق-الشاوية			7	328 مليون درهم، ساهمت فيها الوكالة بما قدره 51.7 م د	1	1			5	1014,5 مليون درهم، ساهمت فيها الوكالة بما قدره 17 م د.	5	13	5	935 مليون درهم، ساهمت فيها الوكالة بما قدره 26 م د.	22	24,9
وكالة الحوض المائي لكير-زيز-غريس			9	28	2	0,8			1	1	236	5,13	2	1	29	15,93
وكالة الحوض المائي لتانسيفت			22	89,2	3	3			2	5,5	396	71,49			39	28,97
وكالة الحوض المائي لأم الربيع	3	2,6	19	46,45							445[4]	53,9	9	8,5	53	87,32
وكالة الحوض المائي لسوس-ماسة			20	172,2	99[3]	19,3					645[4]	89,5	3	5,7	25	29
وكالة الحوض المائي لدرعة واد نون			11	81,74	4	5,1					864	101			31	15,5
وكالة الحوض المائي للساقية الحمراء وواد الذهب			2	33,3					1	49	36	142			35	34,5

[1] السدود التلية التي تم إنجازها ضمن 29 المزمع إنجازها في اطار الشطر الأول 2022-2024

[2] تحمل التكلفة الإجمالية من قبل جميع الشركاء، بما في ذلك الوكالة

[3] عدد المطفيات ذات سعة 150 م³ للوحدة

[4] عدد الأثقاب الاستكشافية

مجموع تكاليف المشاريع المنجزة على مستوى مناطق نفوذ وكالات الأحواض المائية للفترة 2021-2025 : 7,513 مليار درهم

برنامج عمل وكالات الأحواض المائية لسنة 2026

مشاريع جهوية ومحلية لضمان الرصيد المائي ومواكبة التنمية الترابية

المجال	السدود الصغرى		الحماية من الفيضانات		تجميع مياه الأمطار		تزويد العالم القروي بالماء الشروب		التطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة		إنجاز الأثقاب المائية		محاربة التلوث		الدراسات		ميزانية الاستثمار للوكالات 2026	
	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	عدد المشاريع	الكلفة (مليون درهم)	(مليون درهم)	
																	CP	CE
وكالة الحوض المائي اللكوس	1	102	6	350,5	2	4	2	5	0	0	60	5	1	1	10	15	220	40
وكالة الحوض المائي لملوية	14	483	4	17							25	3			21	16,5	54,2	25,85
وكالة الحوض المائي لسبو			5	175							3	20	2	26	6	10	170	80
وكالة الحوض المائي لأبي رقراق-الشاوية			2	61 مليون درهم تساهم الوكالة فيها بما قدره 14,5 مليون درهم					1	41 (بدون مساهمة الوكالة)	1	2	1	7,5	5	14,5	98	24
وكالة الحوض المائي لكير-زيز-غريس			3	9							68	15	1	1	4	2,6	86,4	15
وكالة الحوض المائي لتانسيفت			17	55,76					2	4,5	156	26,2			20	38,5	107,1	8
وكالة الحوض المائي لأم الربيع	1	1	8	11,3							80[1]	10	2	2,2	12	20,7	49,14	25,50
وكالة الحوض المائي لسوس-ماسة			4	40	36[2]	8					200[1]	35	2	4,3	8	6,55	124,36	119,42
وكالة الحوض المائي لدرعة واد-نون			8	78	1	4					150	30			5	16	97,34	74,84
وكالة الحوض المائي للساقية الحمراء وواد الذهب	7	185 منها 24 مليون درهم مبرمجة من طرف جهة العيون الساقية الحمراء لإنجاز سدين							1	32	3	30			5	9	30	56,20

[1] عدد الأثقاب الاستكشافية

[2] عدد المطفيات ذات سعة 150 م³ للوحدة

مجموع ميزانية الاستثمار للمشاريع المبرمجة على مستوى مناطق نفوذ وكالات الأحواض المائية لسنة 2026 : 1,505 مليار درهم

استثمارات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لفترة 2021-2025

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار 2021-2025 بقيمة 19,2 مليار درهم

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار بقيمة 19,2 مليار درهم

- إنتاج الماء الصالح للشرب : 8,7 مليار درهم
- توزيع الماء الصالح للشرب : 0,3 مليار درهم
- تحسين مردودية المنشآت المائية : 2,4 مليار درهم
- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي : 5 مليار درهم
- التطهير السائل : 2,7 مليار درهم

الجهة	التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري	التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي	التطهير السائل	مجموع الاستثمار بمليون درهم
الرباط سلا القنيطرة	946	268	321	1 535
طنجة تطوان الحسيمة	1 322	439	345	3 106
بني ملال خنيفرة	777	228	67	1 072
فاس مكناس	1 198	711	216	2 126
الدار البيضاء سطات	809	428	41	1 278
مراكش اسفي	940	393	130	1 463
الشرق	1 265	352	415	2 032
درعة تافيلالت	1 018	274	323	1 614
سوس ماسة	1 021	595	381	1 997
كلميم واد نون	675	189	251	1 115
العيون الساقية الحمراء	865	111	128	1 104
الداخلة واد الذهب	575	94	83	753
المجموع بمليون درهم	**11 411**	**5 082**	**2 702**	**19 195**

منجزات الماء الصالح للشرب : 11,4 مليار درهم

- تجهيز صبيب إضافي يبلغ حوالي 10,2 متر مكعب/الثانية منه 2,4 متر مكعب/ الثانية عبر تحلية مياه البحر؛
- مدّ 2700 كلم من قنوات الجر التوزيع؛ ومعدل مردودية قنوات الإنتاج 95,8 % .

المدن والمراكز المستفيدة من تحلية مياه البحر : سيدي إفني والعيون وأكادير وطرفاية ومركز أمكرير.

المدن والمراكز المستفيدة من تقوية التزويد بالماء الشروب : زاكورة وجرسيف وفاس ومكناس وسوق الأربعاء وأزيلال ودمنات وسوق السبت.

منجزات الماء الصالح للشرب بالوسط القروي : 5 مليار درهم:

الساكنة المستفيدة : : 147.000 نسمة ونسبة التزويد بالعالم القروي: 98,9% حسب البنيات التحية المنجزة.

منجزات التطهير السائل : 2,8 مليار درهم :

- 49 محطة للتطهير منها بطاقة إجمالية تقدر ب 90.000 م^3 في اليوم قبل تفويتها للشركات الجهوية متعددة الخدمات المعنية.

برنامج العمل لسنة 2026

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار مرتقب لسنة 2026 بقيمة 3,960 مليار درهم

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : إستثمار بقيمة 3960 مليون درهم

- إنتاج الماء الصالح للشرب : 2654 مليون درهم
- تحسين مردودية المنشآت المائية : 833 مليون درهم
  - تجهيز صبيب إضافي يبلغ حوالي 755.800 متر مكعب/اليوم منه 548.000 متر مكعب/ اليوم عبر تحلية مياه البحر.
  - مدّ 400 كلم من قنوات الجر.
  - تحسين معدل مردودية قنوات الإنتاج: 97,8 % قنوات الجر الكبيرة و95 % قنوات الجر المتوسطة والصغيرة.
  - مشاريع تحلية مياه البحر:
    - إنجاز الخدمات المرفقة المتعلقة بمشروع تحلية مياه البحر لتزويد مدينة الدار البيضاء بالماء الصالح للشرب وأشغال الربط الكهربائي للمحطة بصبيب 548.000 متر مكعب /اليوم؛
    - انطلاق اشغال محطة تحلية مياه البحر لتزويد جهة الشرق بالماء الصالح للشرب وأشغال الربط الكهربائي للمحطة بصبيب 822.000 متر مكعب /اليوم؛
- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي : 473 مليون درهم:

الساكنة المستفيدة 232150 نسمة.

الجهة	التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري	التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي	مجموع الاستثمار بمليون درهم
الرباط سلا القنيطرة	306	57	363
طنجة تطوان الحسيمة	300	52	352
بني ملال خنيفرة	464	9	472
فاس مكناس	521	19	540
الدار البيضاء سطات	244	9	254
مراكش اسفي	220	9	230
الشرق	332	53	385
درعة تافيلالت	170	102	272
سوس ماسة	457	97	554
كلميم واد نون	138	24	162
العيون الساقية الحمراء	208	20	228
الداخلة واد الذهب	127	23	150
المجموع بمليون درهم	**3 487**	**473**	**3 960**

35

قطاع الطرق

01 نقط التحول المحورية لقطاع الطرق

02 الرصيد الطرقي

03 حصيلة المنجزات لقطاع الطرق 2025-2021

04 برنامج عمل قطاع الطرق لسنة 2026

الرصيد الطرقي

يبلغ الطول الإجمالي للشبكة الطرقية المصنفة **57 035 كلم**

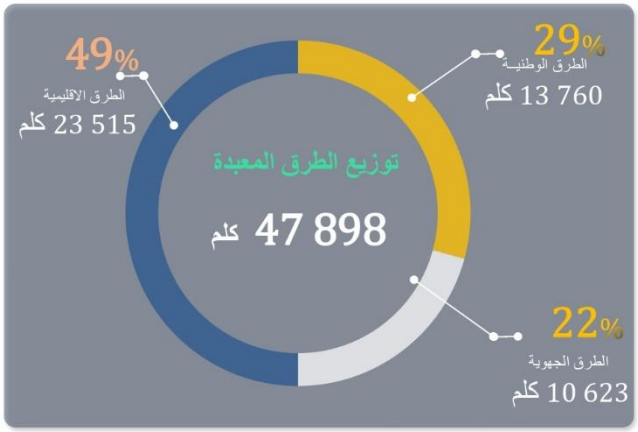

- الشبكة المصنفة والمعبدة: 47 898 كلم
- الطرق السريعة: 2250 كلم
- الطرق السيارة: 1800 كلم
- المنشآت الفنية: 15 716 وحدة
- حالة الطرق المعبدة: %64 جيدة الى متوسطة

37

الرصيد الطرقي

أبانت الإحصائيات المنجزة خلال سنة 2024 أن حركة السير على الطرق عرفت تزايدا مهما، حيث بلغت:

118
مليون عربة في اليوم

أي بنسبة نمو حوالي 4,6 % مقارنة مع سنة 2023

الطرق السيارة	الطرق الوطنية	الطرق الجهوية	الطرق الإقليمية
27,72	48,13	21,31	21,13
%23.43	%40.69	%18.01	%17.86

38

حصيلة المنجزات لقطاع الطرق 2025-2021

39

حصيلة قطاع الطرق - تثنية وتوسيع الطرق

تحسين مستوى الخدمة

2025 - 2021

4033 كلم

كلفة الأشغال

16420 مليون درهم

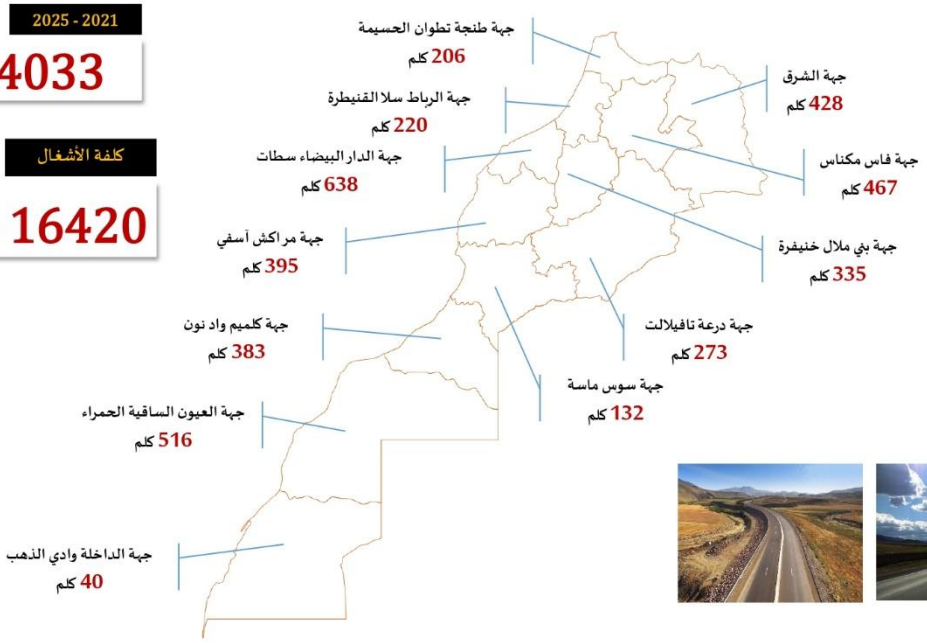

40

حصيلة قطاع الطرق - الصيانة الطرقية

2025 - 2021

7322 كلم

كلفة الأشغال حوالي

11000مليون د

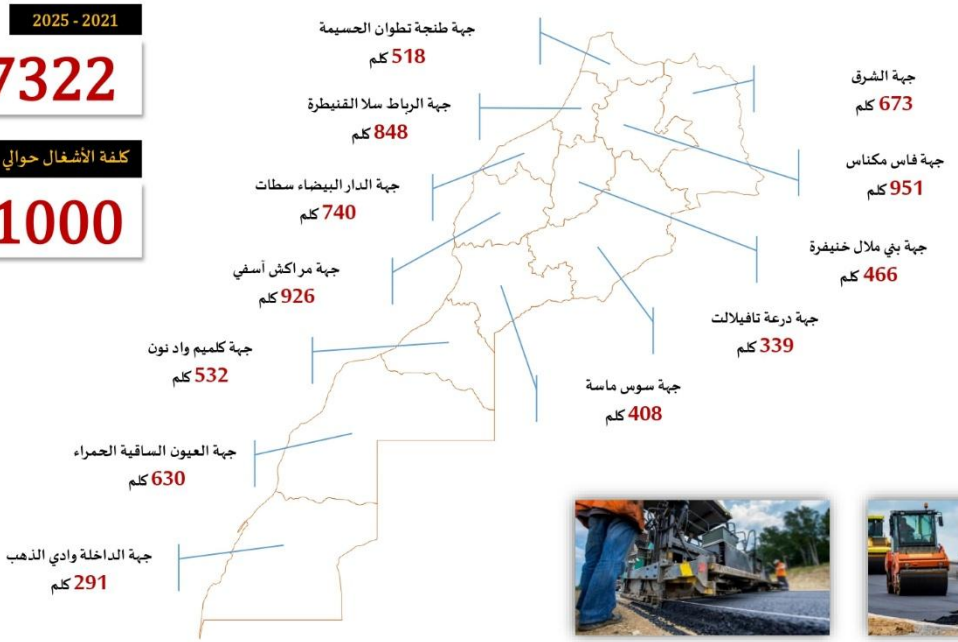

41

حصيلة قطاع الطرق - المنشآت الفنية والتشوير الطرقي

42

حصيلة قطاع الطرق - الطرق القروية

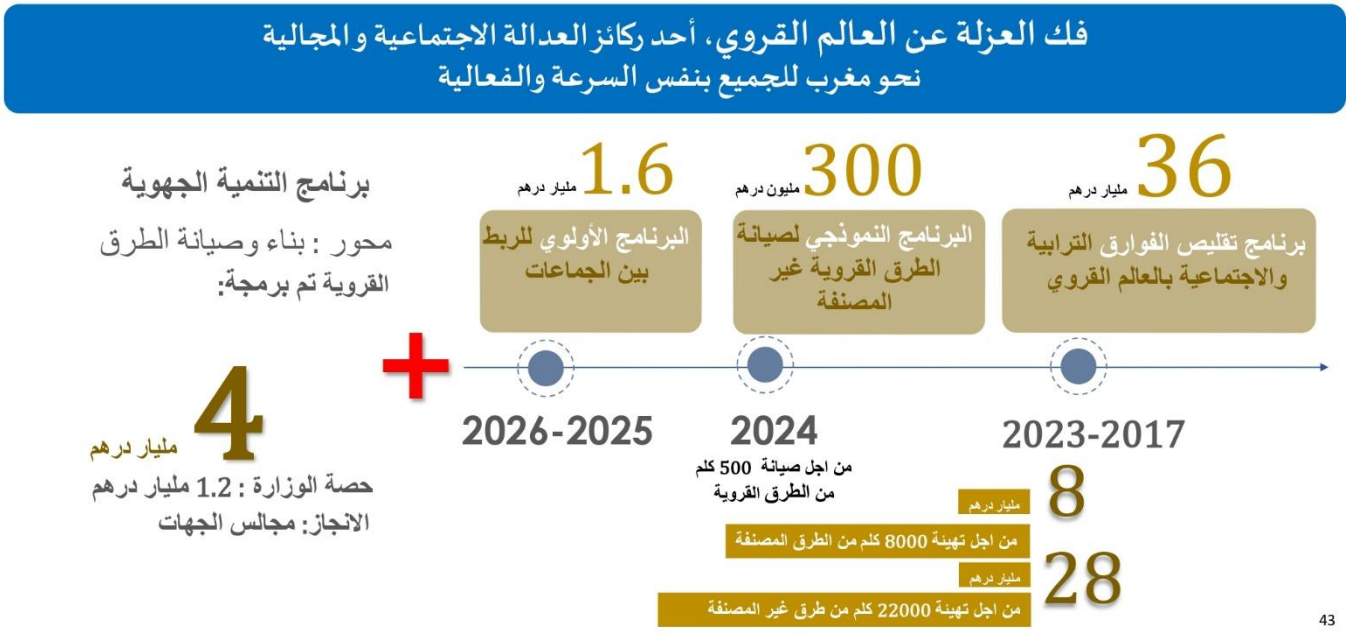

43

المؤشرات السوسيو – اقتصادية الجهوية لقطاع الطرق 2021-2025

منجزات 2021-2025

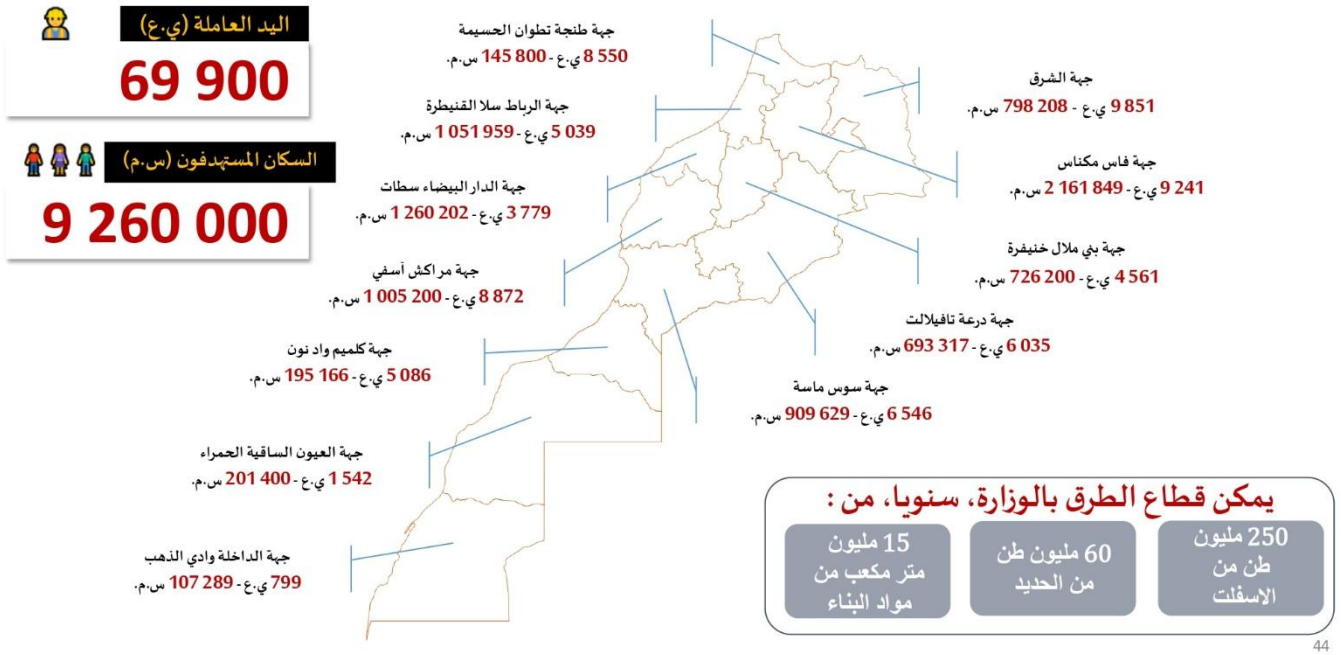

44

برنامج عمل قِطاع الطرق لسنة 2026

45

برنامج عمل قطاع الطرق 2026 – تثنية و توسيع الطرق تحسين مستوى الخدمة

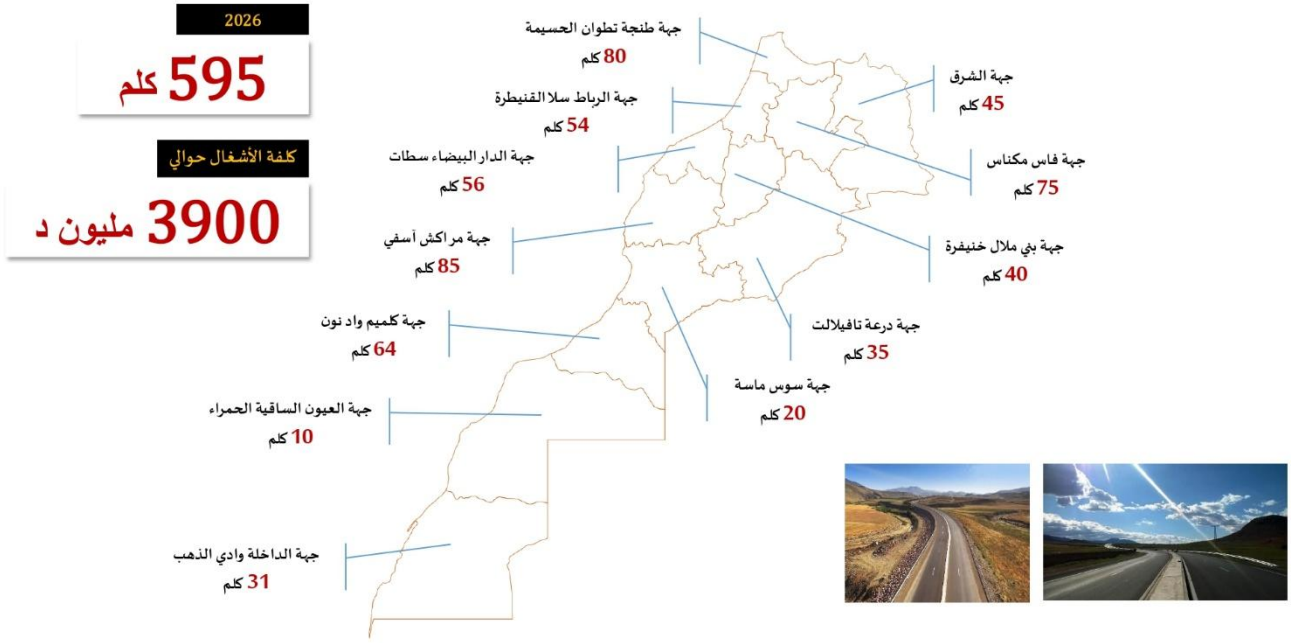

46

برنامج عمل قطاع الطرق 2026 – الدراسات الإستراتيجية لتثنية و توسيع الطرق

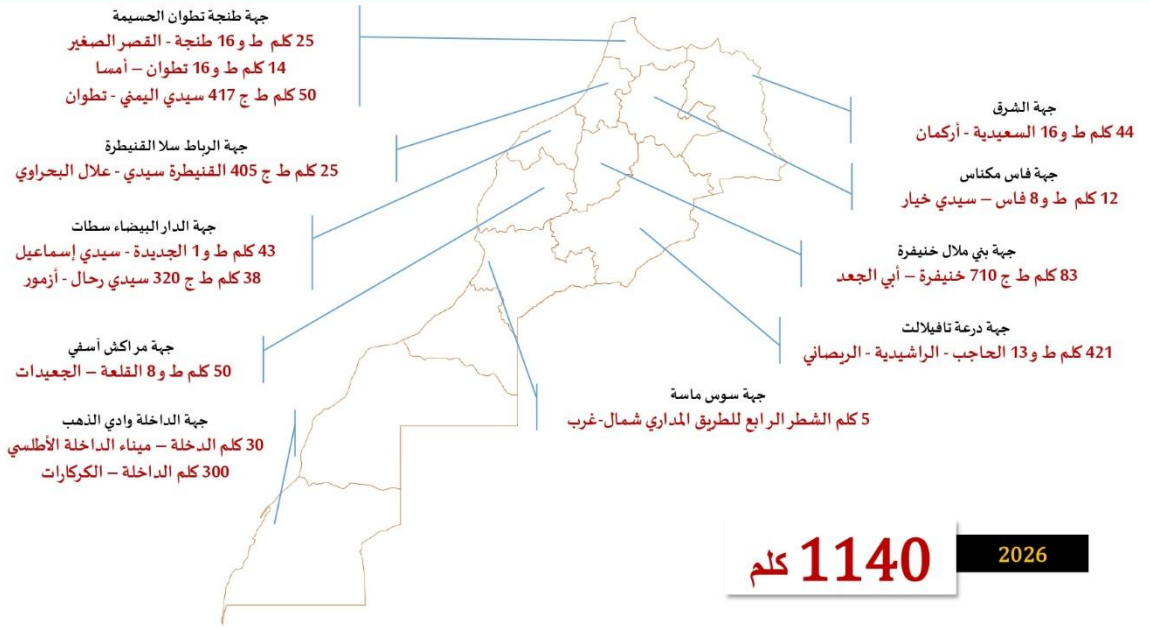

47

برنامج عمل قطاع الطرق 2026 - الصيانة الطرقية

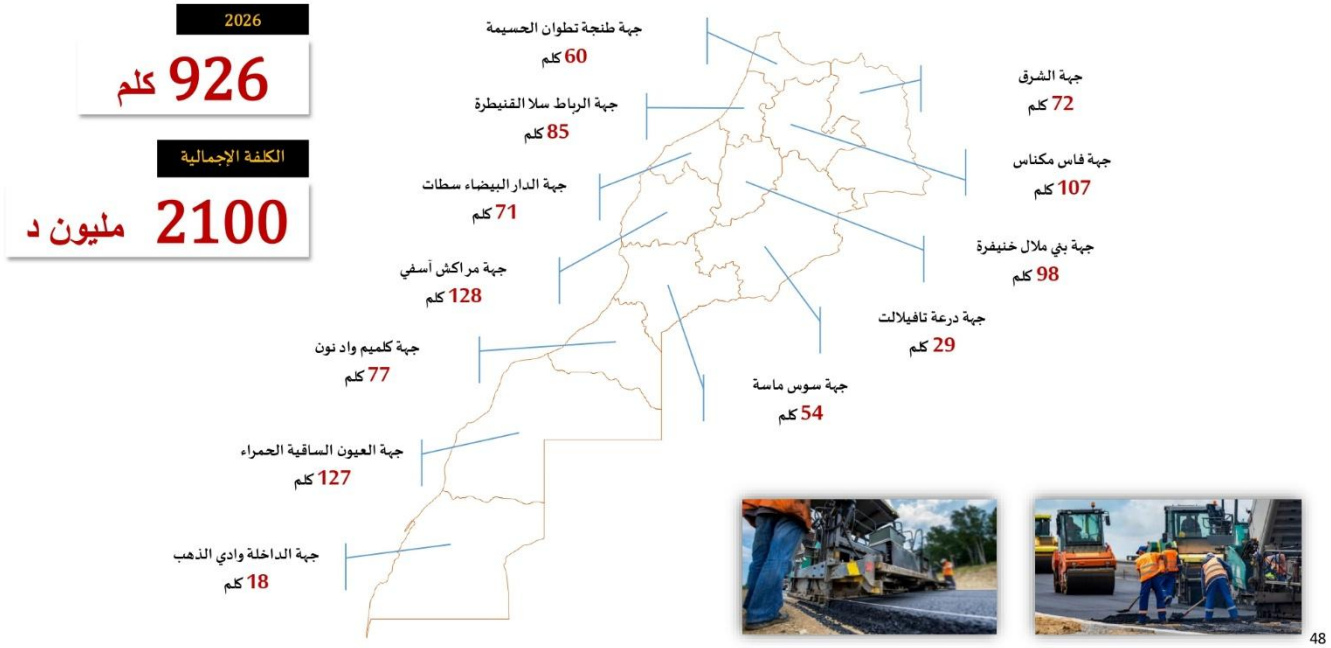

48

برنامج عمل قطاع الطرق 2026 - المنشآت الفنية

49

المؤشرات السوسيو - اقتصادية لقطاع الطرق - 2026

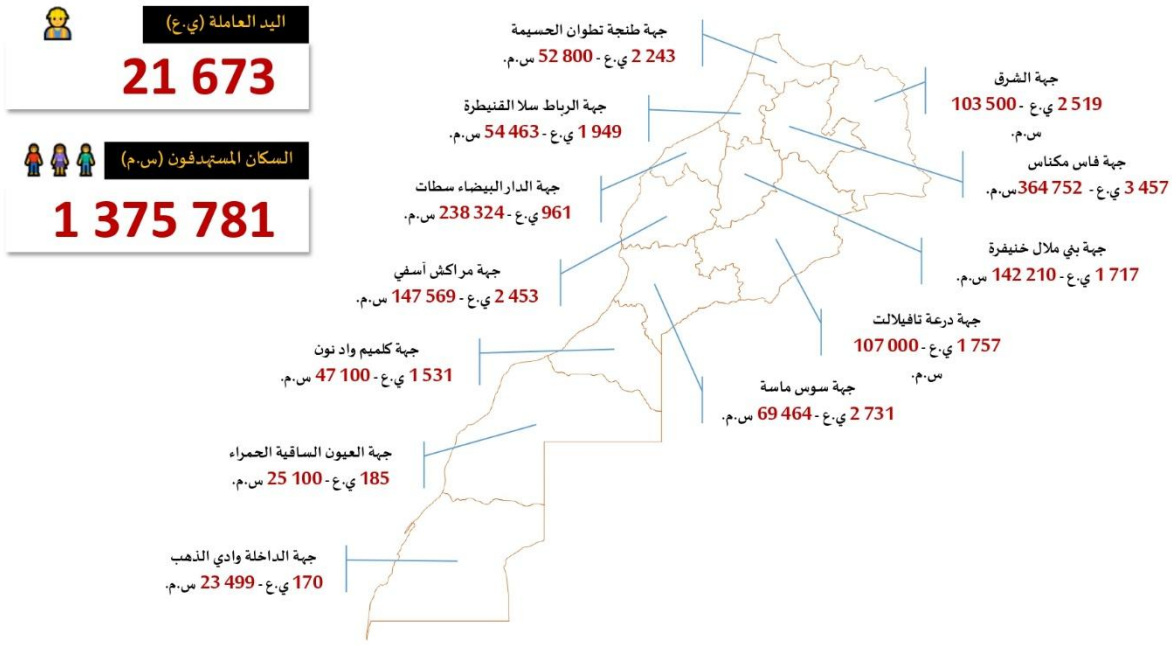

50

قطاع الطرق – أهم المشاريع المهيكلة

51

أهم المشاريع المهيكلة

الطريق المزدوج تطوان-شفشاون عبر الطريق الوطنية رقم 2
53 كلم بكلفة 1000 م د

الطريق السريع واد زم-عين عودة
127كلم بكلفة 1900 م د

تأهيل الطريق الوطنية رقم 7 على طول 130 كلم
64 كلم بكلفة 665 م د

البرنامج الاستراتيجي للطرق - فتح بوابة جديدة للمغرب على عمقه الأفريقي
182 كلم بكلفة 251 م د

جسر الساقية الحمراء
الكلفة 1300 م د
الاشغال المتعلقة بالجسر في طور الإنجاز (26%)

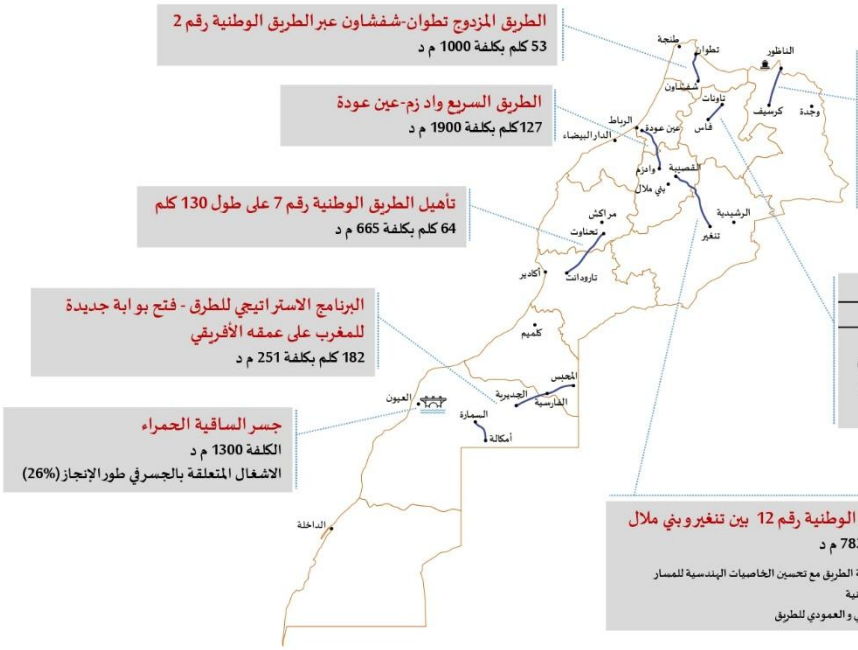

الربط الطرقي لميناء غرب المتوسط

1. الطريق السيار كرسيف الناظور: 104 كلم بكلفة 7900 م د
2. تثنية ط و2 : 71 كلم بكلفة 820 م د
3. تثنية ط و16 : 32 كلم بكلفة 474 م د
4. توسيع وتقوية ط و19 : 78 كلم بكلفة 235 م د
5. توسيع وتقوي ط و16 : 86 كلم بكلفة 308 م د
6. تحويل مسار ط و16 : 5 كلم بكلفة 120 م د

الطريق السريع فاس-تاونات على طول 73 كلم

التكلفة	1560 مليون درهم
تقدم الإنجاز	• الشطر الأول: الطول 16كلم في طور الإنجاز (90%) • الشطر الثاني: الطول 19كلم في طور الإنجاز (40%) • الشطر الثالث: الطول 19كلم في طور الإنجاز (5%) • الشطر الرابع: الطول 17كلم قيد الدراسة

تأهيل الطريق الوطنية رقم 12 بين تنغير وبني ملال
220 كلم بكلفة 783 م د

- توسيع وتقوية الطريق مع تحسين الخاصيات الهندسية للمسار
- بناء منشآت فنية
- التشوير الأفقي والعمودي للطريق

52

حصيلة منجزات الطرق السيارة بالمغرب

تطوير البنية التحتية الطرقية
في خدمة المواطنات والمواطنين

53

حصيلة الطرق السيارة

تمكين البلاد من بنيات تحتية طرقية ذات جودة عالية تساهم في خلق اقتصاد تنافسي

الطرق السيارة الحصيلة المنجزة

1800 كلم

192 كلم
في طور الانجاز

763 كلم
في طور الدراسة

8 مقاطع

المقاطع	الطول بكلم
الطريق السيار المداري لأكادير	77
الطريق السيار بني ملال مراكش	180
الطريق السيار بني ملال فاس	225
الطريق السيار لربط ميناء اسفي	18
الطريق السيار المداري لمراكش	45
الطريق السيار المداري للرباط	120
الطريق السيار المداري للدار البيضاء	40
الطريق السيار طنجة تطوان	58
المجموع	**763**

تطور الباس جواز

واصلت الشركة مجهوداتها خلال الفترة 2021-2025 في أوراش رقمنة الخدمات وتسهيل الوصول إلى وسائل الأداء الرقمي والقرب من الزبناء وذلك من خلال:

54

منجزات 2021-2025

تطوير البنية التحتية الطرقية انسجاماً مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

تثليث الطريق السيار الدار البيضاء- برشيد والطريق السيار المداري للدار البيضاء

2 مليار درهم — 60 كيلومتر

هدف المشروع

مواكبة التنمية المستمرة لجهة الدار البيضاء – سطات من خلال تعزيز البنيات التحتية للنقل.

إنهاء الأشغال:

الأشغال انتهت في أكتوبر 2024؛

الطريق السيار تيط مليل -برشيد

2,5 مليار درهم — 29 كيلومتر

هدف المشروع:

أول طريق سيار بالمغرب يُصَمَّمُ بثلاثة مسارات في كل اتجاه، سيتم إنجازه بالكامل من طرف كفاءات مغربية سيمكن المشروع مستعملي الطريق السيار القادمين من الشمال والشرق والمتوجهين صوب جنوب المملكة، من تفادي المرور عبر مدينة الدار البيضاء، وبالتالي تقليص مدة السفر

إنهاء الأشغال:

انطلقت الأشغال نهاية 2023

من المرتقب الانتهاء مع نهاية 2025

تحويل مفترق عين حرودة

600 مليون درهم

هدف المشروع

مشروع ضخم لتخفيف الضغط المروري على أحد أكثر مقاطع الطرق ازدحاما في المغرب، ويتضمن توسيع الطريق ل 8 مسارات في كل اتجاه وإنشاء ملتقيات علوية لتسهيل حركة السير بسلاسة، كما يتضمن المشروع إنشاء ربط جديد بين الطريق السيار الحضري والطريق السيار المداري للدار البيضاء

إنهاء الأشغال:

انطلقت الأشغال نهاية 2024، ومن المرتقب الانتهاء منها مع نهاية 2025

تحويل مفترق سيدي معروف

500 مليون درهم

هدف المشروع

نموذج فريد من 3 مستويات متداخلة، بتصاميم تحسن السير وتلغي التقاطعات، ويتضمن التصميم الهندسي للمشروع ثمان منشآت فنية عبارة عن قناطر وجسور، إلى جانب توسيع الطريق السيار المداري للدار البيضاء والطريق السيار الدار البيضاء – برشيد إلى خمسة مسارات في كل اتجاه، مع إنشاء مداخل جديدة لتعزيز الربط الطرقي

إنهاء الأشغال:

انطلقت الأشغال نهاية 2024، ومن المرتقب الانتهاء منها مع نهاية 2025

ستمكن هذه المشاريع من خلق 3000 منصب شغل في فترة الأشغال و 300 منصب شغل في فترة الاستغلال.

55

الإصلاحات الكبرى للطرق السيارة بجهات المملكة

صيانة قارعة الطريق السيار: التوجهات الاستراتيجية

- ضمان الحفاظ على قارعة الطريق السيار
- تعزيز سلامة زبناء الطريق السيار
- تخفيف إزعاج مستخدمي الطريق السيار أثناء الأشغال
- مواكبة تطور ونمو شركات الأشغال الوطنية
- الحد من التأثير البيئي لأشغال صيانة قارعة الطريق السيار

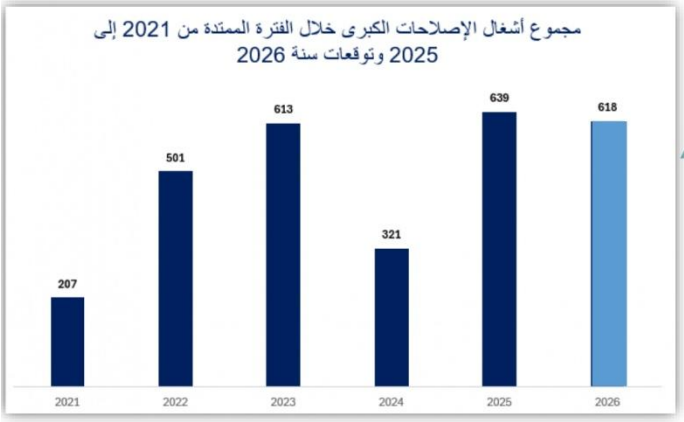

56

برنامج عمل الطرق السيارة لسنة 2026

تنمية شبكة الطرق السيارة بالمغرب وتعزيزها بمقطع جديد

57

مشروع الطريق السيار القاري الجديد الرابط بين الرباط والدار البيضاء

إستمرارية تنمية شبكة الطرق السيارة بالمغرب وتعزيزها بمقطع جديد

2 مليار درهم
ميزانية المشروع لسنة 2026،
تمثل 63 % من مجموع ميزانية الاستثمار لسنة 2026

هدف المشروع

إطلاق مشروع الطريق السيار القاري الجديد الرابط بين الرباط والدار البيضاء موازيا للطريق السيار الحالي بين الرباط والدار البيضاء ، وبعد هذا الورش من المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي تهدف إلى مواكبة الارتفاع المستمر لحركة السير و المرتبط بالدينامية السوسيو اقتصادية التي تعرفها بلادنا و كذا تعزيز وزيادة قدرة استيعاب محور الرباط - الدار البيضاء وتوفير حل دائم لتخفيف حركة السير على الطريق السيار الحالي، فضلا عن ربط البنيات التحتية الاستراتيجية: ملعب الحسن الثاني الكبير، مطار بن اسليمان، مصنع اللقاحات بن اسليمان و المناطق الصناعية المجاورة

كلفة اجمالية للمشروع **6,5** مليار درهم — **59** كيلومتر

إطلاق طلبات العروض لبناء:

أسند إنجازه لمقاولات مغربية بنسبة 80٪ من الاستثمارات مقابل 20٪ لشركات أجنبية. تحت إشراف فرع الخبرة التقنية للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب ADM Infrastructure:.

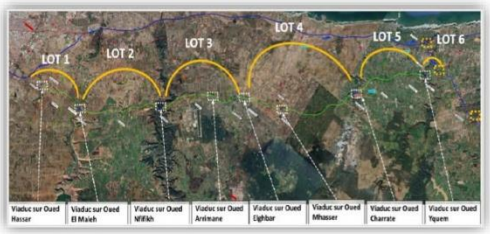

مستوى تقدم المشروع

- توقيع الصفقات العمومية لتنفيذ الأشغال ؛
- توقيع بروتوكول اتفاق بين الدولة والشركة الوطنية للطرق السيارة ؛
- استملاك العقار ؛
- أول عملية تمويل عن طريق إصدار السندات بدون ضمان الدولة خلال سنة 2025.

سيمكن هذا المشروع من خلق 16.000 منصب شغل في فترة الأشغال و700 منصب شغل في فترة الاستغلال.

58

مشروع الطريق السيار كرسيف - الناظور

إستمرارية تنمية شبكة الطرق السيارة بالمغرب وتعزيزها بمقطع جديد

هدف المشروع :

الربط بين ميناء الناظور غرب المتوسط والطريق السيار فاس – وجدة. وتحسين مستوى السلامة الطرقية والرفع من مردودية الاستثمارات وانعاش التنمية الاقتصادية لجهتي الشرق وفاس – مكناس.

كلفة اجمالية للمشروع **6,2** مليار درهم — **104,2** كيلومتر

سيمكن هذه المشروع من خلق 450 منصب شغل في فترة الأشغال.

59

الإصلاحات الكبرى للطرق السيارة ل 2026

صيانة قارعة الطريق السيار: التوجهات الاستراتيجية

من أجل حفظ الرصيد الوطني للبنية التحتية للطرق السيارة بالمغرب وفقا للمعايير الدولية، ولا سيما مكونات الطريق السيار ذات العمر الافتراضي المحدود، مثل قارعة الطريق السيار التي يتراوح عمرها بين 10 و-15 سنة، تقوم الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب بانتظام بإنجاز أشغال صيانة وتدعيم قارعة الطريق السيار.

ستخصص الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب خلال 2026 ميزانية قدرها 500 مليون درهم دون احتساب الرسوم للأشغال على مستوى المقاطع الطرق التالية :

إستكمال المشاريع التالية

- ميناء طنجة المتوسطي - أصيلة
- فاس - وجدة
- اركانا - أمسكرود
- رباط - بوزنيقة

بداية المشاريع التالية

- خميسات - مكناس
- مولاي بوسلهام - شمال القنيطرة
- سيدي اليماني - أصيلة

ستمكن هذه المشاريع من خلق 450 منصب شغل في فترة الأشغال.

60

البرامج الاستعجالية للظواهر القصوى

- زلزال الحوز شتنبر 2023
- فيضانات الجنوب الشرقي شتنبر 2024

61

البرنامج الاستعجالي للنهوض بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز

البنية التحتية المائية

120 مليون درهم

- إصلاح الأضرار المسجلة بالبنايات الإدارية ومعالجة الانجرافات بالطرق المؤدية للسدود بكلفة مالية تبلغ 47,6 مليون درهم(نسبة إنجاز تقدر ب 70%)؛
- إصلاح الأضرار الملحقة ب 43 محطة هيدرولوجية بكلفة مالية بلغت 7 مليون درهم (منجزة 100 %)؛
- إصلاح الأضرار المسجلة بشبكات توزيع الماء الشروب ب 3 مراكز في المنطقة المنكوبة التي يدبرها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بكلفة مالية بلغت 15,6 مليون درهم (منجزة 100 %)؛
- مواصلة إنجاز وتجهيز أثقاب وآبار جديدة لتأمين التزويد بالماء الشروب بكلفة 50 مليون درهم (نسبة إنجاز تقدر ب 60%).

البنية التحتية الطرقية

البرنامج الاستعجالي

تأهيل الطريق الوطنية رقم 7 على طول 64 كلم

تأهيل :

665 مليون درهم

- حالة تقدم انجاز البرنامج

الشطر 1 : 80%
الشطر 2 : 35%
الشطر 3 : 45%
الشطر 4 : 40%

البرنامج الأولوي

برنامج عمل 2024 و 2025

223 كلم	55 منشاة فنية

تم إعطاء انطلاقة اشغال تأهيل:

184 كلم	46 منشاة فنية

طلبات عروض في طور التفويت

8 كلم	1 منشاة فنية

الباقي في طور الدراسة

62

البرامج الاستعجالية للحد من آثار الفيضانات بالمناطق الجنوبية الشرقية

تبعا للفيضانات التي شهدتها بلادنا منذ أوائل شتنبر 2024 على مستوى الأقاليم الجنوبية الشرقية، إعداد أطلس المناطق المعرضة للفيضانات بمنطقة نفوذ كل وكالة وباتخاذ مجموعة من الإجراءات من طرف مصالح الوزارة ووكالات الأحواض المائية:

رصد مبلغ 326,43 مليون درهم، من أجل الحد أو التخفيف من آثار الفيضانات.

مشاريع الماء

الأحواض المائية	الإجراءات المنجزة أو المبرمجة
گير –زيز –غريس	• تسريع إنجاز سد **صغير** بآيت الفرسي بإقليم تنغير؛ • برمجة 6 مشاريع للحماية من الفيضانات بكلفة اجمالية قدرت ب 80,5 مليون درهم؛ • إصلاح 6 ردارات تضررت جراء الفيضانات بكلفة 1 مليون درهم.
درعة –واد نون	• برمجة 13 مشروعا للحماية من الفيضانات ب 145,23 مليون درهم؛ • إعادة بناء وتجهيز 4 محطات هيدرولوجية تضررت جراء الفيضانات بكلفة 2,2 مليون درهم.
ملوية	• برمجة 3 مشاريع للحماية من الفيضانات ب 96,5 مليون درهم، • إعادة بناء وتجهيز **محطتين هيدرولوجيتين** تضررت جراء الفيضانات بكلفة 1 مليون درهم.

مشاريع الطرق

إصلاح أضرار الطرق جراء فيضانات شتنبر 2024

116 عملية

78 عملية في طور الانجاز

البرنامج ممول عن طريق التحويلات المتعلقة بمساهمات الوزارات لفائدة صندوق محاربة الكوارث الطبيعية

63

قطاع الموانئ

01 نقط التحول المحورية لقطاع الموانئ

02 الرصيد الميناني والبحري

03 حصيلة المنجزات لقطاع الموانئ 2025-2021

04 برنامج عمل قطاع الموانئ لسنة 2026

نقط التحول المحورية

تسريع وتيرة انجاز المشاريع المينائية الكبرى

- الميناء الجديد الداخلة الأطلسي
- ميناء الناظور غرب المتوسط
- ميناء الصيد بالمهيريز
- تمديد الحاجز الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء
- توسيع ميناء الجبهة

تأهيل المجال الساحلي ودعم الاقتصاد الأزرق

- الملك العمومي البحري في خدمة المشاريع الاستثمارية والتنموية ورافعة للنهوض بالاقتصاد الأزرق؛
- استدامة وصمود الساحل في ظل التغيرات المناخية.

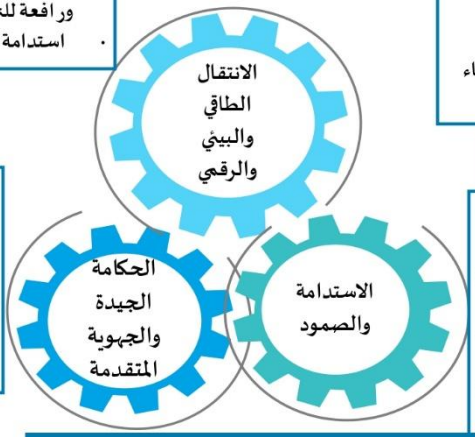

مواكبة الموانئ للانتقال الطاقي والبيئي والرقمي

- الموانئ، شريك فعال لدعم الانتقال الطاقي على المستوى الوطني
- الموانئ، فاعل أساسي للحد من انبعاثات الكربون في مجال النقل البحري
- الموانئ، منظومة لوجستية حديثة، ذكية وصديقة للبيئة

تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر والغاز الطبيعي

"عرض المغرب" من أجل تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر.
منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2024/03 بتاريخ 2024/03/11
برنامج تطوير البنية التحتية من اجل استراد الغاز الطبيعي المسال وتخزين وإعادة تغويز ونقل الغاز الطبيعي.
بروتوكول اتفاق يتعلق بالتنسيق بين السلطات العمومية بتاريخ 2024/03/26

تعزيز حكامة ونجاعة قطاع الموانئ

- بلورة رؤية استراتيجية جديدة لحكامة قطاع الموانئ، تأخذ بعين الاعتبار المستجدات القانونية والتحديات الوطنية والدولية؛
- تعزيز دور الجهات في حكامة القطاع وادماج الموانئ في المخططات الجهوية.

65

الرصيد المينائي البحري

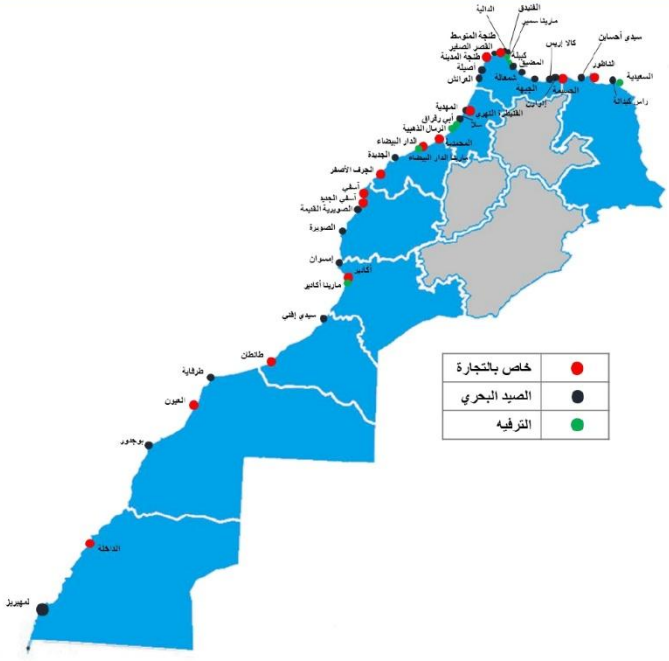

3500 كلم من السواحل
75 000 كلم مربع من المياه الاقليمية
1 200 000 كلم مربع من المنطقة الاقتصادية الخالصة

44 ميناء
14 ميناء مفتوح للتجارة الخارجية
22 ميناء للصيد البحري
08موانئ للترفيه
73 كلم من الحواجز الوقائية
65 كلم من الأرصفة

الطاقة الاستيعابية الإجمالية للموانئ : **حوالي 300 مليون طن** سنويا
الطاقة الاستيعابية للحاويات : **11,2 مليون حاوية من فئة 20 قدم**
الطاقة الاستيعابية للمسافرين : **15,2 مليون مسافر**

40 منارة
أكثر من **400** علامة للتشوير البحري
1 مركز مراقبة النقل البحري بمضيق جبل طارق

الرتبة 23
مؤشر الربط البحري لسنة 2024
(احتفظ المغرب بنفس الرتبة خلال الأسدس الأول من سنة 2025)

66

حصيلة المنجزات لقطاع الموانئ 2025-2021

رافعة اقتصادية وانفتاح محلي وقاري ودولي

67

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

تطور الرواج الميناني الإجمالي من سنة 2021 إلى يونيو 2025

انتقل الرواج الميناني الإجمالي من 192,1 مليون طن في سنة 2021 إلى 241,2 مليون طن في سنة 2024، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي 7,8% خلال هذه الفترة.

توزيع الرواج الإجمالي حسب التدفق من سنة 2021 إلى سنة 2024

نوع الرواج (طن)	سنة 2021	سنة 2022	سنة 2023	سنة 2024	متوسط معدل النمو السنوي 2024/2021
الواردات	63.871.784	66.043.042	67.154.574	75.511.551	%5,7
الصادرات	39.924.155	34.472.236	35.968.489	40.759.035	%0,7
رواج المسافنة	80.555.454	85.153.206	96.743.825	115.634.669	%12,8
المساحلة	6.150.519	7.289.439	7.884.372	7.487.501	%6,8
تزويد السفن بالوقود	1.593.973	1.838.551	1.687.638	1.782.157	%3,8
الرواج الإجمالي التجاري	**192.095.886**	**194.796.474**	**209.438.898**	**241.174.912**	**% 7,8**
الصيد البحري الساحلي والتقليدي (طن)	1.332.748	1.511.267	1.350.191	1.336.058	%0,08
المسافرون	723.407	3.449.773	4.770.146	5.339.139	(*) %94,7
السياح البحريون	-	100.590	192.996	270.483	(*) %64

تطور الرواج الميناني إلى حدود شهر غشت 2025

عرف الرواج الميناني إلى حدود شهر غشت 2025 ارتفاعا بلغت نسبته 11,1 % مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2024، حيث سجل 174,7 مليون طن بما فيه 86,8 مليون طن من رواج المسافنة بميناء طنجة المتوسط.

(*) : يعود هذا الارتفاع الملموس لرواج المسافرين و السياح البحريين إلى استئناف حركة هذه الأنشطة خلال سنة 2022 خاصة بعد التدابير الصحية المتخذة للحد من وباء كوفيد 19 خلال سنتي 2020 و 2021

68

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

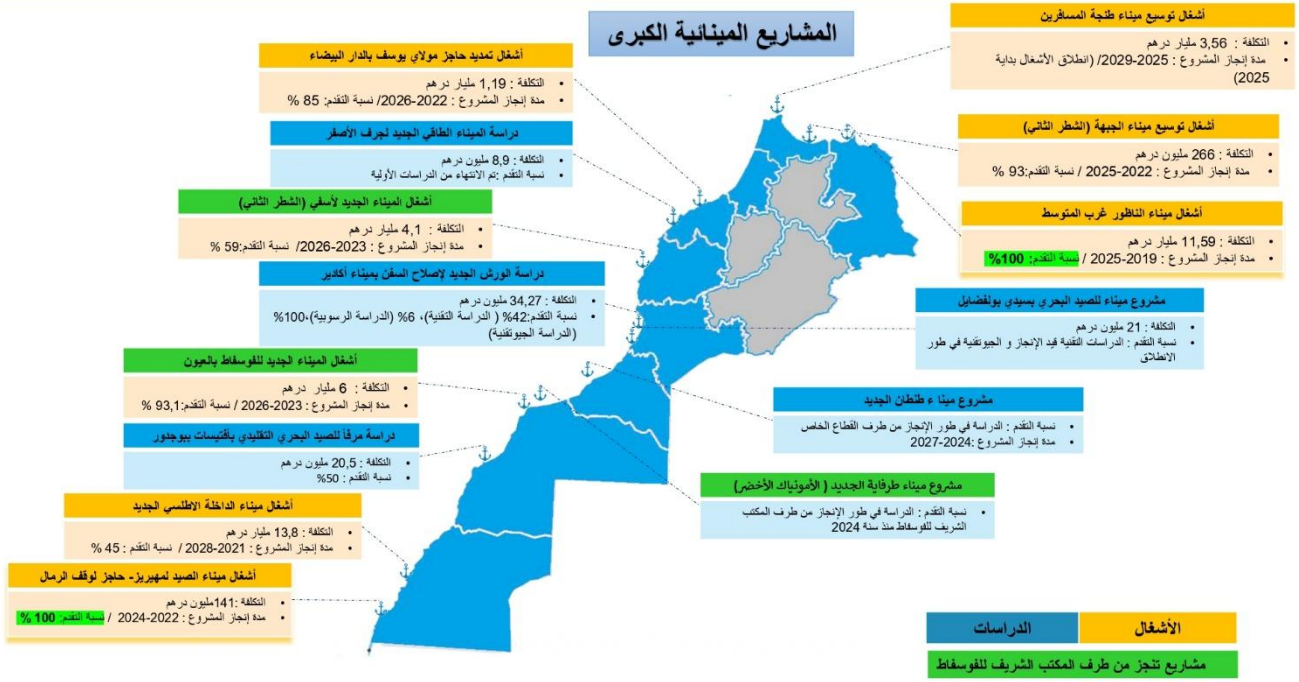

69

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

مشروع ميناء الداخلة الأطلسي

مشروع هيكلي في إطار النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية

أهداف المشروع

- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية للجهة (الصيد البحري، الزراعة، التعدين، الطاقة، السياحة، التجارة، الصناعات التحويلية، إلخ).
- تزويد المنطقة بأداة لوجستية حديثة ومتطورة تتماشى مع طموحاتها التنموية

التكلفة 13,8 مليار درهم.

مدة الإنجاز 2028-2021

نسبة الانجاز %45

مشروع ميناء الناظور غرب المتوسط

اهداف المشروع

- تسريع وتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الشرقية؛
- تعزيز الدور البحري والمينائي للمغرب و تموقعه في الجهة المتوسطية؛
- ضمان تزويد المغرب بمنتجات الطاقة .

مدة الإنجاز والتكلفة

- 2025-2019
- 11.59 مليار درهم.

نسبة الانجاز 100%

توسيع ميناء الجبهة (الشطر الثاني)

اهداف المشروع

- تحسين ظروف استغلال الميناء بالنسبة لنشاط الصيد البحري؛
- تطوير نشاط الملاحة الترفيهية و السياحية بالمنطقة.

مدة الإنجاز والتكلفة

2025-2022

266 مليون درهم

نسبة الانجاز 93%

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

أشغال تمديد الحاجز الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء

أهداف المشروع

- ضمان سلامة السفن والممتلكات والعاملين بالميناء،
- تحسين ظروف استغلال ميناء الدار البيضاء؛
- تحسين أداء الميناء وخلق فرص العمل؛
- المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجهة.

التكلفة 1,19 مليار درهم

مدة الإنجاز 2022-2026

نسبة الانجاز 87,9%

تدشين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده للمشاريع المندرجة في إطار رؤية توسعة و تطوير ميناء الدار البيضاء بتاريخ 18 شتنبر 2025

المحطة الجديدة للرحلات البحرية تكلفة الإنجاز : 720 مليون درهم

ميناء الصيد الجديد تكلفة الإنجاز : 1,2 مليار درهم

الورش البحري الجديد لإصلاح السفن تكلفة الإنجاز : 2,5 مليار درهم

المجمع الإداري تكلفة الإنجاز : 500 مليون درهم

مشروع إنجاز حاجز لتوقيف الرمال بميناء الصيد بالمهيريز

أهداف المشروع

- الحماية من زحف الترسبات الرملية نحو مدخل وحوض الميناء؛
- التحسين من ظروف الاستغلال و السلامة ؛
- التحسين من الظروف السوسيو اقتصادية للصيادين.

التكلفة - 141مليون درهم.

مدة الإنجاز - 2024-2022

نسبة الانجاز 100%

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

صيانة وتأهيل الموانئ (ANP)

الانتهاء من أشغال :

- إنجاز ورش جديد لإصلاح السفن بميناء الدار البيضاء؛
- إنجاز ميناء صيد جديد بالدار البيضاء ؛
- إنجاز محطة متعددة الاختصاصات بالميناء التجاري بأكادير؛
- تحسين ظروف الولوج الى ميناء اصيلة ؛
- أشغال تهيئة ميناء المهيريز؛
- تمديد الطريق الشمالي بميناء الدار البيضاء؛
- أشغال تعميق أحواض مينائي أكادير و الدارالبيضاء؛
- إعادة تهيئة المحطة البحرية ومرافقها ومحيطها بميناء الناظور؛
- إنجاز المنشأة الفنية لربط الميناء الجاف بزناتة.

مواصلة أشغال:

- صيانة الحاجز الوقائي لميناء الناظور؛
- توسعة ميناء الجبهة؛
- تمديد الحاجز الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء؛
- الشطر الثاني من أشغال صيانة أرصفة الرسو بميناء الصيد بأكادير؛
- تدعيم الأراضي المسطحة بميناء سيدي إفني؛
- إنجاز المدخل الثالث لميناء أكادير؛
- إنجاز محطتين لتحلية المياه تعملان بالطاقات المتجددة بمينائي طانطان و لمهيريز؛
- أشغال إنجاز رصيف جديد للصيد وتركيب أرصفة عائمة جديدة بميناء العيون؛
- أشغال تزويد الموانئ بمصادر طاقة متجددة.

72

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

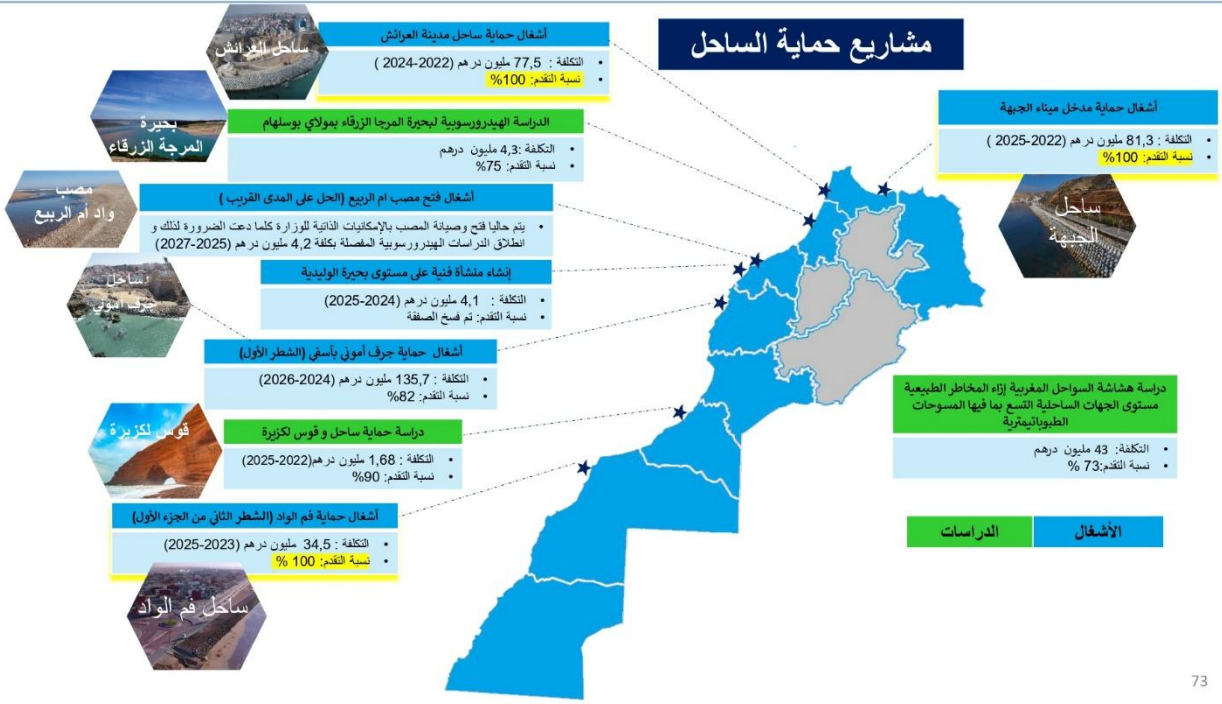

73

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

مشروع تدعيم جرف أموني بآسفي الشطر الأول

أهداف المشروع

- الحماية ضد التعرية و الغمر البحري و تعزيز صمود الساحل؛
- تتمين الموقع التاريخي قصر البحر .

مدة الإنجاز والتكلفة

2024-2026

135,7مليون درهم

نسبة الانجاز 87%

مشروع حماية الساحل على مستوى شاطئ فم الواد (الشطر الثاني)

اهداف المشروع

- الحماية ضد التعرية و الغمر البحري و تعزيز صمود الساحل؛
- تتمين كورنيش فم الواد؛
- تحسين النشاط السياحي في المنطقة والمساهمة في تأهيل الساحل بالجهة

مدة الإنجاز والتكلفة

2025-2023

34,5 مليون درهم

نسبة الانجاز 100%

مشروع أشغال حماية وتدعيم المنحدر المطل على المحيط الاطلسي بمدينة العرائش

اهداف المشروع

- الحماية ضد التعرية و الغمر البحري و تعزيز صمود الساحل؛
- تأهيل كورنيش المدينة والرفع من الجاذبية السياحية لإقليم العرائش؛

مدة الإنجاز والتكلفة

2025-2023

74 مليون درهم

نسبة الانجاز 100 %

74

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

المحافظة على الملك العمومي البحري وتثمينه

- مواصلة المساهمة في تنزيل قانون الساحل
- مواصلة تحديد الملك العمومي البحري حيث بلغت نسبة التحديد الإداري 79% منها 13 % في طور التحيين
- مواصلة تحديد الملك العمومي المينائي حيث بلغت نسبة التحديد %73
- مواصلة دراسة المخطط المديري لتثمين الملك العمومي البحري في أفق سنة 2035
- إنجاز مشاريع تهم تتبع خط الساحل كاقتناء ومعالجة صور الأقمار الصناعية على طول السواحل الوطنية
- مراقبة الملك العمومي البحري والمينائي من خلال توفير الوسائل اللوجيستيكية اللازمة لشرطة الملك العمومي البحري
- مواصلة وتسريع إنجاز برنامج وضع الشواطئ رهن إشارة الجماعات حيث بلغ عدد الشواطئ الموضوعة رهن تصرفها 98 شاطئا بنسبة تقدم % 43,2

75

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

السلامة و الأمن البحريان (التشوير البحري)

- انجاز البرنامج السنوي لتشوير الشواطئ.
- تأهيل المنارات وصيانة معداتها التقنية.
- تنفيذ برنامج تحديث وتأهيل المنارات الذي يشتمل على إنجاز دراسات الخبرة التقنية وأشغال إعادة التهيئة للمنارات التابعة لعدة أقاليم.
- إعادة تشغيل منارة سينترا بالداخلة.
- احتضان المغرب للحدث الرئيسي للجمعية الدولية للتشوير البحري والاحتفال باليوم العالمي للمساعدات الملاحية البحرية يومي 4 و 5 يوليوز 2023.
- تثمين منارة رأس سبارطيل وفتحها في وجه العموم وتتويجها بلقب "المنارة التراثية لسنة 2023" من طرف الجمعية الدولية للتشوير البحري.
- تنظيم المغرب بشراكة مع الجمعية الدولية للتشوير البحري لثلاث دورات من التكوين الخاص بالمسؤولين على التشوير البحري خلال الفترة ما بين 2022 و2025.

الأمن المينائي

- تسليم وتجديد عددا من شواهد المطابقة للمدونة الدولية لأمن السفن والمنشآت المينائية بالنسبة للمنشآت المينائية المطابقة للمعايير الدولية في مجال الأمن
- مواصلة تنزيل مشروع مرسوم بشأن أمن الموانئ والمنشآت المينائية بتنسيق مع الجهات المعنية
- مواصلة تنزيل مشاريع النصوص التطبيقية لقانون 71-18 المتعلق بشرطة الموانئ وذلك بتنسيق مع الجهات المعنية

تنظيم عدة ورشات لتنمية القدرات التقنية في مجال أمن الموانئ، وذلك في إطار التعاون الثنائي بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة: تدبير الأزمات بالموانئ،التحسيس بالأمن السيبراني، تطوير استراتيجية وطنية في مجال الأمن البحري والمينائي.

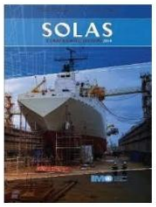

76

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

التنمية المستدامة

- اعتماد خطة الانتقال الأخضر للموانئ المغربية ترتكز على خمسة محاور:

النجاعة الطاقية والمائية

.الحد من انبعاث الكربون

الصمود في مواجهة التغيرات المناخية

حماية البيئة البحرية والمينائية

التنقل المستدامة

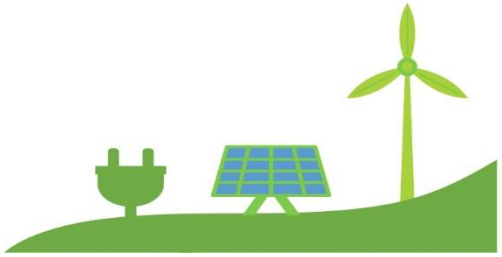

- دراسة الجدوى المسبقة لإنتاج وتخزين وتزويد وتصدير الوقود الخالي من الكربون في الموانئ المغربية بتمويل من البنك الدولي

77

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

مؤشرات حول فرص الشغل المحدثة من خلال أهم المشاريع المينائية والبحرية

المشروع	مرحلة المشروع	عدد مناصب الشغل المباشرة						عدد مناصب الشغل الغير المباشرة
		2021	2022	2023	2024	2025	نسبة التوظيف المحلي	
أشغال حماية ساحل الجهة (الطريق الوطنية رقم 16)	منجز			30	60		30% (*)	
أشغال إنجاز حاجز الرمال بالمهيريز	منجز		30	110	110		19%	570
حماية ساحل العرائش	منجز			98	98		53%	160
أشغال حماية فم الواد (الشطر الثاني من الجزء الأول)	منجز			60	60		19%	230
بناء الميناء الجديد الداخلة الأطلسي	في طور الإنجاز	220	780	1100	1850	1800	20%	77500
أشغال تمديد الحاجز الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء	في طور الإنجاز		180	211	220	230		
أشغال حماية ساحل مدينة أسفي (تدعيم جرف أموني الشطر الأول)	في طور الإنجاز				100	130	23%	230
أشغال توسعة ميناء الجهة (الشطر الثاني)	في طور الإنجاز					150	30% (*)	570
أشغال حماية قوس الكزيرة	مخطط							
أشغال حماية ساحل مدينة سلا (الشطر الأول الاستعجالي)	مخطط							
المجموع		220	990	1609	2498	2310		(*) : تخص مشروع توسعة الميناء + حماية ساحل الجهة

المجموع التقديري لمؤشر "اليوم-عامل" خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و2025: حوالي 2,5 مليون يوم عمل

78

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

مؤشرات حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبعض الموانئ المغربية

الميناء	التخصص الرئيسي	عدد الكيان الاقتصادي	فرص العمل	المساهمة الاستراتيجية
المركب الميناني طنجة المتوسط	تجاري متنوع والمسافنة	أكثر من 1,400	130,000منصب مباشر وغير مباشر	أكبر ميناء أفريقي - قطب صناعي ولوجستي عالمياً
الدار البيضاء (*)	تجاري متنوع	أكثر من 2,200	أكثر من 34,000 منصب مباشر	البوابة الرئيسية للتجارة الخارجية
المحمدية (*)	طاقة ومحروقات	أكثر من 960	أكثر من 6,700 منصب مباشر	الأمن الطاقي الوطني
الجرف الأصفر (*)	صناعي-فوسفاط	أكثر من 1,400	أكثر من 11,300 منصب مباشر	أول مصدر عالمي للفوسفاط

* في إطار تعزيز الحكامة الجيدة وقياس الأثر الفعلي للاستثمارات المينائية، أطلقت الوكالة الوطنية للموانئ دراسة تجريبية رائدة لتقييم الأثر السوسيو-اقتصادي لموانئ جهة الدار البيضاء-سطات.
تشمل هذه المنظومة أربعة موانئ استراتيجية: الدار البيضاء، المحمدية، الجرف الأصفر، والجديدة.

79

برنامج عمل قطاع الموانئ لسنة 2026

80

برنامج عمل قطاع الموانئ لسنة 2026

الموانئ الجديدة

الجهة المعنية	المشروع
سوس ماسة	▪ الانتهاء من الدراسات التقنية المتعلقة بإنجاز مشروع ورش جديد لإصلاح السفن بميناء أكادير؛ ▪ الانتهاء من الدراسات التقنية و الجيوتقنية المتعلقة بمشروع ميناء الصيد البحري بسيدي بولفضايل بكلفة 21 مليون؛
كلميم واد النون	▪ مواصلة الدراسات المتعلقة بالميناء الجديد لطانطان في إطار مواكبة مشروع الهيدروجين الأخضر من طرف القطاع الخاص؛
العيون الساقية الحمراء	▪ الانتهاء من بناء الميناء الجديد للفوسفاط بالعيون من طرف مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بكلفة 6 مليار درهم ؛ ▪ الانتهاء من الدراسات التقنية و الرسوبية و الجيوتقنية المتعلقة بمشروع مرفأ للصيد البحري التقليدي بأفتيسات ببوجدور بملغ مالي يقدر ب 20,5 مليون درهم؛
الداخلة وادي الذهب	▪ مواصلة أشغال بناء الميناء الجديد الداخلة الأطلسي بكلفة 13,8 مليار درهم ؛

إنجاز موانئ جديدة وتوسيع موانئ أخرى

توسيع الموانئ

الجهة المعنية	المشروع
طنجة تطوان الحسيمة	▪ مواصلة أشغال توسيع ميناء طنجة المتوسط للمسافرين بكلفة 3,56 مليار درهم .
الدار البيضاء السطات	▪ الانتهاء من إنجاز الشطر الثاني لميناء الجديد لآسفي بكلفة 4,1 مليار درهم (تمويل و إنجاز من طرف المكتب الشريف للفوسفاط)؛ ▪ الانتهاء من أشغال تمديد الحاجز الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء بكلفة 1,19 مليار درهم.

81

برنامج عمل قطاع الموانئ لسنة 2026

صيانة وتأهيل الموانئ (ANP)

الأهداف الاستراتيجية التي سطرتها الوكالة الوطنية للموانئ في مجال تنمية البنيات التحتية المينائية برسم المخطط الثلاثي للفترة 2026-2028:

- إعادة تطوير القدرة الطاقية للموانئ ودمج مصادر نظيفة في مزيج الطاقة؛
- تحسين مراقبة المنشآت عبر أدوات فعالة؛
- الحرص على جاهزية البنيات التحتية المينائية عن طريق عمليات الصيانة المعقلنة والمنخفضة التكلفة؛
- تحسين مردودية شبكة المياه الصالحة للشرب؛
- الرفع من تنافسية الموانئ عن طريق تسريع وثيرة رقمنة العمليات المينائية ورفع الطابع المادي عن مختلف مسارات العبور المينائي؛
- المحافظة على مطابقة المنشئات المينائية للمعايير الدولية المعتمدة؛
- تهيئة الحواظر المينائية والرفع من قيمتها؛
- السهر على تسريع وثيرة إنجاز المشاريع في طور التنفيذ وفقا للجداول الزمنية والتزامات الوكالة.

20/10/2025

82

برنامج عمل قطاع الموانئ لسنة 2026

الجهة المعنية	المشروع
الرباط سلا القنيطرة	▪ انطلاق أشغال الشطر الأول لحماية ساحل سلا بتكلفة 564 مليون درهم ستساهم فيها الوزارة بنسبة 50 %. ▪ انتهاء الدراسة الهيدرورسوبية لبحيرة المرجا الزرقاء بمولاي بوسلهام بكلفة 4,3 مليون درهم
الدار البيضاء السطات	▪ يتم حاليا فتح وصيانة المصب بالإمكانيات الذاتية للوزارة كلما دعت الضرورة لذلك ومواصلة الدراسات الهيدرورسوبية المفصلة (2025-2027) بكلفة 4,2 مليون درهم
مراكش آسفي	▪ انتهاء أشغال الحماية البحرية لساحل جرف أموني بكلفة قدرها 135,7 مليون درهم.
كلميم واد النون	▪ انطلاق أشغال حماية قوس لكزيرة بتكلفة تقدر ب 10 مليون درهم.
الجهات الساحلية التسع	▪ مواصلة إنجاز دراسة إعداد خريطة هشاشة السواحل المغربية إزاء المخاطر الطبيعية والتلوث البحري العرضي على مستوى الجهات الساحلية التسع بمبلغ مالي بلغ 43 مليون درهم.

83

برنامج عمل قطاع الموانئ لسنة 2026

السلامة و الأمن البحريان(ANP)

- اقتناء وتركيب أنظمة ارسال الإشارات الضوئية البحرية ((installations sémaphoriquesبموانئ الصيد؛
- اقتناء تركيب وصيانة المعدات التقنية للاتصالات مع قبطانيات الموانئ ؛
- اقتناء وتركيب أنظمة ارسال الإشارات الضوئية البحرية ((installations sémaphoriquesبموانئ الصيد ؛
- اقتناء وتركيب نظام تدبير حركة المرور بالموانئ ((VTS/VTMIS، بميناء الدارالبيضاء ؛
- تعزيز المراقبة بالفيديو بميناءي الدار البيضاء والمحمدية؛
- مواصلة دراسة تقييم الأمن ووضع خطط الأمن للموانئ التجارية للوكالة، من أجل رفع مستوى الأمن في الموانئ والالتزام بمتطلبات المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية (CODE) (ISPSبالموانئ التي ستنتهي بها صلاحية الإعلان عن المطابقة خلال سنة 2026؛
- مواصلة دراسة لإعداد مخطط إدارة النفايات في مختلف موانئ الوكالة الوطنية للموانئ من أجل إدارة النفايات بفعالية وحماية بيئة الميناء والحفاظ عليها؛
- إنجاز دراسة حول تفعيل منهجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- إنجاز الدراسة المتعلقة بتقييم البصمة الكربونية للوكالة الوطنية للموانئ؛
- إنجاز دراسة إزالة الكربون من الموانئ

84

برنامج عمل قطاع الموانئ لسنة 2026

أشغال حماية ساحل مدينة سلا الشطر الأول الاستعجالي

أهداف المشروع

- الحماية ضد التعرية و الغمر البحري و تعزيز صمود الساحل تجاه تأثيرات التغيرات المناخية؛
- تتمين كورنيش سيدي موسى و تعزيز سلامة الأشخاص و الممتلكات.

مدة الإنجاز والتكلفة

المرحلة الأولى : 2026-2029

مشروع يندرج ضمن برنامج التنمية الجهوية لجهة الرباط-سلا-القنيطرة 2022-2027 بكلفة 564 مليون درهم، حيث ستساهم وزارة التجهيز والماء بنسبة 50 % (282 مليون درهم).

السلامة و الأمن البحريان

- مواصلة عملية مطابقة الموانئ المغربية للمدونة الدولية لأمن السفن والمنشآت المينائية (CODEISPS) من أجل رفع مستوى الأمن في الموانئ والالتزام بالمتطلبات الدولية في هذا المجال ؛
- مواموصلة تحيين أنظمة استغلال الموانئ لضمان ملائمتها مع قانون شرطة الموانئ.
- صلة تتبع ومواكبة مراحل المصادقة على مشروع مرسوم بشان أمن الموانئ والمنشآت المينائية؛
- مواصلة تتبع ومواكبة مراحل المصادقة على النصوص التطبيقية لقانون شرطة الموانئ 71-18
- مواصلة الوزارة لمجهوداتها للمحافظة على البيئة وضمان سلامة الملاحة البحرية، وذلك بتشوير الشواطئ والموانئ وصيانة وتهيئة واستغلال المنارات والمعالم الأخرى.

التنمية المستدامة

مواصلة تنزيل برنامج الانتقال الأخضر للموانئ المغربية

85

قطاع الأرصاد الجوية

01 نقط التحول المحورية لقطاع الأرصاد الجوية

02 رصيد البنيات التحتية لقطاع الأرصاد الجوية

03 حصيلة المنجزات لقطاع الأرصاد الجوية 2025-2021

04 برنامج عمل قطاع الأرصاد الجوية لسنة 2026

2024 سنة الظواهر الجوية القصوى

أصدرت المديرية العامة للأرصاد الجوية 37 نشرة إنذارية في إطار نظام الإنذار المبكر الخاص بها. وتوزّعت على أربع فئات رئيسية:

- التحذيرات المتعلقة بالرياح القوية والعواصف الرملية النسبة الأكبر بـ49%؛
- موجات الحر بـ21%؛
- العواصف الرعدية القوية بـ19%؛
- موجات البرد وتساقط الثلوج في المرتبة الأخيرة بنسبة 11%.

بين أواخر غشت وبداية شتنبر سُجّل حدث مطري بارز بالأطلس المتوسط والجنوب الشرقي، نتج عن صعود غير معتاد لمُنطقة التقارب بين المدارين.خلال شهر شتنبرعرف إقليم طاطا فيضانات مدمّرة عقب تساقطات غزيرة بلغت 170 ملم بتاكونيت و90 ملم بالمحاميد الغزلان، ما خلّف وفيات وأضرارًا جسيمة في البنية التحتية.

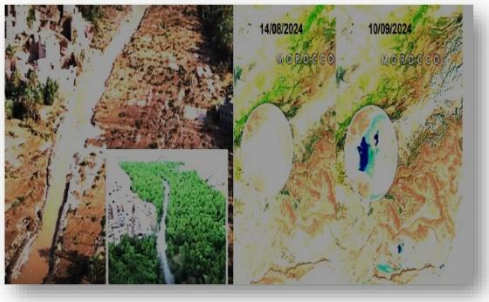

إلى اليمين، صورة القمر الاصطناعي لبحيرة "إيريكي" قبل وبعد فيضانات 10 سبتمبر 2024.
إلى اليسار، صورة دوار "أوكارادا" في سموغان، طاطا بعد فيضانات 6 سبتمبر 2024.

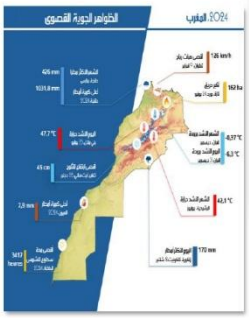

تقرير المناخ لسنة 2024

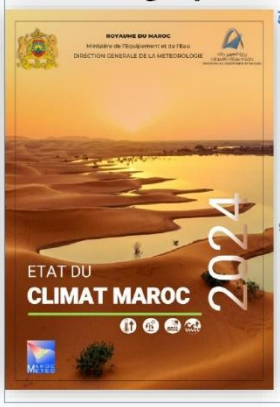

تُعتبر سنة 2024 السنة الأشد حرارة على الإطلاق في المغرب

بتكرار الظواهر الجوية القصوى، من بينها موجات حر غير مسبوقة، وفيضانات ذات آثار سلبية مهمة، وتساقطات استثنائية في بعض المناطق.

هذه المؤشرات المناخية تسلط الضوء على تسارع التغير المناخي بالمغرب، وتعكس تزايد التباين المناخي بين الجفاف والتساقطات القصوى، مما يفرض تحديات كبيرة في مجالات تدبير المياه، الأمن الغذائي، وحماية الساكنة.

87

رصيد البنيات التحتية لقطاع الأرصاد الجوية

6 رادارات رصدية

5 محطات الرصد الجوي العلوية

6 رادارات بحرية

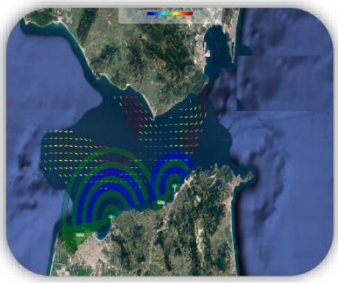

53 محطة رصد مأهولة

433 محطة رصد آلية

8 أجهزة استشعار للصواعق

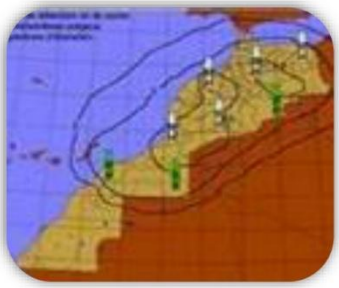

88

حصيلة المنجزات لقطاع الأرصاد الجوية أكتوبر 2021-2025

89

منجزات 2021 -2025 : تقوية وتعزيز شبكة الرصد الجوي

مواصلة تجهيز المطارات بمعدات الرصد الجوي من أجل تحسين الخدمات الجوية لقطاع الملاحة الجوية:

- **تجهيز 13 مطارا** : بنجرير، بوعرفة، الداخلة، بن سليمان، الراشدية، زاكورة، الناضور، سيدي سليمان، فاس، الصويرة، المحبس، طانطان و وجدة **بمبلغ 39,5 مليون درهم (م.د).**
- **7 مطارات في طور التجهيز**: السمارة، بير أنزران، العيون، الرباط-سلا، تطوان، اخريبكة و تازة بمبلغ **28.5 م.د.**

تعزيز شبكة الرصد الجوي الرئيسية والثانوية بمحطات لقياس المعطيات الجوية والمناخية من أجل تقليص الفوارق المجالية :

- **تثبيت 235 محطة رصدية أوتوماتيكية بمبلغ 33,4 م .د؛**
- **مشاريع في طور الإنجاز لتثبيت محطات رصدية أوتوماتيكية بمبلغ 32.7 م.د.**

تغطية السواحل المغربية بواسطة رادارات رصدية بحرية :

- اقتنت المديرية العامة للأرصاد الجوية وشغلت **رادارين جديدين لتغطية المنطقة البحرية بين الجديدة وآسفي** بمبلغ 8 م د

90

تحسين تغطية التراب الوطني بالرادارات الرصدية

- تثبيت أربع رادارات رصدية نطاق C في فاس، الراشيدية، طانطان والنواصر بمبلغ 67.5 م.د.
- أربع رادارات نطاق C في طور التثبيت في أكادير، أخريبكة، العرائش وزاكورة بمبلغ 72.4 م.د.
- ثلاث رادارات نطاق Xفي طور التثبيت في تيط مليل، تطون ومراكش وبمبلغ 35.4 م.د.

اقتناء محطات الرصد الجوي العلوي

- ثبيت محطتين في بني ملال و تارودات بمبلغ 8.2 م.د و في طور تثبيت محطة في الراشيدية ب 4.4 م.د

تم اقتناء محطة استقبال معطيات الجيل الثالث للأقمار الاصطناعية لتعزيز نظام الإنذار الرصدي بكلفة 3,5 مليون درهم

منجزات 2021-2025 تعزيز البنيات التحتية المعلوماتية

- تهيئة وتعيير مركز بيانات المديرية العامة للأرصاد الجوية بمبلغ ناهز 13 م.د؛
- الافتتاح الرسمي لأنشطة المركز الإقليمي لنظام WIGOS التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالإضافة إلى المغرب، 14 دولة في غرب ووسط إفريقيا. مع دورات تكوينية؛
- سنة 2021: إنجاز مشروع إحداث نظام حديث لتخزين وأرشفة بيانات التنبؤات العددية بكلفة إجمالية تقدر بـ 10 ملايين درهم؛
- سنة 2024: إعادة هيكلة نظام الاتصالات بين المراكز الإقليمية والجهوية للمديرية العامة للأرصاد الجوية عبر إدماج تقنية SD-WAN. وإنجاز مشروع إحداث منصة احتياطية لتشغيل الأنظمة المعلوماتية (Recovery Site (Disaster؛
- سنة 2025 إنجاز مشروع لإحداث نظام احتياطي خاص بمركز اليقظة الجوية، بكلفة إجمالية تقدر بـ 6,8 مليون درهم. ودخول النظام العالمي لمراقبة منظومة تبادل المعلومات (WIS 2.0)مرحلة التشغيل الفعلي، بعد نجاح اختبارات الأداء التي أُجريت بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وعدد من المراكز الدولية

91

دعم وتوسيع برنامج الغيث للاستمطار الاصطناعي

توسيع مشروع الاستمطار الاصطناعي : في إطار التخفيف من اثار الجفاف فقد بدأ تفعيل اتفاقية متعددة الأطراف لتأهيل وتوسيع البرنامج بمساهمة وزارة التجهيز والماء، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، إدارة الدفاع الوطني، الدرك الملكي (اللجنة العليا الوطنية لبرنامج الغيث) بمبلغ إجمالي 160 مليون درهم على مدى ثلاث سنوات وعلى عدة محاور، ابتداء من أكتوبر 2023، خصصت منها 90,5 مليون درهم للمديرية العامة للأرصاد الجوية.

السنة	العدد الإجمالي لعمليات الاستمطار
2020–2021	21
2021–2022	27
2022–2023	22
2023-2024	79
إلى غاية 07 أكتوبر 2025	41

المحور الأول : توسيع جغرافي
إضافة مركزي خنيفرة وتازة مع 1حاليا :3 مراكز
بني ملال، أزيلال و الحاجب

المحور الثاني : توسيع زمني
تمديد فترة التلقيح على طول السنة في غضون 2024-2025–

المحور الثالث : التكنولوجيات الجديدة
إجراءات اقتناء تكنولوجيات وتقنيات جديدة في عملية تلقيح السحب في تَقَدم

المحور الرابع : تعزيز التعاون الدولي وتشجيع البحث العلمي.
بداية التعاون الدولي مع بعض المؤسسات العلمية المشتغلة في هذا الميدان

92

التوزيع الجهوي لأهم مشاريع الأرصاد الجوية

الجهة	المشروع
طنجة-تطوان-الحسيمة	توريد وتركيب وتشغيل رادار أرصاد جوية دوبلر من النطاق C لتغطية منطقة العرائش مع نظام تركيز ومعالجة بيانات الرادار ودمجها في مقر المديرية العامة للأرصاد الجوية في الدار البيضاء
فاس-مكناس	توريد وتركيب وتشغيل نظام رصدي حضري لفاس
الشرق	مشروع بناء مركزين في تازة و6 مواقفا لقاذفة برنامج الغيث
الرباط-سلا-القنيطرة	توريد وتركيب وتشغيل نظام رصدي حضري لوجدة
بني ملال-خنيفرة	تطوير ورفع مستوى محطة الطيران الأوتوماتيكية بالرباط - سلا
	توريد وتركيب وتشغيل رادار أرصاد جوية دوبلر من النطاق C لتغطية منطقة خريبكة مع نظام تركيز ومعالجة بيانات الرادار ودمجها في مقر المديرية العامة للأرصاد الجوية في الدار البيضاء
	شراء مسيارات لاسلكية وبالونات للسبر لمنظومات السبر الجوي
	مشروع بناء مركز في خنيفرة و6 مواقفا لقاذفة برنامج الغيث
	توريد وتركيب وتشغيل نظام سبر للأجواء العليا لتعزيز الملاحظة الرصدية على ارتفاعات عالية في درعة تافيلالت (إقليم الراشيدية)
	توريد قطع الغيار لصيانة أنظمة الرصد الجوي
الدار البيضاء-سطات	توريد وتركيب وتشغيل سلسلة معايرة جهاز حساب الإشعاع الشمسي المباشر والمتفرق pyranomètre et pyrhéliomètre
	الدعم التقني لتطوير تطبيق جوال متعدد اللغات لعرض مختلف منتجات المديرية العامة للأرصاد الجوية بطريقة تفاعلية ومفصلة
	توريد وتركيب وتشغيل حل معلوماتي مادي وبرمجي لموقع الاحتياط لمركز الرصد الجوي لدى المديرية العامة للأرصاد الجوية
	شراء مسبار لاسلكية وبالونات للسبر لمنظومات السبر الجوي
	اقتناء وتشغيل نظام معلوميتي للموارد البشرية لفائدة المديرية العامة للأرصاد الجوية
	شراء وتركيب معدات الحاسوب والبرمجيات لنسخ الأرشيف المناخي للمديرية العامة للأرصاد الجوية
	أشغال تهيئة وتركيب مصعد المركز الدولي للمؤتمرات التابع للمديرية العامة للأرصاد الجوية
	توريد وتركيب وتشغيل شبكة محطات أرصاد جوية أوتوماتيكية لتعزيز نظام الإنذار بالظواهر الجوية القصوى في جهة الدار البيضاء سطات
سوس-ماسة	شراء مسبار لاسلكية وبالونات للسبر لمنظومات السبر الجوي
	توريد وتركيب وتشغيل رادار أرصاد جوية دوبلر من النطاق C لتغطية منطقة أكادير مع نظام تركيز ومعالجة بيانات الرادار ودمجها في مقر المديرية العامة للأرصاد الجوية في الدار البيضاء
	توريد وتركيب وتشغيل نظام رصدي حضري لأكادير
درعة تافيلالت	توريد وتركيب وتشغيل رادار الأرصاد الجوية دوبلر من نطاق C لتغطية منطقة ورزازات والمناطق المجاورة في زاكورة
العيون-الساقية الحمراء	توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي للرصد الجوي في مطار السمارة
الداخلة-وادي الذهب	توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي للرصد الجوي في مطار العيون
	توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي للرصد الجوي في مطار بئر أنزران
مراكش آسفي	شراء مسبار لاسلكية وبالونات للسبر لمنظومات السبر الجوي
	توريد وتركيب وتشغيل نظام رصدي حضري لمراكش
جهات متعددة	توريد نظام الأشجار بمشاعل يتم التحكم بها عن بعد بالإضافة إلى ترويدها بالخراطيش الماصة للرطوبة والمجمدة hygroscopiques et glaçogènes لتلقيح الغيوم وزيادة معدل التساقطات لفائدة برنامج الغيث
	توريد بالونات ذكية للهيليوم مع خراطيش ماصة للرطوبة ومجمدة (hygroscopiques et galaçogènes)، بالإضافة إلى البالونات والرفائق الإلكترونية المرتبطة بتلقيح الغيوم وزيادة معدلات التساقطات) من نظام LAICO لفائدة برنامج الغيث
	توريد وتركيب وتشغيل محطات آلية لتعزيز نظام الإنذار للظواهر الرصدية القصوى
	تحسين المساعدة الجوية المقدمة للمكتب الوطني للمطارات من خلال تركيب أنظمة احتياطية لقياس الرياح في المطارات (المتر الثاني)

مشاريع في طور الإنجاز

برسم سنة 2025، تم تخصيص لبرنامج الأرصاد الجوية ميزانية قدرها 250 مليون درهم كميزانية للاستثمار، خصصت أساسا لإنجاز المشاريع الاستثمارية المتعلقة ب:

- ✓ صيانة وحفظ التراث الوطني؛
- ✓ توسيع وتطوير شبكة الأرصاد الجوية؛
- ✓ تحسين وتطوير استغلال الأرصاد الجوية.

93

قطاع الأرصاد الجوية : آثار إنجازات المديرية العامة للأرصاد الجوية على الساكنة بمستوى الأقاليم والجماعات

تفعيل نظام اليقظة الأوتوماتيكية على مستوى الجماعات لتوفير معلومات طقس دقيقة على المستوى المحلي. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز مساندة الفاعلين المحليين شركاء المديرية في حماية الأرواح والممتلكات. **الانتقال من نشرة يقظة إقليمية ب 75 إقليم الى نشرة يقظة جماعية ب 1503 جماعة.**

- ✓ رفع مدى التوقعات الموجهة للعموم من 7 أيام الى 10 ايام؛
- ✓ الرفع من مدى نظام اليقظة على المستوى الإقليمي والمحلي الى 3 ايام؛
- ✓ الرفع من مدى نظام اليقظة على السواحل الى 3 ايام؛
- ✓ الرفع من مدى اليقظة الى 36 ساعة بدل 24 ساعة.

إرسال التوقعات الرصدية اليومية لرؤساء الجماعات الترابية Météo SMS

94

الآثار التفاعلي لأهم المنجزات للمواطنين

تعزيز الوعي العام بالأحوال الجوية القصوى والتغيرات المناخية (2024)

- 462 عملية تواصلية إعلامية في حالات الإنذار البرتقالي أو الأحمر؛ إضافة إلى 94 تدخلاً تلفزيونياً، و293 تدخلاً إذاعياً؛
- تنظيم 91 زيارة علمية للمديرية موجهة للشركاء المهنيين والطلبة.
- ونشر 63 منشوراً حصدت 421 274 مشاهدة و5 443 تفاعلا خلال سنة 2024
- تنظيم اليوم الإعلامي والتواصلي يوم 18 أكتوبر 2024 لتقديم تقرير "حالة المناخ في المغرب لسنة 2023".
- تسجيل تعزيز لآليات تبادل المعلومات، من خلال نشرة "أرصاد "الإخبارية التي عرفت إصدار 4 أعداد، إضافة إلى نشر 17 إصداراً من الأخبار الداخلية للمديرية العامة للأرصاد الجوية.

95

برنامج عمل قطاع الأرصاد الجوية لسنة 2026

96

برنامج العمل لسنة 2026

تقوية شبكة الرصد الجوي
53,5 مليون درهم

- اقتناء أجهزة أوتوماتيكية رصدية خاصة بكل من تارودانت(محطة رصدية آلية احتياطية) و جهة سوس ماسة(أنظمة الرياح في الشبكة المناخية) والدارالبيضاء أنفا والسطات والمحمدية والدار البيضاء الميناء(محطة رصدية آلية شمولية) وبوزنيقة و الناظورومكناس ومولاي يعقوب وتازة (ممر الطواهر)(محطة رصدية آلية) بغلاف مالي يقدرب 12 مليون درهم؛
- اقتناء أجهزة أوتوماتيكية رصدية خاصة بالملاحة الجوية لثلاث مطارات تازة وتطوان و قاعدة خريبكة بغلاف مالي يقدرب10مليون درهم؛
- توفيروتركيب وتشغيل محطات قياس محتوى الماء في الثلوج بغلاف مالي يقارب 7,5مليون درهم؛
- تعزيز شبكة الأرصاد الجوية السطحية لتحسين الإنذار الرصدي بتمويل من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بغلاف مالي يقارب 6 مليون درهم؛
- توريد مسايير وبالونات الرصد العلوي بغلاف مالي يقارب 6 مليون درهم؛
- توريد وتركيب وتشغيل شبكة محطات الأرصاد الجوية بشراكة مع جهة مراكش آسفي وبتمويل من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بغلاف مالي يقارب 5 مليون درهم ؛
- توريد وتركيب وتشغيل أنظمة جمع بيانات المد والجزربغلاف مالي يقارب 4 مليون درهم.
- شراء أنظمة رصدية آلية متنقلة بغلاف مالي يقارب3 مليون درهم.

برنامج الغيث
28 مليون درهم

- اقتناء حل متكامل لتركيز ومراقبة تشغيل الشبكة المناخية للدولة بغلاف مالي يقدرب 16 مليون درهم؛
- اقتناء الموارد الحاسوبية المناسبة لتطويرنماذج الذكاء الاصطناعي الأولية بغلاف مالي يقارب1,5مليون درهم؛
- اقتناء نظام لعرض منتجات الأرصاد الجوية الفلاحية بغلاف مالي يقارب 1,5 مليون درهم.

الصيانة الأجهزة الرصدية
38 مليون درهم

إنجاز عمليات الصيانة الضرورية لأجهزة الرصد و النظم المعلوماتية لاسيما منظومة شبكة الرادارات الرصدية والمحطات الرصدية الأوتوماتيكية الخاصة بالملاحة الجوية.

البحث الرصدي

- ✓ مواصلة تطوير النماذج العددية للتوقعات الرصدية؛
- ✓ البحث في مجال التغيرات المناخية و إسقاطاتها المستقبلية.

برنامج الغيث

- ✓ تطويرو دعم برنامج الغيث للاستمطار الاصطناعي بمبلغ 6مليون درهم.

97

التوزيع الجهوي لأهم المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026

الجهة	المشروع
الشرق	توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي للرصد الجوي على المدرج 06/24 في مطار وجدة
جهة الرباط سلا القنيطرة	توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي للرصد الجوي في مطار الرباط سلا
جهة طنجة تطوان الحسيمة	توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي للرصد الجوي في مطار تطوان
فاس-مكناس	توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي للرصد الجوي في مدينة الناظور، مولاي يعقوب وفج الطواهر ومكناس
بني ملال-خنيفرة	توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي للرصد الجوي في مطار تازة شراء مسابر لاسلكية وبالونات للسبر لمنظومات السبر الجوي توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي للرصد الجوي للقاعدة الملاحة الجوية بخريبكة مشروع بناء مركز في خنيفرة و6 مواقفا لفائدة برنامج الغيث
الدار البيضاء-سطات	توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي للرصد الجوي في مطار محمد الخامس (المدرج 17L35 / R) توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي للرصد الجوي في مطار محمد الخامس (المدرج 17R35 / L) توريد وتركيب وتشغيل حل مادي وبرنامج معلوميائي لنظام التنبؤات الجوية المبني على النائيرات شراء مسابر لاسلكية وبالونات للسبر لمنظومات السبر الجوي وضع نظام عالي الدقة للتنبؤ بالرياح فوق المغرب وإنتاج أطلس للرياح تطوير منصة ولوج إلى التوقعات المناخية الخاصة بالمغرب أشغال التهيئة وتركيب مصعد بمقر المديرية العامة للأرصاد الجوية ومديرية أنظمة الرصد توريد وتركيب وتشغيل أربع محطات سينوبتيكية آلية للرصد الجوي بمحطات الدار البيضاء أنفا، سطات، المحمدية، والدار البيضاء الميناء
مراكش آسفي	توريد وتركيب محطة آلية للرصد الجوي ذات ثلاث معايير مزودة بشاشة عرض لفائدة الإقامة الملكية بوزنيقة اقتناء الموارد الحسابية المناسبة لتطوير نماذج الذكاء الاصطناعي اقتناء نظام لعرض وتتبع الأرصاد الجوية المناخية للمديرية العامة للأرصاد الجوية توريد وتركيب وتشغيل شبكة محطات الأرصاد الجوية مع جهة مراكش-آسفي
سوس-ماسة	توريد وتركيب وتشغيل وصيانة رادارين بحزبين عالي التردد لقياس بارامترات المحيطات لتغطية المنطقة الساحلية لجهة سوس ماسة توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي للرصد الجوي في مطار أكادير المسيرة شراء مسابر لاسلكية وبالونات للسبر لمنظومات السبر الجوي توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي احتياطي للرصد الجوي المركز الإقليمي للأرصاد الجوية بناروادات توريد وتركيب وتشغيل ونمج أنظمة التنبؤ بالرياح في الشبكة المناخية للمديرية الجهوية للأرصاد الجوية للوسط
العيون-الساقية الحمراء	شراء م مسابر لاسلكية وبالونات للسبر لمنظومات السبر الجوي
الداخلةوادي الذهب	توريد وتركيب وتشغيل جهاز قياس ارتفاع السحب للنظام الآلي للرصد الجوي مطار السمارة (إقليم السمارة) (المحطة الآلية الجديدة للسمارة) توريد وتركيب وتشغيل رادار للرصد الجوي دوبلر S بالداخلة.
جهات متعددة	توريد وتركيب وتشغيل رادارين للرصد الجوي دوبلر C لتغطية جهة السمارة والناظور تعزيز شبكة الأرصاد الجوية السطحية لتحسين الإنذار الرصدي توريد وتركيب وتشغيل رادارين للرصد الجوي دوبلر X بمبدلت ووجدة-جرادة توريد وتركيب وتشغيل أنظمة ذاتية لقياس الرياح توريد وتركيب وتشغيل محطات قياس كمية المياه في الثلوج شراء قطع غيار لمعايرة الأجهزة وصيانة أنظمة الرصد التابعة للمديرية العامة للأرصاد الجوية توريد وتركيب وتشغيل سلسلة معايرة لأنظمة قياس الرياح تعزيز الكشف عن ظواهر العواصف وتتبعها من خلال تركيب مجسات جديدة للصواعق لتمديد الشبكة الحالية للمديرية العامة للأرصاد الجوية توريد وتركيب وتشغيل حل متكامل لتركيز ومراقبة عمل الشبكة المناخية للدولة توريد وتركيب وتشغيل أنظمة ببيانات المد والجزر

سنة **2026**، برمجت المديرية العامة للأرصاد الجوية مجموعة من المشاريع الكبرى. **تهدف المشاريع المبرمجة إلى تعزيز الشبكة الوطنية للرصد الجوي، وتحديث المعدات الموجودة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة.**

98

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق

1. مجال الحكامة : تقوية المجالس الإدارية وآلية التنسيق المشترك
   - استئناف اجتماعات اللجنة المغربية-الإسبانية المشتركة بعد توقف دام 14 سنة (الاجتماع الـ43)؛
   - تقوية المجالس الإدارية للشركتين التوأم بتعيين السفراء أعضاءً دائمين، وإنشاء لجان التدقيق والحكامة والتعيينات والأجور؛
   - إعداد برنامج عمل مشترك بين الشركتين يرتكز على مبدأي **وحدة المشروع والانسجام الاستراتيجي**؛
   - تحيين والمصادقة على آلية التنسيق بين الشركتين.
2. مجال المحيط الطبيعي وهندسة المشروع : جرد والقيام بدراسات تقنية للنفق وتحيين قاعدة بيانات المشروع
   - القيام بدراسة مشتركة بغية تقييم جدوى تقنيات التنقيب البترولية لتحسين جودة التوصيف الجيولوجي والجيوفيزيائي لمشروع النفق؛
   - الجرد الشامل للدراسات الهندسية التي يتوخى إنجازها في إطار مشروع برنامج العمل المشترك والسهر على انسجام وتكامل هذه الدراسات؛
   - الإعداد لعمليات تحيين المعطيات الزلزالية وتلك الخاصة بالمسح الطوبوغرافي لقاع المحيط بمجال المشروع؛
   - الشروع في الإنجاز المشترك للقياسات الزلزالية التكتونية بواسطة أجهزة محمولة لقياس الزلازل في قاع المحيط بضفتي مضيق جبل طارق
   - الشروع في تحيين قاعدة المعطيات وتحديد الاتجاهات العامة للمكونات الأساسية للمشروع، وذلك بناء على التطورات المعرفية والتقنية والتكنولوجية.
3. مجال التقييم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والاستراتيجي والقانوني
   - تحديث هياكل و قواعد المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالتجارة الخارجية وتدفقات النقل والبنية التحتية لممر مضيق جبل طارق
   - الاستمرار في إبرام الاتفاقيات ثلاثية السنوات مع CETMO (مركز دراسات النقل ب دول غرب حوض البحر الأبيض المتوسط)
   - المشاركة في اجتماعات مجموعة وزراء النقل بدول غرب البحر الأبيض المتوسط 5+5،
   - إطلاق دراسة لتحيين المعطيات المتعلقة بتوقعات حركة المرور بين ضفتي جبل طارق

الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق

4. المحيط التقني للمشروع (eco-système) واليقضة التقنية
   - إعداد اتفاقيات للتعاون بين المؤسسات المغربية والإسبانية التي تشكل المحيط التقني للمشروع، تم التوقيع على ثلاثة منها؛
   - ترسيخ اليقظة التقنية عبر المشاركة الفعالة في المنتديات التقنية والعلمية، الوطنية والإقليمية والدولية (master EHTP; séminaire de Marrakech; AMTES; AFTES; AITOS; conseil des caminos (espagnol؛
   - القيام بزيارات ميدانية لأهم مشاريع الأنفاق على الصعيد العالمي؛
   - المساهمة الفعلية في مجهودات الوزارة لإرساء القطب التكنولوجي وتفعيل آلياته.
5. مشروع التحول الرقمي:
   - رقمنة أرشيف الشركة ووضع نظام لتدبيره؛
   - إرساء برامج معلوماتية خاصة بالمساطر التدبيرية للشركة؛
   - إطلاق مشروع إدارة البيانات الشامل للشركة.

برنامج العمل لسنة 2026

الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق

- الاستمرار في إنجاز الأعمال والمشاريع ذات الأولوية المتضمنة بمقترح برنامج العمل ثلاثي السنوات، نخص بالذكر منها:
  - إنجاز الدراسات الهندسية والميدانية حسب خطة العمل المشتركة
  - إنجاز دراسة شاملة خاصة بالنفق الاستكشافي الذي يشكل مبتغى برنامج العمل المشترك
  - الاستمرار في تفعيل القطب التكنولوجي المشترك
  - إعداد التقييم الاستراتيجي والاقتصادي والأثر البيئي والاجتماعي للمشروع بالموازاة مع تحيين الدراسات التقنية، وفقا للمعايير الدولية
  - الترويج في حينه للمشروع على المستويات الوطنية و الجهوية والدولية
  - مواصلة عصرنة نظام تدبير وتأمين وتثمين البيانات المتعلقة بالمشروع، التي تتوفر عليها الشركة حاليا والمستقبلية في إطار تحول رقمي شامل.

20/10/2025

تأهيل المباني بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز

الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة

التدبير المفوض

يهم برنامج إنشاء وإعادة بناء و تأهيل المباني التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية في المناطق المتضررة من زلزال الحوز. 191 عملية، تتضمن:

- 81 مشروعا تم إنجازها وتسليمها؛
- 107 مشروعا في طور الإنجاز؛
- 3 مشاريع في طور انطلاق الأشغال.

102

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة

حقيبة المشاريع برسم سنة 2025

- 1587 مشروع تم إنجازه
- 2351 مشروع في طور الإنجاز
- 1103 مشروع في طور الدراسات

بقيمة استثمار تصل الى 81,425 مليار درهم

حصيلة إنجازات الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة خلال الفترة 2021-2025:

الفترة الزمنية 2021-2025	2021	2022	2023	2024	2025
قيمة المشاريع المنجزة (مليون درهم)	2 121	2 954	2 669	3 387	17 888
عدد المشاريع المنجزة	60	111	442	875	1 587

اهتمام خاص بضمان جودة واستدامة المشاريع المنجزة وتكريس مبادئ النجاعة الطاقية والمائية في مختلف مراحل الإنجاز عبر اعتماد مقاربة البناء المستدام

103

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة

أبرز المشاريع المنجزة خلال السنوات 2021-2025 :

2021:

- المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة:
- المركب السياحي "زفير إفران" التابع لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين:
- المحكمة الابتدائية بالسمارة:
- المقر الجديد لولاية الأمن بوجدة:
- ثكنة لفرقة التدخل السريع بمدينة سطات:
- 27 مسجد في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المساجد وقاعات الصلاة.

سنة 2022:

- المقر الجديد للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية:
- المركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة:
- قصر العدالة بفاس:
- المحاكم الابتدائية و أقسام قضاء الأسرة بطنجة والصويرة وكذا المحكمة الابتدائية بالداخلة:
- محكمة الاستئناف بكلميم:
- المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بتطوان:
- المركز الفدرالي للتكوين في كرة القدم ببركان.

2023:

- المقر الجديد للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم:
- الأشغال الضرورية لتنظيم مونديال الأندية بالملعب الكبير بطنجة:
- المستشفيين المجليين بفجيج وتالسينت:
- برنامج تأهيل المراكز الصحية الأولية (307 مركزا):
- برنامج بناء وتأهيل مؤسسات التربية والتعليم والتكوين (81 مؤسسة):
- توسيع الكلية المتعددة التخصصات بالناظور:
- المركز الجامعي للغات الحديثة بسطات.

2024:

- الملعب الكبير بالحسيمة:
- مشروع توسيع مدرجات الملعب الكبير لطنجة:
- كلية الطب والصيدلة بالعيون:
- المحكمة الابتدائية بمكناس:
- ثكنة لفرقة التدخل السريع بمدينة تطوان:
- مركز التعليم والوقاية من حوادث السير في بنسليمان:
- المركب العقاري بميدلت والدار البيضاء عين الشق:
- المركز الجهوي محمد السادس لذوي الاحتياجات الخاصة ببني ملال:
- برنامج تأهيل المراكز الصحية الأولية (308 مركزا):
- برنامج بناء وتأهيل مؤسسات التربية والتعليم والتكوين (مؤسسة):
- 17 مسجد في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المساجد وقاعات الصلاة.

2025:

- المركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله بالرباط: ملعب كرة القدم، ملعب ألعاب القوى، المنافذ الطرقية، مرائب تحت أرضية:
- إعادة تأهيل ملعب كرة القدم بفاس:
- إعادة تأهيل المركب الرياضي محمد الخامس بالدار البيضاء:
- إعادة تأهيل الملعب الكبير لكرة القدم بأكادير:
- المركز الاستشفائي الجامعي بأكادير:
- المستشفى الإقليمي بتنغير:
- المستشفى الإقليمي بطرفاية:
- مدرسة الشرطة بإفران:
- مستشفى القرب بإمنتانوت:
- برنامج تأهيل المراكز الصحية الأولية (356 مركزا):
- برنامج بناء وتأهيل مؤسسات التربية والتعليم والتكوين (1155 مؤسسة).

برنامج العمل لسنة 2026

الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة

القطاعات المواكبة : التدبير المفوض

ANEP

استكمال تنفيذ برنامج عمل يهم **3454** مشروعا بقيمة استثمارية تناهز **63,537** مليار درهم

2351 مشروعا في طور الإنجاز بقيمة **43,856** مليار درهم

1103 مشروعا في طور الدراسات بقيمة **19,672** مليار درهم

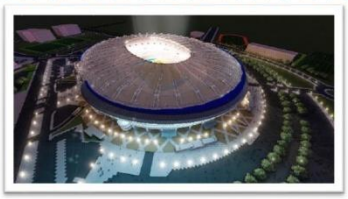

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

الموارد البشرية

معطيات عامة حول الموارد البشرية العاملة بالوزارة

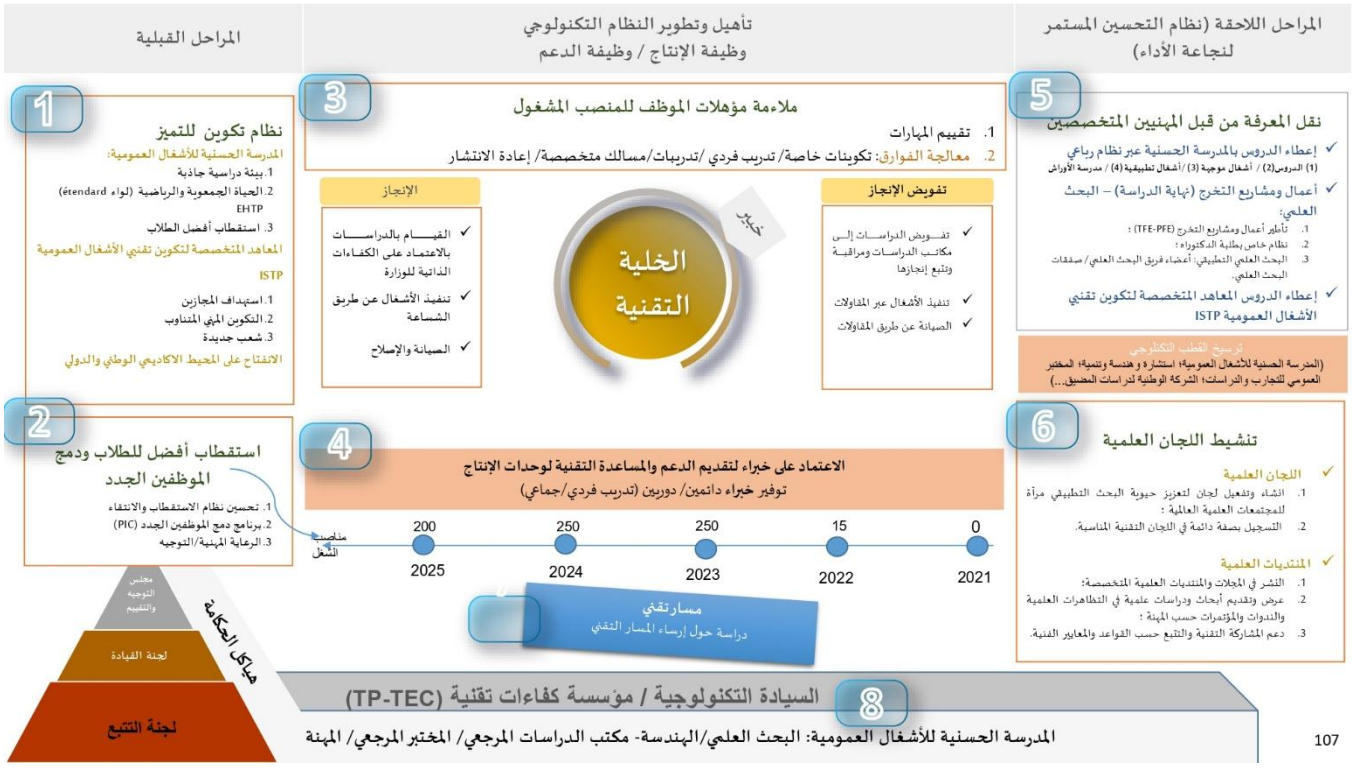

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

تكوين مستمر للموارد البشرية لمواكبة المشاريع الآنية والمهيكلة بقطاعات الوزارة

القطاعات المواكبة: مؤسسات التكوين خلال الموسم الدراسي2024-2025

▪ تخرج 249 مهندسا ومهندسة من المدرسة الحسنية للأشغال العمومية برسم الموسم الدراسي 2024-2025

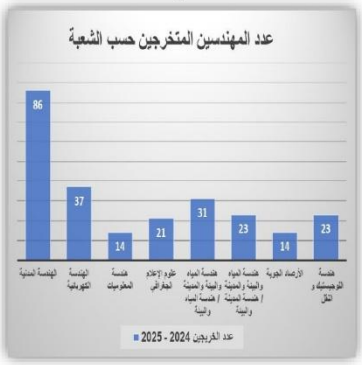

▪ تخرج 224 تقني وتقنية من معاهد تكوين التقنيين المتخصصين في الأشغال العمومية برسم الموسم الدراسي 2024-2025

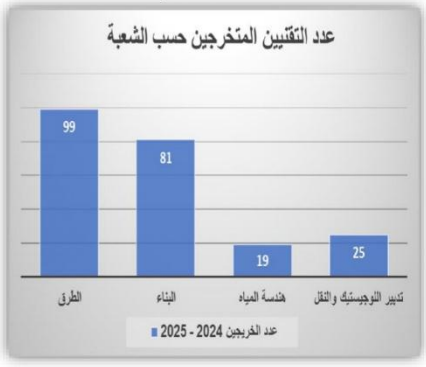

▪ تخرج 72 تقني وتقنية متخصصين من معهد التكوين في مهن البناء والأشغال العمومية بفاس برسم الموسم الدراسي 2024-2025

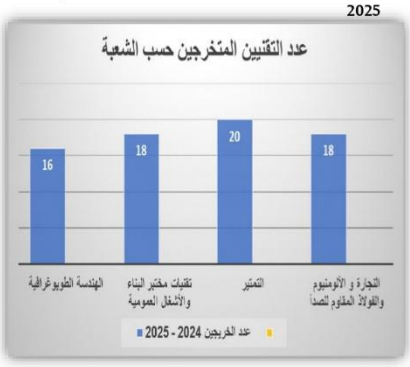

108

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

تكوين مستمر للموارد البشرية لمواكبة المشاريع الآنية والمهيكلة بقطاعات الوزارة

القطاعات المواكبة: الموارد البشرية والتكوين

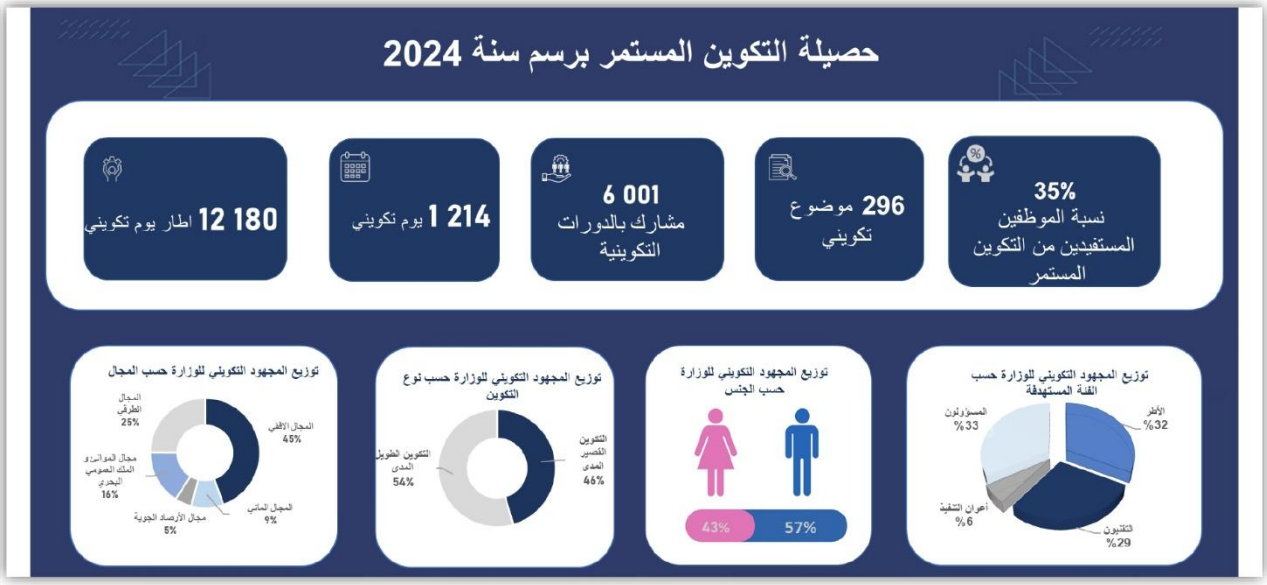

109

حصيلة منجزات برسم سنة 2025

تكوين مستمر للموارد البشرية لمواكبة المشاريع الآنية والمهيكلة بقطاعات الوزارة

القطاعات المواكبة: الحوار الاجتماعي

باشرت مصالح وزارة التجهيز والماء عملية الحوار الاجتماعي مع الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية (الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب).

-عقدت برئاسة السيد الوزير يومي 30 شتنبر وفاتح أكتوبر 2024، أربع اجتماعات،

-إضافة إلى إحداث 4 لجن موضوعاتية برئاسة السيد الكاتب العام للوزارة حيث عقدت هذه اللجن 19 اجتماعا للتباحث حول مجموعة من المطالب

تم خلال هذه السنة عقد 15 اجتماعا على مستوى المديريات المركزية

110

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

أنظمة المعلومات والرقمنة

القطاعات المواكبة : أنظمة المعلومات والرقمنة

التحول الرقمي

الخدمات الرقمية

تطوير البنى التحتية وسلامة الأنظمة

إطلاق الدراسة المتعلقة بالتحول الرقمي لوزارة التجهيز والماء :

إرساء رؤية استراتيجية شاملة للتحول الرقمي بالوزارة ومكوناتها، تروم تحديث طرق العمل والخدمات العمومية من خلال تبني التكنولوجيات الحديثة، وتعزيز الفعالية، الشفافية، والنجاعة في تدبير المشاريع والموارد، وذلك في انسجام مع الاستراتيجية الوطنية المغرب الرقمي 2030.

أنظمة تعزيز الخدمات الإلكترونية اللامادية ومواكبة ورش تبسيط المساطر الإدارية:

تحيين البوابة الرسمية للوزارة، المنصة الإلكترونية الخاصة بالإيداع والتتبع اللامادي لطلبات تأهيل وتصنيف المقاولات ومختبرات البناء والأشغال العمومية واعتماد مكاتب الدراسات، نظام تدبير المقالع ، منصة رقمية لتتبع ملفات نزع الملكية، نظام تدبير طلبات رخص الاحتلال المؤقت للملك العمومي(مجال)، نظام التدبير اللامادي لرخص حفر الآبار، نظام تدبير المنازعات(إنصاف)، نظام تتبع و برمجة الميزانية، نظام التدبير الإلكتروني للوثائق

العمل على حماية أمن الشبكة المعلوماتية وسلامة الأنظمة:

إطلاق المخطط الاستعجالي للرفع من سلامة الأنظمة المعلوماتية و ملائمتها مع التوجهات الوطنية حول سلامة أنظمة المعلومات DNSSI؛ تزويد المصالح الخارجية بمنصات التدبير الموحد للتهديدات و أجهزة الحماية، تطوير منصة تجميع السجلات الرقمية .

الرفع من أداء البنية التحتية للأنظمة المعلوماتية والاتصالات :

تمديد وتحديث المنصات الافتراضية الخاصة بالتطبيقات الموصولة عبر الأنترنيت؛ النسخ الاحتياطي، منظومة المؤتمرات المرئية والتواصل عن بعد.

111

برنامج العمل لسنة 2026 — أنظمة المعلومات والرقمنة

القطاعات المواكبة : أنظمة المعلومات والرقمنة

الخدمات الرقمية

مشاريع موجهة للمرتفقين

مشاريع تدعم نجاعة المديريات

- اصدار التطبيق المحمول المتعلق بتتبع المشاريع؛
- اصدار النسخة الجديدة لنظام تدبير الاتفاقيات؛
- نظام تدبير بيانات الأثمنة المرجعية الخاصة بالمشاريع BTP؛
- البوابة الداخلية الخاصة بالوزارة (Intranet)؛
- نظام لتدبير الموارد البشرية للوزارة و تجويد نظام تدبير الصفقات العمومية، و تطوير تطبيق مخصص لتدبير مؤشرات مراجعة أثمان الصفقات العمومية.

تثمين البيانات

- تطوير مركز البيانات المركزي، و مشروع توحيد قواعد البيانات Data Warehouse ؛
- مقاربة المنصة الافتراضية DevOps كآلية استراتيجية لتثمين البيانات وتحسين النجاعة الرقمية؛
- تطوير المنظومة الجغرافية المرجعية (SIG) وتزويد الأنظمة بالخرائط المرقمنة لدعم اتخاذ القرار؛
- تثمين واستغلال المعطيات المتوفرة لدى قطاعات الوزارة بفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي؛
- تطوير منصة تكامل البيانات والخدمات لضمان قابلية التشغيل البيني وتبادل المعطيات بين الأنظمة وتعزيز تثمينها عبر أدوات التحليل الذكي ولوحات القيادة؛
- تخزين النسخ الاحتياطي للمعطيات على مستوى المركز الخارجي للبيانات، بهدف ضمان استمرارية الخدمات الرقمية.

التجهيز المعلوماتي

- تحديث البنية التحتية للربط بين المديريات المركزية عبر الموجات الصغرية (FH) قصد تعزيز الربط عالي الصبيب بين المديريات المركزية، مع اعتماد تكنولوجيا SD-WAN لضمان مرونة وأمن الاتصالات؛
- تزويد وتعميم أجهزة الحماية على المصالح الخارجية بمنصات التدبير الموحد للتهديدات؛
- تعميم المعدات والبرامج الخاصة بمنظومة المؤتمرات المرئية والتواصل عن بعد على صعيد المديريات الإقليمية.

سلامة الأنظمة المعلوماتية

تنزيل مقتضيات المخطط الاستعجالي لسلامة أمن نظم المعلومات تنفيذا للتوجهات الوطنية لأمن نظم المعلومات

112

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025 — المخطط التشريعي وتدبير الملك العمومي والمقالع والمنازعات

القطاعات المواكبة : المخطط التشريعي

النصوص التشريعية والتنظيمية التي عملت مصالح هذه الوزارة على إعدادها بالأرقام

النصوص المنشورة بالجريدة الرسمية	مشاريع قوانين	مشاريع مراسيم	مشاريع القرارات
16	11	23	19

	تم نشرها بالجريدة الرسمية	موجودة حاليا لدى الأمانة العامة للحكومة	في طور المشاورات مع القطاعات الوزارية المعنية
مشاريع القوانين	1	2	**9**
مشاريع المراسيم	5	4	**19**
مشاريع القرارات	10	13	**6**
المجموع	16	19	34

تتعلق مشاريع هذه النصوص بالمجالات التالية: نزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت، مراجعة بعض مقتضيات القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، الأرصاد الجوية، الموانئ، التحول المؤسساتي للوكالة الوطنية للموانئ، المؤسسات المصنفة، المدرسة الحسنية للأشغال العمومية، مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية.....

113

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

المخطط التشريعي وتدبير الملك العمومي والمقالع والمنازعات

القطاعات المواكبة : تعبئة الأوعية العقارية اللازمة لإنجاز مشاريع البنيات التحتية

- **تم خلال سنة 2025 مواصلة :**

❑ توفير ما يزيد عن 1500 هكتار من الأراضي اللازمة لإنجاز عدد مهم من مشاريع البنيات التحية؛

❑ استصدار أكثر من 400 مقرر نزع الملكية (مراسيم وقرارات التخلي)؛

❑ استصدار ما يزيد عن 9000 مقرر قضائي (أوامر الحيازة وأحكام نقل الملكية)؛

❑ تحديد حوالي 79% من الملك العمومي البحري لضبط حدوده الجغرافية وفرزه عن الأملاك الأخرى المجاورة له، وتجسيد حدوده على الخرائط الكداسترالية؛

❑ تحديد الملك العمومي الميناني أو إعادة تحيين حدوده على إثر التوسعة التي تعرفها بعض الموانئ، حيث بلغت نسبة التحديد أكثر من 75%؛

❑ تحديد الملك العمومي المائي من طرف وكالات الأحواض المائية ومصالح وزارة التجهيز والماء ؛

❑ تحفيظ الوعاء العقاري المكون للطرق السيارة (حوالي 12 ألف هكتار) بلغت نسبة مهمة وأن هذه العملية متواصلة بوتيرة مرتفعة، بما فيها كذلك عمليات تحفيظ شبكة الطرق المصنفة (طرق وطنية وجهوية و إقليمية)؛

❑ تدبير أكثر من 4300 رخص الاحتلالات المؤقتة للملك العمومي للدولة، وتحصيل الإتاوات المستحقة عن هذه الاحتلالات والتي يقدر مبلغها الإجمالي بحوالي 287 مليون. درهم.

114

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

المخطط التشريعي وتدبير الملك العمومي والمقالع والمنازعات

القطاعات المواكبة : المنازعات وتنفيذ الأحكام القضائية

معايير تنفيذ الأحكام

1. ترتيب الملفات المراد تنفيذها حسب تاريخ التوصل بالإعذار بالتنفيذ، احتراما لمبدأ الأسبقية في التنفيذ؛
2. توزيع الاعتمادات المالية المخصصة للتنفيذ على أساس تاريخ التوصل بالإعذار، وتطبيق هذا المبدأ على الصعيد الوطني؛
3. اعتماد التنفيذ الجزئي بالنسبة للملفات التي تتجاوز 10 ملايين درهم على أن لا تتجاوز أشطر التنفيذ أربع سنوات من تاريخ التوصل بالإعذار بالتنفيذ، بناء على المادة 09 من قانون المالية لسنة 2020، وذلك من أجل القدرة على تنفيذ أكبر عدد من الملفات؛

حالة تقدم عملية تنفيذ الأحكام القضائية برسم سنة2025

❑ خلال هذه السنة تم تخصيص 286 مليون درهم لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة هذه الوزارة وهو الاعتماد المالي الذي قامت الوزارة بتفويضه للمصالح الترابية في اطار التنفيذ الجهوي للأحكام القضائية من أجل تمكين المحكوم لهم من استخلاص مستحقاتهم في أقرب الآجال الممكنة؛

❑ تستحوذ قضايا نزع ملكية العقارات الحاضنة لمشاريع البنيات التحتية على نسبة كبيرة من الاعتمادات المخصصة للتنفيذ، بما يقارب 70% من مجموع الاعتمادات المخصصة لهذه العملية، وهذا مؤشر ايجابي يبين نجاح الوزارة في احترام قانون نزع الملكية وتفادي الوقوع في الاعتداء المادي؛

❑ دعاوى الاعتداء المادي الرائجة تتعلق بالمشاريع القديمة.

115

حصيلة المنجزات خلال الفترة 2021-2025

القطاعات المواكبة : تدبير وتتبع المقالع

- تحيين ونشر الإحصاءات الخاصة بالمقالع المفتوحة والمقالع المغلقة برسم سنوات 2022 و2023 و2024؛
- تتبع إنجاز المخططات الجهوية من خلال إبرام 12 صفقة مع مكاتب دراسات مختصة بكلفة إجمالية تقدر ب 10 ملايين درهم ؛
- إحداث منصة معلوماتية مركزية لتغطية جميع مراحل استغلال المقالع ورقمنة إدارة القطاع.
- مراقبة وتدبير مداخيل الرسم المفروض على بيع الرمال على الشكل التالي :

السنة	2021	2022	2023	2024
مليون درهم	40	40	42	43

برنامج العمل لسنة 2026

القطاعات المواكبة : تنزيل المخطط التشريعي

مواصلة تنزيل النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بالمخطط التشريعي للوزارة

النصوص التطبيقية للقانون رقم 36.15 المتعلق بالماء أهمها:

- مشروع مرسوم يتعلق بصب المياه المستعملة في الملك العمومي المائي (المواد 96 إلى 99)؛
- مشروع مرسوم يتعلق بنوعية الاستعمالات الخاضعة للإعلان عن المنافسة وشكليات وكيفيات اللجوء إلى هذا الإعلان (المادة 37)؛
- مشروع مرسوم يتعلق بإعادة استعمال المياه المستعملة (المواد 64 إلى 71)؛
- مشروع مرسوم يغيروبتمم المرسوم الصادر في 24 يناير 2005 يتعلق بالصب والسيلان والرمي والايداع في المياه السطحية أو الجوفية؛
- مشروع مرسوم يتعلق بجرد مصادر التلوث ودرجة تلوث الموارد المائية وكذا المعايير التي على أساسها تؤخذ العينات وتنجز التحاليل ويتم تقييم جودة المياه (المادة 105)؛
- مشروع مرسوم يتعلق بتحديد والحفاظ على الحد الأدنى من الصبيب (المادة 97)؛

النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالميادين الأخرى أهمها:

- مشروع قانون يقضي بتغييروتتميم المادة 110 من ظهير 31 مارس 1919 بمثابة مدونة التجارة البحرية؛
- مشروع مرسوم بتغييروتتميم المرسوم رقم 2.92.133 الصادر في 26 فبراير 1993 بالإذن في قبض أجور على الخدمات التي تقدمها مديرية الأرصاد الجوية الوطنية؛
- مشروع قانون يتعلق بالإشهار على جنبات الطرق العمومية؛
- مشروع مرسوم يتعلق بالإطار التنظيمي لمعايير القياسات الجوية والمناخية؛

برنامج العمل لسنة 2026

المخطط التشريعي وتدبير الملك العمومي والمقالع والمنازعات

القطاعات المواكبة : تدبير الملك العمومي والمحافظة عليه

الملك العمومي البحري

- مواصلة دراسة المخطط المديري لتثمين الملك العمومي البحري في أفق 2035؛
- مواصلة دراسات وأشغال تحديد والحفاظ على الملك العمومي البحري؛
- مواصلة عملية تحيين الحدود التي طرأت عليها تغييرات من جراء الظواهر الطبيعية وزرع الأوتاد في المناطق التي تم تحديدها من قبل؛
- مواصلة تجسيد حدود الملك العمومي البحري على الخرائط الكداستراليةة؛
- مواصلة وتسريع عمليات وضع الشواطئ رهن إشارة الجماعات؛
- مواصلة تعزيز وتقوية جهاز شرطة الملك العمومي البحري؛
- مواصلة تتبع عمليات تدبير رخص الاحتلالات المؤقتة الممنوحة في إطار إنجاز مشاريع استثمارية وتحصيل مبالغ الاتاوات المستحقة عنها.

الملك العمومي المائي

- مواصلة إنجاز المساطر المتعلقة بتدبير وحماية الملك العمومي المائي وإعداد مشاريع المراسيم والقرارات، وكذا الدراسات والبرامج المرتبطة؛
- مواصلة تعزيز وتقوية جهاز شرطة المياه بالموارد والوسائل اللازمة؛
- مواصلة إجراءات تعبئة العقارات الحاضنة لمشاريع البنيات التحتية المائية.

الملك العمومي الطرقي

- مواصلة استصدار المقررات القضائية لنزع ملكية العقارات اللازمة لإنجاز البنيات التحتية ؛
- الوصـــــــول إلى نسبة 100% من تحفيظ الأمـــــــــــلاك العمومية المكونة للطرق السيـــــارة خلال سنة 2026؛
- تحقيق نسبة 60% من تحفيظ الأملاك العمومية للطرق المصنفة في أفق سنة 2027، خاصة شبكة الطرق الوطنية؛
- مواصلة تتبع عمليات تدبير رخص الاحتلالات المؤقتة للملك العمومي الطرقي وتحصيل مبالغ الاتاوات المستحقة عنها؛
- مواصلة تعزيز وتقوية جهاز شرطة الملك العمومي الطرقي.

118

برنامج العمل لسنة 2026

المخطط التشريعي وتدبير الملك العمومي والمقالع والمنازعات

القطاعات المواكبة : تدبير وتتبع استغلال المقالع

- ❑ مواصلة تسريع وتيرة إنجاز المخططات الجهوية من خلال المصادقة عليها ونشر المراسيم المتعلقة بها في الجريدة الرسمية؛
- ❑ إعداد استراتيجية وطنية شاملة وموثقة لتدبير المقالع، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية وإعادة تأهيل المقالع المهجورة؛
- ❑ تحيين ونشر الإحصاءات السنوية المتعلقة بلوائح المقالع المفتوحة والمغلقة بالجريدة الرسمية؛
- ❑ مواصلة إصدار التقارير السنوية لمراقبة المقالع؛
- ❑ تتبع مداخيل الرسم المفروض على الرمال؛
- ❑ تطوير آليات تعزيز التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين وتشجيع الاستثمار في مواد المقالع ذات القيمة المضافة العالية؛
- ❑ تعزيز آليات المراقبة من خلال دعم شرطة المقالع بالوسائل اللازمة ومراقبة الكميات المستخرجة باستخدام التقنيات الحديثة؛
- ❑ تعزيز المحافظة على البيئة تروم وضع معايير صارمة لتقليل الأضرار البيئية مثل انبعاث الغبار والضوضاء والاهتزازات، وتحسين حالة الطرق.

119

مجال البناء والأشغال العمومية - مؤشرات سنة 2025

مواكبة قطاع البناء والأشغال العمومية

خصائص المؤشرات الاقتصادية	قطاع يخلق قيمة مضافة من حيث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
الناتج المحلي الإجمالي الوطني	% 6
القيمة المضافة للقطاع	5,9% :2021 -3,7% :2022 0,3% :2023 5,0% :2024 الربع الثالث 2025: تحسن ب 6,3 %
فرص عمل / خلق فرص الشغل	2021 : 1,21 مليون شخص / 11,2 % 2022:: 1,21 مليون شخص / 11,2 % 2023 : 1,21 مليون شخص / 11.6 % 2024: 1,24 مليون شخص / 11.6 % 2025: 1,31 مليون شخص / 12 %
كتلة الأجور	20 :2023 مليار درهم النصف الأول 2025 :. 12 مليار درهم أي + 19,43 % / 2024
قيمة البرامج الاستثمارية للحكومة، التي تشمل كافة القطاعات	230، 245، 300، 330 و340 مليار درهم خلال سنوات من 2021 إلى 2025
البرامج التوقعية الخاصة بوزارة التجهيز والماء والمؤسسات التابعة لها،	47، 45، 64 و70 مليار درهم، ومخصصة لإنجاز مشاريع البنية التحتية من 2022 إلى 2025

6,18 مليون فرص عمل بين 2021 و2025

120

حصيلة المنجزات للفترة الممتدة من 2021 -2025

مواكبة قطاع البناء والأشغال العمومية

تنظيم مهن البناء والأشغال العمومية

- تأهيل وتحديث قاعدة بيانات المقاولات الوطنية في إطار نظام التصنيف الجديد، وضمان الشفافية والتنافسية
- اعتماد معايير تقنية جديدة لضمان جودة خدمات المختبرات وتعزيز المراقبة التقنية للمشاريع
- توسيع لائحة المكاتب المعتمدة وتعزيز آليات التتبع والمراقبة التقنية
- إصدار 23 دورية تنظيمية لتبسيط وتوحيد المساطر وتعزيز النجاعة والشفافية
- معالجة الشكايات المتعلقة بصفقات البناء والأشغال العمومية وفق آلية رقمية جديدة
- إعداد ونشر البرنامج التوقعي السنوي لصفقات البناء والأشغال العمومية
- تعزيز الشراكة المؤسساتية مع الهيئات المهنية (CGEM، FNPI، FNBTP، CECA-GEM، CCGAT .....)وتنظيم لقاءات تشاورية دورية

التعيير والجودة

- المصادقة على المواصفات التقنية الوطنية المتعلقة بمواد البناء والعزل والخرسانة والطرق والمياه، وتحيين النصوص المرجعية لتتماشى مع التطورات التقنية والبيئية
- تحيين مساطر مراقبة الجودة في مشاريع الأشغال العمومية والبناء، واعتماد دليل المساطر التقنية الموحدة، وتحسين آليات الرقابة الميدانية
- منح واعتماد تراخيص جديدة لمؤسسات متخصصة في مواد البناء والتجارب المخبرية وفق المواصفات الوطنية
- تأهيل واعتماد مصالح مختصة بالفحص الميداني للهياكل والمنشآت الكبرى (الطرق، الجسور، الموانئ...) لضمان سلامتها وجودتها

121

برنامج العمل لسنة 2026

مواكبة قطاع البناء والأشغال العمومية

القطاعات الأفقية : مجال البناء والأشغال العمومية

- مواصلة إعداد المعايير التقنية المتعلقة بميدان البناء والأشغال العمومية؛
- مواصلة مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للمؤسسات المصنفة؛
- مواصلة تنزيل المشروع المتعلق بتبسيط المساطر والاجراءات الإدارية وفقا للقانون رقم 19-55 (تبسيط مساطر باقي القرارات الإدارية و رقمنتها)؛
- مواكبة الجهات في تنزيل ورش اللاتمركز الجهوي لنظام تصنيف وتأهيل مقاولات البناء والأشغال العمومية؛
- تقييم الأنظمة الحالية المنظمة للمهنة و اقتراح الإصلاحات اللازمة؛
- مواصلة مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنظمة التصنيف والتكييف المقاولات والمختبرات واعتماد مكاتب الدراسات؛
- تحسين المنصة الإلكترونية لإيداع طلبات تكييف وتصنيف المقاولات والمختبرات واعتماد مكاتب الدراسات بتنسيق مع مديرية أنظمة المعلومات والرقمنة؛
- مواصلة تنفيذ التزامات مختلف القطاعات الوزارية وفدراليات البناء والأشغال العمومية بموجب عقد البرنامج عبر إدارة المشروع(PMO)؛
- تعديل المرسوم الحالي المتعلق بنظام تكييف وتصنيف مختبرات البناء والأشغال العمومية والذي يوجد حاليا في مرحلة المصادقة؛
- مراجعة النظام الحالي لاعتماد مكاتب الاستشارة والهندسة؛
- مواصلة تحسين المنصة الإلكترونية لإيداع طلبات تكييف وتصنيف المقاولات والمختبرات واعتماد مكاتب الدراسات.

122

حصيلة التعاون الدولي

مجال التعاون الدولي

2025-2021

- **الإطار القانوني:** توقيع 46 نصا قانونيا للتعاون مع العديد من الدول في مجالات: الماء والأرصاد الجوية والموانئ، والطرق؛
- **اللقاءات والزيارات الوزارية:** استقبال ما يزيد عن 80 شخصية رفيعة المستوى من مختلف دول العالم؛
- **إطلاق وتنزيل مشاريع وبرامج مهمة:**
  - برنامج تطوير قدرات الموارد البشرية في قطاع البنيات التحتية للنقل **بين المغرب واليابان و إفريقيا** (13 بلد إفريقي).
  - دعم اسباني للمناطق المتضررة من زلزال الحوز: محطات متنقلة لمعالجة المياه العادمة وتزويد الساكنة بالماء من المسدود؛
  - مشروع "النمذجة ومراقبة جودة المياه ومعالجة الطحالب في السدود المغربية"، بتمويل من طرف مؤسسة Invest International الهولندية؛
  - مشروع لتطهير المياه العادمة بالتعاون مع مكتب الدراسات الإسباني AYESAلنموذج مبتكر لتحلية المياه في المغرب.
  - مشروع "التدبير الشامل لرواسب أحواض السدود والخزانات المائية بالمغرب"، بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدول JICA)
  - مشروع "المجالات المستدامة–أنماط حياة مستدامة وقادرة على الصمود في المغرب"، الممول من طرف ألمانيا بشراكة مع الدانمارك، يهدف إلى تعزيز قدرة سكان جبال الأطلس الكبير، المتأثرين بزلزال الحوز؛
  - برنامج تحديث وتعزيز قدرة 11 ميناءً على الصمود، بتمويل من طرف البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD)؛
  - البرنامج الثاني للطرق القروية بالمغرب، الممول من طرف البنك الدولي للإعمار والتنمية، والرابطة الدولية للتنمية (IDA).
- **المشاركة في المنتديات والمؤتمرات الدولية**
- **المشاركة في اللجن المشتركة للتعاون الدولي:** مشاركة مكثفة لوزارة التجهيز والماء في دورات اللّجَن المشتركة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف التي تنظمها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، والتي تُعَدُّ إحدى الآليات الأساسية لتعزيز التعاون الدولي للمملكة (**أنغولا، المملكة العربية السعودية، البحرين، قطر، سلطنة عمان، اليمن، موريتانيا، إسبانيا، البرتغال، روسيا، أذربيجان، البنين، الرأس الأخضر، جزر القمر، غامبيا، غينيا بيساو، غينيا كوناكري، مالاوي، الكونغو، السيراليون، ليبيريا**)...

2026

- **مشاريع اتفاقيات دولية:** حوالي 24 مشاريع اتفاقيات في انتظار التوقيع عليها تخص العديد من المجالات المياه الأرصاد الجوية البنيات التحتية للطرق والموانئ، ومختبرات البناء والأشغال العامة والمختبر العمومي للتجارب والدراسات.
- **تنظيم والمشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية :**
  - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ COP31؛
  - الدورة 15 للجمعية العامة لمجلس الوزراء الأفارقة المكلفين بالماء؛
  - مؤتمر الأمم المتحدة للمياه بالإمارات العربية المتحدة.
- **دعوة الوزارة للمشاركة في اللجن المشتركة للتعاون الدولي :** ستشارك الوزارة في عدد من اللجن المشتركة المبرمجة من طرف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي مع عدد من الدول، أبرزها: إندونيسيا، والبحرين، وتشاد، وكينيا، وبوركينافاسو، والبنين، ومدغشقر، وافريقيا الوسطى، والغابون، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، واسبانيا (المؤتمر الوزاري 44 لمشروع الربط القار لمضيق جبل طارق).

123

أهم ما ميز التسعة أشهر الأولى من سنة 2025

الأعمال الاجتماعية

الحكامة ونجاعة الأداء

- تدارك التأخر الحاصل في عملية تدقيق حسابات المؤسسة، حيث تم، خلال الأسدس الأول من سنة 2025 تدقيق حسابات المؤسسة برسم سنة 2023، على أن يتم تدقيق حسابات المؤسسة برسم سنتي 2024 و 2025 قبل متم الأسدس الأول من سنة 2026؛
- إعداد مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون 13-84، القاضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية، وذلك سعيا إلى تحسين وتجويد النص القانوني المؤطر لأداء المؤسسة ومواءمته مع واقع تدخلاتها، وترصيد الممارسات الفضلى التي تمت مراكمتها منذ إحداثها.

الخدمات

- مراجعة عقد التأمين الصحي التكميلي للنظام التعاضدي لتعزيز الخدمات المخولة استجابة للطلبات الملحة للمنخرطين وانتظاراتهم؛
- إبرام اتفاقيات مع مصحات أو مجموعة مصحات باعتماد صيغة الثالث المؤدى، حيث بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة 52 اتفاقية همت 23 مدينة
- تنظيم حفلات تكريم المنخرطين المحالين على التقاعد برسم سنوات 2019 إلى 2024.

المشاريع السكنية

- مشروع المسيرة بالعيون: تتم حاليا دراسة ملف طلب رخصة التجزئة من طرف المصالح المحلية المختصة بمدينة العيون؛
- مشروع تجزئة الكرم بالداخلة: تم الشروع في إعداد ملفات طلبات العروض المتعلقة بأشغال التجزئة من طرف المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجيستيك بالداخلة؛
- مشروع علال الفاسي بمراكش: في طور إنهاء الأشغال
- مشروع الحي الحسني بمراكش: تم وضع ملف المرحلة الأولى من تقسيم الرسوم العقارية، لدى مصالح المحافظة العقارية بمراكش.

الرقمنة

- إرساء نظام فوترة بمقاصف المؤسسة؛
- إرساء نظام لتدبير الميزانية والمحاسبة والمخزون؛
- الشروع في استلام تطبيق بطاقة الانخراط الرقمية على الهاتف المحمول؛
- الشروع في إنجاز الصفقات المتعلقة بالبوابة الإلكترونية للمؤسسة، وكذا نظام تدبير الخدمات والانخراطات ؛
- الإعلان عن طلب العروض المتعلق بإعداد كبسولات تعرف بالخدمات المقدمة من طرف المؤسسة.

124

حصيلة المنجزات من 2021 الى 2025

عدد المستفيدين من جميع خدمات القطب 1 : مستفيد182.096

القطب 1	الخدمة	2021	2022	2023	2024	30 شتنبر 2025
الولوج إلى السكن	منحة السكن	147	120	139	189	103
	دعم سعر الفائدة أو هامش الربح	28	44	73	88	94
	تخصيص الوحدات العقارية أو السكنية	85	39	59	26	08
الاحتياط الاجتماعي والخدمات الصحية	التأمين الصحي التكميلي عن المرض	10.926	11.278	11.409	11.479	11.630
	المساعدة الطبية والتقنية والقانونية	11.569	15.679	15.906	16.210	16.420
	الخدمات الطبية	6.172	7.380	11.854	10.366	5.446
	الحملات الطبية	125	634	600	594	في طور الإنجاز
	المساعدة الصحية الاستثنائية	35	90	57	129	112
دعم تمدرس الأبناء	منحة الدخول المدرس	598	557	491	596	03
	منحة تمدرس الأيتام	175	129	138	138	282
	الدعم المدرسي	219	237	223	231	188
	مكافاة التفوق الدراسي	181	137	86	89	56
مجموع الخدمات	مجموع المستفيدين	30.260	36.324	41.035	40.135	34.342

125

حصيلة المنجزات من 2021 الى 2025

عدد المستفيدين من جميع خدمات القطب 2 : مستفيد 357.889

القطب 2	الخدمة	2021	2022	2023	2024	30 شتنبر 2025
المنح والمساعدات الاجتماعية	إعانة مالية للأبناء في وضعية إعاقة	-	-	106	128	130
	منحة أداء مناسك الحج	-	33	93	82	96
	التعزية في وفاة المنخرط(ة)	111	103	112	127	45
	التعزية في وفاة الوالدين	193	195	175	217	148
	سلفة عيد الأضحى	536	418	433	359	-
	السلفات الاجتماعية	107	100	142	161	118
الرياضة والترفيه والنقل والمطعمة	العمرة والرحلات	-	-	-	-	في طور البرمجة
	الاصطياف العائلي	736	773	936	871	1252
	مخيمات الأطفال	-	90	105	222	282
	التسجيل في النوادي الرياضية	14	109	70	177	79
	النقل السككي والطرقي	43.190	51.739	51.547	60.603	3.734
	دعم التغذية بالمقاصف	-	10.970	55.204	43.662	25.615
التنشيط الثقافي والفني والرياضي والاجتماعي	تكريم المتقاعدين	-	-	-	237	528
	تنظيم تظاهرات رياضية	-	-	-	-	676
مجموع الخدمات	**مجموع المستفيدين**	44.887	64.530	108.923	106.846	32.703

126

مشاريع مستقبلية جديدة في إطار مشروع العقد البرنامج (2023-2026)

الأعمال الاجتماعية

إرساء خدمات جديدة

- **سلفة تمويل السكن:**
- تقديم سلفة بدون فائدة لتمويل تمليك السكن بقيمة 50 ألف درهم؛
- **سلفة الدخول المدرسي:**
- تقديم سلفة لتمويل الدخول المدرسي بقيمة 3000 درهم؛
- **دعم تعلم اللغات الأجنبية:**
- إرساء منصة بيداغوجية رقمية توفر فرص الولوج المجاني إلى موارد ودعامات رقمية لتعلم اللغات الأجنبية لفائدة المنخرطين وذويهم.

تطوير وتحسين الخدمات القائمة

- **الرفع من القيمة المالية للمنح أو السلفات المقدمة:**
- **منحة تمليك السكن**: الرفع من قيمة منحة تمليك السكن من 30 ألف درهم إلى 100 ألف درهم، مع إلغاء منحة استكمال بناء السكن الرئيسي والمحددة في 30 ألف درهم.
- **سلفة عيد الأضحى**: الرفع من قيمتها إلى ما بين 1.500,00 و4.000,00 درهم يتم استردادها في مدة أقصاها عشرة (10) أشهر.

تعزيز شبكة مراكز الاصطياف

- بناء وتجهيز مركز الاصطياف بإيموزار (11 وحدة)؛
- بناء وتجهيز مركز الاصطياف بالوالدية (31 وحدة)؛
- بناء وتجهيز مركز الاصطياف بالسعيدية (20 وحدة)؛
- بناء وتجهيز مركز الاصطياف بالمهدية (35 وحدة للاصطياف) ومركز لمخيم الأطفال بطاقة استيعابية تصل لـ240 سرير.

تهيئة وتأهيل نوادي الأشغال العمومية

- تهيئة وتجهيز نادي الأشغال العمومية ببني ملال؛
- تهيئة وتجهيز نادي الأشغال العمومية بأكادير؛
- تهيئة وتجهيز نادي الأشغال العمومية بفاس؛
- تهيئة وتجهيز نادي الأشغال العمومية بمكناس.

127

مشروع ميزانية سنة 2026

الاعتمادات المخصصة لوزارة التجهيز والماء برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026

- الموظفون : 1 124 مليون درهم ؛
- التسيير : 678 مليون درهم ؛
- الاستثمارات : 21 402 مليون درهم كاعتمادات أداء و43 512 مليون درهم كاعتمادات التزام.

(بمليون درهم)

البرامج	الميزانية العامة				الحسابات الخصوصية		المصالح المسيرة بطريقة مستقلة			مجموع الاستثمارات 2026	
	الموظفين	التسيير	الاستثمار		الأداء	الالتزام	الاستغلال	الاستثمار		الأداء	الالتزام
			الأداء	الالتزام				الأداء	الالتزام		
الماء		256	11.076	17.150			5	3		11.079	17.150
الطرق		29	3.981	16.208	3.000	3.000	58,5	17	2	6.997	19.210
الموانئ		13	2.891	6.975	16					2.907	6.975
الأرصاد الجوية		10	51	63			40	48	62	99	125
القيادة والتوجيه	1.124	370	319	52			1	0,3		320	52
مجموع اعتمادات الأداء	1.124	678	18.318		3.016		104,5	68,3		21.402	
مجموع اعتمادات الالتزام لسنة 2027 و ما يليها				40.448		3.000			64		43.512

129

التوزيع الجهوي لاستثمارات الوزارة في إطار الميزانية العامة برسم سنة 2026

في إطار برمجة الاعتمادات المخصصة للقطاع وتوزيع الاستثمارات المزمع إنجازها، تتبنى الوزارة مقاربة تعطي أهمية كبرى للتنمية الجهوية

- تهم الاعتمادات المرصودة للمصالح المشتركة أساسا النفقات التالية:
  - تحويلات لفائدة المؤسسات والشركات التابعة للوزارة؛
  - مساهمات الوزارة في البرامج والمشاريع المنجزة في إطار الشراكة؛
  - مصاريف نزع الملكية المتعلقة ببعض المشاريع المنجزة من طرف الوزارة؛
  - مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية.

الجهة/البرنامج	برنامج الماء		برنامج الأرصاد الجوية		برنامج الطرق		برنامج الموانئ		برنامج القيادة و التوجيه		المجموع (بمليون الدرهم)	
	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام
المصالح المشتركة	3 989,85	602,72	51,01	62,65	1 142,43	2 652,87	342,90	10,00	316,76	52,00	5 842,95	3 380,23
جهة طنجة تطوان الحسيمة	521,13	7 247,02	-	-	265,13	1 296,94	8,94	-	0,20	-	795,40	8 543,96
الجهة الشرقية	1 399,54	1 357,41	-	-	1 472,09	6 791,35	-	-	0,20	-	2 871,83	8 148,76
جهة فاس مكناس	1 462,10	2 423,90	-	-	359,60	1 850,04	-	-	0,20	-	1 821,90	4 273,94
جهة الرباط سلا القنيطرة	44,83	10,20	-	-	106,06	996,08	60,00	503,70	0,18	-	211,07	1 509,98
جهة بني ملال خنيفرة	738,30	2 599,68	-	-	64,95	97,82	-	-	0,18	-	803,43	2 697,50
جهة الداربيضاء سطات	304,73	1 340,62	-	-	183,08	671,65	161,71	109,49	0,20	-	649,72	2 121,77
جهة مراكش اسفي	797,28	178,02	-	-	212,14	920,49	13,50	30,00	0,20	-	1 023,12	1 128,51
جهة درعة تافيلالت	74,92	175,01	-	-	45,04	323,74	-	-	0,10	-	120,06	498,76
جهة سوس ماسة	1 629,13	933,83	-	-	30,64	177,50	13,60	-	0,20	-	1 673,57	1 111,34
جهة كلميم واد نون	33,62	200,63	-	-	98,61	281,01	-	-	0,10	-	132,33	481,64
جهة العيون الساقية الحمراء	80,53	81,20	-	-	1,00	3,00	0,40	-	0,10	-	82,03	84,20
جهة الداخلة واد الذهب	-	-	-	-	0,65	145,50	2 290,00	6 322,20	0,08	-	2 290,73	6 467,70
المجموع	11 075,95	17 150,24	51,01	62,65	3 981,43	16 208,00	2 891,05	6 975,39	318,70	52,00	18 318,14	40 448,28

التوزيع الجهوي لاستثمارات الوزارة في إطار الميزانية العامة برسم سنة 2026

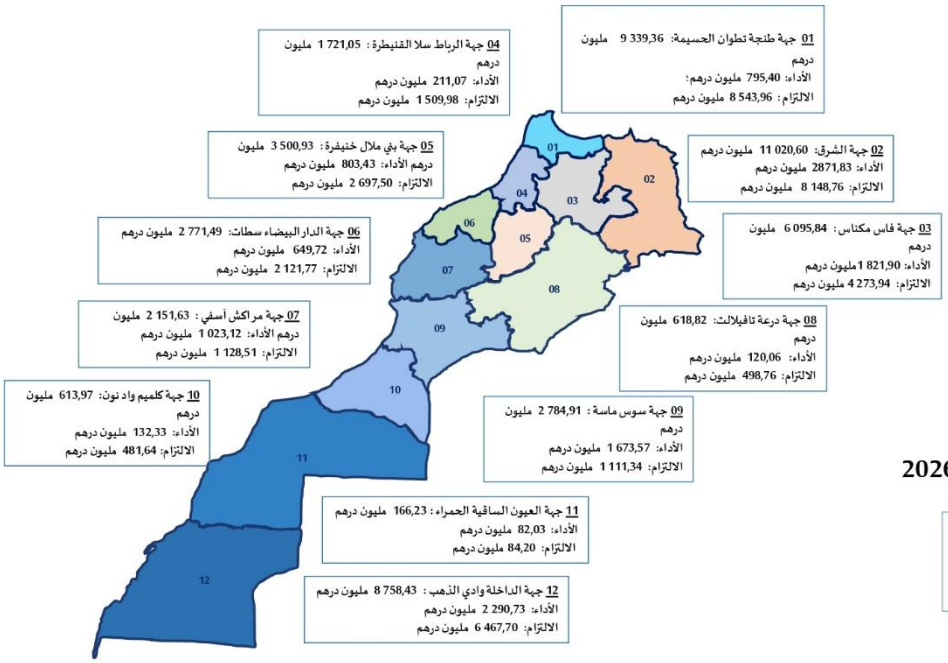

المصالح المشتركة

استثمار إجمالي يناهز: 9,22 مليار درهم:
- ❑ 5,84 مليار درهم كاعتمادات أداء
- ❑ 3,38 مليار درهم كاعتمادات التزام

+

الجهات

استثمار إجمالي يناهز: 49,54 مليار درهم:
- ❑ 12,48 مليار درهم كاعتمادات أداء
- ❑ 37,07 مليار درهم كاعتمادات التزام

مجموع الاعتمادات للميزانية العامة ل 2026

استثمار إجمالي يناهز: 58,77 مليار درهم:
- ❑ 18,32 مليار درهم كاعتمادات أداء
- ❑ 40,45 مليار درهم كاعتمادات التزام

131

الاستثمارات المتوقعة للمؤسسات العمومية التابعة للوزارة

المؤسسة	استثمار الأداء 2026 (بمليون درهم)
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	17 186
الشركة الوطنية للطرق السيارة	2850
الوكالة الوطنية للموانئ	1040
الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	3267
شركة الناظور غرب المتوسط	595
صندوق التمويل الطرقي	1017
وكالات الأحواض المائية	1032
الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة	40
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	206
المختبر الوطني للتجارب والدراسات	115
المجموع	27 348

132

الاستثمارات المتوقعة للمؤسسات العمومية التابعة للوزارة

المؤسسة	استثمار الأداء 2026 (بمليون درهم)
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	17 186
الشركة الوطنية للطرق السيارة	2850
الوكالة الوطنية للموانئ	1040
الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	3267
شركة الناظور غرب المتوسط	595
صندوق التمويل الطرقي	1017
وكالات الأحواض المائية	1032
الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة	40
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	206
المختبر الوطني للتجارب والدراسات	115
المجموع	27 348

132

مجموع الاستثمار العمومي في قطاعات التجهيز والماء لسنة 2026

مجموع اعتمادات الأداء المخصصة للإستثمار العمومي في قطاعات التجهيز والماء برسم سنة 2026

48,74 مليار درهم

استثمارات وزارة التجهيز والماء

21,4 مليار درهم

اعتمادات الأداء

استثمارات المؤسسات العمومية

27,34 مليار درهم

133

وزارة التجهيز والماء
MINISTÈRE DE L'ÉQUIPEMENT ET DE L'EAU

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية لـوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

برسم السنة الماليـة 2026

رئيس اللجنة
مولاي عبد الرحمان ابليلا

مقرر اللجنة
المهدي عثمون

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم التشريع اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2021-2027

السنة التشريعية: 2025-2026

دورة أكتوبر: 2025

التقرير

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة هذا المشروع خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 نونبر 2025، برئاسة السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا، رئيس اللجنة، وبحضور السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، إلى جانب السيد حسني الغزاوي، رئيس مجلس الإدارة الجماعية لمجموعة العمران. وقد ألقت السيدة الوزيرة عرضا مفصلا ذكرت في مستهله بالمرجعيات العامة المؤطرة للقطاع وبالأهداف الاستراتيجية الكبرى في مجال إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

كما تناول العرض تشخيص وضعية القطاع عند بداية الولاية الحكومية، مع توضيح منهجية التنسيق والتشاور المعتمدة في إطار الحوار الوطني للتعمير والإسكان، عبر ثلاثة محاور للنقاش همت: التخطيط، والحكامة، ودعم الوسط القروي وتقليص الفوارق الترابية، والعرض السكني والإطار المبني.

وقد أبرز العرض خارطة الطريق المتعلقة بتحسين منظومة التخطيط الترابي من خلال جيل جديد من آليات التخطيط شملت وثائق ورخص التعمير، إلى جانب حكامة متجددة تقوم على مخاطب جهوي قوي لمواكبة الجهوية المتقدمة وميثاق الاستثمار وإعادة تموقع مجموعة العمران، فضلا عن تقديم الدعم للعالم القروي وتقليص التفاوتات المجالية، وتعزيز القدرة الشرائية للأسر لتيسير الولوج إلى السكن، خاصة ذوي الدخل المحدود والطبقة المتوسطة.

وعلى مستوى إعداد التراب الوطني، أبرز العرض عناصر بلورة رؤية متجددة للسياسة العامة لإعداد التراب الوطني عبر بناء مشترك لتوجيهاتها، من خلال تنظيم حوار مجالي شمل 12 ندوة جهوية سنة 2022، بشراكة مع السادة الولاة ورؤساء الجهات، وضمت 26 ورشة موضوعاتية و1500 مشارك، إضافة إلى تنظيم أكثر من 40 ورشة عمل مع مختلف القطاعات على المستوى المركزي.

كما توقف العرض عند دعم التخطيط الاستراتيجي المجالي وتعزيز المنظومة الحضرية، من خلال عرض حصيلة الاستراتيجية الوطنية للمدن المتوسطة، وتقوية جاذبية المجالات الترابية، وتغطية المجال الجبلي بأدوات التنمية والتخطيط الاستراتيجي، إلى جانب النهوض بالمجالات الهشة، موضحا أن 281 جماعة ترابية تسجل مؤشرات هشاشة مجالية، يفوق 73% منها بالمجال الجبلي.

وأشار العرض، فيما يتعلق بمواكبة وتعزيز القدرات في مجال الهندسة الترابية، إلى إعداد دليل عمل خاص بإعداد المشاريع الترابية، ودليل للمكونين، وتقرير يوضح أهم النتائج والخلاصات المرتبطة بتحليل الديناميات والتفاوتات في التنمية على مستوى الجماعات القروية. كما أبرز برنامج العمل لسنة 2026، الذي يروم إتمام عملية المصادقة على توجيهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني، وبلورة رؤية استشرافية لتأطير البناء الميتروبولي، وتصميم نموذج حكامة فعالة لتدبير المجالات الوظيفية الميتروبولية، إضافة إلى استكمال الدراسات المتعلقة بإعداد برامج التنمية المندمجة والمستدامة لسلاسل الجبال، من خلال برمجة سلسلة جبال الريف، وبلورة الإطار التوجيهي للسياسة العامة لإعداد التراب الوطني على صعيد الجهات الاثنتي عشرة.

وفيما يتعلق بإنجازات 2021 – 2025 في مجال التعمير، بلغت نسبة تعميم وثائق التعمير المصادق عليها 405 وثائق، أي بنسبة 90%. كما تمت المصادقة على 49 تصميم تهيئة على مستوى المدن الكبرى ما بين أكتوبر 2021 وشتنبر 2025، مقابل 5 تصاميم فقط ما بين 2020 وشتنبر 2021. وقد تم خلال الفترة نفسها تعزيز وتيرة مواكبة المشاريع في إطار التدبير الحضري، حيث تمت دراسة 450.000 ملف لطلبات الرخص بوتيرة تفوق 100.000 ملف سنويا.

كما أبرز العرض المنجز في مجال تقليص آجال دراسة مشاريع طلبات الرخص من طرف الوكالات الحضرية، وتوضيح حصيلة معالجة الإشكالات المرتبطة بالملفات الاستثمارية من خلال إعادة دراسة 29.000 ملف من المشاريع الكبرى التي لم تحظ بالرأي الموافق، و1.663 طلبا لتمديد آجال إنجاز مشاريع التجزئات العقارية والمجموعات السكنية، فضلا عن توضيح الطلبات المتعلقة بتسوية البنايات غير القانونية وتعميم التغطية بوثائق تعمير محينة.

أما بخصوص التدخل في المجال القروي، فقد توقف العرض عند المنجزات المرتبطة بتبسيط المساطر، حيث تمت المصادقة، خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2021 إلى غاية شتنبر 2025، على 115 تصميم نمو للتجمعات القروية، مع تغطية 84% من الجماعات القروية بوثائق التعمير. وتمت الإشارة كذلك إلى مضاعفة الجهود لتقليص الفوارق المجالية عبر تأهيل المراكز القروية، حيث بلغت نسبة الالتزامات خلال هذه الولاية 35% مقابل 26% سابقا، في إطار اتفاقيات برامج سياسة المدينة ودعم التنمية المجالية. كما استفادت 155 جماعة ذات طابع قروي من المساعدة المعمارية إلى غاية شتنبر 2025، إلى جانب إعداد تصاميم التهيئة ورد الاعتبار للمدن العتيقة، والمواثيق المعمارية والمشهدية الخاصة بها.

وعلى مستوى سياسة المدينة ودعم التنمية المجالية، أبرز العرض المجهود الكبير في برمجة وتنفيذ المشاريع، حيث أوضح أن مجموع المؤشرات

المحققة خلال هذه الولاية الحكومية يفوق في المعدل 52% مما تحقق خلال 11 سنة الماضية. كما توقف عند مخرجات الدراسات المرتبطة بالأثر الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والهندسي والعمراني والبيئي لمشاريع سياسة المدينة، وعرض برنامج العمل المتعلق بمواصلة التدخل في الأحياء والمدن والمراكز القروية، وتنزيل البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة 2026-2028.

ومن جانب آخر، تناول العرض قطاع الإسكان، موضحا الجهود المبذولة لمحاربة السكن غير اللائق، من خلال إعلان 62 مدينة بدون صفيح، والتأكيد على قرب إعلان جهة العيون الساقية الحمراء جهة بدون صفيح حضري وقروي قبل نهاية الشهر الجاري. كما أبرز حصيلة برنامج "مدن بدون صفيح" من حيث تحسين ظروف السكن وارتفاع معدل معالجة الأحياء الصفيحية سنويا، وتراجع انتشار دور الصفيح مقارنة بالعشر سنوات السابقة، بالإضافة إلى اعتماد منهجية جديدة للتدخل في إطار برنامج خماسي 2024-2028 للقضاء على ما تبقى من دور الصفيح.

كما تم عرض الأوراش الإصلاحية في مجال معالجة المباني الآيلة للسقوط، واعتماد مقاربة جديدة للتدخل من الناحية التشريعية والمؤسساتية وآليات التمويل، بالإضافة إلى توضيح برنامج الدعم المباشر للسكن من حيث أهدافه وحكامته المبنية على الرقمنة، حيث بلغ عدد الطلبات إلى غاية أكتوبر 2025 ما مجموعه 205.620 طلبا، استفاد منها 72.185 مستفيدا. كما تم تقديم

مستجدات البرنامج وتعديلاته في إطار قانون المالية لسنة 2026، خاصة ما يتعلق بتوسيع نطاق الاستفادة وتحسين نجاعته، وتوضيح إجراءات رفع الرهن.

هذا، ووقف العرض عند برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات من خلال إبراز حصيلة الإنجازات خلال 2021-2025 وبرنامج العمل، إضافة إلى برنامج إعادة تأهيل وبناء المساكن المتضررة من الزلزال، وتوضيح التدابير المتخذة لمكافحة آثار الزلزال وتسريع عملية إعادة الإعمار بالمناطق المتضررة، حيث بلغت الأساسات المشيدة 54.879، والهياكل المكتملة 52.747، والمنازل المأهولة 52.000.

كما تم التطرق لجوانب الحكامة وتأطير القطاع من خلال إعادة هيكلة المصالح المركزية، وتموقع الوكالات الحضرية، وإحداث مديريات جهوية لإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، فضلا عن إعداد المنصة الرقمية لتدبير برنامج الدعم المباشر للسكن، وتسريع التدبير اللامادي، وتعزيز الإطار القانوني، وإحداث مؤسسة عمومية للتكوين وأخرى للأعمال الاجتماعية.

وعقب ذلك، قدم رئيس مجلس الإدارة الجماعية لمجموعة العمران الخطوط العريضة لعمل المؤسسة، من خلال إبراز حصيلة سنة 2025 وبرنامج دعم السكن، وبرنامج العمل برسم سنة 2026، سواء على مستوى الاستثمار أو الأوراش.

وفي ختام العرض، أبرزت السيدة الوزيرة الاعتمادات المخصصة للقطاع برسم السنة المالية 2026، والتي جاءت موزعة كما يلي:

ميزانية التسيير:

- **الموظفون: 420.716.000 درهم.**
- **المعدات والنفقات المختلفة: 992.890.000 درهم (منها 657.000.000**
- **ميزانية الاستثمار (الميزانية العامة): 4.748.440.000 درهم)**

منها 3.620.000.000 درهم ستخصص للدعم المباشر للأسر،

و231.000.000 درهم ستخصص للوكالات الحضرية).

ميزانية صندوق التضامن لدعم السكن والسكنى والاندماج الحضري:

2.000.000.000 درهم.

- **مجموع اعتمادات ميزانية القطاع لسنة 2026: 8.162.006.000 درهم.**

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

وفي معرض التفاعل مع ملاحظات السادة المستشارين، عبرت السيدة الوزيرة عن شكرها للتفاعل الجاد والإيجابي مع العرض، ولتثمين مضامين الإنجازات التي

تحققت في قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وكذا للإشكالات والملاحظات القيمة والبناءة التي أثيرت خلال مناقشة العرض. وقد اعتبرتها دافعا للرقي بهذا المجال الحيوي الذي يندرج ضمن اختصاصات القطاع الحكومي، وفرصة هامة للعمل على تجويد البرامج والاستراتيجيات المعتمدة. وأكدت السيدة الوزيرة أن الجهود المبذولة تأتي في إطار تنزيل الإرادة الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، مضيفة أنه رغم حجم الإنجازات المحققة، فإن هناك تحديات ما تزال قائمة تعمل الوزارة على تجاوزها وفق مقاربة شفافة لا تميز بين المجالات الترابية.

وأفادت، بخصوص البناء في العالم القروي، بأن هذا المجال يعاني من إشكاليات وإكراهات متعددة، تتداخل فيها أدوار عدد من الفاعلين الترابيين فيما يتعلق بالترخيص للأشخاص بالبناء أو إعادة تشييد البنايات التي تم هدمها. وأوضحت أن إصلاح وضعية الأراضي ليس من اختصاص الوكالات الحضرية وحدها، بل يدخل أيضا ضمن اختصاصات الجماعات الترابية. كما اعتبرت أن الإشكالات المرتبطة بمساحة الأرض المطلوبة من المرتقب أن تُعالج ضمن النص القانوني الذي سيحال على البرلمان، مشيرة إلى أن مشاكل العالم القروي كثيرة ومتراكمة.

ومن جهة أخرى، أكدت السيدة الوزيرة، فيما يتعلق ببرنامج الدعم المباشر للسكن، أن نجاح هذا المشروع يتجلى في العدد الكبير للمستفيدين منه، مبرزة أن هذا النجاح لا يقتصر فقط على المستفيدين المباشرين، بل ينعكس أيضا على

مستوى الدينامية الاقتصادية التي أحدثتها الأوراش المفتوحة، والتي استفادت منها الشركات الكبرى والمتوسطة، وساهمت في خلق فرص شغل مهمة، إضافة إلى تنشيط مبيعات المواد المرتبطة بقطاع البناء وفق المؤشرات الصادرة عن بنك المغرب. وأشارت إلى أن الاقتصاد الحقيقي يقوم بالأساس على قوة ودينامية المقاولات الصغيرة.

وأوضحت السيدة الوزيرة أن عدد المستفيدين من الدعم المباشر للسكن بلغ 76.238 مستفيدا، بلغت نسبة النساء منهم 47%، فيما بلغت نسبة الشباب 54%، معتبرة أن هذه الأرقام تعكس طموح الجيل الحالي واستقلاليته ووعيه المجتمعي بالمسؤولية.

وعلى مستوى برنامج إعادة تأهيل وبناء المساكن المتضررة من الزلزال، أكدت السيدة الوزيرة أن هذا الورش يكتسي طابعا حساسا من الناحية الأخلاقية ويحظى بعناية خاصة من قبل جلالة الملك حفظه الله، مشددة على أن الموضوع لا يقبل أي مزايدات سياسية. وذكرت، في هذا السياق، بالجهود الملكية المباشرة التي أعقبت الزلزال، سواء من خلال الدعم الشهري المخصص للساكنة، أو المساعدات المتعلقة بإعادة بناء المساكن، أو من خلال التدخلات اللوجستية والبشرية التي سخرتها مختلف السلطات العمومية، إضافة إلى التضامن الكبير الذي عبرت عنه مختلف أطياف المجتمع المغربي.

وأشارت السيدة الوزيرة إلى أن برنامج إعادة البناء يوجد في مراحله الأخيرة، ولم يتبق سوى جزء يسير لاستكماله، مبرزة مجموعة من المعيقات والإكراهات

التي تواجه الأشغال في المناطق الجبلية، ومنها صعوبة الولوج إلى مواقع العمل بسبب التضاريس الوعرة، وتحديات إزالة الأتربة وتعبيد الطرق والمسالك الجبلية، إضافة إلى الالتزام بتصاميم هندسية تراعي الخصوصيات الثقافية والمعمارية للمنطقة.

كما توقفت السيدة الوزيرة عند بعض الصعوبات التي يواجهها المنتخبون، والتحديات الكبيرة الملقاة على عاتقهم، مقدرة حجم المسؤولية الوطنية التي يتحملونها في خدمة المواطنات والمواطنين، وهي مسؤوليات تتجاوز في بعض الأحيان الجوانب الإدارية لتلامس جوانب شخصية، مادامت تندرج في إطار القانون. وأشارت، في السياق ذاته، إلى ضرورة تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين من أجل تخليق العمل السياسي ورد الاعتبار لمكانة المنتخب على المستوى الترابي.

وردا على الملاحظة المثارة، أوضحت السيدة الوزيرة أن تمديد أجل تسوية البنايات غير القانونية قرار يتجاوز اختصاص قطاع الإسكان والتعمير، بل هو قرار مشترك مع وزارة الداخلية، مؤكدة العمل على فتح قنوات التواصل أملا في الوصول إلى تمديد هذا الأجل.

وفي سياق آخر، أشارت السيدة الوزيرة إلى بعض التحديات التي واجهت إعداد تصاميم التهيئة العقارية في بعض المدن، ومن بينها مدينة وزان، وما يرتبط بها من صعوبات مرتبطة بالنسيج الحضري، مبرزة الاشتغال على تجاوزها عبر الاستفادة من برامج وسياسة المدينة. كما أكدت، في سياق مواز، استعداد القطاع

الوزاري للحوار، وأنه رهن إشارة النقابات، إيمانا منه بأهمية الحوار والمكتسبات المحققة. واعتبرت أن المشروع المتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان تم إعداده باعتماد المقاربة التشاركية.

العرض التقديمي

للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة
عرض السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني و التعمير
و الإسكان و سياسة المدينة
تقديم مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2026

المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

محاور العرض

1. المرجعيات
2. الأهداف الاستراتيجية
3. تشخيص وضعية القطاع عند بداية الولاية الحكومية وخارطة الطريق
4. الإنجازات وبرنامج عمل 2026
5. برنامج إعادة تأهيل وبناء المساكن المتضررة من الزلزال
6. الميزانية المرتقبة لسنة 2026

المرجعيات

01. المرجعيات

1. التوجيهات الملكية السامية
2. الدستور
3. النموذج التنموي الجديد
4. البرنامج الحكومي
5. البرامج والأجندات الدولية

الأهداف الاستراتيجية

02. الأهداف الاستراتيجية

- تعزيز التماسك المجالي للتدخلات العمومية على مستوى كافة مجالات التراب الوطني
- دعم تنمية المجالات القروية وتقوية جاذبيتها الاقتصادية
- إرساء إطار مرجعي وطني من أجل تنمية حضرية عادلة، مستدامة وتحفيزية
- إنعاش العقار ودعم الاستثمار مع خلق فرص الشغل
- تيسير الولوج إلى السكن ومعالجة السكن غير اللائق
- تثمين الجودة المعمارية والمشهدية مع رد الاعتبار للأنسجة العتيقة
- تطوير قطاع العقار و تعزيز المهنية والنهوض بالجودة والسلامة والاستدامة
- مواجهة تداعيات زلزال الحوز

تشخيص وضعية القطاع عند بداية الولاية الحكومية وخارطة الطريق

الحوار الوطني
حول التعمير
والإسكان

الحوار الوطني حول التعمير والإسكان : منهجية التنسيق والتشاور

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده
تم انعقاد الحوار الوطني حول التعمير والإسكان بتاريخ 21 شتنبر 2022

أبرز أرقام المشاركة في الحوار

- 13000 تفاعل للمواطنين عبر المنصة التفاعلية
- 6000 مشارك
- 1500 اقتراح
- 12 لقاء جهوي
- لقاءات مركزية

خارطة الطريق

تشخيص وضعية القطاع

محاور النقاش

- التخطيط والحكامة
- دعم الوسط القروي وتقليص الفوارق الترابية
- العرض السكني
- الإطار المبني

8

الحوار الوطني للتعمير والإسكان: خارطة الطريق

الحوار الوطني حول التعمير والإسكان

التخطيط	الحكامة	العالم القروي
تحيين منظومة التخطيط الترابي: جيل جديد لآليات التخطيط	حكامة متجددة	تقديم الدعم للعالم القروي و تقليص التفاوتات المجالية

وثائق التعمير

- تسريع وثيرة إنجاز وثائق تعمير من جيل جديد
- مراجعة الإطار القانوني

رخص التعمير

- تبسيط مساطر منح مختلف رخص التعمير
- تعزيز الرقمنة
- فتح إمكانية إعادة الدراسة

- مخاطب جهوي قوي لمواكبة الجهوية وميثاق الاستثمار
- إعادة تموقع مجموعة العمران

- تنمية المراكز القروية الصاعدة ودعم الإلتقائية
- إحداث قطب متخصص في العالم القروي على صعيد الوكالات الجهوية

الحوار الوطني للتعمير والإسكان: خارطة الطريق

الحوار الوطني حول التعمير والإسكان

العرض السكني

تعزيز القدرة الشرائية للأسر من أجل تيسير الولوج الى السكن ، خاصة ذوي الدخل المحدود والطبقة المتوسطة

الإطار المبني

السكن غير اللائق	سياسة المدينة	التراث المبني	التأطير التقني
تغيير منهجية التدخل عبر إدماج القطاع الخاص	• وضع برامج مندمجة، في انسجام مع البرامج القطاعية • إعطاء أولوية للتدخل بالعالم القروي	• حماية التراث المبني وتوفير المواكبة المعمارية الملائمة • تفعيل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط	تحسين الجودة والسلامة للمباني لمقاومة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية

الإنجازات وبرنامج عمل 2026

إعداد التراب الوطني

إعداد التراب الوطني : بلورة رؤية متجددة للسياسة العامة لإعداد التراب

بلورة رؤية متجددة للسياسة العامة لإعداد التراب الوطني

بناء مشترك لتوجهات السياسة العامة لإعداد التراب(OPPAT)

تنظيم حوار مجالي :

- 12 ندوة جهوية في 2022، بشراكة مع السادة الولاة ورؤساء الجهات ،ضمت
- 26 ورشة موضوعاتيه و1500 مشارك.
- تنظيم أكثر من 40 ورشة عمل مع مختلف القطاعات على المستوى المركزي.

- ❑ **بلورة رؤية استشرافية مبنية على منهجية ومقاربات جديدة:**
  - تحقيق الانسجام بين السياسات العمومية والتنمية الترابية.
  - تعزيزودعم التنمية الجهوية حسب خصوصيات كل جهة.
- ❑ **صياغة توجهات السياسة العامة لإعداد التراب على المستوى الوطني والجهوي و على مستوى الحكامة**

إعداد التراب الوطني : دعم التخطيط الاستراتيجي المجالي وتعزيز المنظومة الحضرية

الاستراتيجية الوطنية للمدن الوسيط (Villes intermédiaires)

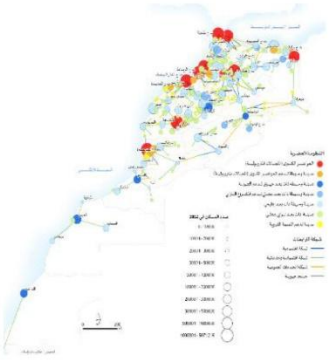

- تحديد 71 مدينة وسيطة 36,6 % من الساكنة الحضرية.
- صياغة مسودة للرؤية الاستشرافية لتعزيز أدوار المدن الوسيطة

دعم وتقوية جاذبية المجالات الترابية

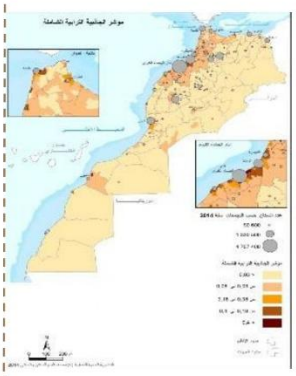

- إعداد إطار مرجعي لقياس وتتبع الجاذبية الترابية.
- إرساء مقاربة جديدة لدعم وتعزيز جاذبية المجالات الترابية.

تغطية المجال الجبلي بأدوات التنمية والتخطيط الاستراتيجي

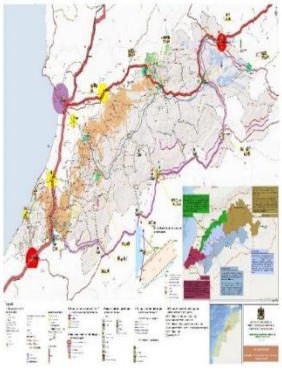

- بلورة برنامج التنمية المجالية المستدامة للأطلس الصغير.
- تحديد 5 مجالات مشاريع تنبني على أساس التدبير المستدام للموارد،

النهوض بالمجالات الهشة

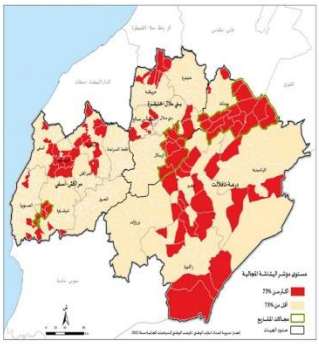

- 281 جماعة ترابية تسجل مؤشرات هشاشة مجالية يفوق 37%
- بلورة مشاريع ترابية بين جماعية على مستوى ثلاث أقاليم نموذجية: أزيلال، شيشاوة وميدلت، تهم 32 جماعة
- إدراج مشاريع تنمية المجالات النموذجية لكل من شيشاوة وأزيلال في برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة جراء الزلزال.

إعداد التراب الوطني : مواكبة وتعزيز القدرات في مجال الهندسة الترابية

إنجاز دليل حول منهجية إعداد المشاريع الترابية

إعداد دليل عملي خاص بإعداد المشاريع الترابية

تقوية القدرات في مجال الهندسة الترابية

إعداد دليل عملي خاص بالمكوّنين

بلورة منهجية لإعداد مؤشر تركيبي مرجعي في مجال التهيئة الترابية

إعداد تقرير يوضح أهم النتائج والخلاصات الرئيسية لتحليل الديناميات والتفاوتات على مستوى التنمية بالجماعات القروية

إعداد التراب الوطني : برنامج عمل سنة 2026

- إتمام عملية المصادقة على توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني :
  - استشارة توجهات السياسة العامة لإعداد التراب على مستوى المجلس الأعلى لإعداد التراب.
  - اعتماد التوجهات على مستوى المجلس الوزاري
- بلورة رؤية استشرافية لتأطير البناء الميتروبولي وتصميم نمط حكامة فعّال لتدبير المجالات الوظيفية الميتروبولية.
- ترجمة الرؤية الاستشرافية للاستراتيجية الوطنية للمدن الوسيطة إلى توجهات استراتيجية وبلورة برنامج عمل دامج ومندمج.
- استكمال الدراسات المتعلقة بإعداد برامج التنمية المندمجة والمستدامة لسلاسل الجبال عن طريق برمجة سلسلة جبال الريف.
- بلورة الإطار التوجيهي للسياسة العامة لإعداد التراب على صعيد 12 جهة (المادة 2 من المرسوم 2.17.583 الخاص بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتحيينه وتقييمه).

التعمير: حصيلة الإنجازات 2021- 2025

تعميم التغطية بوثائق التعمير

- 408 وثيقة تعميرية مصادق عليها (90%) منها :
  - 01 مخطط توجيه التهيئة العمرانية لسهل كرت SDAU
  - 272 تصاميم تهيئة PA
  - 135 تصميم نمو التكتلات القرويةPDAR
  - أهمية خاصة لتغطية المدن الكبرى : 49 تصميم

جيل جديد من وثائق التعمير كثر مرونة ومواكبة للدينامية العمرانية والاقتصادية

- إرساء القواعد الثابتة والقواعد البديلة Fixes et variables:
- وضع تدابير تحفيزية لتشجيع لاستثمار ؛
- إرساء مبدأ المساهمة لتكوين احتياط عقاري لإنجاز التجهيزات والمرافق العمومية

توفير عرض ترابي موجه للاستثمار

أكثر من 120.000 هكتار مفتوحة للتعمير منها :
- 46%مخصصة للأنشطة الاقتصادية
- 52 % مخصصة للسكن
- 10% مرافق عمومية

تعزيز وثيرة مواكبة المشاريع في إطار التدبير في المجال الحضري

خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2021 الى شتنبر 2025 :

- 450.000 دراسة مشاريع طلبات الرخص وتيرة تفوق 100.000 طلب دراسة في السنة
- 259.000 مشروع تمت الموافقة عليه أي بنسبة 58%.
- 29.100 مشروع حضي بالدراسة القبلية من طرف الوكالات الحضرية

- 80 % مشاريع صغرى 99 % منها سكنية;
- 20 % مشاريع كبرى بمجموع استثماري يقدر بأكثر من 250 مليار درهم منها :
  - 45 % سكنية،/ 33 % تجارية،/ 10 % للأنشطة،
  - 8 % تجهيزات عمومية/ و 5 % مشاريع أخرى.

4.1 يوم كمتوسط اجل لدراسة المشاريع الكبرى مقابل 05 أيام قبل 2021

1.5 يوم كمتوسط اجل لدراسة المشاريع الصغرى مقابل 02 أيام قبل 2021

تقليص آجال دراسة مشاريع طلبات الرخص من طرف الوكالات الحضرية

التعمير: حصيلة الإنجازات 2021- 2025

حل إشكالات الملفات الاستثمارية

دوريتين للسيدة الوزيرة المتعلقتين بإعادة دراسة المشاريع الكبرى التي لم تحظى بالرأي الموافق بتاريخ 2021 و 2023.

إعادة دراسة 29000 من المشاريع الكبرى التي لم تحظى بالرأي الموافق

7.104 مشروع تمت الموافقة عليه بنسبة 22%

- المجموع استثماري يقدر بأكثر من 80 مليار درهم
- 233.194 منصب شغل
- مجموع المساحة المغطاة أكثر من 5,2 مليون م² (من يناير 2024 الى شتنبر 2025).

تفعيل الدورية المشتركة عدد 1205بتاريخ 18 يونيو 2020 بخصوص أشغال تجهيز التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وآجال إنجازها حسب مقتضيات المادة 11 من القانون رقم 90-25

1663طلب تمديد آجال انجاز مشاريع التجزئات العقارية والمجموعات السكنية

727 مشروع تجزئة ومجموعة سكنية تمت الموافقة عليه بنسبة 44%

40902 قطعة أرضية — 57645 وحدة سكنية

المجموع الاستثماري يقدر بأكثر من 44 مليار درهم

التعمير: حصيلة الإنجازات 2021- 2025

تسوية البنايات غير القانونية Régularisation

المرسوم رقم 2.18.475 المتعلق بتحديد إجراءات وكيفيات منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم بتاريخ 12 يونيو 2019

- 2898 طلب تسوية فقط
- 1478 تمت الموافقة عليه

المرسوم رقم 2.23.103 المتعلق بمنح رخص التسوية المتعلقة بالبنايات غير القانونية بتاريخ 11 ماي 2023

- 29250 طلب تسوية (x 10)
- 12165 رأي موافق مايعادل 42%
- المجموع الاستثماري يقدر بأكثر من 38 مليار درهم

دورية السيدة الوزيرة رقم 2812 المتعلقة بنشر دليل الممارسات الجيدة لتسوية البنايات غير القانونية بتاريخ 01 أبريل 2024

- 4385 طلب تسوية في طور الدراسة
- 6288 رأي غير موافق
- 6404 طلب تسوية معني بمخطط تعديلي

التعمير: برنامج عمل 2026

تعميم التغطية بوثائق التعمير محينة

المصادقة على 10 مخططات توجيهية للتهيئة العمرانية وتهم :

- مخطط توجيه التهيئة العمرانية للخميسات تيفلت سيدي علال البحراوي ؛
- مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإفران أزرو ومجال تأثيرهما ؛
- مخطط توجيه التهيئة العمرانية لأسفي الكبير ؛
- مخطط توجيه التهيئة العمرانية لبرشيد بن سليمان ؛
- مخطط توجيه التهيئة العمرانية لأكادير الكبير ؛
- مخطط توجيه التهيئة العمرانية للعيون الكبرى ؛
- مخطط توجيه التهيئة العمرانية لإقليمي سيدي قاسم سيدي سليمان ؛
- مخطط توجيه التهيئة العمرانية لخنيفرة ؛
- مخطط توجيه التهيئة العمرانية لليوسفية ؛
- مخطط توجيه التهيئة العمرانية لخريبكة.

- تهم 12 إقليم/عمالة و6.549.551 نسمة (حسب إحصاء 2024)
- تغطي فضاءات متروبولية، ومجالات ساحلية وجبلية وسهلية

- تتبع إعداد واستكمال مسطرة المشاورات القانونية ل 14 مخطط توجيه التهيئة العمرانية؛
- إعطاء انطلاقة 01 دراسة مخطط توجيه التهيئة العمرانية للمجال المتروبولي لمراكش الكبير؛
- الإعلان عن 05 طلبات عروض خاصة بمخططات توجيهية للتهيئة العمرانية : إقليم تارودانت و إقليم الراشيدية من طرف مديرية التعمير، وطنجة الكبرى وتطوان الكبير والرباط-سلا-تمارة من طرف الوكالات الحضرية المعنية.

التعمير: برنامج عمل 2026

تعميم التغطية بوثائق تعمير محينة

المصادقة على 60 تصميم تهيئة منها :

09 تصاميم التهيئة للمدن الكبرى

- قطاع أكادير الجنوب ؛
- قطاع أكادير الشمال ؛
- منطقة الملعب الكبير والقطب الرياضي والصحي والخدماتي بأكادير ؛
- قطاع مراكش الغربي ؛
- مقاطعة أكدال بجماعة فاس، جماعتي أبي القنادل وعامر ؛
- مقاطعة طنجة المدينة، جماعة كزناية ؛
- وجماعة بركان.

المصادقة على 30 مخطط لتنمية التكتلات العمرانية القروية.

وضع صيغة متجددة لبوابة وثائق التعمير

إطلاق النسخة الثانية من البوابة الرقمية الوطنية للتعمير: تطوير حلول تكنولوجيا المعلومات.

تعميم تغطية التراب الوطني بخرائط القابلية للتعمير

إنهاء الدراسات المتعلقة ب30 خريطة القابلية للتعمير تغطي :

08 جهات

18 إقليم ووعمالة

21 مجال حضري

إستكمال تغطية المجالات بخريطتي القابلية للتعمير على مستوى إقليمي شيشاوة وتنغير.

برمجة ديناميكية للمرافق العمومية والمرافق الخاصة ذات المصلحة العامة

تحيين الدليل المرجعي الصادر سنة 2016 المتعلق بنظم برمجة المرافق العمومية والمرافق الخاصة ذات المصلحة العامة.

التدخل بالمجال القروي

التدخل بالمجال القروي : حصيلة الإنجازات 2021- 2025

البناء بالعالم القروي : التدابير المتخذة لتبسيط المساطر بالوسط القروي

تمت المصادقة خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2021 إلى غاية شتنبر 2025 على :

- 135 تصميم نمو التكتلات القروية
- 84% من الجماعات القروية مغطاة بوثائق التعمير

الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية لتبسيط مسطرة البناء بالوسط القروي رقم 160بتاريخ 28 أبريل 2023

تفعيل انعقاد اللجنة الادارية المنصوص عليها في المادة 35 من المرسوم القاضي بتطبيق القانون 12-90 المتعلق بالتعمير

- 1.714 عدد اجتماعات اللجان
- 4.159 مشروع تمت دراسته
- 2.102 مشروع حظي بالموافقة 51%

قبل الدورية المشتركة بتاريخ 28 ابريل 2023		بعد الدورية المشتركة بتاريخ 28 ابريل 2023
975 دوار محدد	X 3	3114 دوار تم تحديد مداراته
15.822 هكتار		99.832 هكتار
550.745 نسمة		1.407.772 نسمة
		494 دوار في طور تحديد المدارات
		30.130 هكتار
		284.880 نسمة

التدخل بالمجال القروي : حصيلة الإنجازات 2021- 2025

قبل الدورية المشتركة بتاريخ 28 ابريل 2023 من أكتوبر 2021 الى ابريل 2023		بعد الدورية المشتركة بتاريخ 28 ابريل 2023 من ماي2023 الى شتنبر 2025
52.855 طلبات الرخص في المجال القروي	+ 87,4%	99.055 طلبات الرخص في المجال القروي
28.103 مشروع تمت الموافقة عليه.	+ 85,5%	52.198 مشروع تمت الموافقة عليه.
22.844 مشروع سكني بنسبة 81 %	+ 96%	44.724 مشروع سكني بنسبة 86 %

توزيع الآراء الموافقة

حسب المساحة الدنيا	أكثر من هكتار واحد 17%	من 5000 إلى 1هكتار 5%	ما بين 2500 و 5000م² 4%	ما بين 1000 و 2500 م² 5%	أقل من 1000 م² 70%
حسب طبيعة المشاريع	مشاريع سكنية 81%	تجهيزات عمومية 7%	أنشطة، تجارة وخدمات 6%	تجزئات العقارية 2%	مشاريع اخرى 4%
حسب الموقع	داخل مراكزالجماعات 52%			داخل الدواوير 20%	خارج الدواوير والمراكز 28%

التدخل بالمجال القروي : حصيلة الإنجازات 2021 - 2025

تقليص الفوارق المجالية : تأهيل المراكز القروية

- مضاعفة الجهود في العالم القروي لتصل نسبة الالتزامات خلال هذه الولاية إلى 35 % مقابل 26% سابقا في إطار اتفاقيات برامج سياسة المدينة ودعم التنمية المجالية.

المؤشرات	2025-2015	2021-2015	2025-2021	%
عدد الاتفاقيات	191	89	102	53%
عدد الجماعات	905	396	509	56%
الكلفة الإجمالية (م.م.د)	19,22	8,41	10,81	56%
مساهمة الوزارة (م.م.د)	6,43	2,51	3,92	60%
الاعتمادات المأداة (م.م.د)	2,16	0,74	1,42	%65

تفعيل البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة: 542 مركزا قرويا صاعدا

- برنامج أولوي يضم 77 مركزا (مركز بكل إقليم) للتدخل على مستوى المراكز ذات المؤهلات الاقتصادية والاجتماعية، 37 منهم استفادوا من برامج الوزارة في إطار اتفاقيات سياسة المدينة
- إعداد البرامج المتعلقة ب 12 مركز نموذجي للبرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة والتوقيع على اتفاقيات الشراكة الخاصة بها. (كلفة إجمالية 1,09 مليار درهم ممولة بشراكة مع المجالس الجهوية ووزارة المالية).
- إعداد الدراسات التقنية المتعلقة ب 24 مركزا (الشطر الثاني) في إطار البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة؛ بغلاف مالي يقدرب1,4 مليار درهم.

سياسة المدينة ودعم التنمية المجالية: حصيلة الإنجازات 2021- 2025

مؤشرات سياسة المدينة والتنمية المجالية : مجهود كبير في برمجة وتنفيذ المشاريع خلال السنوات الأخيرة

المؤشرات	2025-2015	قبل الولاية الحكومية	خلال الولاية الحكومية	%
عدد الاتفاقيات	475	245	230	48%
عدد الجماعات	1046	594	552	57%
الكلفة الإجمالية (م.م.د)	76,25	42,68	33,57	44%
مساهمة الوزارة (م.م.د)	21,26	9,61	11,65	54%
الاعتمادات المأداة (م.م.د)	9,53	2,97	6,56	68%

المؤشرات المحققة خلال هذه الولاية الحكومية، تتجاوز في المعدل أكثر من 50% مما تحقق خلال 11 سنة الأخيرة.

الرفع من حجم الالتزامات الجديدة		تسريع تنفيذ الالتزامات	
متوسط مساهمة الوزارة سنويا في الفترة 2015-2021	متوسط مساهمة الوزارة سنويا في الفترة 2022 - 2025	متوسط الأداءات السنوي في الفترة 2015/2021	متوسط الأداءات السنوي في الفترة 2022-2025
1,46 مليار درهم	2,78 مليار درهم +90%	0,41 مليار درهم	1,37 مليار درهم +234%

69 % لاحظوا تحسنا ملحوظا في جودة حياتهم

سياسة المدينة ودعم التنمية المجالية: برنامج عمل 2026

التدخل في الأحياء والمدن والمراكز القروية:

- مواصلة تنزيل وتفعيل الاتفاقيات المتعاقد بشأنها؛
- العمل على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي فيما لا يقل عن 12 مشروعا كمشاريع نموذجية؛
- إطلاق دراسة متعلقة ببلورة المرجع الوطني للمدن الذكية بالمغرب.

سياسة المدينة ودعم التنمية المجالية: برنامج عمل 2026

البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة 2028-2026

- تنزيل الشطر الأول من البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة (12 مركزا صاعدا)
- التوقيع على اتفاقيات الشراكة المتعلقة ب 24 مركزا نموذجيا في إطار الشطر 2.

•الكلفة المالية الإجمالية: 1,3 مليار درهم

•الشركاء الأساسيين: الوزارة- وزارة الاقتصاد والمالية- المجالس الجهوية

انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية المضمنة بخطابي العرش و افتتاح البرلمان، ستعمل هذه الوزارة على :

- المساهمة في وضع وتفعيل الجيل الجديد من برامج التنمية المجالية المندمجة
- تسريع إعداد البرامج المتعلقة بالأشطر المتبقية من البرنامج الوطني لتنمية المراكز القروية الصاعدة
- إعطاء الأولوية للمناطق المتواجدة بالمناطق الهشة خاصة بالجبال والواحات والسواحل.

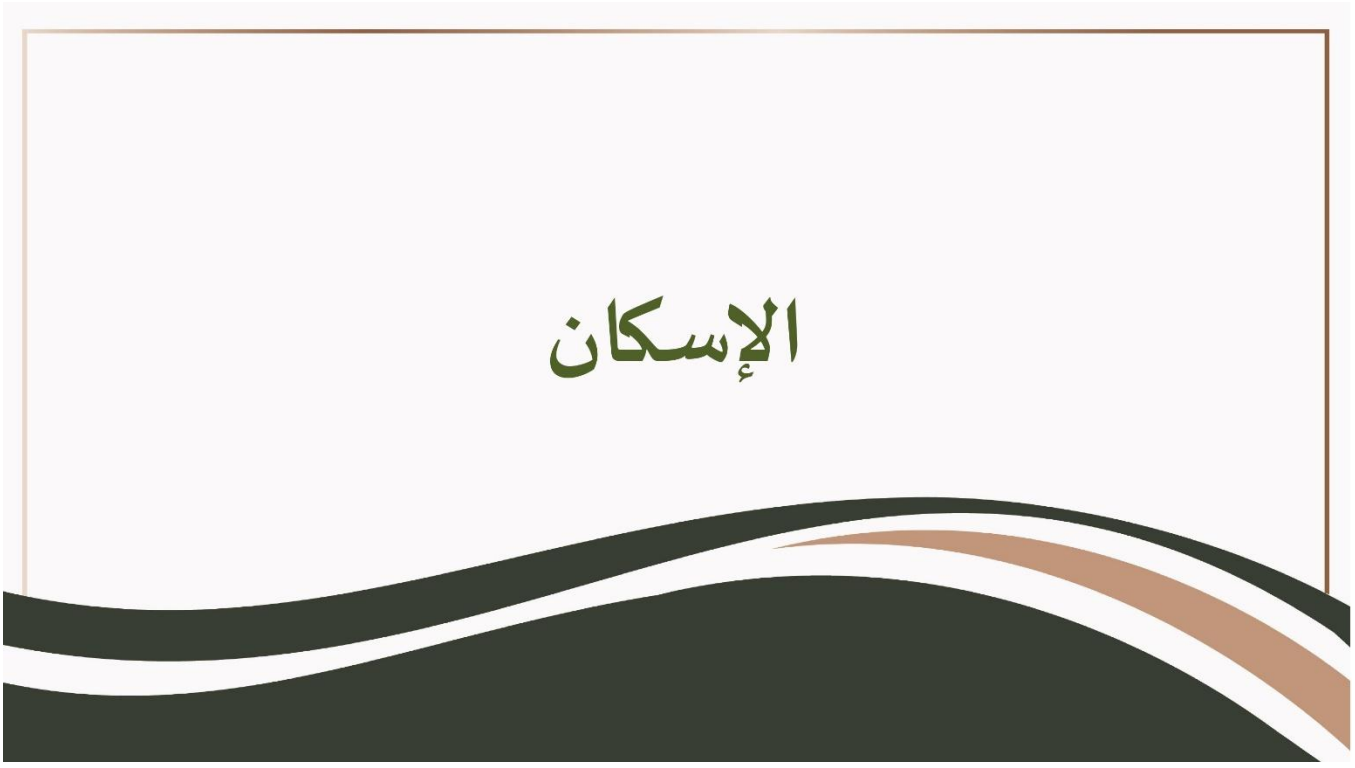

محاربة السكن غير اللائق : حصيلة الإنجازات إلى متم شتنبر من سنة 2025

برنامج مدن بدون صفيح

إحصاء سنة 2004 :
270.000 أسرة معنية

متم أكتوبر 2025:
496.253 أسرة معنية

+83%

الكلفة الإجمالية : 63,72 مليار درهم
دعم الوزارة : 14,65 مليار درهم

373.927 أسرة تمت معالجتها

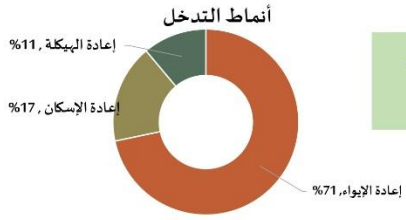

إعلان 62 مدينة بدون صفيح

سيتم إعلان جهة العيون الساقية الحمراء جهة بدون صفيح وبدون صفيح قرى الصيد قبل نهاية هذا الشهر.

محاربة السكن غير اللائق : حصيلة الإنجازات خلال الولاية الحكومية الحالية

برنامج مدن بدون صفيح

1. تحسين ظروف السكن لفائدة 70.918 أسرة، أي ما يفوق 354.590 نسمة.
2. ارتفاع معدل معالجة أحياء الصفيح السنوي، حيث انتقل من 6.200 أسرة خلال الفترة الممتدة من 2018-2021 إلى 18000 أسرة ابتداءً من سنة 2022.
3. التقليص من انتشار دور الصفيح خلال هذه الفترة بالمقارنة مع العشر السنوات السابقة حيث انتقل معدل التزايد من 10400 أسرة سنويا ما بين 2012-2021 إلى 6800 أسرة سنويا خلال الولاية الحكومية الحالية؛ (ما يعادل -35%)
4. اعتماد منهجية جديدة للتدخل في إطار برنامج خماسي 2024-2028 للقضاء على ما تبقى من دور الصفيح (حوالي120.000 أسرة معنية)

محاربة السكن غير اللائق : الحصيلة لبرنامج مدن بدون صفيح

المقاربة الجديدة للتدخل في إطار البرنامج الخماسي 2024-2028

- الاعتماد على نمط إعادة الإسكان في إطار شقق من صنف السكن الاجتماعي أو السكن الذي لا تتجاوز قيمته 300.000 درهم مع احتساب الرسوم؛
- تطوير شراكات مع القطاع الخاص؛
- تعبئة الشقق من طرف المنعشين العقاريين في إطار طلبات إبداء الاهتمام Appel à manifestation (d'intérêt)؛
- وضع الأسس الكفيلة لاستعمال المخزون من الوحدات المنجزة من طرف المنعشين العقاريين العموميين والخواص.
- اعتماد برنامج الدعم المباشر للسكن كآلية تمويلية لتسريع وتيرة معالجة السكن الصفيحي.

اعتماد المنهجية الجديدة على مستوى الدار البيضاء الكبرى، حيث تمت برمجة 62.000 أسرة وعلى مستوى القنيطرة حيث تمت برمجة 12.000 أسرة وعلى مستوى جهة مراكش آسفي حيث تمت برمجة 30.500 أسرة.

محاربة السكن غير اللائق : الحصيلة العامة لبرنامج التدخل في السكن المهدد بالانهيار

مواصلة تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمعالجة السكن المهدد بالانهيار الموقعة منذ 2012

84 اتفاقية كلفة إجمالية 8,32 مليار درهم

43.000 بناية مبرمجة في إطار الاتفاقيات

16.189 بناية قيد المعالجة

مساهمة الوزارة: 2,43 مليار درهم

26.811 تمت معالجتها، أي بنسبة 62%

2022 : تفعيل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط : حصيلة تأهيل المباني الآيلة للسقوط

1. تشخيص المباني الآيلة للسقوط

مقاربة استباقية لمعالجة المباني الآيلة للسقوط في إطار شامل ومندمج

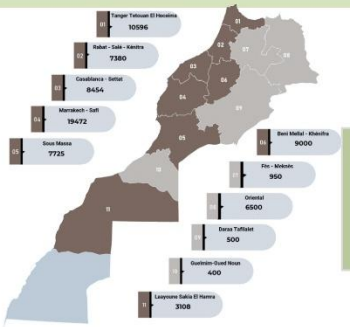

تغطية شاملة همت 32 مدينة عتيقة

11% عوامل التدهور

32% خطر

57% خطر حالي

74 085 بناية على المستوى الوطني

دراسات الجرد والخبرة التقنية

محاربة السكن غير اللائق : الحصيلة العامة لبرنامج التدخل في السكن المهدد بالانهيار

2. معالجة المباني الآيلة للسقوط طبقا لمقتضيات القانون 94-12

جيل جديد من الاتفاقيات ضمن التدخلات المنصوص عليها في القانون 12-94

توقيع اتفاقية معالجة المباني الآيلة للسقوط بعمالة الرباط كمشروع نموذجي في يناير 2025 (مدة الاتفاقية : 3 سنوات).

اتفاقيتان جديدتان بكل من المدينة العتيقة لطنجة والمدينة العتيقة لأصيلة في طور استكمال التوقيعات من قبل كافة الشركاء المعنيين

تمت معالجة **308/1100** بناية آيلة للسقوط طبقا لمقتضيات القانون 94-12

3. التجديد الحضري كآلية جديدة للعناية وتثمين المجالات الحضرية المستدامة

تصاميم التجديد الحضري :
6 تصاميم في مراحلها النهائية

- شارع محمد الخامس بوجدة
- دوار تلاغت بمراكش
- دوارعزيب الكندافي بمراكش - المركز الحضري وحي التقدم بمدينة بن جرير
- حي العكاري بالرباط

تنفيذ المشاريع الواردة بتصميم التجديد الحضري
بحي أقشمير بالحاجب

تفعيل أول مشروع تجديد حضري على المستوى الوطني

مستوى تقدم الأشغال **90%**

مشاورات و دراسات أولية لتحديد مناطق جديدة للتجديد الحضري

- حي المستشفى الإقليمي بمدينة خنيفرة
- حي العيون السفلى بمدينة العيون
- حي مولاي الشريف بعمالة مقاطعة الفداء مرس السلطان بالدار البيضاء

محاربة السكن غير اللائق : الحصيلة العامة لبرنامج التدخل في السكن المهدد بالانهيار

برنامج عمل سنة 2026

تأهيل المباني الآيلة للسقوط وفق مقاربة استباقية

- مواصلة تعميم عمليات الجرد لتشمل جميع جهات المملكة ؛
- إعداد وتنزيل اتفاقيات الشراكة من أجل معالجة المباني الآيلة للسقوط بالمدن العتيقة التالية: طنجة وأصيلة وتطوان ووزان طبقا لمقتضيات القانون 94-12 ؛
- إعداد منصة رقمية لتتبع انجاز أشغال معالجة المباني الآيلة للسقوط ؛

التجديد الحضري كأداة جديدة للتماسك الاجتماعي والإدماج الحضري

- إعداد اتفاقيات الشراكة لتعبئة مساهمة الشركاء المعنيين وتفعيل تصاميم التجديد الحضري المصادق عليها ؛
- السهر على تفعيل تصاميم التجديد الحضري التي تم إعدادها والتوقيع على اتفاقيتها ؛
- إعداد تصاميم التجديد الحضري لثلاث أحياء (خنيفرة، العيون والدار البيضاء) ؛
- الدراسة التمهيدية لتحديد المناطق المؤهلة للتجديد الحضري داخل الأنسجة القديمة.

برنامج الدعم المباشر للسكن

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، نصره الله وأيده، المادة 8 من قانون المالية 2023 نصت على إرساء دعم مالي مباشر لفائدة الأسر لاقتناء مسكن مخصص للسكن الرئيسي، ابتداء من فاتح يناير 2024.

إحداث آلية جديدة قائمة على منح المساعدات المالية الموجهة للأسر المؤهلة تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية.

أهداف البرنامج

الجوانب الاجتماعية: ضمان الحق في سكن لائق وآمن وميسور، وتسهيل الولوج إلى الملكية، ومحاربة الإقصاء والفقر، وكذا تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، إدماج شريحة اجتماعية لم يسبق لها الاستفادة من برنامج السكن المدعم من طرف الدولة.

الجوانب الاقتصادية: المساهمة في انعاش القطاع وتنظيمه، وإشراك القطاع الخاص، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا تحفيز التشغيل في هذا القطاع.

حكامة البرنامج مرتكزة على الرقمنة

https://www.daamsakane.ma/

- ضمان شفافية البرنامج
- تبسيط المساطر الإدارية وتقريب الإدارة للمواطن
- تقليص التكاليف و الاجال الادارية
- تسهيل الولوج للسكن لمغاربة العالم

برنامج الدعم المباشر للسكن : الحصيلة

إلى غاية 24 نونبر 2025:

159.986 مواطن مؤهل للإستفادة من مجموع 177.762 طالب للإعانة

76.238 مستفيد

الطبقة المتوسطة تمثل 62 %

47% نساء مستفيدات

24% مستفيدين مقيمين بالخارج MRE

54% شباب مستفيدين (أقل من 40 سنة)

العدد المتوسط للمستفيدين شهريا هو: 2749 وحدة سنة 2024 و3818 سنة 2025 .

مؤشرات القطاع في ارتفاع منذ انطلاق البرنامج:

قيمة المساكن التي تم اقتناؤها: 35,31 مليار درهم

مساهمة الدولة : 6,2 مليار درهم

المغاربة المقيمين بالخارج MRE

قيمة المساكن التي تم اقتناؤها: 8,2 مليار درهم

مساهمة الدولة ب : 1,4 مليار درهم

ارتفاع مبيعات الأسمنت بنسبة 11,29%

ارتفاع عدد المعاملات العقارية بنسبة 26,6% (الفصل الثالث من سنة 2025 -الفصل الثالث من سنة 2024)

ارتفاع مبيعات الأراضي الحضرية بنسبة 21%

زيادة مبيعات العقارات السكنية بنسبة 25,7%

ارتفاع قروض الإسكان بنسبة 3% (شتنبر 2025 / شتنبر 2024)

ارتفاع القروض الموجهة للمنعشين العقاريين بنسبة 4,5% (شتنبر 2025 / شتنبر 2024)

جودة معمارية أفضل:

أكثر من 70 % من المستفدين في إطار دعم السكن راضون عن جودة سكنهم

برنامج الدعم المباشر للسكن : الحصيلة

بخصوص استفادة المناطق القروية والجبلية من برامج دعم السكن

تذكير : برنامج السكن الاجتماعي بالعالم القروي الذي اعطيت انطلاقته سنة 2019 لم يحقق هدفه ولم يعرف انخراط المنعشين العقاريين:

- تم توقيع 13 اتفاقية تروم إنجاز 6.852 وحدة سكنية بالوسط القروي،
- إلى غاية شتنبر 2025 تم إنجاز منها 2195 وحدة.

في اطار برنامج دعم سكن:

- تم تسجيل 4627 مستفيد في المجال القروي منذ انطلاقه (أي أزيد من ضعفي ما تم تحقيقه خلال 6 سنوات في إطار البرنامج السابق).

تمت تعبئة مجموعة العمران للانخراط بقوة في انجاز السكن بالعالم القروي:

- وقد قامت هذه الأخيرة، بإطلاق أشغال بناء أزيد من 2931 وحدة سكنية، موزعة على حوالي 49 مركزاً قروياً ناشئاً بمختلف جهات المملكة؛
- من بين هذه المراكز: سيدي رحال، سيدي بوعثمان، أيت أورير، ويزغت، الشماعية، النيف، زاكورة، دارولد زيدوح، النعيمة...؛

خلق دينامية اقتصادية محلية، وتعزيز العرض السكني في المناطق القروية والجبلية.

برنامج الدعم المباشر للسكن : الحصيلة

مقارنة المستفيدين 2024-2025

	يناير-أكتوبر 2024	يناير-أكتوبر 2025	نسبة التطور
المستفيدين	27.489	38.531	+40%
المبلغ الإجمالي للإعانات	2.234,64 م.د	3.136,42 م.د	+40%

تعايش برنامج الدعم المباشر وبرنامج السكن الاجتماعي

	أكتوبر 2024	أكتوبر 2025
المستفيدين من برنامج دعم السكن	27.489	38.531 (+40%)
المستفيدين من السكن الاجتماعي	48.067	40.029 (- 16,7 %)
المجموع	75.556	78.560 (+4%)

مستجدات وتعديلات برنامج الدعم المباشر للسكن في إطار قانون المالية لسنة 2026

- ❑ توسيع نطاق الاستفادة : تمكين المالكين على الشياع من الاستفادة من هذه الإعانة.
- ❑ توضيح استرداد الدولة للإعانة الممنوحة في حالة إخلال المستفيد بالتزاماته وتوضيح إجراءات رفع الرهن

برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات

برنامج تثمين القصور والقصبات

حصيلة الإنجازات 2021 - 2025

- الانتهاء من أشغال الترميم ورد الاعتبار في 4 قصور المتبقية ليصل العدد الإجمالي للقصور المرممة 22 قصرا بغلاف مالي يفوق 150 مليون درهم لفائدة أزيد من 23000 نسمة في إطار البرنامج النموذجي للتثمين المستدام للقصور والقصبات؛
- الإعداد والتوقيع على وثيقة مشروع «البرنامج الوطني للتثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب 2025 – 2030 »الذي يهم 100 قصر وقصبة بغلاف مالي قدره 1,5 مليار درهم :
  - ✓ 550 مليون درهم كمساهمة وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة
  - ✓ 950 مليون درهم كمساهمة الوزارات ،المجالس والجماعات الترابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و المنظمات الدولية.

برنامج عمل سنة 2026

- الشروع في تنزيل البرنامج الوطني للتثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب 2025 – 2030 ؛
- العمل على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنزيل البرنامج مع الفاعلين الحكوميين والمحليين والمجالس المنتخبة.

قصر أمزرو. زاكورة

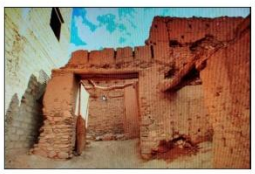

قصر زناكة. فكيك

برنامج إعادة تأهيل وبناء المساكن المتضررة من الزلزال

برنامج إعادة تأهيل وبناء المساكن المتضررة من الزلزال

التدابير المتخذة لمكافحة آثار الزلزال

إعطاء الانطلاقة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله :

- للبرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من زلزال الحوز

1. منح الدولة لمساعدة استعجالية بقيمة 30000 درهم للأسر المعنية (2500 درهم شهريا)،
2. تقديم مساعدة مالية مباشرة بقيمة :

- 140 ألف درهم للمساكن التي انهارت بشكل تام،
- 80 ألف درهم لتغطية أشغال إعادة تأهيل المساكن التي انهارت جزئيا.

يتم صرفها على 4 أشطر.

- إحداث لجنة مختلطة بين وزارة الداخلية ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
- وضع حكامة خاصة عن طريق إحداث لجن مركزية ولجن إقليمية ولجن محلية تضم بالإضافة إلى ممثلي الوزارتين المنتخبين
- تطوير منصة رقمية «BATIR» لتتبع البرنامج
- إعداد دفتر تحملات لمواكبة عملية إعادة البناء يحدد المواصفات التقنية والمعمارية الواجب احترامها لضمان سلامة المباني

برنامج إعادة تأهيل وبناء المساكن المتضررة من الزلزال

عملية إعادة الإعمار بالمناطق المتضررة من الزلزال

الأقاليم والعمالات المعنية	5 (الحوز وتارودانت وشيشاوة وأزيلال وورزازات ومراكش)
عدد الجماعات	176
عدد الدواوير	3474
عدد المساكن المعنية	58 968
عدد المساكن المنهارة كليا	8 239
عدد المساكن المنهارة جزئيا	50 729
عدد المهنيين الذين تم تعبئتهم	440
عدد الطلبات المصادق عليها	58 968
رخص البناء الممنوحة	58 945

التقدم المحرز في إعادة البناء

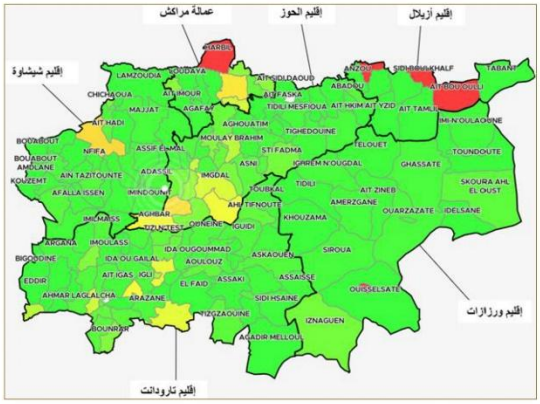

تقدم الأشغال	الأساسات المكتملة	الهياكل المكتملة	المنازل المأهولة
	55.175	53.374	53.648

برنامج إعادة تأهيل وبناء المساكن المتضررة من الزلزال

صور لبعض المباني المنجزة

برنامج إعادة تأهيل وبناء المساكن المتضررة من الزلزال

صور لبعض المباني المنجزة

الحكامة وتأطير القطاع

إعادة هيكلة المصالح المركزية وتكييفها لتحقيق التكامل والانسجام والفعالية المطلوبة. هيكلة المصالح المركزية عبر دمج قطاعي إعداد التراب الوطني والتعمير مع الإسكان وسياسة المدينة

مرسوم رقم 2.23.751 بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 11 يناير 2024)

إعادة تموقع الوكالات الحضرية ودمجها في إطار وكالات جهوية للتعمير والإسكان قوية وموجهة نحو "تنمية المجال" و "الاستثمار" قادرة على تنزيل استراتيجية الوزارة بالفعالية اللازمة ومواكبة تنمية المجالات الترابية

مشروع قانون رقم 64.23 يتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان (تمت إحالته على البرلمان بتاريخ 14 أكتوبر 2025).

إحداث مديريات جهوية لإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة عبر تجميع جميع المصالح اللاممركزة للوزارة من مفتشيات جهوية لإعداد التراب والتعمير (12) ومن مديريات جهوية (12) وإقليمية للسكنى وسياسة المدينة (33) وذلك في إطار تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري

مشروع مرسوم بإحداث مديريات جهوية لإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وتحديد اختصاصاتها وتنظيمها (تم إدراجه في مسطرة المصادقة في أفق عرضه على مجلس الحكومة)

الحكامة وتأطير القطاع : تسريع التدبير اللامادي

إعداد المنصة الرقمية www.daamsakane.ma لتدبير برنامج الدعم المباشر للسكن :

مكن إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع مختلف المتدخلين من تعزيز حكامة تدبير عملية منح الإعانة المالية، وضمان شفافية البرنامج وذلك عبر تبادل البيانات بين مختلف المتدخلين للتحقق من أهلية طالبي الإعانة عبر المنصة الرقمية .

تتويج الوزارة عن هذه المبادرة النموذجية بجائزة التميز"الريادة" في فئة "الخدمات الإلكترونية" بمعرض جيتكس إفريقيا 2024

إعداد تطبيق معلوماتي لتدبير والتوفر على قاعدة بيانات المستفيدين من برامج القضاء على السكن غير اللائق: www.tahssine.ma لتدبير برنامج الدعم المباشر للسكن :

إعداد تطبيق معلوماتي لتدبير البرامج الممولة في إطار سياسة المدينة : www.smartconv.ma

الحكامة وتأطير القطاع : تسريع التدبير اللامادي

حصيلة سنة 2021- 2025

البوابة الالكترونية الوطنية لوثائق التعمير المصادق عليها www.taamir.gov.ma

منصة جغرافية رقمية موحدة وتفاعلية لنشر وثائق التعمير المصادق عليها تمكن من إتاحة المعلومة التعميرية للعموم بشكل مجاني

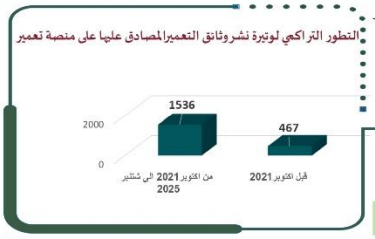

متوسط عدد الزوار(شهريا) : 14.000 زائر

مذكرة المعلومات التعميرية الإلكترونية

تطور التحول الرقمي لمذكرة المعلومات التعميرية 2022-2025

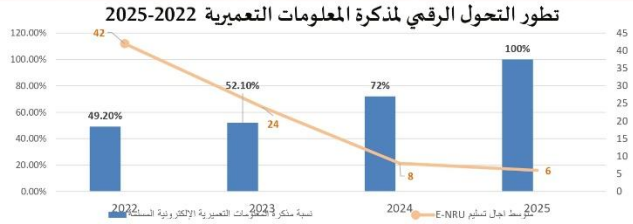

* تجدر الإشارة الى أن متوسط اجال تسليم مذكرة المعلومات التعميرية حسب ضابط قواعد البناء هو 48 ساعة

التدبير الحضري

- إعادة النظر في خاصيات منصة Rokhas، وذلك من خلال إدخال خاصية الإغلاق التلقائي للجن الدراسة في أجل سبعة (7) أيام بالنسبة للمشاريع الكبرى وفي نفس اليوم بالنسبة للمشاريع الصغرى.

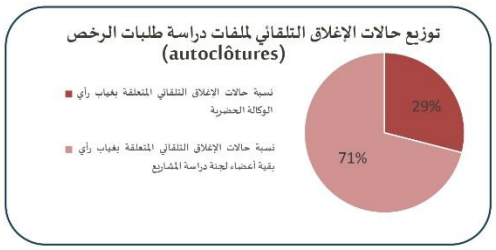

- برمجة تلقائية لاجتماعات اللجان (رخصة السكن ورخصة الهدم) حيث تُبرمج الملفات تلقائيًا في الأيام المحددة من طرف الجماعات الترابية، وفق مبدأ "الأسبقية حسب تاريخ الإيداع".
- اعتماد وصل إيداع خاص برخصة البناء، في إطار مساطر "اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة" و"حق الطعن" طبقا لمقتضيات القانون 55.19 يتضمن معلومات حول تاريخ الإيداع وطرق الطعن الممكنة.

تعزيز الإطار القانوني

حصيلة سنة 2025

مشاريع نصوص قانونية تمت المصادقة عليها في مجلس الحكومة:

- مشروع قانون رقم 64.23 يتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان (مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 26 يونيو 2025) ؛
- مشروع قانون رقم 34.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات 2 أكتوبر 2025.

مشاريع نصوص قانونية في المراحل النهائية من الإعداد في أفق إدراجها في مسطرة المصادقة:

- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير ؛
- مشروع مدونة الواجبات المهنية الخاصة بالمهندسين المعماريين ؛
- مشروع مرسوم يتعلق بإعادة تنظيم المصالح اللاممركزة للوزارة على المستوى الجهوي والإقليمي.

برنامج عمل سنة 2026

متابعة مسطرة مصادقة البرلمان على مشاريع النصوص القانونية المصادق عليها من طرف المجلس الحكومي:

- مشروع قانون رقم 64.23 يتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان (مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 26 يونيو 2025) ؛
- مشروع قانون رقم 34.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.

إدراج مشاريع نصوص قانونية في مسطرة المصادقة:

- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير ؛
- مشروع مدونة الواجبات المهنية الخاصة بالمهندسين المعماريين.

مؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والمؤسسات والهيئات التابعة لها

الحصيلة	برنامج عمل 2026
❑ تفعيل القانون المتعلق بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة، عبر تنزيل وتفعيل كل الأجهزة التمثيلية المختصة والكفيلة بضمان واستمرارية الخدمات الاجتماعية المقدمة ؛	❑ مواصلة ترسيخ آليات الحكامة الجيدة ونجاعة الأداء
❑ الرفع من اعتمادات ميزانية المؤسسة بتعاون وشركة مع وزارة الاقتصاد والمالية؛	❑ تنويع شراكات مع مؤسسات مختصة لتدعيم وتقوية الخدمات الاجتماعية المقدمة وتطويرها
❑ اعتماد التقاعد التكميلي والذي ظل عالقا لسنوات عديدة، والعمل على تعميمه لأول مرة على كافة المستخدمين بكل الوكالات الحضرية، والذي سيمكنهم من تكوين اذخار مالي لمواجهة هزالة التقاعد الأساسي؛	❑ تعزيزرقمنة الخدمات الاجتماعية
❑ اعتماد مجموعة من الخدمات وتعميم التغطية الصحية التكميلية لفائدة عموم الموظفين والمستخدمين بالمؤسسات العمومية التابعة للوزارة، وكذا عموم المتقاعدين وذوي حقوقهم،	

مجموعة العمران

حصيلة سنة 2025

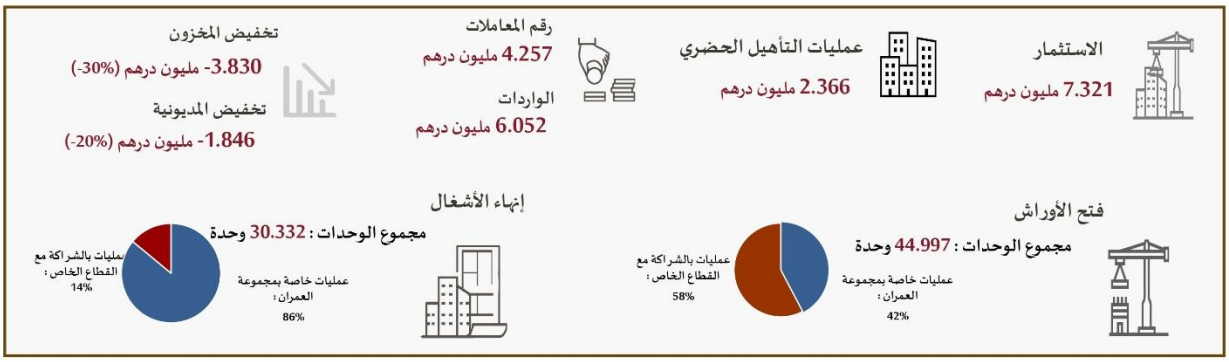

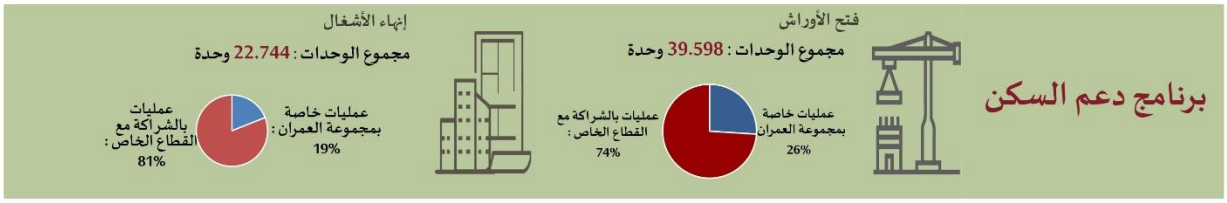

مجموعة العمران

برنامج عمل سنة 2026

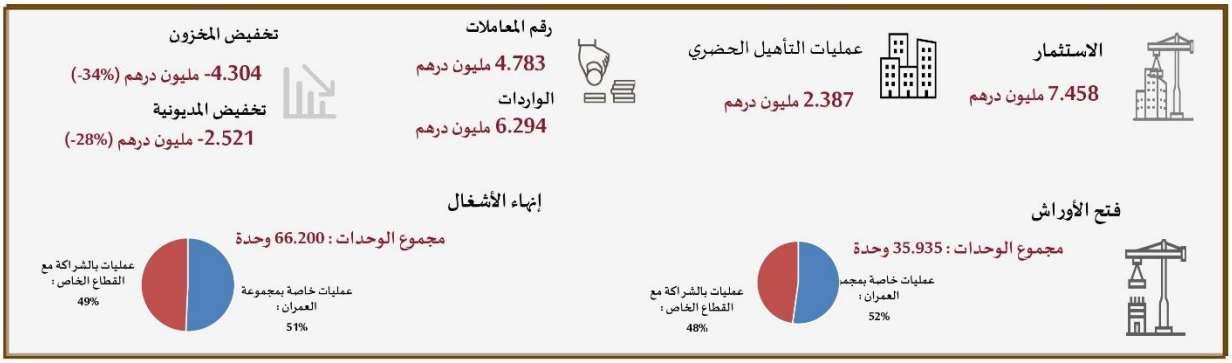

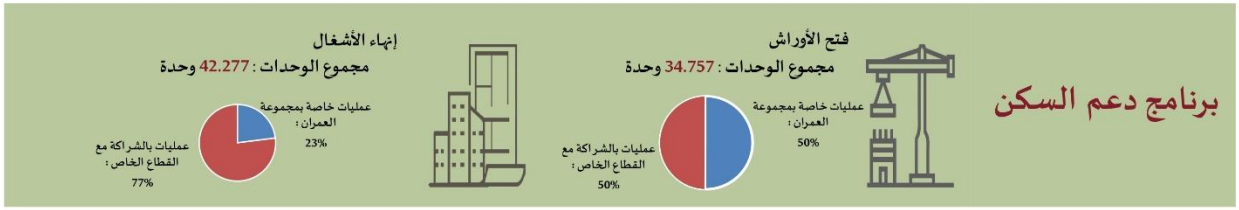

ميزانية الوزارة

حصيلة سنة 2025

بلغت الاعتمادات المفتوحة لميزانية القطاع لسنة 2025 ما مجموعه 7 945 693 000 درهم مقسمة كما يلي :

- ميزانية التسيير : بلغت الاعتمادات المفتوحة 1 308 758 000 درهم ؛
- ميزانية الاستثمار (الميزانية العامة) : بلغت الاعتمادات المفتوحة 4 636 935 000 درهم ؛
- صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري : بلغت الاعتمادات المفتوحة 2 000 000 000 درهم.

وضعية تنفيذ ميزانية الوزارة إلى غاية شهر أكتوبر 2025

الفصل	مجموع الاعتمادات المفتوحة	نسبة التنفيذ %
فصل الموظفين والأعوان	425 076 000	89%
فصل المعدات والنفقات المختلفة	883 682 000	57%
ميزانية الاستثمار	4 636 935 000	89%
صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري	5 620 000 000	% 100

55.175

مشروع ميزانية الوزارة برسم سنة 2026

الاعتمادات المبرمجة برسم السنة المالية 2026		الميزانية الإجمالية
ميزانية التسيير	الموظفون	420 716 000
	المعدات والنفقات المختلفة	992 890 000 (منها 657 000 000 ستخصص للوكالات الحضرية)
ميزانية الاستثمار (الميزانية العامة)		4 748 400 000 (منها 3 620 000 000 درهم ستخصص للدعم المباشر للأسر ومنها 231 000 000 ستخصص للوكالات الحضرية)
ميزانية صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري		2 000 000 000
مجموع الاعتمادات المقترحة لميزانية القطاع لسنة 2026		8 162 006 000 (أي بزيادة ما يفوق 216 م.د مقارنة مع 2025)

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية لـوزارة النقل واللوجستيك

برسم السنة الماليـة 2026

رئيس اللجنة
مولاي عبد الرحمان ابليلا

مقرر اللجنة
المهدي عثمون

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات
الترابية والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2021-2027

السنة التشريعية:2025-2026

دورة أكتوبر: 2025

التقرير

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عقدت اللجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسيةاجتماعاً، يوم الخميس 27 نونبر2025 على الساعة الثالثة بعدالزوال، برئاسة السيد رئيس اللجنة المستشار مولاي عبد الرحمانابليلا، وبحضور السيد نزار بركة وزير التجهيز والماء، حيث خصص هذا الاجتماع إلى تقديم ومناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء.

وفي مستهل تقديمه، ذكَّرَ السيد الوزير بالخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة عيد العرش المجيد والذي أكد فيه على أنه من غير المقبول اليوم أن يسير المغرب بسرعتين مع التأكيد على ضرورة تدخل الحكومة من أجل أن تسير بلادنا بسرعة واحدة عن طريق التدخل للتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

انطلاقا من ذلك، أكد السيد الوزير على أن الميزانية الفرعية للوزارة تم وضعها بناء على مرجعيات أساسية توجه العملالحكومي وتتمثل بالأساس في:

1 -التوجيهات الملكية السامية التي عبر عنها جلالة الملك،والتي تهم ضرورة تدخل الحكومة من أجل النهوض ببلادنا على مختلف القطاعات والمجالات والواجهات.

2- المقتضيات الدستورية التي تؤكد على حقوق الإنسانالأساسية والتي يجب أن يتمتع بها كافة المواطنين والمواطنات كالحق في العيش الكريم في مقدمته الحق في الماء كحق طبيعي ومقدس.

3- البرنامج الحكومي الذي يعتبر هذا القطاع رافعة أساسيةضمن النموذج التنموي الجديد الذي يعتبر خياراً استراتيجياً وطنياً.

في هذا السياق، الذي يتطلب من جهة تنزيل مرجعيات الفعل الحكومي ومن جهة أخرى التطلع إلى مواكبة التحولات الجديدةالوطنية والدولية وتنزيل الأوراش الكبرى حتى تكون في مستوى المحطات القادمة ومواكبة الزخم الجديد الناتج عن الاعتراف الأممي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية من خلال تصويت مجلس الأمن على القرار رقم 2797 الذي أحدث تحولا نوعيا فيمسار قضيتنا الوطنية، تتويجا لمسار حافل بالإنجازات التي حققتها الديبلوماسية المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن مواكبة هذه الدينامية -يؤكد السيد الوزير- يتطلب الاهتمام بأسباب النماء الوطني ومن ضمنها الاهتمام بقطاع الماء، وذلكما يحرص عليه جلالة الملك محمد السادس من خلال حث الحكومة على تنزيل البرنامج الوطني للماء الصالح للشرب ومياه الري، وضمان استكمال سياسة السدود ونقل المياه عبر الطريق

السريع المائي بين مختلف الأحواض المائية وتسريع وثيرة إنجاز المشاريع المتعلقة بمحطات تحلية مياه البحر ومعالجة المياه لعادمة وإعادة استخدامها في السقي.

وأشار السيد الوزير إلى أن هذا البرنامج الطموح تواجهه تحديات كبرى متمثلة أساسا في التحولات المناخية العنيفة وظاهرة الجفاف الذي ضرب بلادنا في السنوات الأخيرة، وهو ما أثر بشكل كبير على الثروة المائية. وهو ما دفعنا إلى مواصلة تكثيف الجهود في هذا المجال والتفكير في سياسة مائية بعيدة المدى تصل إلى غاية 2025، من أجل مواجهة هذه التحديات وتشجيع الاستهلاك المعقلن للماء.

وبخصوص رصيد البنية التحتية المائية للبلاد فقد عددها السيد الوزير في 156 سداً كبيراً و150 سداً متوسطاً و17 محطة لتحلية مياه البحر و18 منشأة لتحويل المياه وكذا 98 فرشة مائية سطحية و32 فرشة مائية عميقة.

واعتبر السيد الوزير أن السياسة التواصلية التي تنهجها الوزارة في هذا المجال سواء عند التواصل مع السادة البرلمانيين سواء بمجلس النواب أو مجلس المستشارين، أو عند التواصل المباشر مع المواطنين وعند التواصل مع مختلف الشركاء والمتدخلين في هذا القطاع، جعلت الجميع واعيا بالإكراهات وبالجهود المبذولة في المجال خصوصا من طرف جلالة الملك نصره الله الذي يعتبر الماء من الأولويات الوطنية.

أما بخصوص قطاع الطرق، الذي اعتبره السيد الوزير من الركائز الأساسية للتنمية، لذلك تعمل الوزارة على تعزيز البنية الطرقية عالية الجودة وتوسيع الشبكة الطرقية المختلفة والتدخل من أجل فك العزلة في إطار السياسة الجديدة لتوحيد سرعة المغرب وتمكينه من بنية طرقية ذات جودة عالية قادرة على خلق فرص للتنافس الاقتصادي ودمج مختلف جهات وأقاليم المملكة في الاستفادة من فرص التنمية، علاوة على متطلبات تنظيم العديد منالأحداث الرياضية القارية والعالمية.

وبالنسبة لقطاع الموانئ فإنه يحتل كما أكد ذلك السيد الوزير مكانة مهمة في اهتمامات جلالة الملك وخصوصا على مستوى الواجهة المتوسطية والواجهة الأطلسية من أجل خلق قنوات لتعزيز التبادل الاقتصادي وتمكين بلادنا من لعب دور محوري في الربط بين مختلف القارات وخصوصا بين القارة الأوروبية والإفريقية.

في هذا الإطار أشار السيد الوزير إلى أن وثيرة إنجاز الموانئ تسير بشكل جيد إذ فاقت نسبة إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي 50% كما أن التدخل في ميناء الناظور وميناء الجبهة قد اكتمل إلى جانب الأوراش الأخرى التي تهم ميناء الصيد مهيريز، والحاجز الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء، وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال بناء ميناءجديد بطانطان الذي ينجزه المكتب الشريف للفوسفاط بطرفاية والذي سيوجه للهيدروجين الأخضر.

كما أكد السيد الوزير على التدخلات التي تقوم بها الوزارة على مستوى تأهيل المجال الساحلي وتحرير الملك العمومي البحري وتأهيل السواحل لمواجهة التغييرات ومواكبة التطور الذي تعرفه سياسة الموانئ ببلادنا وارتفاع نسبة أنشطتها.

وأكد السيد الوزير على أهمية قطاع الأرصاد الجوية في رصد التحولات المناخية، وأفاد بأن الوزارة منكبة على تأهيل هذا القطاع لتمكينه من الرفع من مدى التوقعات وتطوير سياساته التواصلية على مستوى توجيه الإنذارات الموجهة للمواطنات والمواطنين، وتعزيز التدخل عند وقوع الكوارث والفيضانات والرفع من نسبة التغطية على المستوى المحلي والاستمرار في تطوير نظام الاستمطار "غيث"

على هذا الأساس أشار السيد الوزير إلى ضرورة تقوية شبكةالرصد الجوي وتطوير برنامج الاستمطار "غيث" للتخفيف من حدة الجفاف وتحديث المعدات والأنظمة الأتوماتيكية وتحسين الخدمات.

كما أشار إلى العديد من الاتفاقيات التي عقدتها الوزارة مع مختلف الشركاء والمتدخلين في مجالات تدخلها وخصوصا على مستوى التجهيز والقيام بالأشغال عن طريق الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

المناقشة العامة:

في إطار المناقشة العامة أشاد السادة والسيدات المستشارون كما أشار إلى العديد من الاتفاقيات التي عقدتها الوزارة مع مختلف الشركاء والمتدخلين في مجالات تدخلها وخصوصا على مستوى التجهيز والقيام بالأشغال عن طريق الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

بالمجهودات الكبيرة للسيد الوزير وكافة أطر الوزارة على ما تحقق في مجال تدبير قطاع الماء والطرق والموانئ ووقفوا عند العرض الذي قدمه السيد الوزير معتبرين أنه مناسبة لتقديم حصيلةالمنجزات لما سبق من أربع سنوات من التدبير الحكومي وبرنامج عمل لاستكمال الأوراش وإعطاء الانطلاقة لأوراش جديدة بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

في هذا الإطار، شكل قطاع الماء نقطة مركزية واهتمام كبير من طرف كافة السيدات والسادة المتدخلين، مشيدين بالأشواط التي قطعها المغرب في تنزيل سياسة الماء والتي يقودها جلالة الملك نصره الله، سواء على مستوى السدود الكبرى والسدود التلية، أو على مستوى تشييد محطات تحلية مياه البحر، أو معالجة المياه العادمة وكذلك فيما يتعلق بسياسة ربط الأحواض المائية الكبرى ببعضها عبر طريق مائي يمكن من إيصال الماء إلى المناطق الجافة والحد من ضياع ماء الوديان التي تصب في البحر.

كما تطرق المتدخلون إلى سياسة تدبير الفرشات المائيةومحاربة الآبار العشوائية، فيما طالب البعض بضرورة تبسيط مساطر الحصول على رخص حفر الآبار حتى يتمكن بعض المواطنين من القيام بهذه المهمة، مع محاربة الآبار العشوائية التي تستنزف الفرشات المائية.

وسجل أغلب المتدخلون بأن الولوج إلى الماء أصبح يغطي كافة التراب الوطني سواء عن طريق الربط المباشر، أو عن طريق تزويد الدواوير بالسقايات أو تقريب الماء من المواطنين عن طريق نقله بالصهاريج المتنقلة.

فرغم سنوات الجفاف المتواصلة، اعتبر المتدخلون أن ما تحقق اليوم على مستوى سياسة الماء أنقد المغرب من أزمة مائية كبيرة مكنته من تنويعه وتزويده بمصادر مائية مختلفة حتى يتمكن من تلبية كافة احتياجاته المائية سواء بالنسبة للماء الصالح للشرب أو المياه مخصصة للري.

بالمقابل، طالب بعض المتدخلين بضرورة مواصلة هذه الجهود، وتكثيف التدخل في بعض المناطق التي مازالت تعاني منالخصاص في الماء، خصوصا المناطق الجافة أو بعض المناطق التي تعرف تعثرا في إنجاز السدود أو بعض المشاريع التي تجمعها شراكة مع بعض المتدخلين بالجهات والجماعات الترابية.

وطالب المتدخلون بضرورة إعطاء الأولوية للساكنة القاطنة بالقرب من السدود، والذي يعانون من الخصاص في هذه المادة الحيوية، قبل التفكير في تزويد مناطق أخرى بعيدة.

بالإضافة إلى سياسة الماء، شكل قطاع الطرق اهتماما كبيرامن طرف السيدات والسادة المستشارين الذين أجمعوا على التطور الحاصل على مستوى الربط الطرقي لبلادنا سواء على مستوى الطرق السيار أو على مستوى الطرق الأخرى المصنفة أو غير المصنفة التي تلعب دورا محوريا في فك العزلة عن المناطقالنائية وتمكينها من نصيبها في التنمية.

ورغم ذلك، شكلت بعض المحاور الطرقية المنتشرة في مختلف ربوع الوطن محط نقاش واسع واهتمام بالغ، بالنظر لأهميتها وبالنظر لحرص السيدات والسادة المستشارين علىضرورة إيصال هموم المواطنين والدفاع عن حقهم في الولوج إلى التنمية على قدم المساواة كما دعا إلى ذلك جلالة الملك محمد السادس نصره الله خطاب العرش الأخير، عندما ألح على ضرورةتوحيد سرعة سير المغرب.

ووقف أغلب المتدخلين على التطور الذي تشهده بلادنا على مستوى تشييد الموانئ أو توسيع الموانئ الموجودة التي تقوم بمختلف الأنشطة سواء التجارية أو الصيد البحري أو على مستوى الترفيه، واعتبر المتدخلون أن هذه السياسة المينائية التي نهجتها بلادنا على مستوى مختلف واجهاتها البحرية مكنتها من تحسين شروط التنافس وجعلت المغرب يبرز كقوة جديدة ذات مصداقيةوقادر على ربط مختلف القارات ببعضها بعض.

في هذا الإطار، طالب أحد المتدخلين بضرورة توفير معاهد التكوين في المهن البحرية وتأهيل الموارد البشرية في هذا المجال بشكل يمكن من مواكبة التطور الذي تشهده بلادنا في هذا المجال.

ووقف مختلف المتدخلين عند المهام التي تقوم بها مديريةالأرصاد الجوية والمطالبة بتحديث وسائل عملها، وسياسةتواصلها لتشمل تطبيقا هاتفيا يمكن من الاطلاع على الأرصادالجوية بسهولة.

وطالب بعض المتدخلين بضرورة تطوير سياسة الاستمطار"غيث" ببلادنا نظراً لتعاقب سنوات الجفاف، وضرورة جعل بلادنا تنوع مصادر الماء حتى لا تعاني في المستقبل من تداعيات الجفاف نظرا للتحولات المناخية التي بدأت تشهدها بلادنا وارتفاع درجات الحرارة.

كما أشاد متدخلون آخرون بمستوى الحوار الاجتماعي الذي تقوم به الوزارة ومختلف المؤسسات التابعة لها مع مختلف الشركاء الاجتماعيين الذي نتج عنه بلورة مقترح نظام أساسي سيمكن من تطوير دخل العاملين بالقطاع، بالإضافة لما شهدته الأعمال الاجتماعية من تطور، وفتح آفاق جديدة للدعم الاجتماعي

للموظفين وأطر الوزارة، في نفس الإطار طالب بعض المتدخلين بضرورة مواصلة هذه الجهود والاهتمام أيضا بعمال التوسعة الذين لازالوا يعانون من حيف كبير رغم المهام والجهود الكبير التي يقومون بها في الأوقات الصعبة.

جواب السيد الوزير:

بدوره تقدم السيد الوزير بالشكر والتقدير للسيدات والسادةالمستشارين على اهتمامهم بهذا القطاع الوزاري، وانشغالهم بالدفاع عن مصالح المواطنات والمواطنين مما يدفع الجميع إلى تجويد العمل وتطوير خدمة الوطن.

واعتبر السيد الوزير أن هذا العمل والإنجاز المحقق ثمرة جهد عمل حكومي موحد ومتكامل وفق تصور طموح يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله سواء على مستوى سياسة الماء أوالموانئ أو الطرق أو الاشغال العمومية التي يتم القيام بها لصالح القطاعات الوزارية الأخرى أو لفائدة بعض المؤسسات والهيئات العمومية.

ووقف السيد الوزير عند الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالته نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، والذي دعا من خلاله إلى ضرورة توحيد سرعة سير بلادنا، الأمر الذي دفع الحكومة إلى عقد اجتماعات مع بعض القطاعات الوزارية التي وضعت برنامج عمل ينطلق من ضرورة الحوار مع كافة المعنيين قصد تشخيص الحاجيات الترابية والعمل من أجل التدخل لحلها في إطار سياسة

رامية إلى توحيد سرعة سير بلادنا وفتح آفاق التنمية أمام كافةالمواطنات والمواطنين.

ولضمان توفير الماء للجميع، فإن الحكومة تعمل بكافة قطاعاتها المتدخلة في المجال تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك،نظرا لأهمية هذه المادة الحيوية

خاصة مع توالي سنوات الجفاف ببلادنا، وهو ما دفع الجميع إلى تكثيف الجهود، الشيء الذي أدى إلى الإسراع في تنزيل الأوراش المتعلقة ببناء السدود وتنقية

بعضها من الوحل، ثم إنجاز محطات لتحلية المياه على مستوى المناطقالساحلية، وربط مختلف الأحواض المائية ببعضها البعض، ثم معالجة المياه العادمة، ووضع خريطة كاملة ودقيقة للوقوف على حقيقة الفرشة المائية، وذلك بغية تمكين بلادنا من مصادر مائية متنوعة تمكنه من توفير كافة حاجياته لمواجهةالتحولات المناخية والفيضانات المستقبلية والاستفادة من الأمطار بأكبر قدر ممكن.

وأشار السيد الوزير إلى العمل المتواصل من أجل وضع مخطط وطني للماء انطلاقا من مخططات وكالات الأحواض المائية وبإشراك كافة المتدخلين خصوصا على مستوى الجهات،قصد تشخيص الحالة ووضع أولويات ترابية مناسبة لحل كافةالمشاكل.

وعلى صعيد آخر، أشار السيد الوزير إلى وجود بعض المناطق التي لازالت تعاني من ندرة الماء وتتطلب نقل الماء إليها عن طريق تعبئة صهاريج مائية لإيصال الماء لكافة المواطنين،وأضاف بأن المغرب اليوم سيتمكن من توفير 240 محطة للتحليةمتنقلة في المناطق الساحلية بإنتاج مغربي 100%.

وأكد السيد الوزير على جودة الماء الناتج عن التحلية نظرا للمراحل التي يمر منها حيث يتم تنقيته من كافة الشوائب، كما تضاف إليه المواد المعدنية الضرورية وبالقدر المناسب حتى تصبح صالحة للشرب.

مضيفا بأن الوزارة منكبة على إنجاز دراسات بيئية متعلقةبمحطات التحلية وكذلك التفكير في كيفية استغلال مادة الملح الناتج عن هذه العملية.

أما التدخل في بناء السدود فإن الأمر يتم وفق برنامج عمل للتدخل في السدود ذات التكلفة الأقل والتي استوفت جميع المراحلسواء على مستوى الدراسات أو على مستوى توقيع عقودالشركات، بينما السدود الأخرى وخصوصا التي سيتم إنجازها في إطار شراكة مع الجهات يتم برمجتها بعد استكمال كافة المراحل ورصد الميزانيات المخصصة لها.

وأفاد السيد الوزير بأن الترخيص للآبار، ينطلق من تقديم طلبات إلكترونية، ويتم التفكير في جعل الترخيص على مستوى المراكز الإقليمية، حتى تتم معالجة مختلف الملفات بالشكل الناجع والذي يضمن تزويد المواطنين بالماء مع الحفاظ على الثروة المائية، خصوصا الموجودة في الفرشات المائية.

في نفس الإطار، أشار السيد الوزير إلى الانطلاق في دراسات تتعلق بمعرفة حقيقة الفرشات المائية، ووضع وفق ذلك عقود شراكات، بعد الاتفاق مع مختلف المتدخلين في إطار برنامج مندمج بتدبير الماء، حيث انطلقت عملية برمجة سدود في المناطق التي توجد بها فرشات مائية ضعيفة أو فرشات مائية غير قابلة للتجديد، مع الحرص على ترشيد استغلال الماء بتزويد الضيعاتبعدادات ذكية وطريقة تنقيط أكثر دقة تزود النبات بما يحتاج له من الماء الأمر الذي مكن من ترشيد استغلال الماء بشكل كبير يقارب نسبة 50%.

أما بخصوص الطرق، أشار السيد الوزير إلى برمجة بعض الطرق في إطار التهييئ لمحطة كأس العالم 2030، ووقف عندالمجهود الاستثنائي الذي تم القيام به على مستوى ربط العالم القروي بالطرق في إطار برنامج تنمية العالم القروي، مشيرا إلى ضعف بعض المحاور الطرقية التي لم يتم التدخل فيها بالشكل المناسب نظرا لغياب معاينة الخبير والاكتفاء فقط بدفاتر التحملات، بالإضافة إلى تراجع مستوى محاور طرقية أخرى نظرا لغياب الصيانة التي كان من المفترض أن تقوم بها الجماعات الترابية.

ونظرا لغياب الإمكانيات المناسبة لدى الجماعات من أجل صيانة الطرق، فُرِضَ على الوزارة إدخالها ضمن عملها وذلك في إطار الأوراش التي تقوم بها عن طريق الشراكة مع مجالس الأقاليم والمجموعات الجماعية، مؤكدا على ضرورة توفير الطرق المناسبة من أجل تشجيع الاستثمار في إطار تنزيل ميثاق الاستثمار الجديد.

وأكد على أن بعض المحاور الطرقية تعرف تأخرا في إنجازها نظرا لعدم التزام بعض الجهات برصد الموارد المطلوبة أو التأخر في الموافقة على عقود الشراكة وأن الوزارة منكبة على تهيئ بوابة إلكترونية ستمكن من نشر كافة المعلومات المرتبطةبالمشاريع التي تتخلف في إنجازها إطار من الشفافية التي ستدفعكل المتدخلين للوفاء بالتزاماتهم وبناء الثقة في المؤسسات.

وأفاد السيد الوزير بأن الوزارة منكبة على تعزيز التشوير الطرقي ببلادنا خاصة في بعض المحاور الصعبة وإدخال اللغة الأمازيغية ضمن سياسة التشوير الطرقي.

أما على مستوى الموانئ وتجهيزها، ذكر السيد الوزير بأن الوزارة تعمل في إطار عقود مع مراكز التكوين على تأهيل مراكز جديدة لتوفير تكوين مناسب في المهن المرتبطة بالموانئ والملاحة البحرية والتدخل في تكوينات جديدة ستمكن بلادنا من تحقيق السيادة التكنولوجية.

واعتبر السيد الوزير بأن الاهتمام بالموارد البشرية يعد من أولويات الوزارة سواء على مستوى تحسين دخلها أو على مستوى الخدمات الاجتماعية واعتماد إطار قانوني أساسي مناسب للمجهودات التي تقوم بها، داعيا إلى مواصلة الحوار ومشيدا بالدور الكبير الذي تلعبه النقابات في هذا الحوار، مما سينعكس على تقوية روح العمل الإيجابي داخل الوزارة.

العرض التقديمي

للسيد وزير النقل واللوجيستيك

المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجيستيك

مشروع الميزانية الفرعية للنقل واللوجيستيك برسم قانون المالية 2026

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الاثنين 01 دجنبر 2025

محاور العرض

1. أحداث ميزت سنة 2025
2. أهم مؤشرات القطاع
3. حصيلة المنجزات وبرنامج عمل 2026 حسب القطاعات
   - النقل السككي
   - النقل الجوي والمطارات
   - النقل البحري
   - النقل الطرقي والسلامة الطرقية
   - اللوجيستيك
   - الرقمنة وتبسيط المساطر الإدارية
   - القطاعات الأفقية
5. جداول ميزانية 2026

أحداث ميزت سنة 2025

أعطى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، يوم 24 أبريل 2025، انطلاقة أشغال إنجاز الخط السككي فائق السرعة الرابط بين القنيطرة ومراكش.

كما أشرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الأربعاء 24 شتنبر 2025، بعمالة مقاطعة الحي الحسني بالدار البيضاء، على إعطاء انطلاقة مشاريع سككية مهيكلة ذات وقع كبير على التنقل داخل الحاضرة الكبرى للدار البيضاء، بقيمة 20 مليار درهم.

أحداث ميزت سنة 2025

- توقيع بروتوكول الاتفاق بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية.
- توقيع بروتوكول الاتفاق بين الدولة والمكتب الوطني للمطارات.
- نجاح عملية مرحبا "2025".
- إعطاء انطلاقة أشغال تهيئة المنطقة اللوجيستيكية أولاد صالح.
- إطلاق عملية تسويق المنطقة اللوجيستيكية بالقليعة، الواقعة جنوب أكادير.
- افتتاح أكبر منصة لوجيستيكية خاصة في المغرب، باستثمار قدره 300 مليون درهم، وتوفير 145 فرصة عمل مباشرة.
- تدشين محطة القطار الجديدة بتازة، مما يعزز الربط السككي بين شمال ووسط المملكة.

أحداث ميزت سنة 2025

- انتخاب المغرب، عضواً في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو).
- سلم رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي شهادة اعتراف للمغرب، تقديرا للتقدم الذي أحرزته المملكة في مجال الإشراف على السلامة الجوية وتعزيز مطابقة المنظومة الوطنية لمعايير المنظمة الدولية.
- استضاف المغرب الدورة الثانية لمنتدى-معرض التنقل، النقل واللوجيستيك من 16 إلى 18 أكتوبر 2025 بالدار البيضاء تحت شعار «الاتصال: نحو نموذج جديد للتعاون جنوب-جنوب».
- انعقاد المؤتمر الوزاري العالمي الرابع للسلامة الطرقية بمدينة مراكش من 18 إلى 20 فبراير 2025 تحت شعار "الالتزام من أجل الحياة"، بمشاركة حوالي 100 وزير من مختلف أنحاء العالم. تم خلاله إحداث جائزة عالمية للسلامة الطرقية تحمل اسم جلالة الملك نصره الله.

المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجيستيك

أهم المؤشرات

حصيلة النقل السككي

تطور نقل المسافرين

مؤشرات قياسية منتظرة نهاية السنة : 57 مليون مسافر

أظهرت النتائج المسجلة للتسعة أشهر الأولى من سنة 2025 إنجازات قياسية على مستوى مؤشر نقل المسافرين حيث من المنتظر أن يصل عددهم نهاية السنة الجارية إلى 57 مليون مسافر بارتفاع تصل نسبته 4 % مقارنة مع السنة الماضية.

التطور المتوقع لعدد المسافرين عبر القطار 2022-2025

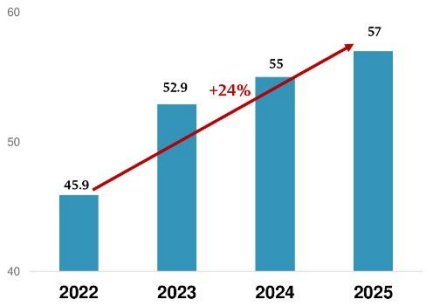

حصيلة سنة 2024

تجاوز عدد المسافرين سنة 2024 حوالي 55 مليون مسافر مقابل 45,9 مليوناً سنة 2022، أي بزيادة نسبتها 20%.

التطور المتوقع لعدد مسافري البراق 2022-2025

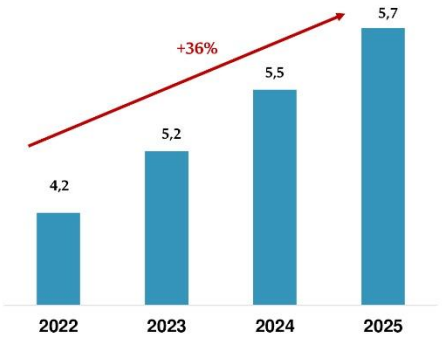

حصيلة النقل السككي

تطور نقل البضائع

من المتوقع أن يصل نقل البضائع عبر السكك الحديدية إلى 23 مليون طن متم سنة 2025.

التطور المتوقع لنقل البضائع خلال الفترة 2022-2025

حصيلة سنة 2024

ارتفع حجم نقل البضائع إلى 21,2 مليون طن سنة 2024

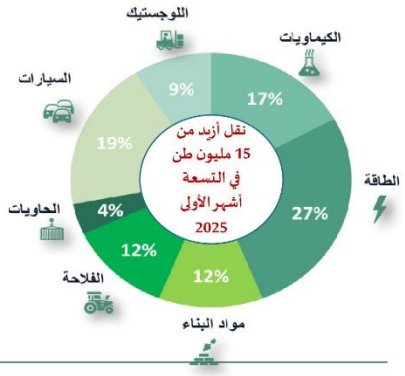

تقليص أزمنة الرحلات بفضل القطار فائق السرعة

فيما يخصّ أزمنة الرحلات، فقد تمّ تقليصها بشكل ملحوظ بفضل القطار فائق السرعة البُراق وتأثيراته الإيجابية على مستوى الربط بين المدن، مستفيدًا من مشاريع مضاعفة وتثليث أهمّ المحاور التي تعرف إقبالًا كبيرًا.

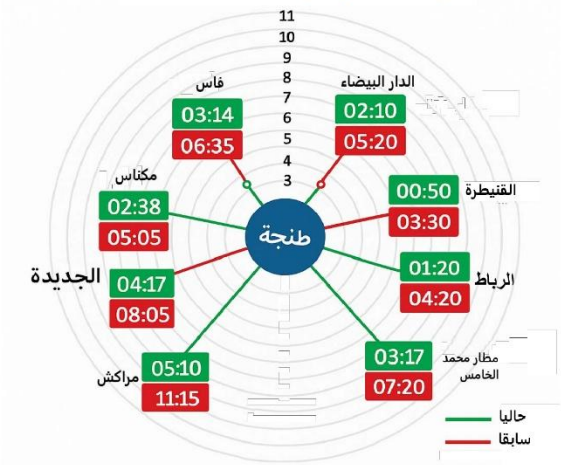

حصيلة النقل الجوي

الرواج الجوي للمسافرين والبضائع

نقل 24 مليون مسافر خلال الأشهر الثمانية الأولى

سجلت مطارات المغرب خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025 حركة مهمة للنقل الجوي بلغت 24 مليون مسافر عبر أزيد من 173 ألف رحلة جوية وذلك ما يقارب زيادة بنسبة 12% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2024.

الحركة الجوية

حصيلة سنة 2024

سجلت المطارات المغربية خلال سنة 2024 رقماً قياسياً غير مسبوق باستقبالها أزيد من 32,6 مليون مسافر بين الوصول والمغادرة، مقابل 20,5 مليون مسافر سنة 2022

يناير– غشت 2025 (مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2024)

- حركة المسافرين : 24 مليون مسافر (نسبة التطور 12%)
- الشحن الجوي : 65,6 ألف طن (نسبة التطور 9%+)
- حركة الطائرات : 173 ألف رحلة جوية (نسبة التطور 9,4%+)

حصيلة عملية مرحبا فيما يخص النقل البحري

ومنذ انطلاقة عملية مرحبا 2025 عبر 3,2 مليون مسافر و738 ألف عربة في الاتجاهين بزيادة قدرها 7% بالنسبة للركاب و6% بالنسبة للعربات مقارنة مع عملية مرحبا 2024.

الميناء	المسافرون	السيارات	حصة الميناء (المسافرين)
طنجة المتوسط	1.776.942	463.321	56%
طنجة المدينة	751.187	116.920	24%
الناظور	617.558	147.969	19%
الحسيمة	48.144	10.580	2%
المجموع	3.193.831	738.790	100%

حصيلة النقل البحري للبضائع

رواج قياسي لمعالجة نقل البضائع : 240 مليون طن من البضائع

واصل الرواج بالموانئ المغربية منحاه التصاعدي خلال سنة 2024 حيث سجل ارتفاعا ب 15.2% مقارنة مع سنة 2023

تطور المؤشرات خلال الفترة 2021 و2024

عرف رواج النقل البحري بالمملكة تطورًا ملحوظًا خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و2024، حيث انتقل حجم الرواج الإجمالي للبضائع من 192,1 مليون طن سنة 2021 إلى 241,2 مليون طن سنة 2024، مسجلاً بذلك نموا يناهز 25%.

- وتتوزع حصيلة الرواج التجاري برسم سنة 2024 كما يلي :
  - الصادرات: سجلت زيادة بنسبة 13,3%، حيث بلغت 40,8 مليون طن؛
  - الواردات: شهدت ارتفاعًا بنسبة 12,4%، لتصل إلى 75,5 مليون طن؛
  - المسافنة : بزيادة قدرها 21,3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 115,6 مليون طن.
  - رواج المساحلة: انخفاضا بنسبة 5-% مقارنة بسنة 2023، مسجلا بذلك حجما إجماليا يقدرب 7,5 مليون طن
  - تزويد السفن بالوقود: عرف ارتفاعا نسبته 5,6+% مقارنة بسنة 2023، مسجلا بذلك رواجا حجمه 1,8 مليون طن

حصيلة النقل البحري للبضائع

تواصل النمو خلال النصف الأول لسنة 2025 مسجلا +11,6 بالمائة مقارنة بسنة 2024

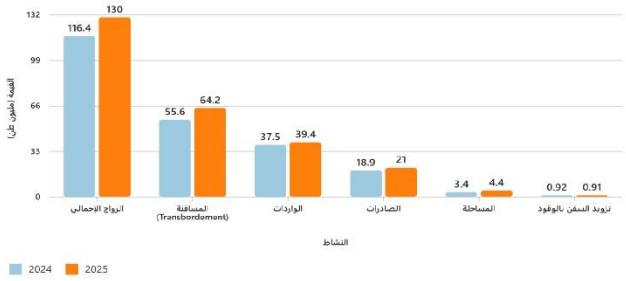

أهم المؤشرات خلال الستة أشهر الأولى لسنة 2025

- خلال النصف الأول من سنة 2025، سجلت موانئ المغربية أداءً متميزًا، حيث بلغ إجمالي الرواج التجاري حوالي 130 مليون طن، بزيادة قدرها 11,6% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. وقد جاءت مؤشرات الرواج التجاري كما يلي:
  - المسافنة: 64,2 مليون طن، بزيادة 15,5%.
  - الواردات: 39,4 مليون طن، بزيادة 5%.
  - الصادرات: 21 مليون طن، بزيادة 10,8%.
  - المساحلة: 4,4 مليون طن، بزيادة 29,1%.تزويد السفن بالوقود: 905,8 ألف طن، بانخفاض 1,9%.

قطاع النقل الطرقي – أهم المؤشرات

النقل العمومي للمسافرين

- عدد مقاولات النقل العاملة في القطاع: 616 مقاولة؛
- عدد المركبات: 1645 مركبة؛
- متوسط عمر الحافلات: 13,5 سنة.

النقل بالعالم القروي

- عدد الرخص الممنوحة: 4015 رخصة؛
- عدد الرخص المستغلة: 1369 رخصة؛

النقل السياحي

- عدد مقاولات النقل العاملة في القطاع: 1426 مقاولة؛
- عدد المركبات: 11490 مركبة؛
- متوسط عمر المركبات: 5,5 سنوات.

النقل المدرسي

- للحساب الخاص:
  - عدد المؤسسات التعليمية: 3309 مؤسسة؛
  - عدد المركبات: 12930 مركبة.
- لحساب الغير:
  - عدد المقاولات: 514 مقاولة؛
  - عدد المركبات: 1288 مركبة؛
  - متوسط عمر المركبات: 11,2 سنوات.

نقل المستخدمين

- للحساب الخاص:
  - عدد المقاولات: 1240 مقاولة؛
  - عدد المركبات: 2315 مركبة.
  - متوسط عمر المركبات: 8,5 سنوات.
- لحساب الغير:
  - عدد المقاولات: 4005 مقاولة.
  - عدد المركبات: 17279 مركبة.
  - متوسط عمر المركبات: 7,5 سنوات.

النقل الطرقي للبضائع

- للحساب الخاص:
  - عدد المركبات: 21127 مركبة ذات محرك؛
- لحساب الغير:
  - عدد المقاولات: 88953 مقاولة؛
  - عدد المركبات: 92449 مركبة ذات محرك
  - متوسط عمر المركبات ذات محرك: 15 سنة.

النقل الدولي الطرقي للبضائع

- عدد المقاولات: 4176 مقاولة؛
- عدد المركبات: 10982 مركبة ذات محرك.

معطيات إحصائية مستخرجة بتاريخ 30 شتنبر 2025
حسب المقاولات المرخصة والمركبات في وضعية إستغلال

قطاع النقل الطرقي – أهم المؤشرات

التكوين في السياقة المهنية

- عدد بطائق السائق المهني المسلمة سنة 2025:
  - في إطار التكوين التأهيلي الأولي:
    - النقل الجماعي للأشخاص: 756 بطاقة؛
    - نقل البضائع: 1503 بطاقة؛
    - سيارات الأجرة: 2079 بطاقة؛
    - النقل السياحي (TLS,TGR): 52 بطاقة.
  - في إطار التكوين المستمر:
    - النقل الجماعي للأشخاص: 312 بطاقة؛
    - نقل البضائع: 696 بطاقة؛
    - سيارات الأجرة: 2102 بطاقة؛
    - النقل السياحي (TLS,TGR): 10 بطائق.

مؤسسات تكوين السائقين المهنيين

- بلغ عدد مؤسسات تكوين السائقين المهنيين الجديدة المرخص لها سنة 2025: 2 (بخريبكة وتيفلت).

الرخص الاستثنائية الممنوحة بمناسبة عيد الفطر 1446

- بلغ إجمالي الرخص الاستثنائية الممنوحة بمناسبة عيد الفطر 1446 ما مجموعه 1385 رخصة

الرخص الاستثنائية الممنوحة بمناسبة عيد الأضحى 1446

- بلغ إجمالي الرخص الاستثنائية الممنوحة بمناسبة عيد الأضحى 1446 ما مجموعه 2852 رخصة

معطيات إحصائية مستخرجة بتاريخ 30 شتنبر 2025

المؤشرات المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية

ONCF

شهد رقم معاملات المكتب تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث تجاوز 4,7 مليار درهم سنة 2024 مقارنة مع 3,63 مليار درهم مليار درهم 2021 ، مع توقعات ببلوغه أكثر من 5 مليارات درهم في سنة 2025. ويعكس هذا النمو الإقبال المتزايد على خدمات المكتب، وتحسن جودة النقل، وتوسع شبكة الخطوط. كما يرتبط هذا التطور بالانتعاش في قطاع نقل الفوسفاط والبضائع، مما يعزز مداخيل المكتب وقدرته على الاستثمار في مشاريع جديدة.

AIRPORTS OF MOROCCO
مطارات المغرب

عرف المكتب الوطني للمطارات تطورًا ملحوظًا في أدائه المالي خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع رقم معاملاته من حوالي 3,3 مليار درهم سنة 2021 إلى ما يقارب 5,4 مليار درهم سنة 2024، مسجلًا بذلك نموًا بنسبة تفوق 60% خلال ثلاث سنوات، وبارتفاع سنوي بنحو 14% مقارنة بسنة 2023 وحدها. كما تحسنت نتيجة الاستغلال لتبلغ حوالي 1,9 مليار درهم، في حين بلغت القدرة على التمويل الذاتي حوالي 2,1 مليار درهم، بزيادة تقارب 8%.

SNTL
الشركة الوطنية للنقل و اللوجيستيك
SOCIETE NATIONALE DES TRANSPORTS ET DE LA LOGISTIQ

استعادت الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك خلال سنة 2024 ديناميتها وأداءها المتميز، إذ حققت رقم معاملات بلغ 712,1 مليون درهم، مسجلةً نمواً يفوق 5% مقارنة بسنة 2023. ويجسّد هذا الأداء الإيجابي فعالية متزايدة في تدبير مختلف أنشطة الشركة، سواء في مجال النقل أو الخدمات اللوجستية، إلى جانب تحسن مستمر في وضعيتها المالية. كما يعكس هذا التطور قدرتها المتنامية على تعزيز تنافسيتها داخل السوق الوطني.

حجم استثمارات الوزارة والمؤسسات والمقاولات العمومية للفترة 2022-2025

سيبلغ مجموع الاستثمارات برسم الفترة 2022-2025 أزيد من 61 مليار درهم

المؤسسة	2022	2025
المكتب الوطني للسكك الحديدية	1.352	18.600
الشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية	763	1.299
المكتب الوطني للمطارات	2.544	3.508
الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	44	76
الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية	38	38
الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية	604	839
الوزارة	1.246	1.771
مجموع الاستثمارات	6.591	26.131

ارتفاع حجم الاستثمار العمومي بالقطاع بين سنتي 2022 و2025 بنسبة ثلاث أضعاف

المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجيستيك

حصيلة المنجزات وبرنامج عمل 2026

المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجيستيك

النقل السككي

19

الرؤية الملكية لتوسعة الخط الفائق السرعة

مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الـ44 للمسيرة الخضراء المظفرة- نونبر 2019

"
.....
لذا، فإننا ندعو للتفكير، بكل جدية، في ربط مراكش وأكادير بخط السكة الحديدية؛ في انتظار توسيعه إلى باقي الجهات الجنوبية، ودعم شبكة الطرق، التي نعمل على تعزيزها بالطريق السريع، بين أكادير والداخلة.
...."

بروتوكول اتفاق جديد بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية

96 مليار درهم

التكلفة الإجمالية لبروتوكول الاتفاق الجديد الموقع بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية، لتحديد كيفيات تنفيذ برنامج الاستثمار 2024–2030. ويتضمن هذا البرنامج الطموح:

53 مليار درهم	تمديد الخط فائق السرعة من القنيطرة إلى مراكش على طول 430 كلم، مع إنجاز وصلة ربط نحو فاس. تطوير خدمات سككية من نوع القطار الجهوي السريع RER بمناطق الدار البيضاء-سطات، الرباط-سلا-القنيطرة، ومراكش-آسفي.
29 مليار درهم	اقتناء معدات نقل جديدة (قطارات فائقة السرعة، بين المدن والقطارات الجهوية).
14 مليار درهم	برنامج لصيانة وتحسين أداء الشبكة السككية، يشمل استثمارات في البنية التحتية والتجهيزات والاستغلال.

التمويل

تم تأمين التمويل بالكامل بقيمة 96 مليار درهم من خلال اتفاقيات موقعة تشمل المكتب الوطني للسكك الحديدية ووزارة الاقتصاد والمالية والجهات المعنية بالمشروع وعدد من بنوك التنمية والبنوك المحلية.

المشاريع السككية

الخط فائق السرعة بين القنيطرة ومراكش

26%
معدل التقدم الفعلي الإجمالي
متم شهر شتنبر

2022	2023	2024	2025	2029
انطلاق الدراسات التفصيلية للبنية التحتية	إعلان المنفعة العامة للمشروع	انطلاقة جميع صفقات أشغال الهندسة المدنية واللوجستية، ومعدات السكك الحديدية، والنظام.	جلالة الملك نصره الله يعطي انطلاقة الأشغال	تسليم مشروع الخط الفائق السرعة الرابط بين القنيطرة ومراكش.

المشاريع السككية

موقع محطة القطار السريع بالنسبة لمطار محمد الخامس الدولي

المشاريع السككية

تطوير النقل السككي الجهوي على الشبكة الحالية

سيساهم تطوير النقل السككي الجهوي على الشبكة الحالية في تحسين تنقل المواطنين داخل كبريات المدن ومحيطها، عبر تسهيل الربط بين المراكز الحضرية وتعزيز انسيابية الحركة وجودة الخدمات المقدمة للمسافرين.

المشاريع السككية

تطوير النقل السككي الجهوي على الشبكة الحالية

التطوير المستمر لخدمة القطار الجهوي السريع (RER) من خلال إحداث محطات سككية جديدة قريبة من الساكنة ومنصات متعددة الوسائط، بما يضمن أثرًا مجاليًا قويًا على مستوى التنمية المحلية

تأهيل المحطات	محطات جديدة للقطار الجهوي السريع	محطات سككية كبيرة
10	24	4

المشاريع السككية

المحطات السككية

أشرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بعمالة مقاطعة الحي الحسني بالدار البيضاء، على إعطاء انطلاقة مشاريع سككية مهيكلة ذات وقع كبير على التنقل داخل الحاضرة الكبرى للدار البيضاء، بقيمة 20 مليار درهم، من بينها عدد من المحطات السككية الكبرى وتطوير عشر محطات جديدة

المحطات السككية الكبرى

المحطة الجديدة لمطار محمد الخامس	محطة الملعب الكبير "الحسن الثاني"	محطة "الدار البيضاء- الجنوب"
الطاقة الاستيعابية	الطاقة الاستيعابية	الطاقة الاستيعابية
5 مليون مسافر	12 مليون مسافر سنويا	12 مليون مسافر سنويا
التكلفة المالية	التكلفة المالية	التكلفة المالية
300 مليون درهم	450 مليون درهم	700 مليون درهم

سيتم تطوير عشر محطات جديدة خلال 20 شهرا، بغلاف مالي قدره 625 مليون درهم، ويتعلق الأمر بـ"المحمدية- الكليات"، "زناتة"، "سيدي البرنوصي"، "عين السبع"، "الحي المحمدي"، "المدينة الجديدة"، "مرس السلطان"، "لوازيس"، "سيدي معروف" و"النواصر".

المشاريع السككية

المحطات السككية

تدشين محطة القطار الجديدة بتازة، مما يعزز الربط السككي بين شمال ووسط المملكة

دخلت أشغال بناء المحطة السككية حي الرياض بالرباط مراحلها النهائية

انطلقت خلال هذه السنة أشغال تشييد محطة القطار لمدينة مكناس بكلفة مالية تصل إلى 177 مليون درهم

المشاريع السككية

برنامج اقتناء المعدات المتحركة

إسناد صفقات اقتناء 168 قطارًا جديدًا لدعم نمو النقل السككي ومواكبة المشاريع التنموية في أفق 2030

60
قطارات النقل السريع

50
قطارات جهوية

40
القطارات (بين المدن)

18
قطارا فائق السرعة

أسندت إلى الشركة الكورية الجنوبية Hyundai Rotem.

أسندت إلى الشركة الإسبانية Construcciones y Auxiliar de Ferrocarriles (CAF).

أسندت إلى التحالف المكون من الشركة الفرنسية ALSTOM و ALSTOM Railways Maroc

مشروع تمديد خط القطار الفائق السرعة إلى أكادير والربط السككي للصويرة

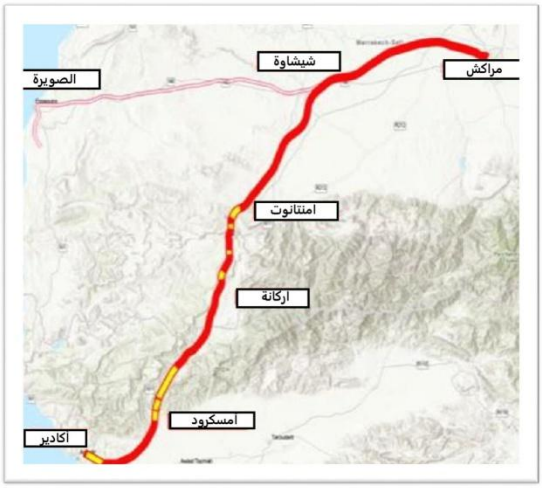

الخط فائق السرعة مراكش – أكادير :

يهدف هذا المشروع إلى **ربط مدينتي مراكش وأكادير** عبر خط سككي فائق السرعة. و يبلغ **طول الخط 240 كيلومتراً**، مع توقع مدة **رحلة تُقدّر بحوالي ساعة واحدة**.

إنهاء الدراسات التعريفية والتنفيذية مع
إنهاء عمليات نزع الملكية ذات الأولوية
(المدار المباشر للمحطات المستقبلية)

الربط السككي للصويرة:

يهدف هذا المشروع إلى توفير ربط فائق السرعة لمدينة الصويرة مع مدينتي مراكش وأكادير عبر شيشاوة، وذلك عبر خط مزدوج بطول 120 كيلومتراً.

مدة الرحلات التقديرية :

- بين مراكش والصويرة: حوالي ساعة واحدة.
- بين أكادير والصويرة عبر شيشاوة: حوالي ساعة و22 دقيقة.

نسبة تقدم الدراسات القبلية التفصيلية
APS حوالي 60٪.

القطار فائق السرعة طنجة – أكادير: مشروع مستقبلي لتعزيز الربط وتقليص أزمنة التنقل

تقليص مدة السفر بين طنجة وأكادير إلى أربع ساعات فقط بدل تسع ساعات حاليًا عبر السيارة

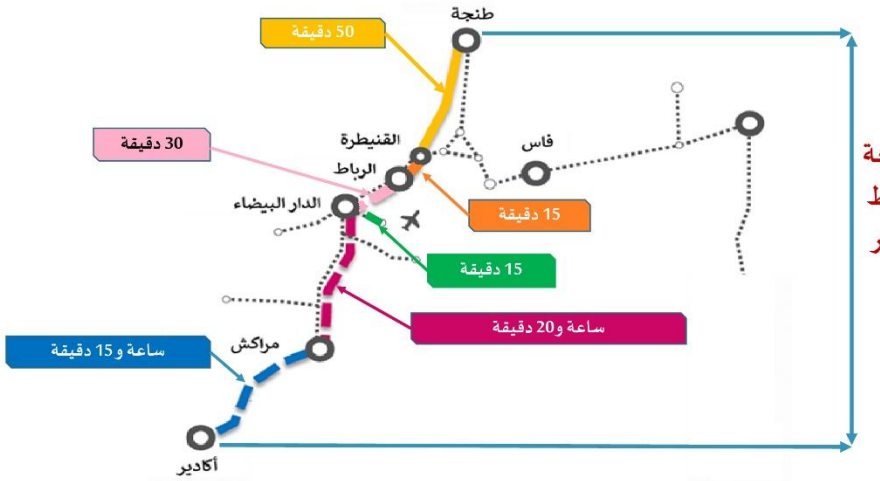

تقليص مدة السفر بين طنجة وأكادير إلى أربع ساعات فقط بدل تسع ساعات حاليًا عبر السيارة

المشاريع السككية
مشاريع تنموية أخرى
الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط
إنجاز خط سككي يربط بميناء الناظور غرب المتوسط، على طول إجمالي يبلغ 53 كيلومترًا مخصص لنقل البضائع والمسافرين.
مستوى التقدم
الدراسات التقنية :100 %
المنشآت الفنية ذات الأولوية :65 %
الوعاء العقاري: في مرحلة التسوية النهائية
طلبات العروض الخاصة بباقي الأشغال الكبرى (4 حصص):قيد الإطلاق
تأمين الربط السككي لمدينة بنسليمان انطلاقاً من محطة الملعب الكبير الحسن الثاني، على طول يناهز 16 كيلومتراً لضمان استمرارية الخط السككي بين المحطة والمدينة.
الربط السككي وجدة-الناظور عبر بركان
سيُشكّل هذا الربط السككي عاملاً أساسياً في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بجهة الشرق، ولا سيّما لفائدة مدن بركان، زايو، وأحفير وغيرها. ويُتوقّع أن يُساهم هذا الخط، الذي يبلغ طوله حوالي 110 كيلومترات، في تعزيز التبادلات مع باقي جهات المملكة.
مستوى التقدم
توجد دراسة الجدوى في مراحل جد متقدمة .
الربط السككي الحضري لطنجة والربط بين طنجة وتطوان
الربط السككي الحضري لمنطقة طنجة تيك، ولغزناية وشرافات وخط جديد مزدوج يربط طنجة بتطوان انطلاقًا من شرافات.
مستوى التقدم
توجد دراسات المرحلة القبلية التفصيلية APS حاليًا قيد الإنجاز.
الربط السككي لواد زم - بني ملال
ربط مدينتي بني ملال والدار البيضاء عبر السكة الحديدية مروراً بكل من وادي زم، أبي الجعد، وقصبة تادلة، مع فرع سككي نحو الفقيه بن صالح.
زمن الرحلة المتوقع
ساعتين و50 دقيقة، مع وتيرة قطار واحد كل ساعة.
مستوى التقدم
من المرتقب إنهاء دراسات المرحلة القبلية التفصيلية APS ، في دجنبر 2026.
بلغت نسبة التقدم الحالية في هذه الدراسات حوالي 20٪.
بالإضافة إلى اتفاقية إطار مع جهة درعة–تافيلالت، لدمج ربط هذه الجهة بالشبكة الوطنية ضمن المخطط السككي الوطني
31
تقديم الميزانية الفرعية للنقل واللوجيستيك برسم مشروع قانون المالية 2026
المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجيستيك

النقل الجوي

32

الرؤية الملكية لتطوير قطاع النقل الجوي

مقتطف من رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمناسبة المناظرة الوطنية للسياحة المنعقدة بأكادير في بداية سنة 2003

.....

ومع تأكيدنا لارتباط هذا القطاع بجميع القطاعات ومظاهر الحياة الوطنية من اطمئنان وبيئة جميلة ومعالم حضارية وثقافية جذابة، فإننا نلح على الدور الهام الذي يتعين أن ينهض به النقل السياحي، ولاسيما الجوي منه، في تعزيز التنافسية العالمية لصناعتنا السياحية، مؤكدين على وجوب توسيع شبكته الحالية للتغطية المباشرة، لكل الوجهات السياحية مستحضرين ضرورة تأهيل النقل الجوي للتحرير والتنافسية، أخذا بعين الاعتبار تطوير ومردودية الخطوط الملكية المغربية، وذلك ضمن منظور اقتصادي شمولي يتجاوز النظرة التجارية المحضة، لنجعل من النقل الجوي رافدا قويا للتنمية السياحية.

بروتوكول اتفاق جديد بين الدولة والمكتب الوطني للمطارات

38 مليار درهم

التكلفة الإجمالية لبرنامج طموح يمتد إلى سنة 2030، يضم مشاريع كبرى تهدف إلى تعزيز القدرة الاستيعابية والتنافسية للمطارات الرئيسية، منها:

- المشاريع الجديدة للبناء: 25 مليار درهم
  - ✓ مطار الدار البيضاء: 15 مليار درهم
  - ✓ مطار مراكش: 3 مليار درهم
  - ✓ مطار طنجة: 3 مليار درهم
  - ✓ مطار أكادير: 2,5 مليار درهم
  - ✓ مطار فاس: 1,5 مليار درهم
- الاستثمارات للحفاظ على البنية والعقار: 13 مليار درهم
  - ✓ الأراضي والتعويضات: 800 مليون درهم
  - ✓ الملاحة الجوية: 1.400 مليون درهم
  - ✓ استغلال المطارات: 1.800 مليون درهم سنويًا بين 2025 و2030

المشاريع الموجودة في طور الأشغال

المشاريع الموجودة في طور الأشغال

إنشاء محطة جوية جديدة بمطار الرباط - سلا

- رفع الطاقة الاستيعابية إلى 5 ملايين مسافر في السنة.
- متابعة أشغال بناء وتجهيز المحطة الجوية الجديدة وتطوير البنيات المطارية بمطار الرباط - سلا

(تقدم الأشغال : 90%)

استكمال المشروع خلال الأشهر القادمة

توسعة مطار سانية الرمل بتطوان

- رفع من طاقته الاستيعابية لتبلغ حوالي مليون مسافر
- متابعة أشغال المحطة الجديدة لمطار تطوان والرفع من طاقته الاستيعابية

(تقدم الأشغال : 35%)

تسليم المشروع سنة 2027

المشاريع المبرمجة

برنامج تطوير مطار الدار البيضاء محمد الخامس

الهدف
تطوير المطار لتلبية متطلبات حركة النقل الجوي، لاسيما تلك المرتبطة ببرنامج تطوير الخطوط الملكية المغربية. وسيمكن هذا المشروع من بلوغ طاقة استيعابية تصل إلى 35 مليون مسافر سنويًا.

المحتوى
• بناء محطة جوية HUB مخصصة للخطوط الملكية المغربية وشركائها، حيث ستأخذ هذه المحطة شكل حرف H ، بما يستجيب لمتطلبات تشغيل مركز عبور فعال؛ • إنشاء مدرج جديد موازٍ ومستقل، إضافة إلى مواقف للطائرات وبُنى تحتية ملاحية جوية مرافقة. • بناء برج مراقبة جديد. • تعدد وسائط النقل – القطار فائق السرعة

تقدم المشروع
• الدراسات المعمارية : مكتملة • الأعمال الترابية العامة Terrassement : 22٪ • تعيين المقاول : قيد الإنجاز

- 35 دقيقة بين مطار الدار البيضاء محمد الخامس والرباط
- 55 دقيقة فقط بين مطار الدار البيضاء محمد الخامس ووسط مدينة مراكش
- ساعة و 35 دقيقة بين طنجة ومطار محمد الخامس
- ستربط خدمة "آيرو-إكسبريس" بشكل مباشر بين محطة الدار البيضاء-الميناء ومطار محمد الخامس الدولي من خلال رحلات مكوكية كل 15 دقيقة

المشاريع المبرمجة

مشروع توسيع مطار مراكش

الهدف

زيادة القدرة الاستيعابية لمعالجة المسافرين بالمطار لتصل إلى 16 مليون مسافر سنويًا، وذلك لمواكبة تطور حركة النقل الجوي.

المحتوى

- إعادة تهيئة وتوسعة المحطة الجوية.
- توسيع موقف الطائرات
- إنشاء ممر طائرات (Taxiway) موازٍ للممر الحالي.
- توسيع موقف السيارات في الجهة المقابلة للمدينة.

تقدم المشروع

تم إنجاز الدراسات المعمارية.
تم اختيار الشركة المنفذة للأشغال ومن المرتقب تسليم المشروع عام 2028.

مشروع توسيع مطار أكادير

الهدف

زيادة القدرة الاستيعابية لمعالجة المسافرين بالمطار لتصل إلى 07 مليون مسافر سنويًا، وذلك لمواكبة تطور حركة النقل الجوي.

المحتوى

- إعادة تهيئة وتوسعة المحطة الجوية.
- توسعة ساحة وقوف الطائرات لإضافة 4 مواقع مخصصة للطائرات المتوسطة المدى.
- تهيئة المساحات الخارجية، وتوسعة طريق الوصول وموقف السيارات.

تقدم المشروع

تم إنجاز الدراسات المعمارية.
تم اختيار الشركة المنفذة للأشغال ومن المرتقب تسليم المشروع عام 2028.

المشاريع المبرمجة

مشروع توسيع مطار طنجة

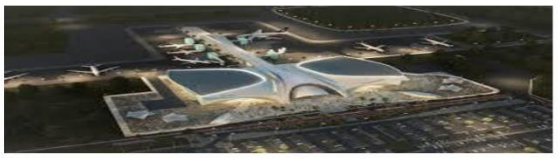

الهدف

زيادة القدرة الاستيعابية لمعالجة المسافرين بالمطار لتصل إلى 07 مليون مسافر سنويًا، وذلك لمواكبة تطور حركة النقل الجوي.

المحتوى

- بناء محطة ركاب جديدة، ذات نواة مركزية تحيط بها مواقف للطائرات وجناح جانبي يتيح الصعود إلى الطائرات عبر جسور الاتصال.
- بناء برج مراقبة جديد.
- إنشاء موقف جديد للطائرات وممرات ربط.
- تهيئة طريق وصول جديد إلى مبنى الركاب وموقف جديد للسيارات.

تقدم المشروع

تم إنجاز الدراسات المعمارية.
تم اختيار الشركة المنفذة للأشغال ومن المرتقب تسليم المشروع عام 2028

مشروع توسيع مطار فاس

الهدف

زيادة القدرة الاستيعابية لمعالجة المسافرين بالمطار لتصل إلى05 مليون مسافر سنويًا، وذلك لمواكبة تطور حركة النقل الجوي.

المحتوى

- إعادة تهيئة وتوسعة محطة الجوية.
- توسعة ساحة وقوف الطائرات لإضافة 10 مواقع مخصصة للطائرات المتوسطة المدى.
- تهيئة المساحات الخارجية، وتوسعة طريق الوصول وموقف السيارات.

تسليم المشروع

تم إنجاز دراسة البرمجة.
تم الإعلان عن طلب العروض لإنجاز الدراسة المعمارية للمشروع، ومن المرتقب تسليم المشروع عام 2028.

إنعاش النقل الجوي الداخلي

تم تعزيز الربط الداخلي بين مختلف جهات و أقاليم المملكة عبر تشغيل خطوط جوية داخلية، ساهمت في تسهيل تنقل المواطنين ودعم الدينامية الاقتصادية والسياحية الوطنية.

الخطوط الوطنية للخطوط الملكية المغربية:

- الدار البيضاء-الداخلة: 14 رحلة أسبوعية
- الرباط-الداخلة: 3 رحلة أسبوعية
- الداخلة-مراكش : رحلتان أسبوعياً
- أكادير-الداخلة-العيون-أكادير: رحلتان أسبوعياً
- الدار البيضاء-العيون: 15 رحلة أسبوعية
- الرباط-العيون: 3 رحلة أسبوعية
- العيون- مراكش : رحلتان أسبوعياً
- العيون -أكادير: 3 رحلة أسبوعية
- الدار البيضاء-كلميم: 5 رحلات أسبوعية
- الدار البيضاء-طان طان: 3 رحلات أسبوعية
- الدار البيضاء-الرشيدية: 7 رحلات أسبوعية
- الرباط-الرشيدية: رحلتان أسبوعياً
- الدار البيضاء-ورززات: 4 رحلات أسبوعية
- الدار البيضاء-ورززات-زاكورة: 3 رحلات أسبوعية
- الدار البيضاء-وجدة: 14 رحلة أسبوعية
- الدار البيضاء-الناظور: 4 رحلات أسبوعية
- الدار البيضاء-تطوان-الحسيمة: رحلتان أسبوعياً
- طنجة-الحسيمة: رحلتان أسبوعياً

تم إطلاق خط داخلي جديد يربط مطار السمارة بمحور الدار البيضاء بوتيرة رحلتين في الأسبوع ابتداء من 11 نونبر 2025.

الشركة العربية للطيران المغرب

- وجدة-الرباط: 3 رحلات أسبوعية
- الناظور-الرباط: رحلتان أسبوعياً
- الرباط-أكادير: : 7 رحلات أسبوعية
- أكادير- فاس: رحلتان أسبوعياً
- أكادير –طنجة: 3 رحلات أسبوعية
- طنجة –الناظور: رحلتان أسبوعياً

ريانير

- مراكش-فاس: 4 رحلات أسبوعية
- مراكش-طنجة: 4 رحلات أسبوعية
- مراكش-وجدة: 3 رحلات أسبوعية
- مراكش-الرشيدية: 3 رحلات أسبوعية
- مراكش-تطوان: رحلتان أسبوعياً
- أكادير-فاس: رحلتان أسبوعياً
- أكادير-وجدة: رحلتان أسبوعياً
- أكادير-طنجة: رحلتان أسبوعياً
- طنجة-وجدة: 4 رحلات أسبوعية
- طنجة-بني ملال: رحلتان أسبوعياً

تعبئة لتنفيذ المخطط التنموي للخطوط الملكية المغربية

خلال عام 2025، وفي إطار تنزيل عقد البرنامج مع الدولة، عملت الشركة الوطنية على تعزيز أسطولها بإدماج 8 طائرات جديدة، ليرتفع إجمالي عدد الطائرات من 52 في بداية العام الجاري إلى 60 طائرة حالياً، مواصلةً بذلك تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تحديث الأسطول.

6 Boeing 787-9	5 Boeing 787-800
30 Boeing 737-800	8 Boeing 737 MAX 8
4 Embraer E190	
6 ATR 72-600	
1 Boeing 767-300 Cargo	

المخطط التنموي للخطوط الملكية المغربية

وفيما يخص الالتزامات المستقبلية للخطوط الملكية المغربية بخصوص إدماج الطائرات، فسيرتفع أسطول الخطوط الملكية المغربية من 60 طائرة حالياً إلى 62 طائرة قبل نهاية سنة 2025، وإلى 71 طائرة في سنة 2026:

- سيتم تسليم طائرتين جديدتين من طراز B737ماكس 8 قبل نهاية سنة 2025.
- سيتم تسليم سبع طائرات جديدة من طراز B737ماكس 8 في سنة 2026.
- سيتم تسليم طائرتين جديدتين من طراز B787دريملاينر في سنة 2026.

المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجيستيك

النقل البحري

رؤية تطوير قطاع النقل البحري

تأسيس أسطول وطني قوي وتنافسي للملاحة التجارية

يأتي التفكير في إنشاء الأسطول الوطني تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بالخطاب الموجه للأمة بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء المظفرة

"غايتنا أن نحول الواجهة الأطلسية ، إلى فضاء للتواصل الإنساني ، والتكامل الاقتصادي ، والإشعاع القاري ،والدولي. لذا، نحرص على استكمال المشاريع الكبرى ، التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية ، وتوفير الخدمات والبنيات التحتية ، المرتبطة بالتنمية البشرية والاقتصادية، وكذا تسهيل الربط ، بين مختلف مكونات الساحل الأطلسي ، وتوفير وسائل النقل ومحطات اللوجيستيك ؛ بما في ذلك التفكير في تكوين أسطول بحري تجاري وطني، قوي وتنافسي..."

تطوير الأسطول البحري التجاري الوطني

تأسيس أسطول وطني قوي وتنافسي للملاحة التجارية

انتهاء المرحلة الثانية من الدراسة الخاصة بتطوير أسطول بحري وطني قوي وتنافسي في مراحلها الأخيرة، والتي ستمكن من تحديث الإطار القانوني والحكامة البحرية، تعزيز الكفاءات، وتحسين البنية التحتية، بما يدعم التنمية الاقتصادية ويعزز مكانة المغرب إقليميًا ودوليًا.

التذكير بالأهداف الاستراتيجية للدراسة التي تقوم بها الوزارة:

- ✓ المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب، من خلال خلق فاعلين قادرين على المنافسة وتحقيق جدوى اقتصادية،
- ✓ الرفع من التكامل الإقليمي (غرب أفريقيا، الأطلسي، ومنطقة الساحل)،
- ✓ تعزيز السيادة الوطنية للمغرب في قطاع النقل البحري.

النتائج المرحلية للدراسة :

- ❑ **تشخيص شامل للقطاع البحري الوطني والدولي**، مع التركيز على السواحل الأطلسية المغربية؛
- ❑ **تحليل مقومات القطاع:** البنية التحتية الميناءية، الأسطول البحري الوطني، والإطار المؤسساتي والتنظيمي؛
- ❑ **مقارنات دولية معمقة** لمواءمة المنظومة البحرية مع أفضل الممارسات العالمية في السلامة، الكفاءة الطاقية، الاستدامة والحكامة.
- ❑ **تحديد الخيارات الاستراتيجية لتأهيل وتطوير الأسطول البحري الوطني، تعزيز التنافسية ودعم الحضور الإقليمي والدولي.**
- ❑ **التركيز على تنمية الكفاءات الوطنية وتحفيز الاستثمار الخاص** لرفع مساهمة القطاع البحري في التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية المستدامة.

عملية مرحبا 2025

العرض الكلي خلال عملية مرحبا :

- 13 خط بحري
- 7 شركات بحرية
- 29 سفينة
- 520 رحلة بحرية أسبوعية
- 500 ألف مسافر أسبوعيا
- 130 ألف سيارة أسبوعيا

تعزيز وتطوير خدمات النقل لتحسين الربط الدولي وجودة الخدمات:

- ✓ تعزيز طاقة العرض بتوفير خطوط النقل البحري تستجيب للتدفقات المرتقبة؛
- ✓ تنويع الخطوط البحرية التي تربط الموانئ المغربية بنظيراتها الأوروبية ؛
- ✓ تحسين جودة الخدمات المقدمة على متن السفن وبموانئ الربط

738 ألف سيارة
+ 6% 2025/2024

3,2 مليون مسافر عبر البحر
+7% 2025/2024

اعتماد الحجز المسبق :

اعتماد الحجز المسبق للتذاكر في كافة الخطوط المعنية بعملية العبور بما في ذلك الخطين "طنجة المتوسط/الجزيرة الخضراء" و"طنجة المدينة/طريفة ".

المراقبة التقنية للسفن :

تخضع البواخر التي يتم اختيارها في إطار مخطط الأسطول البحري لتفتيش من طرف لجنة بحرية مختلطة مغربية إسبانية

مراقبة الملاحة البحرية

مراقبة الملاحة البحرية بطنجة

واصل مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة أداء مهامه المرتبطة بمراقبة حركة السفن والسهر على سلامة الملاحة البحرية بمنطقة جبل طارق بصفة مسترسلة وبدون توقف وذلك طبقا لمقتضيات قرار المنظمة البحرية الدولية.

- استقبال ومعالجة أزيد من 32 ألف إبلاغ سفيني إجباري؛
- إنقاذ ما يقارب 111 روح بشرية في إطار المساهمة الفعالة في تنسيق 35 عملية بحث و إنقاذ بحري عبر مضيق جبل طارق؛
- تسجيل سبعة مخالفات لقواعد حركة السفن التجارية بمضيق جبل طارق والتبليغ عنها؛
- استقبال ومعالجة 305 إشعار بالتلوث البحري مرسل من طرف الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية والتي تتضمن 110 بقع محتملة من التلوث.

مراقبة الملاحة البحرية

إنشاء مركز جديد للمراقبة البحرية بالواجهة الأطلسية للصحراء المغربية

"..... *وإذا كانت الواجهة المتوسطية ، تعد صلة وصل بين المغرب وأوروبا ، فإن الواجهة الأطلسية هي بوابة المغرب نحو افريقيا، ونافذة انفتاحه على الفضاء الأمريكي .*

***ومن هنا يأتي حرصنا على تأهيل المجال الساحلي وطنيا، بما فيه الواجهة الأطلسية للصحراء المغربية**، وكذا هيكلة هذا الفضاء الجيو - سياسي على المستوى الإفريقي.*

..." خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة

انسجاما مع هذه التوجيهات الملكية السامية، باشرت وزارة النقل واللوجيستيك إنجاز دراسة تقنية وبيئية تهم إحداث مركز ساحلي لمراقبة حركة المرور البحري على الواجهة الأطلسية للصحراء المغربية.

مراقبة الملاحة البحرية

إنشاء مركز جديد للمراقبة البحرية بالواجهة الأطلسية للصحراء المغربية

يأتي هذا المشروع في إطار تنزيل هذه الرؤية الملكية الحكيمة على أرض الواقع من أجل :

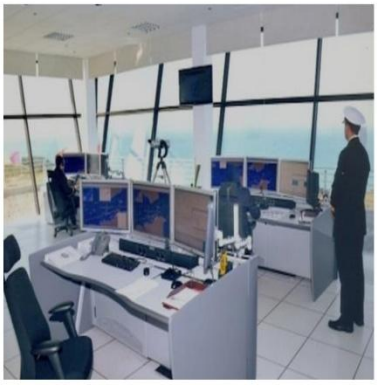

- مواكبة الدينامية التنموية الكبرى التي تعرفها الأقاليم الجنوبية، ولا سيما المشاريع المينائية المهيكلة، كميناء الداخلة الأطلسي وميناء طرفاية وميناء العيون، وما سينتج عنها من ارتفاع متزايد في حركة الملاحة البحرية، سواء على مستوى الملاحة العابرة أو الأنشطة المينائية (مثل عمليات الاستيراد والتصدير، أنشطة الصيد، والرحلات السياحية البحرية...).
- تعزيز سلامة الملاحة البحرية والوقاية من المخاطر والحوادث وتقوية القدرات الوطنية في مجال المراقبة البحرية وحماية البيئة البحرية
- المركز الجديد سيعمل وفق المعايير الدولية وبالتكامل مع الأنظمة الوطنية الأخرى، وسيتم تزويده بأحدث التجهيزات التقنية والأطر التقنية لضمان فعالية المراقبة، على غرار مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة الذي تم تدشينه سنة 2010.

و قد خلصت الدراسة في مرحلتها الأولى إلى إمكانية إنشاء المركز الرئيسي لمراقبة حركة الملاحة التجارية بمدينة العيون و المركز الثانوي بمدينة طرفاية و سيمكن هذا المركز من تغطية السواحل الجنوبية للمملكة، الممتدة من مدينة طانطان إلى مدينة الداخلة.

تأهيل المعهد العالي للدراسات البحرية

دراسة استراتيجية لإعادة تموقع المعهد العالي للدراسات البحرية

- أطلقت الوزارة دراسة استراتيجية لإعادة تموقع المعهد العالي للدراسات البحرية، بهدف وضع أسس رؤية مستقبلية جديدة تمتد إلى آفاق 2030 و2040، تُواكب التحولات العميقة التي يشهدها القطاع البحري، وتُسهم في تعزيز تنافسية المملكة ورفع كفاءاتها البشرية، بما يُرسّخ مكانة المعهد كمؤسسة إفريقية رائدة ومرجعية في مجال التكوين والتعليم العالي البحري.

مشروع توسيع الطاقة الاستيعابية للمعهد العالي للدراسات البحرية

أهداف البرنامج	❑ تعزيز البنيات التحتية التعليمية ومرافق الإيواء. ❑ تنويع العرض التكويني ليشمل الهندسة، الماستر، والدكتوراه. ❑ زيادة تدريجية في الطاقة الاستيعابية للطلبة.
الطاقة الاستيعابية المستهدفة	❑ 300 طالب بحلول عام 2030. ❑ 900 طالب بحلول عام 2035.
الميزانية التقديرية	❑ نحو 300 مليون درهم.

49

تقديم الميزانية الفرعية للنقل واللوجيستيك برسم مشروع قانون المالية 2026

المملكة المغربية

وزارة النقل واللوجيستيك

النقل الطرقي

50

الرؤية الملكية لتطوير قطاع النقل الطرقي

مقتطف من رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة 2024

"
.....

"واعتبارا لذلك وللتحديات الكبرى التي تواجه المغرب في بداية الألفية الثالثة، والطموحات والأهداف الاستراتيجية التي حددتها الدولة، أصبح تطوير منظومة للنقل تتمتع بالشمولية والاستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية الترابية المندمجة، ومدخلا رئيساً لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية على المستوى الترابي".

"

الميثاق الوطني للحركية الشاملة والمستدامة في أفق 2035

أطلقت وزارة النقل واللوجستيك دراسة استراتيجية لإعداد ميثاق وطني للحركية الشاملة والمستدامة في أفق 2035.

- المرحلة الأولى (تم الانتهاء من إنجازها):
  - إعداد تحليل تشخيصي شامل.
  - تنظيم اجتماعات ومشاورات مع الوزارات المعنية، خصوصاً وزارة الداخلية، وقطاعات السياحة، التنمية المستدامة، والتجهيز، إلى جانب المؤسسات العمومية والقطاع الخاص.
  - إنجاز بحث ميداني شمل حوالي 2400 مواطن ومواطنة لفهم حاجيات التنقل اليومية وأغراضها المتنوعة.
- المرحلة الثانية (في مرحلة المصادقة على نتائجها):
  - تحديد الرؤية والأهداف والمبادئ العامة لتنمية منظومة النقل المستدام والشامل.
  - تنظيم ورشات مركزية بمشاركة المديريات المعنية، خصوصاً المديرية العامة للجماعات الترابية التابعة لوزارة الداخلية.
- المرحلة الثالثة (سيتم إطلاقها قبل نهاية هذه السنة):
  - تنظيم مناظرات جهوية لمناقشة توجهات الميثاق الوطني.
  - تنظيم مناظرات وطنية حول النقل والتنقل المستدام لتبادل الرؤى وضمان اعتماد الميثاق كإطار وطني مرجعي.

الحوار القطاعي مع التمثيليات المهنية لقطاع النقل الطرقي ببلادنا

خلال سنة 2025، حرصت الوزارة على مواصلة الحوار مع مختلف التمثيليات المهنية لقطاع النقل الطرقي ببلادنا، حيث تم عقد 23 اجتماعا مع المهنيين (النقل الطرقي للبضائع – قطاع الإغاثة وقطر المركبات – النقل العمومي للمسافرين – النقل السياحي – النقل بالعالم القروي (النقل المزدوج) – كراء السيارات بدون سائق – السائقون المهنيون ومراكز التكوين – نقل المستخدمين لحساب الغير)، تم خلالها النظر في مختلف التحديات التي تواجه القطاع، وكذا الالتزام بمواصلة حوار مسؤول في أفق بلورة تصور متكامل ومتوافق عليه للنهوض بمنظومة حديثة وعصرية لقطاع النقل.

16 اجتماعا للجنة القيادة

7 اجتماعات تقنية

الحوار القطاعي مع التمثيليات المهنية لقطاع النقل الطرقي ببلادنا

أهم مخرجات الحوار القطاعي

- **النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير**
  - التوقيع بتاريخ 16 يوليوز 2025 على الاتفاقية المتعلقة بتفعيل البوابة الإلكترونية الخاصة بإصدار وثيقة بيان الشحن، بين كل من وزارة النقل واللوجيستيك وشركة PORTNET المكلفة بتدبير الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية، وتهدف إلى إرساء إطار لتدبير التبادلات الرقمية بين الأطراف المعنية بغرض إصدار وثيقة بيان الشحن الخاصة بعمليات نقل البضائع من وإلى الموانئ والمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي MEAD، الشيء الذي سيمكن مهني نقل البضائع لحساب الغير من الحصول على هذه الوثيقة دون الحاجة إلى تعبئتها على مستوى البوابة المذكورة.
  - تفعيل فتح مكتب لمنح الرخص الثنائية للنقل الدولي الطرقي على مستوى ميناء الناظور ابتداء من يناير 2026.

- **نشاط الإغاثة وقطر المركبات:**

توقيع دفتر التحملات المنظم لنشاط الإغاثة وقطر المركبات في صيغته الجديدة، حيث دخل حيز التنفيذ منذ 8 أكتوبر 2025، وسيكرس مبادئ الشفافية، والسلامة الطرقية، وتأهيل المهنيين، وضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنين

- **قطاع السياقة المهنية**

مواصلة التنسيق مع المصالح المختصة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل دراسة القضايا المتعلقة بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية لفائدة السائقين المهنيين واقتراح حلول واقعية وقابلة للتنزيل تراعي احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

- **نشاط كراء السيارات بدون سائق**

مواكبة المهنيين عبر تمديد الفترة الانتقالية الأولى المنصوص عليها في دفتر التحملات الخاص بنشاط كراء السيارات بدون سائق إلى غاية نهاية شهر دجنبر 2025، مع تبسيط المساطر لإنجاح هذه الفترة الانتقالية

- **قطاع النقل السياحي الطرقي**

تمكين المهنيين من استغلال مركباتهم الجديدة ww في نشاط النقل السياحي على غرار ما يتم العمل به بالنسبة لنشاط كراء السيارات بدون سائق، في انتظار إنهاء إجراءات التسجيل.

- **قطاع النقل العمومي للمسافرين بين المدن**
  - تبسيط المساطر المتعلقة باستفادة المهنيين من الرخص الاستثنائية
  - تسريع وتيرة عمل لجنة النقل لمعالجة الملفات من خلال عقد اجتماعين في الأسبوع بدل اجتماع واحد

تطوير وتأهيل قطاع النقل بالعالم القروي والجبلي

مواصلة العمل مع مهنيي النقل بالعالم القروي لتنزيل برنامج العمل المشترك والتي تهم على الخصوص المواضيع التالية:

1. تنزيل البرنامج الجديد لتجديد الحظيرة للفترة 2024-2026	2. الاستفادة من الرخص الاستثنائية داخل النفوذ الترابي للجهة	3. ملفات النقل المزدوج المعروضة على لجنة النقل	4. إعمال ورش الجهوية المتقدمة
❑ عملت الوزارة على الرفع من قيمة المنح المخصصة لتجديد المركبات المخصصة للنقل العمومي الجماعي للأشخاص بالعالم القروي، على الشكل التالي: ❑ 290.000 درهم عوض 180.000 درهم لاقتناء مركبة جديدة بالنسبة للمركبات التي يفوق عمرها 15 سنة ويقل عن 20 سنة؛ ❑ 170.000 درهم عوض 80.000 درهم لاقتناء مركبة أقل من 7 (سبع) سنوات.	❑ الإبقاء على إمكانية استفادة مركبات النقل المزدوج من الرخص الاستثنائية للرحلات المنظمة، من أجل الاستجابة لحاجيات الساكنة القروية في إطار تنقلاتها الموسمية، خاصة خلال المهرجانات والمواسم والمناسبات.	❑ معالجة 408 ملف خاص بالنقل المزدوج تم خلالها منح 58 رخصة جديدة والتجديد السباعي ل 156 رخصة بالإضافة إلى الموافقة على تغيير مسار 10 رخص بعد مصادقة اللجان الإقليمية ، ❑ العمل وفق منهجية تروم تسريع معالجة الملفات المعروضة على أنظار لجنة النقل في أجل لا يتعدى 15 يوما	❑ مواصلة العمل بتنسيق مع وزارة الداخلية، في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، من أجل مواكبة المجالس الجهوية لممارسة اختصاصاتها الذاتية في ميدان النقل.

عمل لجنة النقل لسنة 2025

في إطار تقييم عمل لجنة النقل، تم الوقوف على مجموعة من الإكراهات والعراقيل التي كان لها أثر سلبي، في معظم الأحيان، على التعاطي مع الطلبات المقدمة من طرف المهنيين ومعالجة ملفاتهم، نذكر منها :

- ❑ تعدد المتدخلين ؛
- ❑ طول مدد دراسة الملفات ومعالجتها لا سيما بالنسبة للمساطر التي تستوجب وضع الملفات على الصعيد الترابي ثم إرسالها إلى المصالح المركزية لبعض الوزارات ثم إلى لجنة النقل ؛
- ❑ إرجاء البت، ولمرات متعددة، في مجموعة من الملفات لوجود صعوبات تعترض اتخاذ القرار؛

أمام هذا الوضع، بادرت وزارة النقل واللوجيستيك إلى جرد أهم الإشكالات التي تواجه عمل هذه اللجنة أثناء قيامها بالأدوار المنوطة بها والتنسيق مع أعضائها قصد التوصل إلى صيغ آنية وفعالة تساعد لجنة النقل على معالجة الملفات المحالة عليها:

- ❑ تسريع وتيرة عمل لجنة النقل لمعالجة الملفات من خلال عقد اجتماعين في الأسبوع بدل اجتماع واحد ؛
- ❑ اعتماد فترة انتقالية لتسوية الملفات الإدارية المتعلقة بالنقل العمومي للمسافرين ؛
- ❑ تسريع وتيرة معالجة ملفات النقل المزدوج المعروضة على أنظار لجنة النقل في أجل لا يتعدى 15 يوما بناء على المحاضر المحالة عليها من طرف اللجن الإقليمية للنقل؛
- ❑ مواصلة العمل على تبسيط ورقمنة المساطر المتعلقة بلجنة النقل من أجل تسريع وتيرة معالجة الملفات.

حصيلة عمل لجنة النقل لسنة 2025

عقدت لجنة النقل 43 اجتماعا خلال الفترة الممتدة من يناير 2025 إلى متم نونبر 2025، تم خلالها البت في 1564 ملفا على النحو التالي:

النقل الطرقي العمومي للمسافرين بين المدن

تمت معالجة 345 ملفا، منها على وجه الخصوص:

- تجديد الرخص: 25 ملفا؛
- استئناف الاستغلال لفائدة أشخاص ذاتيين: 11 ملفا؛
- تحويل ملكية الرخص عن طريق البيع: 115 ملفا؛
- تحويل الملكية عن طريق الإرث: 99 ملفا؛
- ملفات إدارية: 22 ملفا.

النقل بالعالم القروي

تم البت في 408 ملفا وتهم بالأساس ما يلي:

- محاضر اللجان الإقليمية: 15، أسفرت عن:
  - الموافقة على منح 58 رخصة بعد مصادقة اللجان الإقليمية؛ همت كلا من أقاليم تارودانت والفحص أنجرة وزاكورة وتزنيت واليوسفية ومراكش وورزازات والراشيدية.
  - الموافقة على تغيير مسار 10 رخص بعد مصادقة اللجان الإقليمية؛ همت كلا من أقاليم الصخيرات-تمارة ووزان وتارودانت وتنغير وتزنيت وجرسيف وبولمان ووجدة.
- التجديد السباعي: 156 ملفا؛
- استئناف الاستغلال: 20 ملفا؛
- طلبات التحويل عن طريق الإرث مع التنازل: 49 ملفا؛
- ملفات إدارية: 12 ملفا.

النقل السياحي الطرقي

تم البت في 811 ملفا:

- عدد المقاولات المرخصة لأول مرة: 210؛
- الرخص الممنوحة: 2650 رخصة؛
- التجديد السباعي: 60 ملفا؛
- ملفات إدارية: 112 ملفا.

رقمنة الخدمات المتعلقة بأنشطة النقل الطرقي

- مواصلة العمل على رقمنة الخدمات المتعلقة بأنشطة النقل الطرقي ونزع الصفة المادية عنها وتعميم العمل بنظام الخدمات عن بعد ليشمل جميع أنشطة النقل الطرقي. هذا، وبلغ إجمالي عدد الخدمات المفعلة عبر هذا النظام 22 خدمة عن بعد.
- ومواصلة لهذا النهج، أقدمت الوزارة خلال سنة 2025 على تفعيل العمل بسبع (7) خدمات جديدة عبر النظام المعلوماتي للخدمات عن بعد «Télé-services»، ويتعلق الأمر ب:
  - استصدار وسحب بطاقة الترخيص الخاصة بمركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير؛
  - استصدار وسحب ورقة السير الخاصة بالمركبات المخصصة لإغاثة المركبات ؛
  - استصدار وسحب بطاقة الإذن الخاصة بمركبات النقل المزدوج؛
  - استصدار بطاقة الإذن الخاصة بمركبات النقل السياحي؛
  - استصدار ورقة السير الخاصة بمركبات نقل المستخدمين لحساب الغير؛
  - استصدار ورقة السير الخاصة بمركبات النقل المدرسي لحساب الغير؛
  - تجديد ورقة السير الخاصة بمركبات النقل المدرسي للحساب الخاص.

- وبلغ عدد المقاولات النقلية المستفيدة من نظام الخدمات عن بعد حوالي 41000 مقاولة، موزعة حسب نوع النشاط كما يلي:

نوع النشاط	عدد المقاولات المسجلة بنظام الخدمات عن بعد « SITR-téléservices »
النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير	26243
إغاثة المركبات	660
النقل السياحي	1487
النقل المزدوج	821
نقل المستخدمين لحساب الغير	2251
النقل المدرسي لحساب الغير	168
النقل المدرسي للحساب الخاص	1186
كراء السيارات بدون سائق	8997

- في إطار تفعيل مخطط التحول الرقمي لوزارة النقل واللوجيستيك، تم الشروع ابتداء من شهر يناير 2025، بالاشتغال عل ورش تبسيط وإعداد رقمنة دورة حياة مقاولة النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير « Cycle de vie d'une entreprise TMCA"، والذي يشمل جميع المسارات المرتبطة بالمقاولة، ابتداء من تقييدها في المهنة وكذا تدبير نشاطها.

المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجيستيك

السلامة الطرقية

59

تطور مؤشرات السلامة الطرقية

تطور مؤشر عدد القتلى بحوادث السير منذ سنة 1996:

تطور مؤشرات السلامة الطرقية

يُظهر تطوّر المؤشرات أنه ابتداءً من سنة 2004، سنة اعتماد بلادنا التدبير الاستراتيجي للسلامة الطرقية، لم يعد منحنى عدد القتلى يتماشى مع الارتفاع المتواصل لحظيرة المركبات؛ إذ واصلت هذه الأخيرة نموّها بشكل ملحوظ، في حين بقي عدد الضحايا مستقراً نسبياً دون أن يتبع نفس الاتجاه التصاعدي. ويعكس هذا الانفصال بين المنحنيين تحسّناً نسبياً في مستوى السلامة الطرقية رغم التوسع الكبير في حجم الحظيرة.

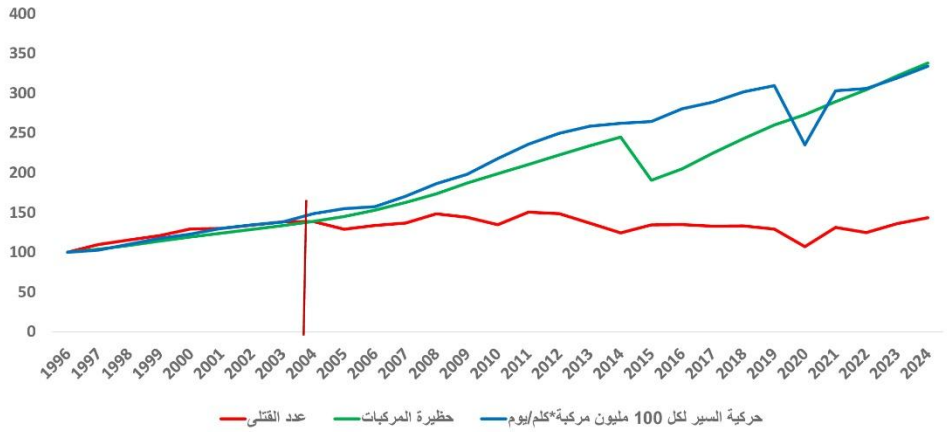

61

تطور مؤشرات السلامة الطرقية

حصيلة تُبرز تراجع مؤشرات السلامة الطرقية، حيث استمر ارتفاع الوفيات والإصابات الخطيرة رغم الجهود المبذولة

تميزت المعطيات النهائية لسنة 2024 بارتفاع في عدد القتلى بنسبة 6,57% مقارنة مع سنة 2015، في حين عرف عدد المصابين بجروح بليغة ارتفاعا بنسبة 38,24%+ خلال نفس الفترة.

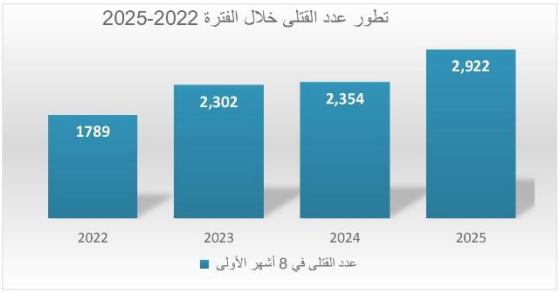

- **المعطيات النهائية لسنة 2024:**

تسجيل 4.024 وفاة بسبب حوادث السير على الطرق بالمغرب، الذي يمثل ارتفاعا بنسبة 6,57 % مقارنة مع سنة 2015 ، التي تعتبر السنة المرجعية بالنسبة للاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017 -2026 .

عرف عدد المصابين بجروح بليغة ارتفاعا بنسبة 38,24 % مقارنة مع سنة 2015 بينما عرفت أعداد الحوادث الجسمانية والمصابين بجروح خفيفة ارتفاعات ملحوظة مع نفس الفترة.

المعطيات المؤقتة ل 8 أشهر الأولى من سنة 2025 :

ارتفاع في المؤشرات مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024 حيث ارتفع عدد القتلى بنسبة 23,81% وعدد المصابين بجروح بليغة بنسبة 16,63% و عدد المصابين بجروح طفيفة بنسبة 11,69% .

62

تطور مؤشرات السلامة الطرقية

إشكالية الدراجات النارية

فئات مستعملي الطريق	عدد الوفيات سنة 2015	النسبة من مجموع القتلى 2015	عدد الوفيات سنة 2024	النسبة من مجموع القتلى 2024	تطور عدد الوفيات 2015/2024	الفارق العددي 2015/2024	تطور عدد الوفيات 2015/2024	الفارق العددي 2015/2024
الدراجات 2-3 العجلات بمحرك	1066	28,20%	1738	43,19%	63,04%	672	33,87%	710
الراجلون	1030	27,30%	1068	26,54%	3,69%	38		
الدراجات الهوائية	220	5,80%	215	5,34%	-2,27%	-5	-27,50%	-462
العربات السياحية	1129	29,90%	776	19,28%	-31,27%	-353		
حافلات النقل الحضري	10	0,30%	3	0,07%	-70,00%	-7		
حافلات النقل العمومي للمسافرين	62	1,60%	24	0,60%	-61,29%	-38		
الشاحنات	159	4,20%	130	3,23%	-18,24%	-29		
فئات أخرى	100	2,60%	70	1,74%	-30,00%	-30		
المجموع	3776	100%	4024	100%	6,57%	248	6,57%	248

- انخفاض عدد القتلى لدى جميع فئات مستعملي الطريق بنسبة 27,50% باستثناء الفئات العديمة الحماية وخاصة الدراجات ثنائية وثلاثية العجلات بمحرك التي سجلت ارتفاعا بنسبة 63,04%.

تطور مؤشرات الحظيرة

وصل عدد المركبات المسجلة بالمغرب في نهاية شهر غشت 2025 إلى أزيد من 4,9 مليون عربة مسجلا ارتفاعا بنسبة 14,5% خلال نفس الفترة من سنة 2022

المركبات الخاضعة للتسجيل

- وصل عدد المركبات المسجلة بالمغرب في نهاية شهر غشت 2025 إلى 4891705 عربة مسجلا ارتفاعا بنسبة 14,5% خلال نفس الفترة من سنة 2022، موزعة بين 3204738 عربة سياحية و1324219 عربة نفعية و362748 دراجة نارية.

المؤشر	العدد الإجمالي للمركبات المسجلة بالمغرب	المركبات السياحية	المركبات النفعية	الدراجة النارية
في نهاية شهر غشت 2022	4274000	2803000	1185000	286000
إلى غاية نهاية شهر غشت 2023	4410830	2896820	1212180	301830
إلى غاية نهاية شهر غشت 2024	4657940	3058820	1270490	328630
إلى غاية نهاية شهر غشت 2025	4891705	3204738	1324219	362748

المصادقة على المركبات

- عرفت عمليات الاستلام الانفرادي المنجزة من طرف مراكز تسجيل السيارات خلال الفترة الممتدة من يناير 2025 إلى غاية غشت 2025 ارتفاعا بنسبة 32,8%.
- خلال نفس الفترة عرفت عمليات المصادقة على نوع المركبات إنجاز 230 عملية

المراقبة التقنية للمركبات

- خلال الفترة الممتدة من يناير إلى متم غشت 2025 تم إنجاز 2.859.346 عملية مراقبة تقنية

الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية للعشرية 2017-2026

التدبير الإستراتيجي للسلامة الطرقية

بعد مرور أربع سنوات على انطلاقها، بادرت الوكالة إلى إطلاق مجموعة من الدراسات الاستراتيجية وهي كالتالي:

- دراسة شاملة لتطوير استراتيجية الوكالة في أفق 2030، تهدف إلى إعادة تموضعها الاستراتيجي بما يتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة، وتعزيز دورها كهيئة قيادية ومرجعية في تدبير منظومة السلامة الطرقية وفق نهج مندمج يستند إلى مبادئ الممارسات الفضلى والمرجعية وأهداف الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017–2026.
- دراسة شاملة تهدف إلى تقييم حصيلة تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017–2026 وإعداد مخطط عمل جديد للفترة المقبلة، استناداً على التجارب الدولية الرائدة وتوجهات عقد العمل الثاني للسلامة الطرقية 2021–2030.
- إعداد خارطة طريق التحول الرقمي للوكالة وهو مشروع طموح، قائم على ثلاثة محاور رئيسية :التحكم السيادي في البيانات، تطوير خدمات رقمية فعالة، والتعاون المؤسساتي المنظم. وقد مكنت هذه الدراسة من تحديد بنك للمشاريع يضم 106 مشروع رقمي بقيمة 122 مليون درهم على مدى خمسة سنوات منها 39 مشروع بقيمة 65 مليون درهم خلال سنة 2026.

نتائج تقييم الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية

7 تحديات أساسية تواجه السلامة الطرقية ببلادنا:

1. إطار تنظيمي يجب استكماله وتعزيزه وتنفيذه؛
2. إرساء ثقافة حقيقية للسلامة الطرقية؛
3. نظام المراقبة الطرقية الذي وصل إلى حدوده القصوى ويحتاج إلى إعادة الهيكلة؛
4. تأهيل البنية التحتية الطرقية، خاصة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية؛
5. تطوير غير كافي لوسائل النقل العمومي؛
6. تنسيق التدخلات بعد الحادث غير كافية؛
7. الاستخدام المحدود للأدوات الرقمية والتكنولوجية.

الحاجة إلى قطيعة استراتيجية وتحول جذري في النموذج الحالي، وتبني طريقة جديدة تتكيف مع التحديات التي تم تحديدها

نتائج تقييم الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية

التغييرات الرئيسية التي طرأت على الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية:

تغيير أهداف الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية:
الحفاظ على هدف خفض الوفيات والإصابات الخطيرة بنسبة 50%، مع تحديد هدف جديد في أفق سنة 2030، بما يتماشى مع الخطة العالمية للسلامة الطرقية، وتحديد عام 2024 كسنة مرجعية للإستراتيجية.

اعتماد مؤشرات الأداء:
تحديد 7 مؤشرات أداء رئيسية متوافقة مع مؤشرات الأمم المتحدة للسلامة الطرقية، مما يسمح بمراقبة دقيقة وتتبع موحد لنتائج تنزيل برامج العمل الخاصة بالسلامة الطرقية.

إعادة هيكلة الاستراتيجية وتبسيطها:
الانتقال إلى نهج موحد قائم على ركائز استراتيجية، ليحل محل النهج السابق الذي كان يعتمد على الركائز والرهانات، والذي أدى إلى تداخلات وصعوبات في تقييم الإجراءات، وذلك لضمان التقائية أكبر مع المعايير الدولية.

تحديد مجالات التدخل ذات الأولوية :
1. إدارة السرعة؛
2. مستعملي الطريق عديمي الحماية؛
3. معالجة النقط السوداء.

تحديد الشروط الإطار لتنزيل برامج العمل:
1. تعزيز الحكامة/ 2. التمويل / 3. مراجعة الإطار القانوني / 4. وضع آليات رقمية للتتبع

التربية الطرقية بالوسط المدرسي وأوساط الطفولة والشباب

عرفت برامج التربية على السلامة الطرقية تطوراً ملحوظاً، من خلال إدماجها في المناهج الدراسية وتنويع أنشطتها التربوية، لترسيخ ثقافة السلوك الطرقي الآمن لدى التلاميذ بمختلف المستويات التعليمية.

- **إدماج التربية على السلامة الطرقية في المنهاج والأنشطة المدرسية ابتداءً من السنة الدراسية 2021-2022 في المستويات التعليم الابتدائي؛**
- **استفادة حوالي 1.050.000 تلميذ من الحملات السنوية لمواكبة الدخول المدرسي؛**
- **استفادة ما يفوق 390000 تلميذ من البرنامج البيداغوجي للتربية على السلامة الطرقية بشراكة مع المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي باللغتين العربية والفرنسية؛**
- **استفادة أكثر من 40.000 تلميذ وتلميذة من الحصول على الشهادة المدرسية للسلامة الطرقية على الصعيد الوطني؛**
- **خلق 130 ناديا موضوعاتيا للتربية على السلامة الطرقية بالمؤسسات التعليمية بجميع جهات المملكة، وتجهيزها بالمعدات الديداكتيكية اللازمة؛**
- **إنتاج وبث مجموعة من الدعائم والمنتوجات الإعلامية و المحتويات الرقمية الموجهة للأطفال وإطلاق حملات رقمية على المنصات التواصلية**
- **إعداد 4 دلائل مرجعية خاصة بتنشيط وتسيير أندية التربية على السلامة الطرقية بالمؤسسات التعليمية بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛**
- **تنظيم لقاءات تكوينية على مستوى 12 جهة لفائدة 200 من الأطر والمنسقين المحليين والإقليميين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛**
- **تنظيم المسابقة الوطنية للسلامة الطرقية لفائدة السلكين الابتدائي والإعدادي في إطار الشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛**
- **افتتاح مراكز تفاعلية جديدة للتربية على السلامة الطرقية في وجدة والحسيمة و تمارة؛**
- **استفادة 32.000 مستفيدا من تلاميذ المؤسسات التعليمية وأطفال الجمعيات التربوية، من ضمنهم 804 شخص في وضعية إعاقة؛**
- **استفادة 180.000 طفل من فضاءات التربية الطرقية بالمخيمات الصيفية الخاصة في 30 مركزا وطنيا للتخييم عبر ربوع المملكة**

تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين

أكثر من 6 ملايين خدمة تقدمها الوكالة سنويا للمرتفقين سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الهيئات المعتمدة

التهيئات والتشوير الطرقي

إطلاق عملية "سلامة البنيات التحتية الطرقية بالجماعات الترابية" ابتداء من سنة 2024، حيث تم فتح باب المنافسة أمام الجماعات الترابية لاقتراح مشاريع يمكن مواكبتها ماليا وتقنيا وذلك في إطار اتفاقيات شراكة خاصة:

- **خلال سنة 2024:** التوقيع على 17 اتفاقيات تهم 16 جماعة ترابية، حيث تصل الكلفة الإجمالية للمشاريع المستهدفة حولي 37,6 مليون درهم، تساهم الوكالة فيها بحوالي 16,7 مليون درهم.
- **خلال سنة 2025:** تم اقتراح 101 مشروعا من طرف الجماعات الترابية. وقد تم انتقاء 27 مشروعا مستوفيا لشروط العملية، بغلاف مالي يقدر بحوالي 105,2 مليون درهم ستساهم الوكالة في إنجازها بحوالي 48,2 مليون

برنامج المدرسة الآمنة:

تم خلال الفترة 2022-2024 تجهيز 50 مدرسة بحواجز وقائية موزعة على 6 جهات، كما تم عقد صفقة جديدة من أجل تجهيز 130 مدرسة خلال الفترة 2025-2026.

تعزيز القدرات في مجال السلامة الطرقية:

إلى حدود سنة 2025، تم تنظيم سبع دورات تكوينية بسبع جهات استفاد منها أكثر من 370 مهندس وتقني. ومن المنتظر أن تنظم دورات تكونية أخرى في الجهات المتبقية خلال السنوات 2026-2027.

المراقبة الالية لمخالفات قانون السير

حصيلة المنجزات في قطاع المراقبة الآلية لمخالفات قانون السير

- تثبيت 531 رادار للمراقبة والمعاينة الآلية لمخالفات قانون السير من الجيل الجديد :
  - تم تشغيل 420 منها
  - 111 رادار في طور الربط بشبكة الكهرباء
- اقتناء واستغلال 15 رادار للمراقبة والمعاينة الآلية لمخالفات قانون السير مثبت على متن مركبة
- اقتناء واستغلال 18 رادار للمراقبة والمعاينة الآلية لمخالفات قانون السير مستقلة وقابلة للقطر (من أجل تثبيتها في أي مكان)
- تزويد مصالح الدرك الملكي والمديرية العامة للأمن الوطني ب 580 رادار محمول لمراقبة السرعة
- تطور عدد المخالفات المسجلة

السنة	2020	2021	2022	2023	2024	2025
المخالفات من الدرجة الأولى	46.775	42.158	161.147	153.564	126.046	73.092
المخالفات من الدرجة الثانية	119.182	106.505	155.740	234.364	186.635	155.114
المخالفات من الدرجة الثالثة	800.740	706.931	880.191	1.494.808	1.169.085	1.224.472
الجنح	5.339	5.260	9.965	13.983	8.999	6.409

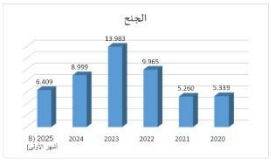

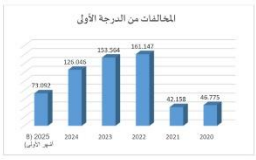

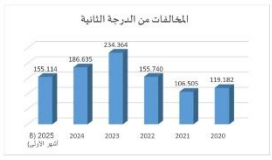

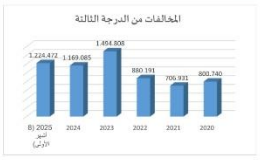

حصيلة برنامج الحافلة الآمنة خلال الفترة 2024 - 2025

مواصلة العمل على مشروع برنامج "الحافلة الآمنة"، والذي يهدف إلى الرقي بجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وتحسين شروط السلامة وتجويد ظروف اشتغال سائقي الحافلات.

تم خلال الفترة الممتدة من شهر يناير إلى غاية 06 أكتوبر 2025، تسجيل 66 ملفًا مستوفيًا لشروط الأهلية المطلوبة، تم إيداعها عبر المنصة الرقمية PREPAC .

السنة	الملفات التي تستوفي الأهلية		الملفات التي تم الالتزام بنفقاتها		الملفات التي تم أداء المنحة لفائدتها	
	الحافلات الجديدة	أقل من 7 سنوات	الحافلات الجديدة	أقل من 7 سنوات	الحافلات الجديدة	أقل من 7 سنوات
2024	26 (21.475.000 درهم)	5 (5.295.000 درهم)	3 (3.000.000 درهم)	-	3 (3.000.000 درهم)	-
2025	66 (57.410.000 درهم)		8 (8.000.000 درهم)	1	-	-

حصيلة برنامج تجديد الحظيرة خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025 .

شهد البرنامج إقبالا مهما من لدن مقاولات النقل، ويبين الجدول التالي تطور المبالغ المرصدة وتلك الملتزم بها والمؤداة في إطار برنامج حظيرة عربات النقل الطرقي خلال الفترة 2022-2025

سنة	الاعتمادات المفتوحة (بالدرهم)	الاعتمادات الملتزم بها (بالدرهم)	%	المبالغ المؤداة (بالدرهم)	%
2020	50.000.000	49.925.000	%100	37.420.000	%75
2021	250.000.000	249.827.000	%100	222.661.500	%89
2022	250.000.000	225.736.000	%90	137.045.000	%55
2023	250.000.000	174.150.050	%68	98.275.00	%39
2024	200.000.000	131.779.800	%66	97.371.400	-
2025	260.000.000	جارية	-	-	-
المجموع	3.610.000.000	1.538.388.350	%43	1.067.336.500	%33

المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجيستيك

اللوجيستيك

الرؤية الملكية لتطوير قطاع اللوجيستيك

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد 30 يوليوز 2010

شعبي العزيز،

إن النتائج المشجعة التي بلغتها المخططات القطاعية لا ينبغي أن تحجب عنا كونها ستظل محدودة النجاعة بدون إزاحة ثلاثة عوائق رئيسية، وفي مقدمتها ضعف التنافسية، مؤكدين على ضرورة التفعيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية للمناطق اللوجستيكية.

أما العائق الثاني، فيتعلق باختلال تناسق حكامة هذه المخططات الذي يجب إزاحته باعتماد الآليات اللازمة لتفاعلها، ضمن منظور استراتيجي مندمج، لا مجال معه للنظرة القطاعية الضيقة.

البرنامج الأولوي لتطوير المناطق اللوجيستيكية

تطمح الوزارة بلوغ 750 هكتار في مجال العقار اللوجيستيكي في أفق 2028 يأخذ بعين الاعتبار المحاور ذات الحاجيات الملحة ويغطي جميع جهات المملكة

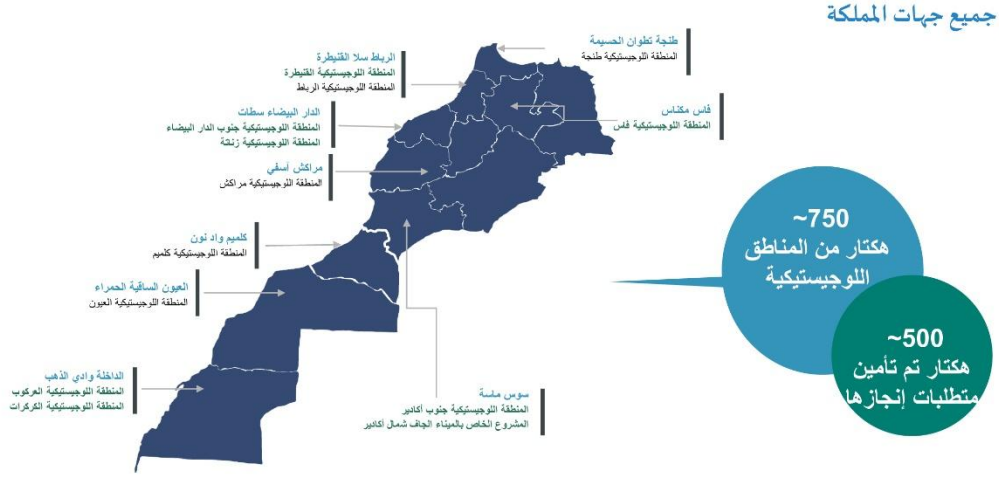

البرنامج الأولوي لتطوير المناطق اللوجيستيكية

تسير المشاريع الخاصة بالمناطق اللوجيستيكية وفق البرنامج الأولوي لتطوير المناطق اللوجيستيكية في أفق 2028 بخطى ثابتة، مع تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ المشاريع المندرجة ضمن هذا الإطار الزمني.

مشروع المنطقة اللوجيستيكية آيت ملول بجهة سوس ماسة
(45 هكتار/ 350 مليون درهم)

إطلاق عملية تسويق المنطقة اللوجيستيكية ، ماي 2025، حيث أعلن المركز الجهوي للاستثمار بسوس عن طلب إبداء الاهتمام للاستفادة من القطع الأرضية المخصّصة للأنشطة اللوجيستيكية بهذه المنطقة.

مشروع المنطقة اللوجيستيكية القنيطرة
بجهة الرباط سلا القنيطرة (44,5 هكتار/ 250 مليون درهم)

اقتناء العقار اللازم لإنجاز المشروع، و إنجاز الدراسات التقنية والمعمارية.

البرنامج الأولوي لتطوير المناطق اللوجيستيكية

مشروع المنطقة اللوجيستيكية فاس
بجهة فاس مكناس (32 هكتار/ 275 مليون درهم)

تعبئة العقار اللازم لإنجاز المشروع و تحديد المقاولة الموكل إليها إنجاز أشغال التهيئة

مشروع المنطقة اللوجيستيكية جنوب الدار البيضاء
بجهة الدار البيضاء سطات (70 هكتار/ 550 مليون درهم)

التصميم المعماري لمشروع المنطقة اللوجيستيكية

الشروع في أشغال التهيئة في شهر يوليوز 2025

تطوير العرض اللوجيستيكي بالأقاليم الجنوبية للمملكة

يساهم تطوير المناطق اللوجيستيكية بالأقاليم الجنوبية من خلال مشاريع مهيكلة مثل منطقة الأنشطة الاقتصادية واللوجيستيكية العركوب، والمركز الطرقي بالكركرات، في دعم التبادل التجاري وتعزيز مكانة هذه الأقاليم كقطب لوجيستي إفريقي واعد.

المركز الطرقي الكركرات

تعريف المشروع

تهيئة الشطر الأول من المركز الطرقي الكركرات، جماعة بئر غندوز، إقليم أوسرد، جهة الداخلة وادي الذهب.

تموقع المشروع

يقع المركز الطرقي بالقرب من المنطقة اللوجيستيكية الكركرات، على بعد حوالي 2 كلم من المعبر الحدودي على الطريق الوطنية رقم 1، على أرضية مملوكة للدولة.

أهداف المشروع

- هيكلة وتنظيم النقل الطرقي للبضائع؛
- تحسين ظروف عمل ناقلي البضائع و تعزيز السلامة الطرقية؛
- تسهيل انسيابية سلاسل الإمداد واللوجستية عبر الحدود.

مكونات المشروع

المشروع يهدف إلى تهيئة أراضٍ مخصصة لاستقبال المساحات والخدمات التالية:

- مواقف للشاحنات الثقيلة؛
- محطة وقود وورشة صيانة؛
- مبانٍ خدماتية للشاحنين: فندق، مطعم، مصلى، متجر، مرافق صحية...خدمة الطوارئ والمساعدة على الطريق؛
- مركز للفحص التقني.

التكلفة

- 34 مليون درهم، تتحملها بالتساوي كل من الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
- مبرمجة ضمن خطة تمويل تمتد على سنتين، بمعدل 8.5 مليون درهم سنوياً لكل طرف.

التوقيع على الاتفاقية الخاصة بإنجاز هذا المشروع من طرف مختلف الجهات المعنية.

تطوير العرض اللوجيستيكي بالأقاليم الجنوبية للمملكة

المنطقة اللوجيستيكية بالداخلة

تعريف المشروع

يمتد مشروع منطقة الأنشطة اللوجيستيكية العركوب على مساحة 20 هكتارًا، ويقع في جماعة العركوب بإقليم وادي الذهب على الطريق الوطنية رقم 1.

أهداف المشروع

- تطوير عقار لوجيستي حديث وتنافسي يقدم خدمات عالية الجودة للفاعلين الاقتصاديين بالجهة؛
- تعزيز تنافسية المقاولات عبر تقليص التكاليف المرتبطة باللوجستيك؛
- تكثيف حركة السلع بالجهة والمساهمة في هيكلة نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة والأنشطة اللوجيستيكية غير المقننة؛
- إحداث فرص شغل مباشرة وغير مباشرة؛
- تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين عبر خفض التكاليف اللوجيستيكية؛
- الحد من الاكتظاظ داخل المدن، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والضوضاء من خلال ترشيد تدفقات البضائع.

تموقع المشروع

تتموقع المنطقة تحديدا على مستوى مدخل شبه جزيرة الداخلة بإقليم وادي الذهب بجماعة العركوب على الطريق الوطنية رقم 1، وتندرج ضمن رؤية الجهة كمركز تجاري يربط شمال وغرب إفريقيا بالمحيط الأطلسي.

التكلفة :

تبلغ الكلفة الاجمالية للمشروع 134 مليون درهم:

- 67 مليون درهم، تتحملها الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية؛
- 67 مليون درهم، تتحملها وزارة الصناعة والتجارة.

التوقيع على الاتفاقية الخاصة بإنجاز هذا المشروع من طرف مختلف الجهات المعنية

تدابير مواكبة لتطوير العرض اللوجيستيكي

مواكبة هيكلة مشروع منطقة الأنشطة اللوجيستيكية والصناعية لزناتة بجهة الدار البيضاء-سطات

تعريف المشروع

يهدف المشروع إلى إنشاء منصة لوجيستيكية وصناعية مندمجة بمنطقة زناتة على مساحة إجمالية تبلغ حوالي **379 هكتارًا**، تجسد البعد الأفقي والمتعدد القطاعات للسياسة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية بالمملكة.

الموقع والمميزات الاستراتيجية

- موقع استراتيجي محوري على مستوى الشبكات الوطنية للطرق، والطرق السيارة، والسكك الحديدية.
- قربها من ميناء الدار البيضاء، أكبر ميناء وطني مخصص للتصدير والاستيراد.
- استفادتها من ربط طرقي مباشر عالي الجودة عبر مشروع الربط الطرقي الشمالي (23 كلم).

مراحل تقدم المشروع

- **المرحلة الأولى 2026 - 2027 : إطلاق المنطقة مع نواة صناعية–لوجيستيكية**
- **المرحلة الثانية 2028:استكمال باقي أشغال الميناء الجاف (الشطر الشمالي) والعرض اللوجيستيكي**
- **المرحلة الثالثة 2029: تهيئة الشطر الصناعي الثاني لتلبية الحاجيات على المدى المتوسط ودعم الموارد المالية للشركة الخاصة SPV**
- **المرحلة الرابعة 2030 : تهيئة الشطر الثاني من الميناء الجاف (الشطر الجنوبي)** واستكمال العرض الصناعي واللوجيستيكي .

التكلفة الإجمالية للمشروع

حوالي 2,40 مليار درهم.

هيكلة التدبير

سيتم تدبير المشروع من خلال إحداث شركة خاصة SPV تضم المساهمات التالية:

- الوكالة الوطنية للموانئ: وعاء عقاري بمساحة 115 هكتارا.
- المكتب الوطني للسكك الحديدية: وعاء عقاري بمساحة 63 هكتار.
- صندوق الإيداع والتدبير / شركة زناتة للتهيئة: وعاء عقاري بمساحة 43 هكتار
- جهة الدار البيضاء – سطات: مساهمة نقدية بحوالي 200 مليون درهم.
- الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية: مساهمة نقدية وعينية (دراسات) بقيمة تقارب 50 مليون درهم.

تدابير مواكبة لتطوير العرض اللوجيستيكي

مواكبة إنجاز مشروع خاص بالميناء الجاف لأكادير داخل منطقة التسريع الصناعي بجماعة الدراركة – جهة سوس ماسة :

تعريف المشروع

يمتد المشروع الخاص بالميناء الجاف لأكادير على مساحة 100 هكتار، ويقع ضمن منطقة التسريع الصناعي. وتُخصص الشطر الأول من هذا المشروع، الذي يغطي 50 هكتاراً، لإنشاء ميناء جاف ومنطقة لوجيستيكية.

مكونات المشروع

- منطقة مخصصة للإجراءات الإدارية والجمركية والخدمات؛
- منطقة المستودعات اللوجيستيكية؛
- منطقة استقبال وتخزين وإرسال وحدات الشحن (شاحنات النقل الدولي الطرقي والحاويات).

الحكامة

- توقيع بروتوكول اتفاق متعدد الأطراف لإنجاز هذا المشروع يوم 20 يناير 2025
- لتنفيذ هذا المشروع، ومع مراعاة الحصول على التراخيص اللازمة من السلطات المختصة، فقد تم الاتفاق بين كل من مجلس جهة سوس ماسة، ومجموعتي الوكالة الخاصة طنجة المتوسط وصندوق الإيداع والتدبير ، والوكالة الوطنية للموانئ، والوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية ، على إحداث شركة مساهمة برأسمال قدره 150 مليون درهم، بمساهمة نقدية تبلغ 30 مليون درهم لكل طرف.

التكلفة المالية

- التقدير الحالي للمشروع الأولي على مساحة 50 هكتار، والذي يشمل الاستثمارات الواجب القيام بها من أجل 10 هكتارات لمنطقة المراقبة، و12 هكتار لمنطقة تخزين شاحنات TIRوالحاويات، و12 هكتار من المستودعات اللوجستية، هو **1.270 مليون درهم.**

برنامج المواكبة اللوجيستيكية للمقاولات الصغرى والمتوسطة

إطلاق وتفعيل النسخة الجديدة من برنامج المواكبة اللوجيستيكية للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

100 مليون درهم

أهداف البرنامج
- رفع مستوى الممارسات اللوجيستيكية للمقاولات المغربية من أجل مواءمتها مع أفضل المعايير والمقاييس المعتمدة في هذا المجال - تحفيز بروز خدمات لوجيستيكية تستجيب لاحتياجات السوق - تطوير جودة أداء الفاعلين اللوجيستيكيين - تعزيز الكفاءات اللوجيستيكية للموارد البشرية

ولقد اعتمد تصميم الحلول التي تم تمويلها في إطار هذه النسخة على ثلاثة أسس:
- الرفع من القيمة المضافة وكذا الأثر على المقاولات ؛ - اقتراح حلول في إطار التكامل مع برامج الدعم العمومي الأخرى ؛ - الأخذ بعين الاعتبار توصيات النسخة الأولى من برنامج التأهيل اللوجيستيكي للشركات الصغرى والمتوسطة للفترة 2017-2021

المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجيستيك

الرقمنة وتبسيط المساطر الإدارية

التحول الرقمي

في إطار تفعيل البرامج والمبادرات المندرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية للمغرب الرقمي، تعمل الوزارة حاليا على تنزيل مخطط التحول الرقمي للخدمات الخاصة بها 2025-2028، حيث تضمن هذا المخطط المحاور التالية:

مخطط التحول الرقمي

- الرؤية المستهدفة للتحول الرقمي، فضلا عن التوجهات الاستراتيجية لأنظمة المعلومات والرقمنة؛
- خريطة الطريق والمشاريع المقررة حسب الأولوية والتي ترتكز أساسا على:
  - تبسيط ورقمنة المسارات الإدارية للمواطنين والمقاولات وتقديمها بطريقة سهلة وشمولية.
  - استعمال الأنظمة الرقمية المتاحة (التوقيع الإلكتروني، الهوية الرقمية، الدفع الإلكتروني، التبادل الإلكتروني للمعطيات...).
  - تحيين وتكييف النصوص القانونية للاستجابة لمتطلبات الرقمنة.
  - تثمين البيانات القطاعية من أجل تحسين اتخاذ القرارات.
- الهيكل التقني المكون لنظام المعلومات والذي سيدعم التحول الرقمي.
- نموذج الحكامة والخطط التنظيمية والعملية للتحول، بما في ذلك التنظيم والموارد المادية و البشرية التي يجب وضعها.

التحول الرقمي

سطرت الوزارة برنامج عمل طموح يهدف إلى تسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي على مستوى القطاعات التابعة لها، بغية الارتقاء بجودة الخدمات الإدارية وجعلها في مستوى تطلعات المرتفقين. وقد تم في هذا الإطار تنفيذ مجموعة من الإجراءات الملموسة على أرض الواقع، فيما توجد أخرى في طور التنزيل، وفي ما يلي أهمها:

أهم منجزات مخطط التحول الرقمي

توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة النقل واللوجيستيك وشركة "بورتنيت" لتفعيل البوابة الإلكترونية الخاصة بإصدار وثيقة "بيان الشحن" الخاصة بعمليات النقل الطرقي للبضائع، وذلك في إطار تنزيل الورش المتعلق بتبسيط ورقمنة الإجراءات المتعلقة بنقل البضائع.

- إطلاق المنصة الرقمية للخدمات عن بعد بالنسبة للمقاولات النقلية، حيث تمكنهم من تجديد بطائق الترخيص الخاصة بمركباتهم.
- إنجاز المنصة الرقمية الخاصة بتدبير بيان الشحن مع انجاز الترابط المعلوماتي لتبادل البيانات مع الشباك الوطني "بورتنيت" من أجل تبسيط مساطر التجارة الخارجية.
- العمل على إنجاز المنصة الرقمية لمنح وتسييررخص خدمات النقل الجوي المسلمة للشركات العاملة بالقطاع .
- الشروع في تأطير مشروع وضع وتدبير جهاز قياس زمن السياقة والراحة الرقمي.
- تطوير نسخة جديدة للبوابة الإلكترونية للوزارة بهدف تحديث تصميمه سواء من حيث الشكل أو المحتوى مع تكييف هذا المحتوى للاستجابة لمختلف حاجيات المستعملين .
- العمل على تبسيط دورة حياة شركات النقل لتحسين الأداء وتسهيل العمليات (إنجاز المرحلة الأولى: تبسيط المساطر الخاصة بشركات نقل البضائع لصالح الغير).
- إعداد دفاتر التحملات الخاصة بمشروع وضع نظام لإدارة مر اقبة الأمن والسلامة الجوية.
- إعداد دفاتر التحملات الخاصة بمشروع رقمنة مسارات مرتفقي الملاحة التجارية.
- الشروع في إنجاز مجموعة من المشاريع التي تدعم نجاعة و حكامة المصالح الداخلية للوزارة (نظام التخطيط والتدبير المالي، نظام مندمج لتدبير الموارد البشرية.، نظام تتبع إنجاز النصوص القانونية...).

التحول الرقمي

- اعتمد المكتب استراتيجية للتحول الرقمي، تم تسميتها ONCFDIGITAL، من أجل مواكبة مشاريعه التنموية بما في ذلك تشغيل أول خط فائق السرعة بين طنجة والدار البيضاء.
- تم وضع التحول الرقمي كمحو ر رئيسي للمكتب ليتم خلال الفترة من 2021 إلى 2025، إنجاز العديد من الخدمات الرقمية المبتكرة ذات قيمة مضافة عالية موجهة لزبناء وشركاء المكتب، بالموازاة مع إطلاق مشاريع هيكلية تستهدف تعزيز أنظمة المعلوميات القائمة. شملت هذه الإنجازات جميع مجالات نشاط المؤسسة: أنشطة نقل المسافرين والبضائع واللوجستيك وآليات الإنتاج و أنظمة السيروالدعم.

- إبرام وتنفيذ اتفاقية الشراكة مع مجموعة "بريد بنك" و "بريد كاش" ابتداء من 09 غشت 2021 والتي تنصب على تعهيد خدمات الشباك الوحيد لإيداع الملفات الخاصة بالبطائق الرمادية وأداء الرسوم عن طريق وكالات مجموعة "بريد بنك" و "بريد كاش" ساهمت بشكل كبير في تقليص مدة معالجة الملفات، هذا إلى جانب تقريب الخدمة من المواطنين حيث أصبحت هذه الخدمات متوفرة حاليا على مستوى 475 وكالة وجاري توسيعها لتشمل حوالي 800 وكالة بدل الاعتماد على 75 مركز لتسجيل السيارات كما كان الحال في السابق.
- تطوير منصات رقمية لتبسيط المساطر وتسهيل ولوج المرتفقين إلى الخدمات الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية

- تسيير الأسطول بواسطة منصة ذكية لتوزيع تدفق حركة الشاحنات ومراقبتها (TMSمع) وحدة متكاملة لإدارة الأسطول وتبادل المعلومات الآنية.
- -إعادة هيكلة شاملة لنظام تدبيرحظيرة سيارات الدولة، بالاعتماد على حلول رقمية متقدمة.
- -تطوير نظام مندمج لتدبيرخدمات النقل والخدمات اللوجيستيكية، يضمن توحيد قواعد البيانات وتحسين التنسيق بين مختلف مكونات المؤسسة.

التحول الرقمي

- إنشاء قاعدة بيانات مركزية لإدارة التجهيزات المخصصة للمسافرين والطائرات وفق نظام تكاملي بمطارات مراكش المنارة ومطار الدار البيضاء محمد الخامس ومطار وجدة أنكاد ومطار أكادير المسيرة ومطار الرباط سلا في أفق تعميمه على باقي المطارات. وهو نظام متعدد المنصات ومتعدد التدابير يمكن من الحصول آنيا وبصورة تفاعلية على معلومات مفيدة لمختلف المتدخلين في سلسلة القيمة للمطارات وكذلك للمسافرين، مشروع رقمنة مسار المسافرين داخل المطارات باستعمال نظام الهوية الرقمية الفريدة لتسهيل الولوج وتعزيز الأمن بفضاءات المطار. والجدير بالذكر أن المكتب سيعتمد الرقمنة الشاملة لمسار المسافر بالمحطة الجوية لمطار الرباط سلا التي توجد في طور الإنجاز، كتجربة نموذجية سيتم تعميمها في مرحلة لاحقة على باقي المطارات.
- مواصلة المكتب تعزيز رقمنة الخدمات المقدمة للمسافرين عبر تعميم استعمال أجهزة التسجيل الذاتي للركاب، واعتماد البوابات الإلكترونية للولوج إلى منطقة المراقبة الأمنية عند المغادرة.

- أطلقت الخطوط الملكية المغربية "برنامج RAM DIGITAL OPEN INNOVATION"وهدف هذا البرنامج الجديد الطلاب والباحثين ورواد الأعمال الذين يتعين عليهم الرد على تسع تحديات تندرج في ثلاثة محاورتشكل استراتيجية الابتكار للشركة: تجربة العميل، إنشاء الإيرادات، والكفاءة التشغيلية.
- تعمل الخطوط الملكية المغربية على تطوير التجربة الرقمية على متن الطائرة من خلال إطلاق RAMConnect، وهو بوابة اتصال متاحة على الطائرتين الجديدتين من طراز بوينج 787-9، مما يتيح للركاب البقاء على اتصال طوال الرحلة.
- توفير العديد من الخدمات الإضافية لبيع للتذكرة عبر الموقع الإلكتروني، مثل الترقية واختيار المقاعد بتكلفة إضافية.

التحول الرقمي

- اتفاقية بين المكتب الوطني للسكك الحديدية ومؤسسة البحث والتطوير والابتكار في العلوم والهندسة، تهم تطوير وتنفيذ أنظمة إدارة النقل المتعدد الوسائط اعتمادا على الذكاء الاصطناعي، فضلا عن أتمتة عمليات الكشف وتحديد مواقع العيوب السطحية على القطارات الفائقة السرعة.

تم يوم الأربعاء 14 ماي 2025 التوقيع على ثلاث اتفاقيات شراكة بين الوزارة مؤسسة البحث والتطوير والابتكار في العلوم والهندسة.

- اتفاقية بين المكتب الوطني للمطارات ومؤسسة البحث والتطوير والابتكار في العلوم والهندسة، تتعلق بتحسين الأداء المعرفي من أجل رفع مستوى اليقظة وتعزيز السلامة في مجالي المراقبة الجوية والقيادة التي يشرف عليها المكتب، بالإضافة إلى تطوير تطبيق هاتفي يوفر المعلومات الآنية ويساهم في تدبير حركة المسافرين داخل المطارات المغربية، التي يشرف عليها المكتب الوطني للمطارات.

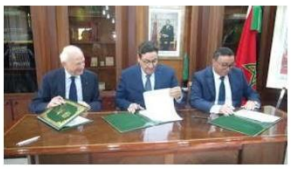

- اتفاقية بين الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية ومؤسسة البحث والتطوير والابتكار في العلوم والهندسة تهدف إلى إدماج تقنيات تعلم الآلة ((Machine Learning، في مجال تحسين وصيانة أسطول المركبات التابع للشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية.

89

تقديم الميزانية الفرعية للنقل واللوجيستيك برسم مشروع قانون المالية 2026

المملكة المغربية

وزارة النقل واللوجيستيك

القطاعات الأفقية

90

المخطط التشريعي والتنظيمي للوزارة – المنجزات-

صدرت إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2025 بالجريدة الرسمية، مجموعة من النصوص التنظيمية المتعلقة بالقطاعات التي تشرف عليها الوزارة

النقل البري

- مرسوم رقم 2.24.655 الصادر في 24 أبريل 2025 بتغيير المرسوم رقم 2.10.313 صادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن الغرامات التصالحية والجز افية.
- مرسوم رقم 2.25.235 صادر في 10 ذي القعدة 1446 (8 ماي 2025) بتغيير المرسوم رقم 2.12.175 الصادر في 8 رجب 1433 (30 ماي 2012) بتطبيق القانون رقم 59.09 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية.
- مرسوم رقم 2.25.250 صادر في فاتح ذي القعدة 1446 (29 أبريل 2025) بإحداث وتنظيم معهد التكوين في مهن النقل واللوجيستيك بالنواصر، تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7403 بتاريخ 12 ماي 2025؛
- قرار لوزير النقل واللوجيستيك رقم 1514.25 صادر في 8 ذي الحجة 1446 (5 يونيو 2025) بإلزام أرباب النقل العمومي للمسافرين الذين يقومون بالنقل من أو إلى مدينة الناظور أو يمرون بها باستعمال محطة النقل عبر الطرق الخاصة بالمسافرين الو اقعة بمدخل مدينة الناظور على الطريق الوطنية رقم 19، تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 يوليوز 2025؛
- قرار لوزير النقل واللوجيستيك رقم 1806.25 صادر في 20 من محرم 1447 (16 يوليوز 2025) بإلزام أرباب النقل العمومي للمسافرين الذين يقومون بالنقل من أو إلى مدينة وزان أو يمرون بها باستعمال محطة النقل عبر الطرق الخاصة بالمسافرين لهذه المدينة الو اقعة بجي العدير على الطريق الوطنية رقم 13 في اتجاه شفشاون؛
- تنظيم نشاط إغاثة المركبات؛ والذي صدر بشأنه دفتر التحملات الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في 08 أكتوبر 2025

المخطط التشريعي للوزارة – برنامج عمل 2026-

النقل البري

مشاريع المراسيم

1. مشروع مرسوم رقم 2.23.1193 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.03.169 الصادر في 22 من محرم 1424 (26 مارس 2003) المتعلق بنقل البضائع عبر الطرق لحساب الغير أو للحساب الخاص.
2. مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.10.421 الصادر في 20 من شوال 1431 (29 سبتمبر 2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن المركبات.
3. مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 02.10.420 الصادر في 20 من شوال 1431(29 سبتمبر2010) بتطبيق أحكام القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق بشأن قواعد السير على الطرق.
4. مشروع المرسوم المتعلق بالمركز الوطني للأبحاث التقنية والإدارية للبحث في حوادث السير الخطيرة والمميتة.

مشاريع القرارات

1. مشروع قرار بتغيير وتتميم القرار رقم 2711.10 يتعلق بتسجيل المركبات ذات محرك والمقطورات.
2. تعديل القرار رقم 3691.19 بشأن شروط منح وتوقيف وسحب اعتماد مؤسسات التكوين المستمر لمدربي تعليم السياقة وبتحديد برنامج هذا التكوين ونموذج الشهادة التي تسلمها هذه المؤسسات.
3. تغيير القرار رقم 3885.21 المتعلق بتحديد الأماكن التي تقام فيها أجهزة المراقبة الآلية لمخالفات قانون السير على الطرق داخل وخارج التجمعات العمرانية.

مشاريع القوانين

1. مشروع قانون بتغيير القانون رقم 103.14 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.
2. مشروع قانون رقم 57.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 52,05 المتعلق بمدونة السير على الطرق.

المخطط التشريعي للوزارة – برنامج عمل 2026-

النقل الجوي

مشاريع المراسيم

1. مشروع مرسوم يتعلق بتحديد كيفيات إعداد مخطط الارتفاقات الجوية والمصادقة عليه؛
2. مشروع مرسوم يتعلق بشأن كيفيات إجراء التحقيقات التقنية في سلامة الطيران المدني؛
3. مشروع مرسوم يتعلق بخطة الطوارئ بالمطار؛
4. مشروع مرسوم يتعلق بالفحص الطبي ومجلس طب الطيران المدني؛
5. مشروع مرسوم يتعلق بتحديد شروط وكيفيات تنظيم عمليات المساعدة والبحث وإنقاذ الطائرات في حالة الاستغاثة وتدبيرها
6. مشروع مرسوم يتعلق بالتكوين في مجال الملاحة الجوية؛
7. مشروع مرسوم يتعلق بخدمات النقل الجوي.

مشاريع القرارات

1. مشروع قرار يتعلق بخدمة معلومات الطيران.
2. مشروع قرار مشترك يتعلق بتحديد نموذج دفتر التكاليف المتعلق بالمراقبات الأمنية للطيران المدني.
3. مشروع قرار يتعلق بخرائط الطيران.
4. مشروع القرار المتعلق بخدمات الحركة الجوية.
5. مشروع تغيير وتتميم القرار رقم 1150.05 الصادر في 24 أكتوبر 2005 بشأن شروط تقييد الطائرات في الدفتر المغربي للتسجيل وموضع ومقاييس علامات جنسية الطائرات وتسجيلها وتسجيل الحقوق المكتسبة في الطائرات وتحديد تعريفة الأداء الواجب استخلاصها.
6. مشروع قرار يتعلق بتمييز عوائق الملاحة الجوية.
7. مشروع قرار يتعلق بقواعد الجو.

مشاريع القوانين

1. مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 40.13 المتعلق بالطيران المدني.
2. مشروع قانون يقضي بتحويل المكتب الوطني للمطارات إلى شركة مساهمة.

المخطط التشريعي والتنظيمي للوزارة – برنامج عمل 2026-

النقل البحري

مشاريع القرارات

1. القرار المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تسليم إجازات الأهلية وتأشيراتها وشهادات الأهلية اللازمة لممارسة مهنة بحار على متن السفن التجارية وكذا نظائر منها.
2. مشروع قرار مشترك لوزير النقل واللوجيستيك والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية بتحديد أجرة عن الخدمات المقدمة من قبل وزارة التجهيز والنقل (المعهد العالي للدراسات البحرية).
3. مشروع قرار مشترك بالمصادقة على دفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه بالمعهد العالي للدراسات البحرية.

مشاريع المراسيم

1. مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.63.398 الصادر بتاريخ 07 نونبر 1963، بتحديد النظام المطبق في مجال السلامة البحرية على السفن التي تقل حمولتها الاجمالية عن 500 طنة.
2. مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2,12,623 الصادر في 17 يونيو 2013 بإعادة تنظيم المعهد العالي للدراسات البحرية.

مشاريع القوانين

1. مشروع قانون يتعلق بنقل الركاب وأمتعتهم بحرا.
2. مشروع قانون يتعلق بملاحة النزهة.
3. مشروع قانون يتعلق بسلامة وأمن السفن والوقاية من التلوث البحري.

مؤشرات حول خريجي مؤسسات التكوين التابعة للوزارة

حرصت الوزارة على استمرارية التكوين بكل من المعهد العالي للدراسات البحرية وأكاديمية محمد السادس الدولية للطيران المدني خلال :

المعهد العالي للدراسات البحرية
INSTITUT SUPÉRIEUR D'ÉTUDES MARITIMES

- تخرج من المعهد العالي للدراسات البحرية 118 طالبا وطالبة من السلك الأول والسلك العالي، برسم الموسم الدراسي 2024-2025.

AIAC
ACADEMIE INTERNATIONALE MOHAMMED VI DE L'AVIATION CIVILE

- تخرج من أكاديمية محمد السادس الدولية للطيران المدني 88 طالبا وطالبة، وذلك برسم الموسم الدراسي 2024-2025

الحوار الاجتماعي مع الهيئات النقابية

واصلت الوزارة تفعيل اليات الحوار الاجتماعي مع الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية، وهو مسار خلُص إلى الحسم في مجموعة من المطالب التي تم عرضها خلال مختلف جولات الحوار، حيث تم تنفيذ جزء منها فعلياً، بينما توجد مطالب أخرى في طور المعالجة بالنظر إلى ما تتطلبه من وقت وإجراءات إضافية.

- تسهيل عملية الانتقال الطوعي للموظفين وبرمجة حركية سنوية متوافق حولها مع الهيئات النقابية
- تسوية ملفات الترقية في الدرجة والرتبة
- تحيين معايير الترقية عن طريق الاختيار
- تفعيل اللجان الثنائية المتساوية الأعضاء

- الترخيص باجتياز مباريات التوظيف الخارجية
- تسوية وضعية الراغبين في إنهاء إلحاقهم أو إدماجهم بالوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
- تسوية وضعيات المباني الخاصة بالمصالح الترابية للوزارة.

- الإسراع بإخراج هيكلة المصالح الخارجية للوزارة؛
- بلورة نظام أساسي خاص بموظفات وموظفي وزارة النقل واللوجيستيك؛

- تعزيز صبيب الإنترنت بعدد من المصالح التي تعرف ضغطاً متزايداً على الشبكة، واعتماد الربط بالألياف البصرية في أخرى لما توفره من سرعة واستقرار أكبر.
- تجديد عقد الربط الشبكي لمختلف المصالح الخارجية للوزارة لأجل الاستغلال الأمثل لشبكة، وضمان ولوج آمن وسريع للأنترنيت وأنترانت بالنسبة لمستخدمي المصالح الخارجية

المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجيستيك

3. ميزانية سنة 2026

97

ميزانية سنة 2026

مجموع الاستثمار بالنسبة للوزارة والمؤسسات والشركات العمومية تحت وصايتها
29 مليار درهم

استثمارات الوزارة
1,8 مليار درهم

استثمارات المؤسسات العمومية 27 مليار درهم

ميزانية سنة 2026

اعتمادات الوزارة 2026

الميزانية العامة
- الاستثمارات : 1.776مليون درهم
- التسيير : 129 مليون درهم
- الموظفون : 221 مليون درهم
- المناصب المحدثة: 50

المصالح المسيرة بطريقة مستقلة
- الاستثمارات : 49,5 مليون درهم
- الاستغلال : 19 مليون درهم

البرامج	الميزانية العامة			المصالح المسيرة بطريقة مستقلة		دفع للمؤسسات العمومية التابعة للوزارة			دفع في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الشركاء		مجموع استثمار 2026
	الموظفون	التسيير	الاستثمار	الاستغلال	الاستثمار	ONCF	AMDL	NARSA	Med Zed	Souss-Aménag	
1. برنامج النقل البري واللوجستيك		57	5,6			1.124	275	200	100	10	1 715
2. برنامج الملاحة التجارية		7	12	9	15						27
3. برنامج النقل الجوي		1	6	10	35						41
4. برنامج التوجيه والقيادة	221	64	43								43
مجموع اعتمادات الأداء 2026	221	129*	91	19	50	1.124	275	200	100	10	1 826

المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجيستيك

شكرا على حسن إصغائكم

الملحق :

أوراق إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

تاريخ انعقاد الاجتماع: 27 نونبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2026.

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية: 2025-2026
الدورة : دورة أكتوبر 2025
اجتماع رقم : 01
الساعة : من: 10h00 إلى: 15h14

عدد الحاضرين في اللجنة : 24
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 09
عدد المتغيبين بعذر: لا أحد
عدد المتغيبين بدون عذر: لا أحد
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 100%
المدة الزمنية : 4 ساعات و15 دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا **الرئيس**	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد خليد البرنيشي **النائب الأول**	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد محمد صبحي **النائب الثاني**	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
	السيد نور الدين سليك **النائب الثالث**	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد محمد أبا حنيني **النائب الرابع**	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

الهاتف : 05 37 21 82 83 - الفاكس : 05 37 72 80 52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

.....

تاريخ انعقاد الاجتماع: 27 نونبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2026

	الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد سيدي الطيب المساوي **النائب الخامس**	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
	السيد المختار صواب **الأمين**	الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية	
	السيد جمال الوردي **مساعد الأمين**	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد المهدي عثمون **المقرر**	الفريق الحركي	
	السيد محمود عرشان **مساعد المقرر**	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف: 05 37 21 82 33 - الفاكس: 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني: com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

*****

تاريخ انعقاد الاجتماع: 27 نونبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2026

الإمضاء	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم الكامل	
	فريق التجمع الوطني للأحرار	السيد المصطفى العلوي الإسماعيلي	
		السيد المدني أملوك	
		السيد محمد بودس	
		السيد كمال صبري	
	فريق الأصالة والمعاصرة	السيد عبد الرحمان الوفا	
		السيد عبد الكريم الهمس	
		السيد محمد مكنيف	

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

•••••••••••••

تاريخ انعقاد الاجتماع: 27 نونبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2026.

الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الإمضاء	المتعلق
السيد محمد بولعيش	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية		
السيد طارق الويداني			
السيد عبد الله أشن	الفريق الحركي		
السيدة فتيحة خورتال	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب		
السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي– المعارضة الاتحادية		
السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب		

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

ورقة إثبات الحضور

****

تاريخ انعقاد الاجتماع: 27 نونبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية2026.

الإسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

ورقة إثبات الحضور

****

تاريخ انعقاد الاجتماع: 27 نونبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية2026.

الإسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

تاريخ انعقاد الاجتماع: 27 نونبر 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية 2026.

الولاية التشريعية: 2021-2027

السنة التشريعية: 2025-2026

الدورة : دورة أكتوبر 2025

اجتماع رقم : 02

الساعة : من: 15h00 إلى: 21h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 36

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 10

عدد المتغيبين بعذر: لا أحد

عدد المتغيبين بدون عذر: لا أحد

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : %43

المدة الزمنية : 6 ساعات

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا **الرئيس**	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد خليد البرنيشي **النائب الأول**	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد محمد صبحي **النائب الثاني**	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
	السيد نور الدين سليك **النائب الثالث**	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد محمد أبا حنيني **النائب الرابع**	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

•••••••••

تاريخ انعقاد الاجتماع: 27 نونبر 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية 2026.

	الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد سيدي الطيب المساوي **النائب الخامس**	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
	السيد المختار صواب **الأمين**	الفريق الاشتراكي– المعارضة الاتحادية	
	السيد جمال الوردي **مساعد الأمين**	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد المهدي عثمون **المقرر**	الفريق الحركي	
	السيد محمود عرشان **مساعد المقرر**	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

*****

تاريخ انعقاد الاجتماع: 27 نونبر 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية 2026.

الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الإمضاء
السيد المصطفى العلوي الإسماعيلي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد المداني أملوك		
السيد محمد بودس		
السيد كمال صبري		
السيد عبد الرحمان الوفا	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الكريم الهمس		
السيد محمد مكنيف		

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

.....

تاريخ انعقاد الاجتماع: 27 نونبر 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية 2026.

المتعلق	الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الإمضاء
	السيد محمد بولعيش	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
	السيد طارق الويداني		
	السيد عبد الله أشن	الفريق الحركي	
	السيدة فتيحة خورتال	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي– المعارضة الاتحادية	
	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

ورقة إثبات الحضور

****

تاريخ انعقاد الاجتماع: 27 نونبر 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية2026.

الإسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي	
محمد الأشهب	RNI	
المصطفى الدمناتي	RNI	
الحسن نازهي	الفريق الاشتراكي للوحدة والديمقراطية	
عمر شفيق	RNI	
[illegible]	الفريق الاستقلالي	
خالد السطي	UNTM	
هناء بناكيك	UMT	
عبد اللطيف متصم	UGTT	
[illegible]	UGTT	
سلمى زيراني	UGTM	
[illegible]	الفريق الاستقلالي	

الهاتف: 05 37 21 82 33 - الفاكس: 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني: com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

ورقة إثبات الحضور

****

تاريخ انعقاد الاجتماع: 27 نونبر 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية 2026.

الإسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

ورقة إثبات الحضور

****

تاريخ انعقاد الاجتماع: 27 نونبر 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية 2026.

الإسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
فاطمة الحسكي	RNI	

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

تاريخ انعقاد الاجتماع: 1 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك برسم السنة المالية2026.

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية: 2025-2026
الدورة : دورة أكتوبر 2025
اجتماع رقم : 03
الساعة : من: عشرة صباحا إلى:

عدد الحاضرين في اللجنة : 38
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 14
عدد المتغيبين بعذر: لا أحد
عدد المتغيبين بدون عذر: لا أحد
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 60,68%
المدة الزمنية : 5 ساعات

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا **الرئيس**	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد خليد البرنيشي **النائب الأول**	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد محمد صبحي **النائب الثاني**	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
	السيد نور الدين سليك **النائب الثالث**	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد محمد أبا حنيني **النائب الرابع**	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

.....

تاريخ انعقاد الاجتماع: 1 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك برسم السنة المالية 2026.

	الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد سيدي الطيب المساوي **النائب الخامس**	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
	السيد المختار صواب **الأمين**	الفريق الاشتراكي– المعارضة الاتحادية	
	السيد جمال الوردي **مساعد الأمين**	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد المهدي عثمون **المقرر**	الفريق الحركي	
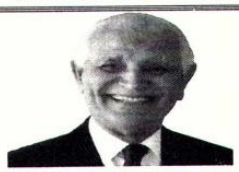	السيد محمود عرشان **مساعد المقرر**	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 33 82 21 37 05 - الفاكس : 52 80 72 37 05 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

•••••

تاريخ انعقاد الاجتماع: 1 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك برسم السنة المالية2026.

الإمضاء	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم الكامل	
	فريق التجمع الوطني للأحرار	السيد المصطفى العلوي الإسماعيلي	
		السيد المداني أملوك	
		السيد محمد بودس	
		السيد كمال صبري	
	فريق الأصالة والمعاصرة	السيد عبد الرحمان الوفا	
		السيد عبد الكريم الهمس	
		السيد محمد مكنيف	

الهاتف : 33 82 21 37 05 - الفاكس : 52 80 72 37 05 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

•••••••••••••

تاريخ انعقاد الاجتماع: 1 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك برسم السنة المالية2026.

الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الإمضاء
السيد محمد بولعيش	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد طارق الويداني		
السيد عبد الله أشن	الفريق الحركي	
السيدة فتيحة خورتال	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي– المعارضة الاتحادية	
السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

ورقة إثبات الحضور

****

تاريخ انعقاد الاجتماع: 1 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك برسم السنة المالية 2026.

الإسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
مولاي مسعود الخنار	P.A.M	
خالد السطي	UNTM	
سريم الحلواني	فريق UMT	
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي	
الله فلول صمد حرية	الفريق الاتحادي للتنمية الديمقراطية	
الطرش خليد	CDT	
فاطمة زكاغ	CDT	
الحسين ادريس	الفريق الحركي	
محمد رافع	RNI	
محمد حنين	RNI	
ابراهيم بنكيلي	الأصالة والمعاصرة	
لمحسن الحساوي	الأصالة والمعاصرة	

الهاتف : 33 82 21 37 05 - الفاكس : 52 80 72 37 05 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

ورقة إثبات الحضور

****

تاريخ انعقاد الاجتماع: 1 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك برسم السنة المالية2026.

الإسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
علي لبتي	UNTM	
أبو بكر الجيد	الفريق الاشتراكي	
سلمى زيان	UGTM	
عبد الإله السبتي	UGTM	
ادبدا الشيخ احمد	PAM	
عبد اللطيف الأشهب	الاستقلال	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

تاريخ انعقاد الاجتماع:2 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: *دراسة مشروع الميز انية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية2026 .
* الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم16.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية: 2025-2026
الدورة : دورة أكتوبر 2025
اجتماع رقم : 04
الساعة من: ١٥ ساعا إلى: الثالثة بعد الزوال

عدد الحاضرين في اللجنة : 49
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ١٨
عدد المتغيبين بعذر: لا أحد
عدد المتغيبين بدون عذر: لا أحد
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 78,26%
المدة الزمنية : 5 ساعات

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا **الرئيس**	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد خليد البرنيشي **النائب الأول**	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد محمد صبحي **النائب الثاني**	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
	السيد نور الدين سليك **النائب الثالث**	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد محمد أبا حنيني **النائب الرابع**	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

•••••••••

تاريخ انعقاد الاجتماع:2 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: *دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية2026 .
* الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم16.25 بتغييروتتميم القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

	الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد سيدي الطيب المساوي **النائب الخامس**	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
	السيد المختار صواب **الأمين**	الفريق الاشتراكي– المعارضة الاتحادية	
	السيد جمال الوردي **مساعد الأمين**	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد المهدي عثمون **المقرر**	الفريق الحركي	
	السيد محمود عرشان **مساعد المقرر**	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 33 82 21 37 05 - الفاكس : 52 80 72 37 05 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

•••••

تاريخ انعقاد الاجتماع:2 دجنبر2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: *دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية2026 .
* الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم16.25 بتغييروتتميم القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

الإمضاء	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم الكامل	
	فريق التجمع الوطني للأحرار	السيد المصطفى العلوي الإسماعيلي	
		السيد المداني أملوك	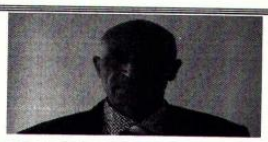
		السيد محمد بودس	
		السيد كمال صبري	
	فريق الأصالة والمعاصرة	السيد عبد الرحمان الوفا	
		السيد عبد الكريم الهمس	
		السيد محمد مكنيف	

الهاتف : 33 82 21 37 05 - الفاكس : 52 80 72 37 05 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

.....

تاريخ انعقاد الاجتماع:2 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: *دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية2026 .

* الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم16.25 بتغييروتتميم القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

المتعلق	الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الإمضاء
	السيد محمد بولعيش	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
	السيد طارق الويداني		
	السيد عبد الله أشن	الفريق الحركي	
	السيدة فتيحة خورتال	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي– المعارضة الاتحادية	
	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

ورقة إثبات الحضور

****

تاريخ انعقاد الاجتماع:2 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: *دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية2026 .

* الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم16.25 بتغييروتتميم القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

الإسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي	
احميد احمد	الفريق الاستقلالي	
حاجب عادل	RNI	
الحفاظ لنصاري	الفريق الحركي	
لحسنايف الها	الاصالة والمعاصرة	
وبحيه حدي	الاصالة والمعاصرة	
محمد سافعد	RNI	
خالد السطي	U N T M.	
المصطفى الدحماني	RNI	
لحسن فازهي	ODT	
فاطمة الحسافي	RNI	
لحسن الحسناوي	الاصالة والمعاصرة	

الهاتف : 33 82 21 37 05 - الفاكس : 52 80 72 37 05 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

ورقة إثبات الحضور

****

تاريخ انعقاد الاجتماع:2 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: *دراسة مشروع الميز انية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية2026 .

* الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم16.25 بتغييروتتميم القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

الإسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
زهرة محسين	فريق الاتحاد المغربي للشغل UMT	
مبارك السباعي	الفريق الحركي	
عبدالله مكاوي	الفريق الحركي	
مولاي مسعود الخلي	PAM	
الكوساوي المالكي	فريق الاستقلال	
ابوبكر عبيد	الفريق الاشتراكي	
عبداللطيف الأنصاري	الاستقلال	
فاطمة زكاغ	CDT	
الكرش حدمين	CDT	
علوي لبنى	UNTM	
محمد الكرعي	RNI	
لحسن زدمين	RNI	

الهاتف : 33 82 21 37 05 - الفاكس : 52 80 72 37 05 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

ورقة إثبات الحضور

****

تاريخ انعقاد الاجتماع:2 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: *دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية2026 .
* الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم16.25 بتغييروتتميم القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

الإسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
يوسف العلوي		
كمال عمور	CGEM	
بوشتى عزيز	CGEM	
سلاسة زيانة	UGTM	
أمينة ماء العينين	RNI	
المفضل حمدوني	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

تاريخ انعقاد الاجتماع: 4 دجنبر 2025

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026.

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية: 2025-2026
الدورة : دورة أكتوبر
اجتماع رقم : 5
الساعة : من: 12:40 إلى 12:48

عدد الحاضرين في اللجنة : 9
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 9
عدد المتغيبين بعذر:
عدد المتغيبين بدون عذر:.
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : 8 دقائق

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا **الرئيس**	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد خليد البرنيشي **النائب الأول**	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد محمد صبحي **النائب الثاني**	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
	السيد نور الدين سليك **النائب الثالث**	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد محمد أبا حنيني **النائب الرابع**	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

.....

تاريخ انعقاد الاجتماع: 4 دجنبر 2025

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026.

	الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد سيدي الطيب المساوي **النائب الخامس**	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
	السيد المختار صواب **الأمين**	الفريق الاشتراكي– المعارضة الاتحادية	
	السيد جمال الوردي **مساعد الأمين**	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد المهدي عثمون **المقرر**	الفريق الحركي	
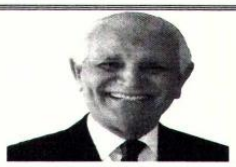	السيد محمود عرشان **مساعد المقرر**	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

•••••

تاريخ انعقاد الاجتماع: 4 دجنبر 2025

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026.

الإمضاء	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم الكامل	
	فريق التجمع الوطني للأحرار	السيد المصطفى العلوي الإسماعيلي	
		السيد المداني أملوك	
		السيد محمد بودس	
		السيد كمال صبري	
	فريق الأصالة والمعاصرة	السيد عبد الرحمان الوفا	
		السيد عبد الكريم الهمس	
		السيد محمد مكنيف	

الهاتف : 33 82 21 37 05 - الفاكس : 52 80 72 37 05 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTÉRIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

.....

تاريخ انعقاد الاجتماع: 4 دجنبر 2025

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026.

الاسم الكامل	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الإمضاء
السيد محمد بولعيش	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد طارق الويداني		
السيد عبد الله أشن	الفريق الحركي	
السيدة فتيحة خورتال	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي– المعارضة الاتحادية	
السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المتعلق

الهاتف : 05 37 21 82 33 - الفاكس : 05 37 72 80 52 • البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com